من التراث الإسلامي

شرح ألفية ابن مالك

للشارح الأندلسي

أبي عبد الله محمد بن أحمد بن علي بن جابر الهواري
الأندلسي النحوي البلاغي المالكي
من نحاة القرن الثامن الهجري

علق عليه وحققه وضبطه وشرح شواهده ووضع فهارسه

الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد

الأستاذ بكلية الآداب بقنا - جامعة جنوب الوادي
عميد معهد إعداد الدعاة (الأسبق) بقنا

الجزء الثاني

الناشر
المكتبة الأزهرية للتراث
٩ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر الشريف. ت: ٥١٢٠٨٤٧

حقوق الطبع محفوظه للناشر
١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

أفعالُ المُقاربَة

اعلم أن أفعال المقاربة ألحقت « بكانَ »: فى رفع الاسم ، ونصب الخبر؛ لأنها داخلة فى الأصل على مبتدأ ، وخبر ، كمثل « كَانَ » إلا أن أفعال المقاربة التزموا أن تكون أخبارها أفعالا مضارعة.

فإذا كان الفعل الواقع فى خبرها غير مقرون «بأنْ» كانت ملحقة «بكَانَ» بلا إشكال .

وإذا كان الفعل مقرونا « بأنْ » : فظاهر كلام سيبويه : أنه فى موضع المفْعُول بقارب [1] ، المفهوم من فعل المقاربة .

وقد جاء الخبر فى بعض هذه الأفعال أسماء منبهة على الأصل ، كقول الشاعر [2] :

٦٨ ـ فَأُبْتُ إِلى فَهْمٍ ، وَمَاكِدْتُ آيِبًا ....

---

(١) يقول سيبويه : « وتقول : تُوشك أن تَجيء » « فأن » فى موضع نصب كأنك قلت : « قاربْتَ أنْ تَفْعَلَ » (١/ ٤٧٨ ، ٤٧٩) الكتاب .

٦٨ـ (٢) : الشاعر : هو تأبط شرا ، والشاهد من الطويل ، وهو من شواهد الإنصاف ٥٤٤، وابن يعيش ٧/ ١٣ ، ١١٩ . ١٢٥ ، والخزانة ٣/ ٥٤ ، ٤/ ٩٠ ، والعينى ٢/ ١٦٥، والتصريح ١/ ٢٠٣، والهمع ١/ ١٣٠، والدرر ١/ ١٠٧، والأشمونى ١/ ٢٥٩ ، والحماسة ٨٣، والشاعر الأندلسى .

والبيت بتمامه :

فأبت إلى فهم ، وما كدت آيبـا   وكم مثلها فارقتها ، وهى تصفر

اللغة:

أبت : رجعت ، يقال : « أبَ للسير يئب ، ويؤُبَ أبًّا، وأبيبا ، وأبَابًا ، وأبَابَةً : تهيأ، كأتب ، وإلى وطنه أبا ، وإبابه . اشتاق» قاموس (الأبَ) .

فهم : اسم قبيلة ، وهى قبيلة الشاعر ، وأبو القبيلة : فهم بن عمرو بن قيس عيلان .

تصفر: أراد أنها تحزن ، وتتأسف على إفلاتى منها ، بعد أن ظنوا أنهم قادرون علىَّ . =

وكقول الآخر [1] :

٦٩ ـ أَكْثَرْتَ فِى الْعَذْلِ مُلِحًّا دَائِمًا   لا تَلْحَنِى إِنِّى عَسِيتُ صَائِمًا

= **والمعنى :**

لقد رجعت إلى قبيلتى فهم ، بعد أن عز الرجوع إليهم ، وكم من الخطط المدبرة لى نجوت منها ، وتركت أعدائى يتحسرون على نجاتى ، وإفلاتى منهم.

الإعراب :

« فأبت إلى فهم» الفاء : على حسب ما قبلها ، وفعل ، وفاعل ، وجار ، ومجرور ، متعلق ، بقوله : « أبت » ، « وما » الواو : حالية ، و « ما » نافية « كدت » : كاد ، واسمها « آيبا » خبر كاد ، والجملة : فى محل نصب حال .

والشاهد فيه :

قوله : « وما كدتُ آيبا » حيث أعمل « كَادَ » عمل « كان » فرفع الاسم ، ونصب الخبر ، وجاء بالخبر اسما مفردا ، والقياس : أن يكون جملة فعلية ، فعلها مضارع.

ويقول الصبان : « ويروى » وما كنتُ آيبا » : فإن صح فلا استشهاد فيه » ١/ ٢٥٩.

٦٩ ـ (١) : القائل :هو الراجز رؤبة ، والشاهد من الرجز .

والشاهد من شواهد الخصائص ١/ ٩٨، وابن الشجرى ١/ ١٦٤، والمقرب ١٧، والخزانة ٤/ ٧٧ ، والمغنى١٥٢(١٥٢) والهمع ١/ ١٣٠ ، والدرر ١/ ١٠٧ ، والأشمونى ١/ ٢٥٩، والشارح الأندلسى، وملحقات ديوان رؤبة ١٨٥ .

اللغة :

العذل : « العذل : الملامة ، كالتعذيل ، والاسم : العذَل ـ محركة » قاموس (العذل).

ملحا : اسم فاعل من مصدر الفعل « ألح » إلحاحا ، أى أكثر .

تلحنى : « لحاه يلحوه : شتمه » قاموس (لحاه) .

والمعنى :

أطلت ، وأكثرت فى ملامتى ، وألحفت فى ذلك ، وعليك أن تقلع عن ذلك ، وعن شتمى فلعلى أكون صائما .

الإعراب :

« أكثرت فى العذل » : فعل ، وفاعل ، وجار ، ومجرور ، متعلق بأكثر « ملحا » حال مؤكدة لعاملها ، « دائما » صفة للحال « لا تلحنى » لا : الناهية ، وفعل مضارع ، متصل بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم ، والفاعل مستتر وجوبا « إنى » إن ،واسمها « عسيت » فعل ماض ناقص ، واسمه ، « صائما» خبره ، والجملة : خبر إن فى محل رفع . =

وقول الآخر[١] :

« عَسَى الْغُوَير أَبْؤُسا »

« فأَبْؤُسا » : اسم منصوب ، خبر « لِعَسَى » .

وقد ندر الخبر جملة اسمية ، كقول الشاعر[٢] :

٧٠ ـ وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِى زِيَادٍ   مِـنَ الأَكْوَارِ مَرْتَعُهَـا قَرِيبُ

« فمرتعها قريب » مبتدأ ، وخبر ، فى موضع خبر « جعلت » .

وأفعال المقاربة على ثلاثة أقسام :

قسم للمقاربة فى الرجاء : وإن كان الأمد بعيدا ، وهو ثلاثة أفعال :

« عَسَى ، وحَرَى (بالحاء المهملة) بمعنى : عسى ، واخلولق »

وقسم للمقاربة بالإمكان : وهو « كَادَ ، وكَرَبَ ، وأَوْشَكَ »

وقسم للشروع فى الفعل ، وهو : « أَنْشَأَ ، وطفِق ، وجَعل ، وأَخَذَ ، وعَلِقَ »

والشاهد في البيت :

لإجراء « عسى » مجرى « كان » : فى رفع الاسم ، ونصب الخبر ، إلا أن الخبر جاء مفردا .

(١) لعل الشارح الأندلسى يريد : الآخرة ، فالقائلة : الزباء ، ملكة الجزيرة ، قالت ذلك حين رجوع قصير من العراق ، وقد بات بالغـوير ، وهو مثل يضرب للرجل ، يقال له : « لعلَّ الشر جاء من قبلك » (انظر مجمع الأمثال للميدانى ١/٤٧٧) .

٧٠ (٢) البيت مجهول القائل ، وهو من الوافر .

ومن شـواهد الخـزانة ٤/٩٢ ، والمغنـى ١٥٢(٦ ـ ٢) والعـينى ٢/ ١٧٠ ، والتـصـريح ١/ ٢٠٤ ، والأشمونى ١/ ٢٥٩ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

قلوص : « ... والقلوص من الإبل : الشابة ، أو الباقية على السير ..» قاموس (قلص) .

الأكوار : الكُور ـ بالضم ـ : الرحل ، أو بأداته ، والجمع أكوار ، وأكوُر ، وكِيران ..

وبالفتح : الجماعة الكثيرة من الإبل ..» قاموس (الكور) .

وستتبين مفصلة ـ إن شاء الله تعالى ـ عند الكلام على أبيات المصنف .

قوله :

كَكَانَ « كَادَ ، وَعَسَى » لكنْ نَدَرْ غير مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

شبه المصنف بكَانَ « كَادَ ، وعَسَى » في الإعمال .

ثم نبه بقوله :

.... لكنْ نَدَرْ غير مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

على أن هذين الفعلين ، يعني : « كَادَ ، وعَسَى » لا يجيء خبرهما غير فعل مضارع إلا نادراً .

فدل كلامه : على أن مجيء فعلهما خبرا مضارعا هو الكثير فيهما ، وفي غيرهما من أفعال المقاربة ، وأن مجيء الخبر غير مضارع إنما ندر في هذين الفعلين فقط .

= **والمعنى :**

قد حصل لهذه القلوص إعياء ، وكلال ، فلم تبعد عن الأكوار ، بل رتعت بالقرب منها ، ولم تتحول بعيدا عنها .

الإعراب :

« وقد » قد : حرف تحقيق « جعلت » : فعل ماض ، وتاء تأنيث « قلوص » اسم جعل وهو مضاف ، و« بنى » : مضاف إليه ، بنى : مضاف ، و« زياد » مضاف إليه ، « من الأكوار » متعلق بقوله : « قريب » ، « مرتعها » مبتدأ ، ومضاف إليه « قريب » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ ، والخبر في موضع نصب خبر « جعل » .

والشاهد في البيت :

قوله : « جعلت قلوص ... مرتعها قريب » حيث جاء بخبر « جعل » جملة اسمية ، وكان على الشاعر أن يقول : « يقرب مرتعها » ليكون الخبر جملة فعلية ، ولكنه لم يفعل ذلك ، بل أقام الجملة الاسمية مقام الجملة الفعلية .

(وانظر ما أورده الشيخ خالد الأزهري من تأويل ١/ ٢٠٤) (وانظر العيني ٢/ ١٧٢ ، ١٧٣) .

وليس كذلك .

لأن قوله : « غير مضارع » يشمل أن يجيء جملة اسمية .

وقد قدمنا في أول الباب مجيء الخبر جملة اسمية في قول الشاعر :

وَقَدْ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي زِيَادٍ .... البيت .[1]

فثبت ندور الخبر غير مضارع في « عَسَى[2] ، وكَادَ » .

اللهم إلا أن يريد المصنف « بغير مضارع » : مجيئه اسما فقط ، فيصح له تقييد ذلك « بعَسَى ، وكَادَ » .

وقوله :

وكونُه بدُون « أنْ » بَعْدَ « عَسَى » نَزْرٌ ، وكَادَ : الأمْرُ فِيهِ عُكِسَا

نبه المصنف في هذا البيت : أن مجيء خبر « عَسَى » بغير « أنْ » نزرٌ ، وأن « كَادَ » بالعكس ، فمجيء « أنْ » في خبرها نزر ، فأشار إلى ندور خبر « عَسَى » بغير « أنْ » بقوله :

وكونُه بدون « أنْ » بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ ....

يعنى : وكون الخبر

و « نزرٌ » مرفوع خبرا للمبتدأ ، الذى هو كونه .

وأشار إلى ندور خبر « كَادَ » « بأنْ » بقوله :

.... كاد الأمرُ فيه عُكِسَا

---

(١) وهو الشاهد رقم (٧) .

(٢) في (أ) « في غير عسى ، وكاد » .

فمثال مجيء « عَسَى » بغير « أنْ » قول الشاعر[1]:

٧١ - عَسَى الْكَرْبُ الذى أَمْسَيْتُ فيه يكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

ومثال مجيء « كَادَ » « بأن » قول الشاعر[2]:

٧٢ - .... قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا

٧١ (١) **الشاعر :** هو هدبة بن الخشرم العذرى ، من قصيدة قالها ، وهو محبوس . . .
والبيت من الوافر ، وهو من شواهد الكتاب ١ / ٤٧٨ ، والمقتضب ٣ / ٧٠، وجمل الزجاجى ٢٠٩، وابن يعيش ٧/ ١١٧ ، ١٢١ ، والمقرب ١٧ ، والمغنى ٢٣٥ ، ٥٧٩ (١٥٢) والخزانة ٤/ ٨١ ، والعينى ٢/ ١٨٤ ، والهمع ١/ ١٣٠ ، والدرر ١/ ١٠٦ ، والتصريح ١/ ٢٠٦ ، والأشمونى ١/ ٢٦٠ . ٢٦٤، والشارح الأندلسى .

اللغة :

الكرب : « الكرب : الحزن يأخذ بالنفس ، كالكربة - بالضم - والجمع : كروب ، وكربه الغم فاكترب ، فهو مكروب ، وكريب . » قاموس (الكرب) .

والمعنى :

أرجو أن يبدل الله (عز وجل) الحال ، ويأتى بعد الحزن ، والضيق ، فرج ، وسعة ، وفسحة ، ويكون ذلك قريبا .

الإعراب :

« عسى » فعل ماض ناقص « الكرب » اسم عسى مرفوع به ، وعلامة رفعه الضمة « الذى » اسم موصول ، صفة لقوله : الكرب « أمسيت » فعل ماض ، ناقص ، والتاء اسمه « فيه » متعلق بمحذوف ، خبر « أمسى » والجملة : لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول « يكون » : فعل ماض ناقص ، واسم « يكون » مستتر فيه جوازا « وراءه » وراء : ظرف ، متعلق بمحذوف ، خبر مقدم ، وها : مضاف إلى الظرف « فرج » مبتدأ مؤخر ، « قريب » صفة لفرج ، وصفة المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والجملة : من المبتدأ ، والخبر فى محل نصب ، خبر يكون ، والجملة : من يكون ، واسمها ، وخبرها فى محل نصب خبر « عسى » .

والشاهد في البيت :

قوله : « يكون وراءه فرج . . . » حيث وقع خبر « عَسَى » فعلا مضارعا ، مجردا من « أنْ » المصدرية ، وذلك قليل .

٧٢ - (٢) القائل الرَّاجز رؤبة بن العجاج ، وهو من الرجز .
والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٤٧٨ ، والمقتضب ٣/ ٧٥ ، وجمل الزجاجى ٢٠٢ ، والإنصاف =

قوله :

و « كَعَسَى حَرَى » وَلَكِنْ جُعِلا   خَبَرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلا

نبه فى هذا البيت على أن « حَرَى » - بالحاء المهملة - « كعَسَى » يريد : فى عملها عمل « كَادَ » ، وفى معناها : من أنها للمقاربة فى الرجاء ، ولكن خالفتها « حَرَى » بأن خبرها لا يعرى عن « أنْ » فى قلة ،ولا كثرة ، بخلاف « عَسَى » فإنه قد يرد خبرها عاريا عن « أنْ » فى القليل - كما تقدم -.

وإلى هذا أشار بقوله :

= ٥٦٦ ، وابن يعيش ٧/ ١٢١، والمقرب ١٧ ، والخزانة ٤/ ٩٠ ، ٢/ ١٥٠، والهمع ١/ ١٣٠، والدرر ١/ ١٠٥ ، والشارح الأندلسى، وملحقات ديوان رؤبة ٧٢ ، واللسان (مصح) .

اللغة :

والبيت بتمامه ، ليكون من تمام الرجز ، لا من مشطوره ، هو:

ربع عفاه الدهـر طولا فامحى   قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا

الربع : « الربع : الدار بعينها حيث كانت ، والجمع رباع ، وربوع ، وأربع وأرباع . . . » قاموس (الربع) .

يمصحا: « مصح مصوحا : ذهب ، وانقطع . . . والثوب أخلق . . . » قاموس (مصح).

ويريد: يدرس ، ويذهب .. ويزول أثره .

والمعنى :

إن هذا الربع قد غيره طول الدهر ، وامَّحتْ رسومه ، وكاد من طول القدم أن يبلى ، وتذهب جميع آثاره ، وتزول معالمه .

الإعراب :

« قد » حرف تقريب « كاد » فعل ماض ناقص يعمل عمل « كان » واسم كاد مستتر ، يعود على الربع « من طول » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله :« يمصحا » طول : مضاف ، و« البلى » مضاف إليه « أن » حرف مصدرى ، ونصب ، « يمصح » فعل مضارع ، منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة ، وفاعله مستتر فيه جوازا ، والألف للإطلاق .

والشاهد في البيت :

« قوله : « كاد . . . أن يمصحا » حيث أتى بأن المصدرية على قلة ، ويقول الزجاجى فى الجمل: « والأجود أن تستعمل بغير أنْ » (ص ٢٠٢)

.... ولكنْ جُعِـلاَ   خَبَرُهَا حتمًا « بأَنْ » متَّصِـــــلاَ

يعنى : خبر « حرى » .

وأنكر الشيخ أبو حيان وجود « حَرَى » فى هذه الأفعـال ، وقال « إنها وَهَم » .

وقال : لم أجد أحدًا من النحويين نقلها ، ولا من اللغويين .

وإنما الموجود فـى كتب اللغة « حَرَى » بـغير هذا المعنـى ، تقول : « هُوَ حَرِى بالأمر » أى : حقيق به ، وهو : مصدر وضع موضع الصفة .

وقد ذكره صـاحب الفصيح[1] فى باب ما جـاء وصفـا من المصادر[2] ،

(١) **صاحب الفصيح** : هو « أبو العباس ثعلب المتوفى سنة ٢٩١هـ. » وقد طبع الكتاب فى أكثر من بلد ، وأكثر من طبعة . .

وشرحه أبو سهل : محمد بن على الهـروى ، شيخ النحو ، واللغة المتوفى سنة ٤٣٣هـ ، وسمى شرحه : « التلويح فى شرح الفصيح » .

يقول أبو العـباس : ثعلب ، ومـعه شـرح الهروى : فى « باب ماجـاء وصفـا من المصادر » . . (وكـذلك : أنت حَرًى من ذلك ، وقـمن) ـ بفتح الراء ، والميم ـ (لا يثنى ، ولا يجـمع) لأنهما مصدران وصف بهما ، ومعناهما واحد، أى حقيق ، وخليق (فإن قلت حَرٍ) ـ بالكسر ـ، أو حرِيٌّ ، أو قمنٌ ، أو قمِن ثنيت ،وجمعت) لأنها صفاتٌ خالصة ، وهى أسماء الفاعلين » .

(٢) ص ٤١ التلويح فى شرح الفصيح .

وفى القاموس المحيط ، مـادة (الحارية) : « . . . والحرا : الخليق ، ومنه بالحرا أن يكون ذاك ، وإنه لَحَرِىٌ بكذا ، وحَرِىٌّ كغنى ، حَرٍ . . . » .

وفى اللسان ، مـادة (حرى) : « . . . .والحرى : الخليق ، كقـولك : بالحرى أن يكون ذلك ، وإنه لَحرى بكذا ، وحَرٍ ، وحَرِىٌّ . . »

وجاء فى كتـاب الأفعال للسرقسطى : « (حـرى) : حَرَى : أن يكون ذلك بمعنى « عَسَى » فعل غير متصرف ، وحَرَى الشىء حَرْيًا نقص ، ومنه : سميت الأفـعى حارية ، لصغر جسمها ، قال أبو عثمان : وقد حرى جسمها يحرى ، أى : نقص ، وصغر من طول العمر . . . » ١/ ٤٢١.

وفى كتاب الجيم لـلشيبانى ، باب الحاء : « والحَرَى : تقول : حـرت الناقة : صغرت ، وحَرَى الحَمل يحرى : صغر ، إذا هزل . . » ١/ ١٨٥

=

ويقال فيه : « حَرٍ » - بكسر الراء - فيكون وصفا ، لا مصدرا ، وكذلك وهو حَرِيٌّ - بتشديد الياء - .

والشيخ أبو حيان رجل مطَّلع .

وابن مالك إمام فى هذا الشأن ، ولكن الغلط لا يؤمن على أحد، ولو بلغ ما بلغ.

والله أعلم بالصواب .

والظاهر مع الشيخ : أبى حيان ، ولعل لابن مالك مستندًا غاب عنا وها هنا يحسن « لَعَلَّ لَه عُذْرًا ، وأنْتَ تلُومُ »

= وفى أساس البلاغة ، مادة (ح ر و) : « . . . وأنت حَرًى أن تفعل . . . وبالحرى أن يفعل ، وهو حرٍ به ، وحرىّ ، وما أحراه به ؛ وهو أحرى به من غيره ، وهم أحرياء . . . »

وفى جمهرة اللغة ، لابن دريد ، مادة (ح ر ى) : « رجل حَرِيٌّ بكذا ، وكذا وحَرٍ به مثل : جدير » .

وفى المصباح المنير (حرى) : « . . .وزيد حَرًى أن يفعل كذا . . ويجوز حرىّ ، على فعيل . . . »

وفى المختار ، مادة (ح ر ا) : « التحرى فى الأشياء ، ونحوها : طلب ما هو أحرى بالاستعمال فى غالب الظن ، أى : أجدر ، وأخلق ، واشتقاقه من قولك : هو حرى أن يفعل كذا ، أى جدير ، وخليق . . . » .

ومما تقدم نقول :

إن كتب اللغة فى صف الشيخ أبى حيان ، اللهم إلا ماجاء فى كتاب الأفعال : من أن حرى بمعنى عسَى . . » وهو خيط يمسك به ابن مالك ، ومهما كان سحيلا فإنه يوصل إلى شاطىء النجاة .

(١) لم يحسم ابن جابر القضية ، وسلك مسلك فضلاء العلماء ، وقد أثنى على شيخه : أبى حيان ، ونعته بالاطلاع ، وقد وضع ابن مالك فى المنزلة التى يستحقها : من الإمامة فى هذا الشأن وهذا أسلوب العلماء يعظم بعضهم بعضا ، وكنا ننتظر منه أن يرجح رأى أبى حيان بمرجح ، حتى نصل إلى حسم فى القضية .

لكنه لم يفعل ، واعتذر لابن مالك .

ونقول : ما دمنا قد وصلنا إلى خيط ، مهما كان دقيقا ، فلعل ابن مالك قد وضع يده على ما لم نطلع عليه ، وهو عنده المستند ، والدليل ، وقد جاء فى المخطوطة (ج) زيادة على (أ ،ب) =

قوله :

وأَلْزَمُوا اخلولق « أَنْ » مثل حَرَى وبَعْدَ أَوْشَكَ انْتفَا « أَنْ » نَزُرا

ذكر المصنف فى هذا البيت أن « اخلولق » مثل « حَرَى » فى التزام « أَنْ » فى خبرها ، وأن انتفاء « أَنْ » من خبر « أَوشَك » نَزْرٌ .

فقوله :

وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقْ « أن » ....

يعنى : وألزموا خبر « اخْلَوْلَقَ » وقوله :

. . . . وبعدُ أَوْشَكَ انتفا « أَنْ » نَزرَا

يعنى : انتفاء لفظة « أَنْ »

« فانتفاء » مرفوع بالابتداء ، خبره « نزرا » وبه يتعلق الظرف ، الذى هو قوله : « وَبَعْدَ أَوْشَكَ » .

فتقدير كلامه : وانتفاء « أن » من الخبر نزر ، بعد « أوشك » فقولك : « أَوْشَكَ زَيدٌ يفْعَل » قليل .

= بعد قول الشارح الأندلسى : « . . . وأنت تلوم » : « ثم بعد الفراغ من هذا الكتاب رأيت الشيخ أبا حيان قد عدد فى مقدمته المسماة باللمحة أفعال المقاربة ، فذكر فيها « حرى » : فإما أن يكون اعتمد على قول ابن مالك ، وإما أن يكون فى ذلك على شىء ، وهذا هو الظاهر »
وقد وجدت تعليقا على هامش المخطوطة (أ) قال ابن هشام : فى شرح الشذور : « ولا أعرف نحويا ذكر « حرى » غير ابن مالك ، وتوهم أبو حيان أنه وهم فيها ، وإنما « حَرًى » ـ بالتنوين ـ : اسم لا فعل .
وأبو حيان هو الواهم ، بل ذكرها أصحاب كتب الأفعال من اللغويين ، كالسرقسطى وابن طريف »
ولم أجد فى شرح الشذور ما تقدم ، وقد وجدت فى حاشية عبادة ما يشير إليه ٢/ ١٢ .

والكثير مجيء الخبر « بأنْ » كقول الشاعر[1] :

٧٣- وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُرابَ لأَوْشكُوا   إذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يملُّوا، وَيَمْنَعُوا

قوله :

ومثلُ كَادَ - في الأَصَحِّ - كَرَبَا   وَتَرْكُ « أَنْ» مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

ذكر المصنف في هذا البيت أن « كَرَبَ » مثل « كَادَ » - في الأصح -

---

٧٣ (١) البيت مجهول القائل ، وقد أنشده ثعلب في أماليه ص ٤٣٣ عن ابن الأعرابي ، ولم ينسبه لأحد ، وهو من الطويل .

وهو من شواهد مجالس ثعلب ٤٣٣، وأمالي الزجاجي ١٩٧، والشذور ٢٧٠ ، والعيني ٢/ ١٨٢، والتصريح ١/ ٢٠٦ ،والهمع ١/ ١٣٠، والدرر ١/ ١٠٦ ، والأشموني ١/ ٢٦١ والشارح الأندلسي، واللسان (وشك ٥ - ٤) .

اللغة :

يملوا : « مللته ، ومنه - بالكسر - : مللا ، وملة ، وملالة ، وملالا : سئمته » قاموس (مللته).

والمعنى :

من طبائع الناس المنع عند السؤال ، فلو سئلوا أتفه شيء ، وأقله كالتراب لملوا ، وسئموا ، ومنعوا . . .

الإعراب :

« ولو » لو : شرطية ، غير جازمة « سئل » فعل ماض ، مبني للمجهول ، فعل الشرط « الناس » نائب فاعل ، وهو مفعول « سئل » الأول « التراب » مفعول ثان لسئل « لأوشكوا » اللام : واقعة في جواب الشرط ، وفعل ماض ناقص ، واسمه واو الجماعة « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، ضمن معنى الشرط ، « قيل » فعل ماض ، مبني للمجهول « هاتوا » فعل ، وفاعل ، وجملة الفعل ، والفاعل في محل رفع نائب فاعل « قيل » والجملة من : قيل ، ونائب الفاعل في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب اشرط محذوف ، وجملة الشرط، وجوابه لا محل لها من الإعراب اعتراضية بين: أوشك، ومرفوعها ، وخبرها ، « أنْ » حرف مصدري ، ونصب « يملوا » فعل مضارع منصوب « بأن » وواو الجماعة فاعل، والجملة في محل نصب خبر أوشك « ويمنعوا » عاطف ، وجملة من فعل ، وفاعل عطف على « يملوا » .

والشاهد في البيت :

في قوله : « أن يملوا . . . » حيث جاء خبر أوشك مقرونا « بأن » وهو الكثير .

يعنى : أن مجيء خبر « كَرَبَ » بغير « أَنْ » مثل خبر « كَادَ » هو الأصح ولم يذكر سيبويه غيره [1].

وقد جاء خبر « كرب » « بأَنْ » من ذلك قول الشاعر [2]:

٧٤ ـ قَد بُرتَ ، أو كربتَ أَنْ تَبُورَا لَمـا رَأَيْتَ بَيْهَسًا مَثْبـورَا

ومثله قول الآخر [3]:

٧٥ ـ . وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعَا

---

(١) **وعبارة الكتاب :** « وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيهـا « أن » وكذلك « كرب يفعل ، وكاد يفعل » الكتاب ١/ ٤٧٨ .

٧٤ ـ (٢) : **القائل :** هو الراجز العجاج ،والشاهد من الرجز ، والشاهد من شواهد العينى ٢/ ٢١٠ ، والأشمونى ١/ ٢٦٢ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

برت : « البور : . . . والهلاك ، وأباره الله . . . . » قاموس (البور) ويريد : هلكت .

بيهس : اسم رجل ، علم منقول ، وهو فى الأصل اسم من أسماء الأسد .

مثبورا : « . . . والثبور : الهلاك ، والويل ، والإهلاك . . . » قاموس (الثبر) .

ويريد : هالكا .

والمعنى :

قد هلكت ، أو كدت تهلك ، حينما رأيت بيهسا هالكا .

الإعراب :

« قد » حرف تحقيق « برت » فعل ، وفـاعل « أو » حرف عطف « كربت » فعل والتاء اسم كرب والجملة عطف على ما قبلها « أن » حرف مصدرى ،ونصب « تبورا » فعل مضارع،منصوب بأن ، وفاعله مستتر وجوبا ،والألف للإطلاق والجملـة خبر كرب « لما » حينية « رأيت » فعل ،وفاعل « بيهسا » مفعول رأى الأول ، « مثبورا » المفعول الثانى .

والشاهد في البيت :

قوله : « كـربت أن تبورا » حيث جاء خـبر « كرب » فعـلا مضارعاً مـقرونا « بأنْ » ـ على قلة ـ والأكثر تجرده منها

٧٥ ـ (٣) : **الشاعر :** هو أبو زيد الأسلمى ، يهجـو إبراهيم بن هشام بن إسماعـيل بن المغيرة ،والى المدينة وقد مدحه فلم يعطه، بل أمر بتعذيبه بالسياط والبيت من الطويل، وهو من شواهد المقرب =

وهو كثير .

ولكن مجيئها بغير « أنْ » أكثر ، وأصح ، كما ذكره المصنف .

وفى « كَرَبَ » لغتان : فتح الراء ، وكسرها ، والفتح أكثر [1] .

ثم ذكر المصنف أن ترك « أنْ » مع ذى الشروع ، أى : الأفعال التى هى للشروع فى الفعل واجب [2] .

فقوله : « ذى الشـــروع » يعنى : صاحب مـعني الشروع من الأفعال ،

= ١٧ ، والشذور ٢٧٤ ، والتصريح ١/ ١٠٧ ، والأشمونى ١/ ٢٦٢ ، والشارح الأندلسى .

والبيت بتمامه :

سقاهَا ذَوُو الأَحْلاَمِ سجلاً عَلَى الظَّمَا ... وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُــها أنْ تَقَـــطَّعَا

اللغة :

ذوو الأحلام : أصحاب العقول .

سجلا : الدلو ، ما دام فيها الماء ،ويجمع على سجال .

والمعنى :

من مدحتهم ، ولم أحظ منهم بطائل ، كانوا فى ضر ، وبؤس ، وقـد أنقذهم أصحاب العقول ، بعد أن أوشكوا على الموت .

الإعراب :

« وقد » الواو : واو الحال ، وقد : حـــرف تحقيـــق « كربت » فعل ماض ناقص ، وتاء التأنيث « أعناقها » اسم كـرب ، ومضاف إليه « أن » حرف مصـدرى ، ونصب « تقطعا » تقطع : فعل مضارع ، منصوب « بأن » وفـاعله مستتر فيه جـوازا ، تقديره هى ، يعود إلى الأعناق ، والألف للإطلاق ، وأن ، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر ، منصوب ، خبر « كرب » .

والشاهد في البيت :

قوله : « كربت أعناقها أن تقطع » حيث جاء خبر كرب فعلا مضارعا ، مقترنا « بأن » المصدرية ، وهذا نادر فى خبر « كرب » .

(١) وعزز ذلك المرادى بقوله : « والمشـــهور فى « كرب » فتح الراء . وقـد حكى كسرها » ١ / ٣٣ المرادى .

(٢) وذلك : لأن الفعل معنيا حال ، وأن للاستقبال ، والترك واجب حتى لا يحدث تناقض بين الحال ، والاستقبال . (انظر المرادى ١/ ٣٣) .

و« وَجَبَ » فعل ، وفاعل { مستتر } فى موضع الخبر للمبتدأ، الذى هو قوله : « وتَرْكُ » .

قوله :

كَأَنْشَأَ السَّائقُ يَحْــدُو ، وطَفِقْ كَذَا جَعَلْتُ ، وأَخذتُ ، وعَلِقْ

لما ذكر المصنف فى عجـز البيت المتقدم حكم فعل الشـروع ، عدد أفعال الشروع فى هذا البيت ، ومثلها ، فقال :

كأنشأ السائق ....

يعنى : وترك « أَنْ » مع فعل الشروع « كَأَنْشَأَ السَّائقُ يَحْــدُو » : فذكر « أنشأ » من أفعال الشروع .

ثم ذكر « طفق » وعطفـها على « أَنْشَأَ » يريد : وقل فيـها كما قلت فى « أنشَأَ » فتقول : « طفقَ السَّائقُ يَحْدُو » .

وفى « طفَق » لغتان : فـتح الفاء ، وكسرها ، والكسـر أكثر [1] ، وبه جاء القرآن [2] .

ثم ذكر « جعل ، وأخذ ، وعلق » فعدد أفعال الشروع خمسة أفعال [3] ، وقال : « كذا جعلت » يعنى : وكذا هذه الأفعال الثلاثة فى الحكم ، والتمثيل ، فتقول : « جعل السائق يحدو ، وأخذ يحدو ، وعلق يحدو » .

والخمسة بمعنى واحد ، عارية الأخبار عن « أن » .

---

(١) وعزز ذلك المرادى ، وزاد « طبق » انظر ١/ ٣٣٠ شرح المرادى ، وانظر المختار مادة (ط ف ق) .

(٢) يريد قوله تعالى : ﴿ وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة ﴾ ٢٢ الأعراف ، ١٢١ طه وقوله تعالى ﴿ فطفق مسحا بالسوق والأعناق ﴾ ٣٣ ص

(٣) زاد ابن مالك فى التسهيل « هب ، وقام » ص ٥٩ ، ووصفهما المرادى بأنهما غريبان ١/ ٣٣٠ المرادى

قوله :

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لأَوْشَكَا   وَكَادَ ، لاَ غَيْرُ ، وَزَادُ مُوشِكَا

ذكـر فى هذا البـيت : أنهم لم يصـرفوا من هـذه الأفعـال إلا « كَادَ ، وَأَوْشَكَ » فبنوا منهما مضارعا ، وزادوا فى «أَوْشَكَ» بأنهم بنوا منها اسم فاعل .

فتبين بذلك : أن غير هذين الفعلين : أفـعال المقاربة لا ينصرف فلا يبنى منه مضارع ، ولا غيـره ، وإنما يقال : « اجعل ، وأخذ » من : « جَعَلَ ، وأَخَذَ » : اللذين هما من غير أفعال المقاربة .

فأما مثـال مضـارع « كَادَ » فكثـير ، كـقوله تعـالـى ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ ﴾ (1) . ﴿ يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ ﴾ (2) و﴿ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾ (3) .

وأما مضارع « أَوْشَكَ » فهو أكثر من ماضيها ، ومنه قول الشاعر (4) :

٧٦ ـ يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ   فِي بَعْـضِ غِرَّاتِـهِ يُوَافِقُهَا

---

(1) من الآية ٣٥ من سورة النور .   (2) من الآية ٢٠ من سورة البقرة .

(3) من الآية ٤٠ من سورة النور .

٧٦ ـ (4) : **الشاعر :** هو أمية بن أبى الصلت ، والبيت من المنسرح .

والبيت مـن شواهد الكتاب ١/ ٤٧٩ ، والكامل ٤٣ ، والعمدة ١/ ١٠٨ ، وابـن يعيش ٧/ ١٢٦ والمقرب ١٧ ، والشذور ٢٧١ ، والعينى ٢/ ١٨٧ ، والتصريح ١/ ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، الهمع ١/ ١٢٩ ، ١٣٠ ، والدرر ١/ ١٠٣ ، ١٠٦ والأشمونى ١/ ١٦٢ ، والشارح الأندلسى ، وديوان الشاعر ٤٢ .

اللغة :

منيته : يريد : الموت .

غراته : « . . والغرة . . . : الغفلة » . المختار (غ رر) ، ويريد : غفلاته .

يوافقها : يريد : يصيبها ، ويقع عليها . . .

والمعنى :

من يفر من موته ، ويهـرب من منيته ، قريب الوقوع فيـما يفر منه ، وقد تصيبـه منيته فى بعض غفلاته . =

وأما مثال اسم الفاعل من « أوشك » فكقول الشاعر [1].

٧٧ ـ فَموشِكةٌ أرْضُنَا أنْ تَعُودَا خِلاَفَ الأَنِيسِ وحُوشًا يَبَابا

قوله :

= **الإعراب :**

« يوشك » فعل مضارع ناقص « من » اسم موصول اسم « يوشك » ، « فر » فعل ماض ، وفاعله مستتر جوازا ،والجملة :لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول « من منيته » جار ، ومجرور ، ومضاف إليه ، و « ها » مضاف إلى « منية » « في بعض » متعلق بقوله : « يوافقها » ، بعض : مضاف ، و « غرات » مضاف إليه ، غرات : مضاف ، و«ها » مضاف إليه « يوافقها » فعل مضارع ، وفاعله مستتر جوازا ، و« ها » مفعول به ، وجملة « يوافقها » خبر « يوشك » .

والشاهد في البيت :

قوله : « يوافقها » حيث جاء الشاعر بقوله « يوشك » مضارع « أوشك » وهو أكثر استعمالا من الماضي .

٧٧ ـ (١) **الشاعر :** هو أسامة بن الحارث ، والبيت من المتقارب .

وهو من شواهد العينى ٢/ ٢١٢ ، والهمع ١/ ١٢٩ ، والدرر ١/ ١٠٤ ، والأشمونى ١/ ٢٦٤ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

خلاف الأنيس : يريد : بعد المؤانس .

وحوشا : يريد : قفرا خاليا .

اليباب : أرض يباب ، أى : خراب . اليباب ـ عند العرب ـ : «الذى ليس فيه أحد » اللسان (يبب) .

والمعنى :

أرضنا موشكة أن تتحول إلى خراب ، إذ لا يكون بها أحد ، بعد وفرة الأنيس ، وكثرة المؤانس .

الإعراب :

« موشكة أرضنا » خبر مقدم ، ومبتدأ مؤخر ، ومضاف إليه ، واسم موشكة ضمير مستتر فيه « أن » مصدرية « تعود » فعل مضارع منصوب بأن ، وفاعله مستتر فيه جوازا « خلاف » نصب على الظرفية ، والأنيس ، مضاف إلى خلاف « وحوشا » حال من الضمير المستتر فى « تعود » « يبابا » حال ثانية ، وأن ، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر خبر قوله : « موشكة » .

والشاهد فيه :

قوله : « موشكة » حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من أوشك .

بَعْدَ « عَسَى ، اخْلَوْلَقَ ، أَوْشَك » قَدْ يَرِدْ غِنًى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فُقِدْ

هذا البيت[1] نبه فيه المصنف على أن بعد[2] « عَسَى ، اخْلَوْلَقَ ، وأَوشك » قد يرد غنى ، أى : استغناء بأن يفعل عن ثان فقد ، يعنى : الخبر .

وقوله : « وَ أَوْشكْ » جاء به على صيغة الأمر ، ليصح له الوزن .

فهو بكسر الشين ، وسكون الكاف ، وقال : « قد يرد » منبها « بقَد » على أن الاستغناء بأن يفعل عن الخبر قليل ، بالنسبه إلى ألا يستغنى به .

وقوله : « عن ثَانٍ » متعلق « بغنًى » .

ومثال ذلك : « عَسَى أَنْ يَجيءَ زَيْدٌ » « فأَنْ » مع يجِيء أغنت عن ذكر الخبر ، وسد مسد الاسم ، والخبر .

والتقدير : دَنَا مَجيءُ زَيْدٍ ؛ لأن الدُّنُوَّ يعنى : المقاربة المفهومة من « عَسَى » فى الرجاء .

قوله :

وَجَرِّدَنْ عَسَى ، أَوِ ارْفَعْ مُضْمَرَا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبلَهَا قَدْ ذُكِرَا

نبه المصنف فى هذا البيت : على أنه إذا ذكر اسم قبل « عَسَى » جاز أن تجردها عن الضمير ، العائد إلى الاسم ، المذكور ، وتجعل « أنْ » مع الفعل بعدها سادا مسد الاسم ، والخبر .

وإلى هذا أشار بقوله : « وَجرِّدَنْ عَسَى » وجاز أن تضمر فيها ، وتجعل الضمير اسمها ، وإلى هذا أشار بقوله : « أَوِ ارفَعْ مُضْمَرًا بِهَا » يعنى : « بعَسَى » على أنه اسمها .

---

(١) سقط من (أ ، ب) : « هذا البيت » .

(٢) فى (أ) : « مع عسى » .

فـوقوع الاسم قـبل « عَسَى » كقـولك : « زَيدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ » ، وفى الجمع : « الزيدونَ عَسَوْا أن يقُومُوا » وإن لم تضمر قلت : « الزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا » و « الـزيدُونَ عَسَى أَنْ يـقُومُوا » [1]. سواء فى الإفـراد ، والتثنـية ، والجمع .

فيظهر الفرق بين المسألتين فى التثنية ، والجمع .

ولو وقع بعـد « أَنْ يَفْعَلَ » اسم ظـاهر ، كـقـولك : « عَسَى أَنْ يقُومَ أخوك » :

فلك أن تجعل « أَخُوك » اسم « عَسَى » و « أَنْ يقُومَ » فى مـوضع الخبر مقدما ،ويكون الفاعل « يقُوم » ضـميرا ، يعود على « أخُوك » ؛ لأنه مقدم فى الرتبة .

ولك أن تجعل « أخوك » فاعلا « بيقوم » وتجعل « أَنْ يقوم أَخُوك » سادا مسد الاسم ، والخبر .

ويظهر الفرق بين المسألتين فى التثنية ، والجمع .

فإن جعلت « آخَاك » اسم « عَسَى » قلت فى التثنية : « عَسَى أَنْ يقُومَا أَخَوَاك » ففى « يقُوما » ضميـر التثنية ، وتقول فى الجمع : « عَسَى أَنْ يقُومُوا إخوتُك » : ففى يقوموا ضمير الجمع .

وإن جعلت « أَخُوك » فاعل « يقـوم » والجملة سادة مسـد الاسم والخبر قلت فى التثنية : « عَسَى أَنْ يقُومَ أَخوك » بـغيـر ضمير تثنية ، وفى الجمع : « عَسَى » أَنْ يقُومَ إِخْوَتُك » بغير ضمير جمع .

---

(١) العبارة الآتية ساقطة من المخطوطة (ب) :

« وإن لم تضمر قلت : الزيدان عسى أن يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا » .

والكلام علـى « اخْلَوْلَقَ » وأَوْشَكَ » كـالكـلام على « عَسَى » ؛ لأن الحكم فى الثلاثة واحد فى هذه المسألة ، والتى قبلها .

قوله :

والْفَتْحَ ، وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِى السِّينِ مِنْ   نَحْوِ « عَسَيْتُ » وانْتِقَا الْفَتْــحِ زُكِنْ

هذا البيت نبه فـيه المصنف على أن فى « عَسَى » لغتين : إذا لحقـتها تاء الضمير ، ونوناه ، أعنى : نون جماعة النسوة ، ونون المتكلم.

وإليه أشار بقوله :

والفتحَ ، والكسرَ أجزْ فى السِّين مِنْ   نحو « عَسَيْتُ » .....

وقال : « نحو عَسَيْت » لينبه به على قولك : « الهندات عَسَيْنَ ، ونحن عَسَيْنَا » : إذ اللغتان جارية فيهما كما هى ، مع تاء الضمير .

ثم نبه على أن انتقاء الفتح علم ، يعنى : اختيار الفتح .

وإلى هذا أشار بقوله :

...   . وانتقا الفتح زكن

فقصر « انْتِقَا » للضرورة .

ومعنى « زُكِن » : علم .

وقد قرئ باللغتين فى السبع : فكسر السين قرأ به نافع [(١)] .

وقرأ باقى السبعة بالفتح .

---

(١) يريد ابن جابر قـول الله (عز وجل) : ﴿ فهل عسيتم إن توليتم أن تفسـدوا فى الأرض وتقطعوا أرحامكم ﴾ .الآية ٣٣ من سورة محمد، ويقـول جار الله :« وقرأ نافع بكسر السين ،وهو غريب » ٤/ ٣٢٥ الكشاف ، ويعزز جار الله ما ذهب إليه المصنف والشارح الأندلسى .

ولهذا : جعله المصنف منتقى ، أى : مختارا ؛ لأنه قراءة الجماعة .

واللغتان فصيحتان [1] .

---

(١) وجاء فى تفسير القرطبى : " قال الجوهرى : ويقال : عسَيْت أن أفعل ذلك ، وعسيت :ـ بالكسر ـ، وقرئ " فهل عسيتم " ـ بالكسر ـ " ويقول القرطبى : قلت : " ويدل هذا على أنهما لغتان " ٧/ ٦٦ · ٦ الجامع لأحكام القرآن .

إن وأخواتها

اعلم أن « إنَّ » وأخـواتهـا حـروف أشبـهت « كَانَ » من جـهـة اللفظ والمعنى ، فأشبهتها من جهة اللفظ : فى فـتح آخرها ، وسكون حشوها ، وأشبهتها من جهـة المعنى : فى أنها تدخل على المبتـدأ ، والخبر ، فـتؤثر فى معنى النسـبة بينهما ، كما أن « كَانَ » تؤثر فى معنى الجملة ، فتصرفه إلى الاقتران بالزمان ، الذى دلت عليه .

فأما تأثير « إنَّ » وأخواتها فى معنى الجملـة الواقعة بعدها فبحسب معنى كل واحد منها .

فأما « إنَّ » فتؤكد معنى الجملة ، وتحققه ، وكذلك « أنَّ » - بالفتح - .

وأما « كأنَّ » فتصير المبتدأ مشبها بالخبر ، وأما « لكنَّ » فتفيد فى الجملة استدراك ما توهم نفيه .

وأما « لَيْتَ » فتفـيد التمنى ، فإذا قلت : « لَيْتَ زَيْدًا حَىٌّ » أفادتك أن الحياة لزيد على جهـة التمنى ، ولو قلت : « زَيْدٌ حَىٌّ » بغير « لَيْتَ » لكانت الحياة ثابتة ، فلما دخلت « لَيْتَ » صارت الحياة تمنيا .

فقد ظهر لك تأثير « لَيْتَ » فى معنى الجملة .

- وأما « لَعَلَّ » فتـفيد الترجى ، كقـولك : « لعلَّ الله يَغْفِرُ لى » ، أو الإشفاق [1] ، كـقولك : « لَعَلَّ الأسَدَ يَلْقَانِى » إذا مـراده الإشـفاق من لقـاء الأسد ، ولا ترجى هنا ، إذ لا يترجى أحد لقاء الأسد .

---

(١) الترجى يكون فى الشىء المحبوب ، والإشـفاق يكون فى الشىء المكروه ، نحو : « فلعلك باخع نفسك » أى قاتل نفسك ، أى : أشـفق على نفسك أن تقتلها حزنا على ما فـاتك من إسلام قومك ، من الآية ٦ من سورة الكهف ، وانظر الكشاف ٢ / ٣ ٧ ، وانظر ١/ ٢١٣ التصريح على التوضيح ، وفى المختار مادة (ش ف ق) . « اشفق عليه فهو مشفق وشفيق ، وأشفق منه حذره ، وأصلهما واحد »

وقد تكون « لَعَلَّ » لمجرد التوقع من غير رجاء ، ولا إشفاق ، وذلك إذا عريت عن إيثار الوقوع فى غيــر المكروه ، وعن الإشفاق فى المكروه ، والتوقع لا يفارقها فى كل حال .

وقد أشربت معنى « لَيْتَ » فنصب الفعل بعـد الفاء فى جوابها ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ﴾ [1] - على من قرأ بالنصب -

وأيضاً : فإن هذه الحـروف الستة كلها تتـضمن معنى الفعل من التـأكيد والتشبيه ، والاستدراك ، والتمنى ، والترجى ، فأعملوها إعمال « كَانَ » .

هكذا ذكر ولد [2] المصنف فى شرح هذا الكتاب، فجعل تشبيهها « بِكَانَ » - كما قدمنا - .

وذكر أنها إنما جـــعلت تنصـب الاسم ، وترفـع الخبر ؛ لتكون بعكس « كَانَ » التى هى أصلها فى العمل ، فيفرق بين الفرع ، والأصل .

والنحويون: يطلقون الشبه لهذه الحروف بالأفعال الماضية لما فى لفظها من فتح الآخر، ولما فيـها من معنى الفعل ،ويقولون: إنها أعـملت إعمال الفعل ،

---

(1) من الآية ٣٧ من سورة غافر .

نقل الجمل عن السمين : « قوله : « فأطلع » : العـامة على رفعه عطفا على « أبلغ » : فهو داخل فى حيز الترجى ، وقرأ حفص فى آخرين بنصبه .

وفيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أنه جواب الأمر فى قـوله : « ابن » فنصب « بأن » مضمرة بعـد الفاء فى جوابه ، على قاعدة البصريين . . .

الثاني : أنه منصوب . . . عطفا على التوهم . . .

الثـالث : أنه ينتـصب على جـواب التـرجى فى « لعل » وهو مـذهب كـوفى ». (جـ ٤/ ١٥، ١٦حاشية الجمل) .

(2) أفاد الشارح الأندلسى من شرح ابن الناظم لألفيـة والده ، وظهر أثر ا بن الناظم ظهورا واضحا انظر ١٦١ ، ١٦٢ شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم - بتحقيقنا -.

الذى قدم مفعوله ، وأخر فاعله ، تنبيهـا على فرعيتها ؛ لأن تقديم المفعول ، وتأخير الفاعل فرع .

وهذا هو جادة كلام النحويين ، والمعـروف من قولهم فى إعمال « إنَّ » وأخواتها [1] .

قوله :

لإنَّ ، أنَّ ، لَيْتَ ، لكِنْ ، لَعَلّْ كأَنَّ : عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلْ
كـإِن زَيـدًا عَالـمٌ بأَنّـى كُـفـءٌ ، ولكنَّ ابنَهُ ذُو ضِـغْنِ

هذان البيتان عدد فيهما المصنف « إنَّ ، وأخواتها » وهى ستة :

أصلها « إنَّ » المكسورة ، ولذلك خصت بإدخال اللام فى خبرها ، دون أخواتهـا ، وبها صـدر المصنف ، فذكـر أن لهذه الحروف عكس مـا لكان من العمـل ، يعنى : نصب الاسم ورفع الخبـر ، ثم مثل منهـا فى البيت الثـانى ثلاثة حروف :

الأول : « إنَّ » المكسورة ، وإليه أشـار بقوله : « كإنَّ زيدًا عَالِمٌ »

الثاني : « أنَّ » المفتوحة ، وإليه أشار بقوله : « بأنى كُفْءٌ » .

الثالث : « لكنَّ » وإليه أشار بقوله : « وَلِكَنَّ ابنَه ذُو ضِغْنِ » .

---

(1) مذهب البصريين : هو ما قرره الشارح الأندلسى ، وغيره من الشراح .
وذهب الكوفيون إلى ان « إنَّ » وأخواتها لا عمل لها فى الخبر ، وإنما هو باق على رفعه ، الذى كان قبل دخول « إنْ » وهو خبر المبتدأ .
انظر 1/ 348 شرح ابن عـقيل ، وانظر 1/ 334 شرح المرادى ، وزاد المرادى ما جـرى عليه بعض العرب من نصب الجزأين معا بهذه الحروف ، وحكاية قوم : أن ذلك لغة .

ورأى أن تمثيل البواقى بين .

فأما « كأنَّ » فكقولك : « كأنَّ زيدًا أسدٌ » .

وأما « ليْتَ » فكقولك : « لَيْتَ عمْرًا قائمٌ » .

وأما « لعَلَّ » فكقولك : « لَعَلَّ الله رَاحِمٌ لي » .

فأما « كأنَّ » فأصلها عندهم كاف التشبية ،و« أنَّ » فالتقدير فى قولهم: « كأنَّ زيدًا أسَدٌ » : إنَّ زَيْدًا كَالأَسَدِ » ثم قدمت كاف التشبيه ، وأدخلت على إنَّ » وفتحت همزتها ، فصارت «كأنَّ » : فجعلوها حرفا واحدًا يدل على التشبيه [1] .

وأما « لَيْتَ » فتقع للتمنى فيما يمكن عادة كقولك : « لَيْتَ لِي مالاً » وفيما لا يمكن عادة « كليتَ الشبَابَ راجعٌ » .

وإذا دخلت على ما يمكن عادة شرط أن يكون مما لا ترجوه ، ولا تطمع فيه .

ولو رجوته ، أو طمعت فيه لقلت : « لَعَلَّ » .

وقد تدخل « لَيْتَ » على ما يمتنع عقلا ،كقولك: « لَيْتَ زَيْدًا جاءَنى » لأنك تطلب وقوع مجيئه فى زمان ماض قد ثبت أنه غير واقع فيه ، وكون الشيء واقعا ، غير واقع فى زمن واحد ممتنع عقلا .

وفى « لَعَلَّ » لغات :

الأولى : الأصل ، وهو « لَعَلَّ » - بعين مهملة - .

---

(١) وقيل : ببساطتها ، وأنها غير مركبة (انظر المرادى ١ / ٣٣٥ ، وانظر الهمع ١ / ١٣٣ . وانظر المغنى١ / ١٩١) .

الثانية : « عَلَّ » - بإسقاط اللام الأولى - .

الثالثة : « لَعَنَّ » - بنون مكان اللام الآخرة ، وعين مهملة - .

الرابعة : « عنَّ » - بإسقاط اللام من اللغة الثالثة - .

الخامسة : « لغنَّ » - بغين معجمة - .

السادسة : « غنَّ » - بإسقاط اللام من اللغة الخامسة .

السابعة : « لأن » - بهمزة متوسطة بين اللام ، والنون - .

الثامنة : « أَنَّ » - بإسقاط اللام من اللغة السابعة -[1] .

حكى الخليل : « ائت السُّوق أَنَّكَ تشتَرِى لَنَا شَيْئًا » أراد : لَعَلَّك تشترى لنا .

وعليه حمل بعضهم قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهـا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾[2] . عند من قرأ بفتح الهمزة ، فيكون المعنى : « لَعَلَّها إذا جاءت لا يؤمنون » .

قوله :

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلاَّ فِى الَّذِى ... كَلَيْتَ فيهَا ، أَوْهُنَا غَيْـرَ الْبَذِى

هذا البيت نبه فيه المصنف على أنه يجب فى هذه الحروف رعى الترتيب

---

(١) ذكر ابن جابر اللغات الواردة فى « لعل » استطرادا ، كما ، يستطرد ابن مالك لمناسبة وكلاهما نحوى لغوى . . وقد ذكر صاحب القاموس أكثر مما ذكر الشارح الأندلسى ، انظر ذلك فى المادة (لَعَلَّ) .

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة الأنعام .

وعزز ما تقدم ما ذكره الجمل عن السمين : « . . . وأما قراءة الفتح فقد وجهها الناس على أوجه أظهرها أنها بمعنى « لعل » حكى الخليل ائت السوق أنك تشترى لنا منه شيئا أى : لعلك ، فهذا من كلام العرب ، كما حكاه الخليل شاهدا على كون « أن » بمعنى « لعل » ويدل على ذلك أنها فى مصحف أبى « وما أدراكم لعلها إذا جاءت لا يؤمنون . » (٧٧/٢ حاشية الجمل على الجلالين) .

يعنى : جعل المنصوب فيها مقدمًا ، والمرفوع مؤخرا ، ولا يجوز تقديم المرفوع على المنصوب فيها ، إلا إذا كان المرفوع مجرورا ، أو ظرفا ، فإلى مراعاة الترتيب المذكور أشار بقوله : « وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ » أراد : هذا الترتيب .

وإلى جواز ألا يراعى الترتيب إذا كان المرفوع مجرورا ، أو ظرفا ، أشار بقوله :

.... إلاَّ فى الَّذِى كليْتَ فيها ، أو هُنَا غَيْرَ الْبَذِى

كان الأصل : ليت غير البذى فيها ، أو هنا .

« فَغَير » : اسم « لَيْتَ » وهو المنصوب ، و « فيها » خبرها ، وهو المرفوع ، فكان الأصل أن يراعى الترتيب ،ولا يقدم فيها على « غَيْر » .

ولكنهم لما كان الخبر مجرورا ، أو ظرفا تسامحوا فى التقديم ، لكثرة تصرفهم فى المجرورات ، والظروف .

فجاز أن تقول : « ليْتَ فيها غَير الْبَذِى » أو « ليت هنا غير البذى » وكذلك كل حرف من هذه الحروف الستة ، إذا كان خبره مجرورا أو ظرفا جاز تقديمه على اسمه ، وإلى ذلك أشار المصنف بقوله : « كليْتَ » يعنى : « لَيْتَ » وما أشبهها من أخواتها ، إذا كان خبرها مجرورا ، أو ظرفا فأشار إلى المجرور بقوله : « فيها » وإلى الظرف بقوله : « أو هُنَا » .

والْبَذِىُّ : [1] هو : الوقح .

قوله :

وَهَمْزَ « إنَّ » افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّها وَفِى سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

---

(١) « والبذىّ ـ كرضىّ ـ : الرجل الفاحش ، وهى بالهاء . . . » قاموس (البذىّ) .

ذكر المصنف فى هذا البيت الموضع الذى تفتح فيه همزة « إنَّ » والموضع الذى تكسر فيه .

فنبه على أنها تفتح إذا صح أن يسدّ المصدر مسدها ، يعنى : أن يصح وقوع المصدر فى موضعها ، مع اسمها ، وخبرها ، كقولك : « أَعْجَبَنِى أَنَّكَ قائمٌ » **التقدير :** أعجبنى قيامك ، فتفتح « إنَّ » هاهنا ؛ لأن المصدر الذى هو قيامك قد سد مسدها ، وإلى ذلك أشار بقوله :

وهمزَ « إنَّ » افتح لسدِّ مَصْدَرِ مسدَّهَا ....

ثم قال :

.... **وَفِى سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ**

يعنى : وفى سوى الموضع الذى يسد فيه المصدر مسدها اكْسِرْهَا .

فحصل من هذا : أنّ « إنَّ » تفتح إذا صلح فى مكانها المصدر ، وتكسر إذا لم يصلح فى مكانها .

واعلم أن مواضع « إنّ » **ثلاثة أقسام :**

موضع يجب فيه كسرها ، وهو : كل موضع يتعين فيه وقوع الجملة وموضع يتعين فيه فتحها ، وهو : كل موضع يتعين فيه وقوع المفرد ، يعنى المصدر ، وموضع يجوز فيه كسرها ، وفتحها ، وهو : كل موضع يصلح فيه وقوع الجملة ، ووقوع المفرد : فتكسر [1] بحسب وقوع الجملة ، وتفتح بحسب وقوع المفرد .

وقد نبه المصنف على الموضع الذى يتعين فيه فتحها ، وعلى الموضع الذى يتعين فيه كسرها فى هذا البيت ، وسينبه على الموضع الذى يجوز فيه

---

(١) فى (جـ) : « تكسر » .

الأمران ، بعد فراغه من تعداد مواضع كسرها .

قوله :

فاكْسِرْ فِي الابْتِدا وَفِي بَدْءِ صِلَهْ وَحَيْثُ « إنَّ » لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ

لما ذكر المصنف الموضع الذى تكسر فيه « إنَّ » على الجملة فى عجز البيت المتقدم ، شرع يفصل المواضع التى تكسر فيها ، وهى ستة مواضع ، ذكر منها فى هذا البيت ثلاثة مواضع :

الأول : إذا وقعت فى الابتداء ؛ لأن الموضع متعين للجملة : إذا هو محل المبتدأ [1] ، كقولك : « إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » وإليه أشار بقوله : « فَاكْسِرْ فى الابْتدَاء » وقصر « الابتداء » للضرورة .

الثاني : إذا وقعت فى بدء صلة ، وإليه أشار بقوله : « أو بَدْءِ صِلَه » كقولك : « جَاءَنِى الَّذِى إنَّكَ تُحِبُّه » .

وعين بدء الصلة ، تحرزا من أن تكون « إنَّ » فى غير بدء الصلة فإنها - حينئذ - تفتح ، كقولك : « جَاءَنِى الذِى عِنْدَكَ أَنَّهُ مُحْسِنٌ » : فتفتح « أنَّ » ها هنا ؛ لأنها ليست فى بدء الصلة .

الثالث : الموضع الذى تكون فيه « إنَّ » جوابا للقسم ، وإليه أشار بقوله :

.... وَحَيْثُ « إنَّ » لِيمِينٍ [2] مُكْمِلَهْ

وقال : « مُكْمِلَة » لينبه به على وقوعها جوابا لليمين ؛ لأن القسم لا يكمل إلا بجوابه ، إذ هما مرتبطان كالشرط ، والمشروط .

ومراده هنا : أن تقع « إنَّ » فى جواب القسم ، ويكون فى خبرها

---

(١) فى (أ ، جـ) : « الابتداء » .
(٢) فى (جـ) : « لليمين » .

اللام ، كقولك : « والله إِنَّ زيدًا لَقَائمٌ » : فمع اللام يتعين الكسر ، ولو خلت من اللام فى جواب القسم لجاز الأمران ، لما سينبه عليه بعد هذا .

فتعين أن يحمل كلامه ـ هنا ـ على إرادة اللام .

قوله :

أَوْ حُكِيَتْ بالْقَوْلِ ، أَو حَلَّتْ مَحَلْ   حَالٍ ، كَـــزُرْتُه ، وَإِنِّى ذُو أَمَلْ

هذا البيت ذكر فيه المصنف موضعين من المواضع التى تكسر فيها « إِنَّ » وهو : إذا وقعت بعد القول ، مثل : « قَالَ زَيدٌ إِنَّكَ قائمٌ » : وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

أو حُكِيَتْ بالْقَوْلِ ....

وقوله : « حُكِيَتْ » تحرز من القول الذى لا يكون حكاية لجملة « إنَّ »[1] وهو القول الواقع بعد الظن ؛ لأن القــول إذا أريد به الظن فتحت بعده « إنَّ » وذلك بشرط أن يكون فعل القول مضارعًـا ، مخاطبا به ، قد دخلت عليه أداة الاستفهـام ، غير حكاية لجملة « انّ » كقولك لمن تخـاطبه : « أتقول أَنَّ زيدًا قائمٌ ؟ » ـ فتفتح « أَنَّ » هنا ـ لأن المراد : أتظن ؟

فالمصدر صالح فى موضعها ،وسيأتى الكلام فى باب «ظَنَّ» على هذا .

ومعنى « حُكِيَتْ بالْقَوْلِ » : عبر عنها ،وعن الجملة التى بعدها بالقول .

الثانى : أن تقع فى موضع الحال ، وإلى هذا أشار بقوله :

...... أَوْحَلَّتْ مَحَلَّ حَالِ ....

ومثل حلولها محل حال بقوله :

(١) سقط من (ب) لفظ « إن »

.... كزُرْتُه ، وَإِنِّى ذُو أَمَلْ

فالواو : واو الحال ، والجملة بعدها فى موضع الحال .

قوله :

وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فعْــــلٍ عُلِّقَا   باللاَّمِ : « كاعلم إِنَّهُ لَذُو تُقَى »

هذا البيت ذكر فيه المصنف - أيضاً - موضعا من المواضع التى تكسر فيها « إِنَّ » وهو آخرها ، وذلك إذا وقعت بعد فعل من « ظَنَّ » وأخواتها ، ووقعت اللام فى خبرها ، فعلق الفعل الواقع قبلها عن العمل باللام فتكسر - حينئذ - إِنَّ » لأن الجملة صارت منقطعة عن الفعل فى اللفظ فصارت « إِنَّ » بهذا الاعتبار واقعة فى ابتداء الكلام .

وإلى هذا أشار بقوله :

وكسرُوا منْ بعْدِ فعلٍ عُلِّقَا   باللَّامِ ....

أراد بالفعل - هنا - « ظَنَّ » أو واحدا من أخواتها ، ونبه على ذلك بالمثال ، وهو قوله :

... كاعْلَم إنَّه لذُو تُقى

فمثل « باعْلَمْ » الذى هو من أخوات « ظَنَّ » فلولا دخول اللام فى الخبر لفتحت « إِنَّ » لتؤول بمصدر ، ينتصب مكان مفعول « اعْلَم » .

ومن أمثلة هذا قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُه ﴾ [1] .

ومنه بيت الكتاب [2] .

---

(1) من الآية ١ من سورة المنافقون .

٧٨ - (٢) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل ، وهو من شواهد الكتاب ١/ ٤٧٤ من الخمسين ، والعينى ٢ / ٢٢٢ ، والأشمونى ١ / ٢٧٥ ، واللسان ١٢٨) والشارح الأندلسى . =

٧٨ ـ أَلَمْ تَرَ إِنِّى . وَابْنَ أَسْوَدَ لَيْلَةً   لَنَسْرِى إِلَى نَارَيْنِ يَعْلُو سَنَاهُمَا

قوله :

بَعْدَ « إِذَا » فُجَاءَةٍ ، أَوْ قَسَمِ   لاَ لاَمَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِى

لما فرغ المصنف من تعديد المواضع التى[1] تكسر فيها « إنَّ » شرع يذكر المواضع التى يجوز فيها كسرها ، وفتحها ، فذكر فى هذا البيت أنها تكسر . وتفتح بعد « إذَا » فجاءة ، وإليه أشار بقوله : « بَعْدَ ، إِذَا » فُجَاءَةٍ .

وكذلك فى جواب القسم ، إذا لم يكن فى خبرها اللام ، وإلى ذلك أشار بقوله :

...... أو قسم   لاَ لاَمَ بَعْدَهُ ......

اللغة :

لنسرى : « السرى : كالهدى : سير عامة الليل ... » قاموس (السرى) .

سناهما : السنا : ضوء البرق ... » قاموس (السنا) .

والمعني :

ألم تعلم إنى وابن أسود ليلة لنسير عامة الليل ، ونتجه إلى نارين ، يعلو سناهما ، وترتفع ألسنة لهبهما .

الإعراب :

« ألم » الهمزة : للاستفهام ، ولم : حرف نفى ، وجزم ، وقلب « تر » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة « إنى » إن الناسخة ، واسمها « لنسرى » اللام : هى الداخلة على جملة الخبر « نسرى » فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، والجملة : خبر « إنَّ » « إلى نارين » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « نسرى » ، « يعلو » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم بضمة مقدرة على آخره « سناهما » فاعل ، ومضاف إليه ، والجملة : من الفعل ، والفاعل فى محل جر ، صفة لنارين .

والشاهد في البيت :

كسر همزة « إنَّ » من أجل اللام ، ولولا اللام لفتحت ، لأنها مع اسمها ، وخبرها سد مسد مفعولى « ألم تر » .

(١) فى (أ) : « الذى » .

أراد : أو بعد قسم .

فالتقدير : والوجهان نميا بعد « إذَا » للمفاجأة ، وبعد قسم ، لا لام بعده ، يعنى : فى خبر « إنَّ » .

ومعنى « نُمِى » : نقل ، وسكن الياء للضرورة ، وكان حقه أن يقول : « نُمِياَ » بألف ؛ لأن الفاعل ضميـر تثنية ، إذ هو عائد على الوجهين ، ولكنه أفرد الضمير ، لأن مراده جواز وجهين نمى ، فأعاد الضمير على المحذوف .

وهو ظاهر المعنى .

ويحتمل أنه لم يفرد الضمـير ، ولكنه لما سكن اليـاء التقت مع الألف وهما ساكنان ، فحذف الألف لالتـقاء الساكنين ، ولم تحذف الياء لأنه لو حذفها، وترك الألف لاستدعت فتح الميم، فكان يختلف عليه مجرى الروى .

ومثال وقوعها بعـد « إذَا » المفاجأة قولك : « خَرَجْتُ فإذَا أَنَّكَ قَائمٌ » - فتكسر على أنها فى موضع ابتداء ، وتفتح على أنها مؤولة [1] بالمصدر - .

ومثال وقوعها فى القسم : « وَالله إنَّكَ كَرِيمٌ » - فتكسر ، وتفتح - لعدم اللام ، ولو وقعت اللام فى الخبر تعين كسر « إنَّ » .

قوله :

مَعْ تِلْوِ « فَا » الْجزَا ، وَذَا يَطَّـــرِدُ فِى نَحْوِ : « خَيْرُ الْقَوْلِ : إنِّى أَحْمَدُ »

هذا البيت ذكر فيـه المصنف - أيضاً - موضعين يجوز فيهـما كسر « إنَّ » وفتحـها : الأول : إذا وقعت بعد فـاء الجزاء ، وقد جاء القرآن بـالوجهين : ففتحت بعد فاء الجزاء فى : ﴿ أَلَمْ يعلموا أَنَّهُ من يُحادد اللَّهَ ورسولَهُ فَأَنَّ لهُ نار

(١) فى (جـ) : « مؤكدة » .

(٢) من الآية ٦٣ من سورة التوبة .

والشاهد فى الآية الكريمة : فتح همزة « أنَّ » بعد فاء الجزاء ، والجملة : جواب « من » الشرطية « (٢/٢٩٥) حاشية الخضرى .

وكسرت بعد فاء الجزاء فى قوله : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ (1) .

وقد أشار إلى هذا بقوله : « فا الجزا » وقصر الفاء ، والجزاء للضرورة .

الموضع الثاني : إذا وقعت خبرا عن قول ، وكان خبرها معنى قول ، وفاعل القول ، الذى هو خبر عنه ، وفاعل خبرها واحد ، كما سيظهر لك فى مثاله .

وإلى هذا أشار بقوله :

... . وذَا يطَّرِدُ فى نحوِ : « خَيْرُ الْقَوْلِ إِنى أَحْمَدُ »

يريد : وهذا يطرد، يعنى : جواز الفتح ، والكسر ، ومثله « بخير القول » « فخير » مبتدأ ، وهو قول فى المعنى ؛ لأنه أضافه إلى القول ، وأن ، واسمها ، وخبرها فى موضع خبر المبتدأ ، وخبر « إِنِّى » « أَحْمَدُ » .

والحمد قول من الأقوال ، وفاعل الحمد هو فاعل القول ، الذى هو المبتدأ .

فحصلت الشروط .

قوله :

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ لاَمُ ابْتَدَاءٍ ، نَحْـــو : « إِنِّى لَوَزَرْ »

نبه المصنف فى هذا البيت على أَنَّ « إِنَّ » المكسورة تدخل فى خبرها لام الابتداء ، ومثله بقوله : « إنّى لَوَزَر » .

---

(1) من الآية ٢١٥ من سورة البقرة .

ويقول القرطبى « وما تفعلوا من خير » شرط ، وجوا به : « فإن الله به عليم ». (١/ ٨٤٥) الجامع لأحكام القرآن

والوزر ، هو : المعين .

وقد نبه علـى تخصيص دخول هذه اللام . على خـبر « إنَّ » المكسورة بقوله : « وبعد ذاتِ الكسْرِ » يعنى : بعد « إنَّ » ذات الكسر ، فدل ذلك على أنه لا يجوز دخول اللام فى خبر « أن » المفتوحة .

وهذه اللام تسمى لام الابتداء [1] ، كما ذكر المصنف .

والمراد بها : التأكيد ، بعد التأكيد ، الواقع « بإنَّ » مبالغة ، وكان حقها أن تكون مقدمة، ولكن كرهوا الجمع بينها، وبين « إنَّ » إذ معناهما فى التأكيد واحد ، فأخروها إلى الخبر .

ولدخولها شروط ، ينبه عليها المصنف فيما بعد .

قوله :

وَلاَ يَلِى ذِى اللاَّمَ مَـا قَدْ نُفِيا ... وَلاَ مِنَ الأَفْعَـــالِ مَا كَرَضِيَا
وَقَدْ يَلِيهَا مَـــع قَــدْ ، كَإِنَّ ذَا ... لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا

لما ذكر دخول اللام على خبر « إنَّ » المكسورة ، وأطلق فى البيت المتقدم نبه فى هذا البيت : أنها لا تدخل على الخـبر ، إلا إذا كان غير منفى ، وإلى هذا أشار بقوله :

---

(١) **لام الابتداء :**

كـان حق هذه اللام أن تأتى فى أول الكلام ؛ لأن لهـا الصـدارة ، لكن لما كانت « إنَّ » للتـأكيـد وضعا ، وكانت لام الابتداء للـتأكيد ـ أيضاً ـ كره العرب الجمع بين حرفـين بمعنى واحد ، فزحلقوا اللام إلى الخبر

ومن ذلك ... أطلق عليها اللام المزحلقة .

(انظر ١ / ٣٤٤ شرح المرادى للألفيـة ، وانظر ١/ ٢٧٩ شرح الأشمونى للألفية ، وانظـر حاشية الصبان ١ / ٢٧٩)

وَلاَ يَلى ذِى اللاَّمَ ما قَد نُفِيَا ....

يعنى : ولا يلى هذه اللامُ خبر نُفِيَ .

« فَذَا » مفعول « بيَلى » ، و « مَا » فاعل ، وسواء كان الخبر المنفى اسما أو فعلا .

وشذ دخولها على المنفى ، كقول الشاعر (1) .

٧٩ ـ وأَعْلَمُ إنَّ تَسْلِيمًا ، وتَرْكًا لَلاَ مُتَشَابِهَانِ ، وَلاَ سَوَاءُ

فأدخل اللام على قوله : « لاَ مُتَشَابِهَانِ » وهو منفى .

---

٧٩ ـ (١) : القائل : هو أبو حزام العكلى ، والبيت من الوافر .

وهو من شواهد الخزانة ٤ / ٣٣١ ، والعينى ٢ / ٢٤٤ ، والهمع ١ / ٨٨ ، ١٤٠ ، والدرر ١/ ٦٧ ، ١١٦ ، والتصريح ١/ ٢٢٢ ، والأشمونى ١ / ٢٨١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

تسليما : أى : على الناس .

وتركا : أى : ترك التسليم عليهم .

متشابهان : متقاربان .

سواء : متساويان .

والمعنى :

التسليم على الناس ، وترك التسليم عليهم ، لا يتشابهان ، ولا يتساويان .

الإعراب :

« وأعلم » أعلم : فعل مضارع ،وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ،تقديره أنا ، « إنَّ » حرف توكيد ، ونصب « تسليما » اسم « إن » « وتركا » عاطف ومعطوف على « تسليما » ، « للا » اللام : لام الابتداء ، أو زائدة « لا » نافية « متشابهان » خبر « إن » ، و « لا » الواو : عاطفة ، ولا : زائدة ، لتأكيد النفى « سواء » معطوف على خبر « إن » .

والاستشهاد بالبيت :

فى قوله : « للامتشابهان » حيث أدخل اللام فى الخبر المنفى « بلا » وهو شاذ .

ويروى « إن تسليما » ويعزز الرواية : دخول اللام على الخبر ، ويروى عن ابن عصفور تبعا للفراء « أن تسليما » بفتح الهمزة ، واللام زائدة ، وليست لام الابتداء (انظر التصريح ١/ ٢٢٢ ، والصبان ١ / ٢٨١ ، والخزانة ٤ / ٣٣١) .

ثم نبه المصنف على أن هذه اللام - أيضاً - لا تدخل من الأفعال على مثل « رَضِيَا » وإلى ذلك أشار بقوله :

.... وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا

يريد : ما كان ماضيا ، متصرفا ، عاريا عن « قَدْ » واكتفى عن هذه الشروط بالمثال .

فلو كان غير متصرف ، لجاز ، كقولك : إِنَّ زَيْدًا لَعَسَى أَنْ يَقُومَ » .

ولو كان غير ماض جاز - أيضاً - كقولك : « إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ » .

وإن كان متصرفا ، ولو وقعت معه « قَدْ » لجاز ، وإن كان متصرفا ماضيا ، وإليه أشار بقوله : « وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ » يعنى : وقد يلى اللام الفعل الذى « كرضيا » إذا كان معه « قَدْ » ، ثم مثله بقوله : « كإن ذَا لَقَدْ سَمَا » : فأدخل اللام على « سَمَا » : وهو ماض، متصرف؛ لأجل وجود « قَدْ » معه ، وقوله : « عَلَى الْعِدا مُسْتَحْوِذَا » - تتميم للبيت - و « عَلَى العِدَا » متعلق « بسَمَا » و « مُسْتَحْوِذَا » حال من الضمير فى « سَمَا » .

والمستحوذ على الشيء : هو : المستولى عليه .

ومنه قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ ﴾ [1] .

قوله :

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ وَالْفَصْلَ ، وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

نبه فى هذا البيت على أن هذه اللام قد تصحب غير الخبر ، وهو ثلاثة أشياء ، ذكرها فى هذا البيت :

---

(١) من الآية ١٩ من سورة المجادلة ، والاستشهاد بالآية الكريمة استشهاد لغوى .

الأول : معمول الخبر ، إذا كان متوسطا بين اسم إنَّ ، وبين خبرها كقولك : « إنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ آكِلٌ » : « فطَعَامَكَ » : معمول « لآكِلِ » الذى هو الخبر ، وهو متوسط بين الاسم ، والخبر ، وقد دخلت عليه اللام ، وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

وتصحب الواسطَ معمولُ الْخَبَرْ ....

« فالواسطَ » : مفعول « بتصْحَبُ » ، و« معمولَ »: بدل منه ، أو حال فيكون التقدير : وتصحب الاسم الواسط بين الاسم ، والخبر فى حال كونه معمول الخبر ، والحال أحسن ؛ لأنَّها أبين للمعنى المراد .

ثم نبه ـ أيضا ـ على أن اللام : قد تدخل على الضمير الواقع فصلا بين الاسم ، والخبر ، كقوله تعالى : ﴿ **إنَّ هذا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَق** ﴾ [1] .

التقدير : إن هذا للقصص الحق ، و « هُوَ » فصل زائد ، فدخلت اللام عليه .

وعليه نبه بقوله : « والْفَصْلُ » .

ثم نبه ـ أيضا ـ أنها قد تدخل على الاسم إذا تقدم الخبر وإلى ذلك أشار بقوله :

.... **واسمًا حلَّ قبله الخبر**

وذلك لا يكون إلا إذا كان الخبر ظرفا ، أو مجرورًا ، إذا لا يتقدم خبر « إنّ » إلا إذا كان واحدا منهما .

ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **إنَّ علـــينَا للْهُدَىٰ (١٢) وَإنَّ لَنَا للآخرة**

(١) من الآية ٦٢ من سورة آل عمران ، والشاهد فى الآية الكريمة دخول لام الابتداء على ضمير الفصل .

والأُولىٰ (١٣) ﴾ [1] .

التقدير : إن الهدى علينا ، وإن الآخرة لنا : قدم الخبر ، وأدخل اللام على الاسم .

ولو كان الاسم مقدما لم يجز دخول اللام عليه .

قوله :

وَوَصْلُ مَابِذِى الْحروفِ مُبْطِلُ   إعْمَالَهَا ، وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ

نبه المصنف فى هذا البيت على أن « ما » إذا وصلت بهذه الحروف بطل عملها ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَوَصْلُ مَابِذِى الْحروفِ مُبْطِلُ   إعْمَالَهَا ... ...

« فَذَا » : اسم إشارة ، و « الحُرُوف » : صفة له ، و « مُبْطِل » خبر عن المبتدأ ، الذى هو « وَصْلُ » و « إعمالَها » مفعول « بمبطل » .

ثم نبه بقوله : « وقد يُبَقّى العمل » على أن العمل قد يبقى مع وصل هذه الحروف « بمَا » إلا أنه قليل .

ونبه على القلة « بقَدْ » وأطلق ذلك فى جميعها .

فظاهر قوله : أنها على السواء .

وليس كذلك [2] .

أما فى الخمسة غير « لَيْتَ » : فلم يسمع فيها إبقاء العمل مع دخول

(١) الآيتان ١٢ ، ١٣ من سورة الليل .
والشاهد فيهما : دخول اللام على اسم « إنّ » ، لتقدم الخبر جارا ، ومجرورا .

(٢) وافق ابن مالك السراج ، والزجاج ، وقد أجاز العمل ، والإلغاء فى « إنما » انظر ١/ ٣٤٧ شرح المرادى . ولم يجز سيبويه ما تقدم إلا فى « ليت » (انظر ١ / ٢٨٢ الكتاب) .

« مَا » إلا فى نقل غريب .

منه ما حكاه ابن برهان [١] : أن الأخفش حكى : « إنما زيدًا قائم » - بنصب زيْد - .

وعزا مثل ذلك إلى الكسائي .

وهو نقل غريب [٢] .

وأمَّا « لَيْت » فالأمران فيها جائزان ، إلا أن عدم الإعمال أكثر [٣] .

ومنه قول النابغة [٤] :

٨٠ ـ قَالَتْ : أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا   إِلَى حَمَامَتِنَا ، أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

يروى بنصب الحمام على الإعمال ، وبرفعه على إبطال العمل .

وإنما جاز بقاء العمل فى « لَيْتَ » ؛ لأنها إذا وقعت بعدها « مَا » استمرت على عدم وقوع الفعل بعدها ، فاختصاصها بالأسماء باق :

---

(١) **ابن برهان :** أبو القاسم الأسدى ، العكبرى ، عبد الواحد بن على بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن بَرْهان : النحوى ، صاحب العربية ، واللغة ، والتواريخ ، وأيام العرب .

قرأ على عبد السلام البصرى ، وأبى الحسن السمسمى . . . وكان زاهدا ، عرف الناس منه ذلك . . . مات فى جمادى الآخرة سنة ٤٥٦ هـ .

(البغية ٢/ ١٢٠ ، ١٢١) .

(٢) ويقول الشيخ خالد الأزهرى : « ذهب إلى ذلك الزجاج ، وابن السراج ، والزمخشرى ، وابن مالك » ١ / ٢٢٥ التصريح بمضمون التوضيح .

كما يقول فى « إنما زيدًا قائم » رواه الأخفش ، والكسائى سماعا عن العرب ١/ ٢٢٥ التصريح .

(٣) وذلك بالحمل على أخواتها . انظر التصريح ١ / ٢٢٥ .

٨٠ ـ (٤) : والبيت من البسيط .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٢٧٢ ، والخصائص ٢/ ٤٦٠ وابن الشجرى ٢/ ١٤٢ والإنصاف ٤٧٩ ، وابن يعيش ٨/ ٥٤ ، ٥٨ ، والمقرب ٢٠ ، والشذور ٢٨٠ ، والمغنى ٦٣ ، ٢٨٦ ، ٣٠٨ (٧٢ ، ٢٣٦) والخزانة ٤/ ٦٧ ، والعينى ٢/ ٢٥٤ ، والتصريح ١/ ٢٢٥ ، والهمع ٦٥ ، ١٤٣ ، والدرر ١/ ٤٤ ، ١٢١ ، والأشمونى ١/ ٢٨٤ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٢٤ .

اللغة :

فقد : قد ـ هنا ـ اسم فعل ، ومعناه : يكفى ، أو اسم بمعنى كاف .

فمن أعمل راعى بقاء الاختصاص ، ومن لم يعمل راعى الكف « بما » .

وأما الخمسة البواقي : فإنها إذا دخلت عليها « مَا » وقع بعدها الفعل ، وزال الاختصاص بالأسماء ، وهو سبب العمل ، فتعين إبطاله .

قوله :

وَجَايِزٌ رَفْعُــكَ مَعْطُــوفًا عَلَى مَنْصُوبِ « إِنَّ » بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلاَ

هذا البيت نبه فيه المصنف على أنه يجوز أن تعطف اسما مرفوعا على

= **والمعنى :**

حينما أبصرت زرقاء اليمامة سربا من القطا ، قالت :

ليت الحمام ليه إلى حمامتيه ونصفه قديه تم الحمام ميه

فلما وقع القطا في شبكة صياد ، فعده ، فإذا هو ست ، وستون قطاة ، ونصفها ثلاث ، وثلاثون ، فإذا ضم إلى ذلك قطاتها كان مائة . (١/٢٢٥ التصريح) .

فقال النابغة ـ حاكيا عنها ـ :

ليت لنا هذا الحمام ، ونصفه ، مع حمامتنا ، وهذا كاف لنا .

الإعراب :

« قالت » فعل ماض ، وتاء التأنيث ، والفاعل مستتر جوازا ، تقديره : هي ، « ألا » أداة تنبيه ، يستفتح بها الكلام ، ويدل على تحقق ما بعدها « ليتما » ليت : حرف تمن ، ونصب ، وما زائدة « هذا » اسم ليت « الحمام » بدل ، أو عطف بيان ، أو نعت « لنا » متعلق بمحذوف خبر ليت ، أو « ليتما » كافة ، ومكفوفة . « هذا الحمام لنا » مبتدأ .. وخبر « إلى حمامتنا » جار ، ومجرور ، ومضاف إليه والجار ، والمجرور ، متعلق بمحذوف حال من اسم « ليت » « أو » عاطفة بمعنى الواو « نصفه » معطوف على اسم الإشارة ، ويروى مرفوعا ، ومنصوبا تبعا لاسم الإشارة . نصف : مضاف ، والهاء : مضاف إليه « فقد » الفاء : فاء الفصيحة ، و « قد » خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : إن حدث ذلك فهو كاف لنا .

والشاهد في البيت :

قوله : « ليتما هذا الحمام » حيث يروى برفع الحمام ، ونصبه : أما النصب : فعلى أن « ليت » عاملة ، والحمام : بدل من اسمها ... الذي هو اسم الإشارة ـ كما أعربنا ـ ....

وأما الرفع : فعلى أن « ليت » مهملة ، واسم الإشارة مبتدأ ، والحمام بدل منه ... ـ كما أعربنا ـ . ويدل ذلك على جواز الإعمال ، والإهمال في « ليت » إذا اقترنت بها « ما » الزائدة ـ بخلاف سائر أخواتها .

وقد أحسن التعليل لما تقدم [illegible] الأندلسي

منصوب « إنَّ » يريد : على موضع منصوب « إنَّ » يعنى بالمنصوب اسم « إنَّ » وذلك بعد أن تستكمل « إنَّ » اسمها ، وخبرها ، كقولك : « إنَّ زيدًا قائمٌ وعَمْرٌو » : فعطف « عَمْرو » وهو مرفوع على موضع اسم « إنَّ » بعد أن استكملت خبرها .

والعطف ـ ها هنا ـ على أن « عَمْرو » مبتدأ ، محذوف الخبر تقديره : وعَمْرٌو كَذَلِك .

ويجوز أن يكون « عَمْرو » من عطف المفردات ، إذا جعلته معطوفا على الضمير فى « قَائم » .

فلو عطفت « عَمْرو » بالرفع على موضع « إنَّ » واسمها ، على أن يكون عطف مفرد ، وجعلت خبر « إنَّ » خبرا عنها لم يجز لما يؤدى إليه من اجتماع عاملين مختلفين، يعنى :الابتداء ، و « إنَّ » على معمول واحد ، وهو خبر « إنَّ »، فإن الابتداء يكون فيه عاملا حينئذ من جهة كونه خبرا « لعَمْرو » فإن عامله فيه ـ أيضاً ـ من جهة كونه خبرا لها ، فلا يجوز ذلك ، سواء أخرت « عمرًا » عن خبر « إنَّ » أو قدمته ، إذ المانع واحد .

وإنما يجوز العطف بالرفع على اسم «إنَّ » بشرط التأخير عن خبر « إنَّ » وأن يكون خبر المعطوف محذوفا ، كما قدمناه .

وقد أجاز الكسائي [1] :العطف بالرفع على اسم « إنَّ » قبل الخبر؛ لأنه يرى أن العامل واحد ؛ لأن الرافع ـ عنده لخبر « إنْ » ـ هو الابتداء ،

---

(١) **الكسائي**: أجاز العطف بالرفع مطلقا .. تمسكا بظاهر قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللهَ ومَلائكتُهُ يصلون على النبى ﴾ ٥٦ الأحزاب برفع « ملائكته » وغيرها ... انظر ١ / ٢٨٦ الأشمونى .

ووافقه الفراء [١] ، على جواز العطف بالرفع قبل الخبر ، بشرط أن يكون اسم « إنَّ » لا يظهر فيه الإعراب ، كقولك : « إنَّ هَذَا وزَيْد قَائمَان » وجعل سيبويه ما ورد من مثل هذا غلطا [٢] .

فإذا تقرر هذا : فكل ما ورد عن العرب مما يوهم العطف على اسم « إنَّ » بالرفع قبل الخبر فمحمول على تأخير المعطوف ، أو على أن الخبر الموجود خبر المعطوف ، وخبر « إنَّ » محذوف .

ويدل على هذا الوجه قول الشاعر [٣] .

٨١ ـ خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ ؟ فإنِّي ، وَأَنْتُمَا ـ وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى ـ دَنِفَانِ

(١) موافقة الفراء بشرط خفاء إعراب المعطوف عليه ، نحو : « إنك ، وزيدٌ ذاهبان » وقد ذكر ذلك الشارح الأندلسي، وعزه المرادي ١/٣٤٨ ، والأشموني ١ / ٢٨٧ ، . . . .

(٢) وعبارة الكتاب : « واعلم أن ناسا من العرب يغلطون ، فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيدٌ ذاهبان . . . . » الكتاب ١/ ٢٩٠ .

٨١ ـ (٣) الشاعر : مجهول ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد المغني ٤٧٥ ، ٦٢٢ (٢٩٣) والعيني ٢/ ٢٧٤ ، والتصريح١/ ٢٢٩ والأشموني ١/ ٢٨٦ ، والشارح الأندلسي .

اللغة :

طب : « ـ مثلثة الطاء ـ : علاج الجسم ، والنفس » قاموس (الطب) .

دنفان : « الدَّنَف ـ محركة ـ : المرض الملازم . . . » قاموس (الدنف) .

والمعنى :

يا خليلي : هل يوجد علاج لما بنا ، فإني دنف ، وأنتما ـ وإن لم تصرحا بهواكا ـ مريضان بالعشق .

الإعراب :

« خليلي » : منادى ، حذف منه حرف النداء ، والتقدير : يا خليلي ، « هل » حرف استفهام ، مبني على السكون ، لا محل له من الإعراب ، « طب » مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامه رفعه الضمة الظاهرة ، وخبر المبتدأ محذوف ، والتقدير : هل طب موجود ، والمسوغ للابتداء « بطب » الاستفهام « فإني » : إن واسمها ، والخبر محذوف ، والتقدير : فإني دنف « وأنتما » الواو : عاطفة ومبتدأ ، خبره دنفان ، « وإن » عاطف ، وإن : شرطية ، « لم » حرف نفي ، وجزم ، وقلب « تبوحا » مجزوم « بلم » وعلامة جزمه حذف النون ، والألف فاعل فعل الشرط « بالهوى » متعلق بقوله : « تبوحا » والجواب محذوف ، والتقدير : وإن لم تبوحا بالهوى فأنتما دنفان =

« فدنفان » خبر المعطوف ، الذى هو « أَنْتُمَا » لأنه مثنى مثله ، ولا يصح أن يكون خبرا ، لأن اسمها مفرد ، فيتعين أن يكون خبرها مفردا ، فيجعل محذوفا .

فدل هذا على صحة الوجه الذى ذكرناه .

وهو حسن .

قوله :

وأُلحقَت « بإنَّ » لكنَّ ، وأَنْ   من دُونِ « لَيْتَ ، ولعَلَّ ، وكَأَنْ »

نبه المصنف فى هذا البيت على إلحاق « لكنَّ ، وأَنَّ » - المفتوحة - « بإنَّ » المكسورة فى العطف[1] بالرفع ، بعد كمال الخبر ؛ لأنهما مثلها فى عدم تغير معنى الجملة .

وجعل « ليتَ ، ولعلَّ ، وكأن » مخالفة لها فى ذلك ؛ لأن هذه الثلاثة تغير معنى الجملة بما فيها من : التمنى ، والترجى ، والتشبيه .

وإلى إلحاق « لكنَّ ، وأنَّ » أشار بقوله :

وألحقت « بإنَّ » لكنَّ ، وأنّ   ....

وإلى مخالفة الثلاثة البواقى أشار بقوله :

....   من دُونِ « لَيْتَ ، ولَعَلَّ ، وكأنّ »

وليس مراده « أن » الخفيفة ، ولا « كأن » الخفيفة بخصوصهما ، وإنما

= **والشاهد فيه :**
حذف خبر « إن » لدلالة المبتدأ عليه ، والتقدير : فإنى دنف أى : مريض ، وأنتما دنفان »
١ / ٢٢٩ تصريح . وانظر العينى ٢ / ٢٧٦

(١) سقط من (ب) « فى العطف » .

خففهما ، ليستقيم الوزن .

فمراده « أن» من حيث هى ،و « كأن » من حيث هى ، لا بقيد تخفيف .

قوله :

وَخُفِّفَتْ « إِنَّ » فَقَلَّ الْعَمَلُ وتَلْـزَمُ اللاَّمُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

نبه المصنف فى هذا البيت على أنه يجوز تخفيف « إِنَّ » وإذا خففت قل عملها ، وكان الإلغاء أكثر .

وإلى جواز تخفيفها ، وقلة عملها ، مع التخفيف أشار بقوله :

وخففت « إِنَّ » فقل العملُ ....

يعنى : « إنَّ » المكسورة بدليل ذكره لدخول اللام فى خبرها ، إذ لا تدخل إلا بعد المكسورة .

ثم نبه على أنه إذا خففتها لزمت اللام فى خبرها إذا أهملتها ، يعنى : إذا أهملتها من العمل .

وإنما لزمتها اللام حالة الإهمال ؛ لأنها قد خففت ، فخيف أن يتوهم أنها « إنْ » النافية فأدخلوا فى الخبر اللام ؛ ليرتفع الوهم ؛ لأن اللام لا تدخل بعد « إنّ »النافية،وتبين من تخصيصه لزوم اللام « بإن » المخففة إذا أهملت ، أنه إذا لم تهمل جاز .

فلك أن تدخل اللام ، ولك ألا تدخلها ؛ لأن نصب الاسم ، ورفع الخبر يميزها عن « إن » النافية .

وقد وردت فى القرآن معملة ، وغير معملة .

فمن إعمالها قوله (تبارك وتعالى) : ﴿ وإن كُلاًّ لَمَّا لَيُوفِّيَنَّهُم رَبُّك

أَعْمَالَهُمْ ﴾ [1]

قرئ بنصب « كلٌّ » على الإعمال ، ورفعه على الإهمال .

والقراءتان فى السبع [2] .

قوله :

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِى عَنْهَا إِنْ بَدَا   مَا نَاطِــقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِــــدَا

نبه فى هــذا البيت على أنه قـد يستغنى عن الـلام ، مع الإهمال ، إذا ظهر ما أراده الناطق من المعنى ، معتمدا على رفع اللبس ، لظهور المعنى .

فقــوله : « رُبَّمَا » أشار به إلى قلة الاستــغناء عن اللام فى هذه الصورة المذكورة فى البيت .

وقوله : « إِنْ بَدَا » أى : إن ظـهر ، و « مُعْتَمِدًا » منصوب عـلى الحال من « ما » الموصـولة ، وهى فاعل « بَدَا » ، و « مـعتمَدا » ـ بـفتح الميم ـ : لأنه اسم مفعول ، فالمراد : معتمدا عليه .

ومثال الاستغناء بظهور المعنى قول الشاعر [3] .

٨٢ ـ أَنَا ابنُ أُبَاة الضَّيْم من آل مالك   وإنْ مالكٌ كانــــت كرامَ المعادنِ

(١) من الآية ١١١ من سورة هود .

(٢) « لما » ـ بالتخفيف ، والتشديد ـ و « إن » ـ بالتخفيف ، والتشديد ـ أربع قراءات : وكلها متواترة ، أى : سبعية .

القراءة الأولى: على إعمال « إن » المخففة ، وهى لغة ثابتة عن العرب . . . .

القراءة الثانية : تخفيف « إنّ » وتشديد « لَمّا » .

القراءة الثالثة : تشديد « إنّ » و « لَمّا » وتكون « إن » على حالها، وتصب ما بعدها على أنه اسمها .

القراءة الرابعة : تشديد « إنّ » وتخفيف « لما » و « إن » عاملة . .

(انظر ٢/ ٤٢٦ ، ٤٢٧ حاشية الجمل على الجلالين) .

٨٢ ـ (٣) : **الشاعر** : هو الطرماح بن حكيم ، والبيت من الطويل .

« فأن » ـ هنا ـ مخففة ، ملغاة .

وكان الواجب أن تدخل اللام فى خبرها ، ولكن لما ظهر المعنى ، الذى أراده الشاعر : من فخره بانتسابه إلى مالك علم أنه لا يريد نفى كرم المعادن عن مالك .

فاستغنى عن اللام اعتمادا على ظهور المعنى .

قوله :

والفعلُ إِنْ لم يَكُ ناسخًا ، فَلاَ تُلْفيه غالباً « بإنْ » ذِى مُوصَلاَ

نبه المصنف فى هذا البيت على أن الفعل إن لم يكن من نواسخ الابتداء « كظن ، وأخواتها » و « كَانَ ، وأخواتها » لم يوصل فى الغالب « بإن » المخففة .

= وهو من شواهد العينى ٢/ ٢٧٦ ، والتصريح ١/ ٢٤١ ، والهمع ١/ ١٤١ ، والدرر ١ / ١٨١ ، والأشمونى ١ / ٢٨٩ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ١٧٣ .

اللغة :

أباة : جمع آب ، ممتنع .

الضيم : « الضيم : الظلم ، وقد ضامه : من باب باع . . . » مختار (ض ى م) .

والمعنى :

أنا ابن آباء كرام يأبون الظلم ، وهم من آل مالك ، الذين طاب معادنهم ، وكرم أصلهم ،

الإعراب :

« أنا ابن أباة » مبتدأ ، وخبره ، ومضاف إليه ، أباة : مضاف ، و « الضيم » : مضاف إليه « من آل » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر ثان ، أو حال من الخبر « آل » : مضاف ، و « مالك » مضاف إليه ، « وإن » [illegible] : مخففة من الثقيلة ، وقد أهملت « مالك » مبتدأ « كانت » فعل ماض ناقص ، وتاء التأنيث ، واسم كان مستتر فيه جوازا ، تقديره : هى يعود إلى مالك ، ويريد : القبيلة « كرام » خبر كان ، كرام مضاف و « المعادن » : مضاف إليه ، مجرور بالكسرة ، والجملة : خبر المبتدأ .

والشاهد في البيت :

قوله « وإن مالك » حيث ترك لام الابتداء ، التى تجتلب فى خبر « إنَّ » المكسورة الهمزة المخففة من الثقيلة [illegible] اعتمادا على السياق ، وذلك : للفرق بينها ، وبين « إن » النافية .

فقوله : « إن لم يك ناسخا » يعنى : إن لم يكن من نواسخ الابتداء .

ومعنى : « تلفيه » : تجده .

ونبه بقوله : « غَالِبًا » على أن الفعل إذا كان غير ناسخ فقد يقع فى القليل موصلا « بإن » المخففة .

و « ذى » إشارة ، صفة « لإنْ » فالمراد : إن هذه ، و « موصَلاً » اسم مفعول ، فهو بفتح الصاد .

ومعنى كونه « موُصَلاً « بإن » أى : وارد بعدها ، متصلا بها .

والكثير فى وقوع الفعل الناسخ أن يكون ماضيا ، فإن كان مضارعا ، أو غير ناسخ ، ماض ، فهما قليلان فى الوقوع ، بعد « إن » المخففة .

فمثال الناسخ المضارع قوله تعالى : ﴿ وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ ﴾ [1] .

ومثال الماضى غير الناسخ قول الشاعر [2] .

٨٣ ـ شَلَّتْ يمينُك إنْ قتلتَ لَمُسْلِمًا ... حَلَّتْ عَلَيْكَ عقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

---

(١) من الآية ٥١ من سورة القلم .
« إن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن » ٤/٣٩٢ حاشية الجمل ،والاستشهاد بالآية الكريمة على وقوع « يكاد » وهو فعل مضارع ، بعد « إن » المخففة من الثقيلة ، على قلة فى الاستعمال .

٨٣ (٢) : البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل العدوية ، القرشية ترثى زوجها الزبير بن العوام (رضى الله عنه) وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله ، والبيت من الكامل .
وهو من شواهد المحتسب ٢/٢٥٥ ، وابن يعيش ٨/٧١ ، ٧٢ ، ٧٦ ، والمقرب ٢٠ ، والإنصاف ٦٤١ ، والمغنى ٢٤(٢٩) والعينى ٢/٤٧٨ ، والتصريح ١/ ٢٣١ والهمع ١/ ١٤٢ ، والدرر ١/ ١١٩ ، والأشمونى ١/ ٢٩٠ ، والخزانة ٤/ ٣٤٨ ، والشارح الأندلسى .
=

وأقل منهما أن يقع بعدها المضارع ، غير الناسخ .

نقل منه « إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسكَ ، وإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ » : فـالهـاء فى « هِيَهْ » هاء السكت ، و « هيه » ضمير راجع إلى قوله : « نفسك » .

فتحصل من هذا : أن الفعل الكثير الوقوع ، بعد « إن » المخففة هو الماضى ، إذا كان ناسخا ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِن كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ ﴾ (١) .

﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلاَّ عَلَى الَّذِين هَدَىٰ اللَّهُ ﴾ (٢) .

وأطلق المصنـف الفـعل الناسخ ، ولم يفـرق بـين الماضى ، والمضـارع بالكثرة ، والقلة .

قوله :

= **اللغة :**

شلت : دعاء بالشلل على عمرو بن جرموز .

حلت : نزلت .

والمعنى :

رمى الله يدك بالشلل إن قتلت لمسلما ، والله ينزل عليك عقوبة القاتل المتعمد ، الذى يزهق الأرواح عمدا . . .

الإعراب :

« شلت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يمينك » فاعـل ، ومضاف إليه « إن » مخـففة من الثقيلة « قتلت » فعل ، وفـاعل « لمسلما » اللام فارقة ، مـسلما : مفعول به للـفعل « قتل » ، « حلت » فعل ماض ، وتاء التأنيث « عليك » متعلق بالفعل « حَلَّ » ، « عقـوبة » فاعل « المتعمد » مضاف إلى « عقوبة » .

والشاهد في البيت :

« إن قتلت لمسلما » : حيث ولـى « إن » المخففة من الثقيلة فعل مـاض غير ناسخ ، وهو « قتلت » على القلة ، والشذوذ .

(١) من الآية ٧٣ من سورة الإسراء .

والاستشهاد بالآية الكريمة على كثرة وقوع الفعل الماضى ، بعد « إن » المخففة من الثقيلة .

(٢) من الآية ١٤٣ من سورة البقرة، والشاهد فيها ، مثل الآية الكريمة المتقدمة .

وَإِنْ تُخَفَّفْ « أَنَّ » فَاسْمُهَا اسْتَكَنّْ   وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ « أَنْ »

لما فرغ من الكلام على « إن » المكسورة ، تكلم على تخفيف « أنْ » المفتوحة ، فذكر أنها إذا خففت كان اسمها ضميرا مستكنا ، يعنى : مستترا ، من استكن فى البيت : إذا استتر فيه ، ويجعل خبرها جملة فإلى جعل اسمها ضميرا مستكنا أشار بقوله :

وإنْ تخفَّف « أنَّ » فاسمُها استكنّ   ....

وإلى جعل خبرها جملة أشار بقوله :

والخبَر اجْعَلْ جملة من بَعْدِ « أنْ »

يعنى : من بعد « أنْ » المخففة .

مثال ذلك قول الشاعر [(١)] :

٨٤ ـ فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا   أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ، وَيَنْتَعِلُ

---

٨٤ ـ (١) : **الشاعر :** هو الأعشى ، والبيت من البسيط .

وهو من شواهد الكتاب ١/ ٢٨٢ ، ٤٤٠ ، ٤٨ ، ٢ / ١٢٣ ، والخصائص ٢/ ٤٤١ ، والمنصف ٣/١٢٩ ، والمحتسب ١/ ٣٠٨ ، وابن الشجرى ٢/٢ ، والإنصاف ١٩٩ ، وابن يعيش ٨/ ٧٤ ، ٨١ ، والخزانة ٣/٥٤٧ ، ٤/ ٣٥٦ ، والعينى ٢ / ٢٨٧ ، والهمع ١ / ١٤٢ ، والدرر ١/١١٩ والشارح الأندلسى .

اللغة :

يحفى : « حفى ـ بالكسر ـ حفوة ، وحفية ، وحفاية ـ بكسر الحاء فى الكل ـ وحفاء ـ بالمد ـ فهو حاف ، أى : صار يمشى بلا خف ، ولا نعل » المختار (ح ف ا) .

ينتعل : « انتعل ، أى : احتذى » المختار (ن ع ل) .

والمعنى :

يقول : إنه فى فتية لطاف القدود ، كسيوف الهند ، فلسفتهم تحصيل اللذة ، موقنون بأن الموت غاية كل حى ، وقدر الناس جميعا . . .

التقدير : أنه هالك كل من يحفى ، وينتعل .

فالضمير مـحذوف ، وهو الذى عنى بقوله : « استكن » لأنه إذا حذف فقد استتر ، وهو معنى « استكن » و « هالك » خبر مقدم للمبتدأ ، الّذى هو « كل » .

ويحتمل أن يكون « هَالك » مبتدأ ، و « كل » فاعل ،سد مسد الخبر ، والجملة : خبر « إنّ » .

وقد يذكر الضمير ،الذى هو هو اسم « أن » المخففة .

= **الإعراب :**

« فى فتية » متعلق بمحذوف حال من كلمة فى بيت سابق قبله « كسيوف » جار ومجرور ، صفة لفتية ، سيوف ، مضاف « الهند » مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « علموا » فعل ، وفاعل ، والجملة : من الفعل ، والفاعل ،صفة ثانية ، لقوله : « فتية » ،« أن » مخففة من الثقيلة « هالك » خبر مقدم « كل » مبتدأ مؤخر « من » اسم موصول مضاف إلى كل ، « يحفى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر جوازا ، تقديره هو ، و « ينتعل » الواو : عاطفة ، وفعل مضارع ، وفاعله مستتر جوازا ، والجملة : عطف على التى قبلها .

وجملة « يحفى » لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وقد سدت مسد مفعولى « علموا » .

والشاهد في البيت :

تخفيف « أن » مع حذف الاسم ، والتقدير : أنه هالك ، انظر الأعلم ١/ ٢٨٢ .

ونقل الصبان عن ابن الحاجب فى شرح المفصل : « ولولا أن ضمير الشأن مقدر لم يستقم تقديم الخبر هنا ، فالذى سوغ التقديم كون الجملة واقعة خبرا ، لا كون « أن » بطل عملها ، فصار ما بعدها مبتدأ ، وخبرا ... » ١/ ٢٩٩ ، ٣٠٠ حاشية الصبان على شرح الأشمونى للألفية .

وابن الحاجب هو الذى يرى أن « أنْ » إذا خففت يكون اسمها ضمير شأن محذوفا.

أما الجمهور ، وتبعهم الناظم فلم يشترطوا ذلك ؛ لأنهم رأوا أن ضمير الشأن خارج عن القياس فلا يحمل الكلام عليه ما وجد له وجه آخر .

وتقدير سيبويه فى قوله تعالى . ﴿ وناديناه أن يا إبراهيم ★ قد صدقت الرؤيا ﴾ ١٠٤ ، ١٠٥ الصافات ، كأنه قال : ناديناه أنك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم .

انظر الكتاب ١/ ٤٨ ، وذلك يدلنا على عدم اختصاص الضمير المقدر بأنه ضمير الشأن

كقول الشاعر [1] :

٨٥ ـ قَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ ، والْمُرمِلُونَ ... إِذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ ، وهبتْ شمالا

بِأَنْكَ رَبيعٌ ، وَغَيْثٌ مَرِيعٌ ... وأَنْكَ هُنَاكَ تكُونُ الثِّمَالاَ

---

٨٥ ـ (١) **القائلة :** جنوب بنت العجلان ، ترثى أخاها عمر بن العجلان ، والبيتان من المتقارب ، وهما من شواهد حماسة ابن الشجرى ٧٣ ، وزهر الآداب ٧٩٥ ، والإنصاف ٢٠٦ ؛ ٢٠٧ والشارح الأندلسى ، والأول منهما من شواهد الخزانة ٤ / ٣٥٣ ، والشذور ٢٣٣ ، والعينى ٢ / ٢٨٢ ، والثانى منهما من شواهد الخزانة ٤/ ٣٥٢ ، والأشمونى ١ / ٢٩١ .

اللغة :

الضيف : « الضيف : للواحد ، والجمع ، وقد يجمع على أضياف ، وضيوف ، وضيفان ، وهى : ضيف ، وضيفة . . . » قاموس (الضيف) .

المرملون : « . . وأرملوا : نفد زادهم . . . » ويريد : المحتاجين القاموس (الرمل) .

الثمالا : ـ الثمال « ككتاب ـ : الغياث ، الذى يقوم بأمر قومه . . . » القاموس (الثملة) .

والمعنى :

لقد علم الضيف ، والفقراء ، الذى نفد ما بأيديهم ، أنك فى وقت الشدة ، والبؤس الجواد الكريم ، والغياث ، الذى يقوم بأمرهم ، وأنت الذى تستر عوراتهم ، وتقضى حاجاتهم . . .

الإعراب :

« قد » حرف تحقيق « علم الضيف » فعل ، وفاعل ، « والمرملون » عاطف ، ومعطوف على الضيف « إذا » ظرف متعلق بعلم ، ومحله النصب « اغبر أفق » فعل ، وفاعل والجملة فى محل جر ، بإضافة « إذا » إليها ، « وهبت » حرف عطف ، وفعل ، فاعله مستتر جوازاً ، وتاء التأنيث « شمالا » نصب على الظرفية ، متعلق بالفعل « هب » « بأنك » الباء : حرف جر ، وأن : المخففة الناسخة ، وضمير المخاطب اسم « أن » ، « ربيع » خبر « أن » ، « وغيث » عاطف ، ومعطوف على « ربيع » « مريع » صفة لغيث ، وأن، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار ، والمجرور ، متعلق « بعلم » فى البيت السابق ، أى : علم الضيف بكونك ربيعا « وأنك » الواو : عاطفة ، و « أن » الناسخة المخففة من الثقيلة ، وضمير المخاطب : اسم « أن » ، « هناك » هنا : ظرف متعلق « بتكون » ، أو « بالثمال » والكاف : حرف خطاب ، « تكون » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا ، تقديره أنت ، « الثمالا » : خبر « تكون » والألف للإطلاق ، وجملة « تكون » واسمها ، وخبرها فى محل رفع خبر « أنَّ » المخففة من الثقيلة .

والشاهد فى ذلك :

تخفيف « أنّ » والمجىء بها مرتين مع اسمها ، وخبرها فى المرة الأول مفرد، وذلك قوله : « بأنك ربيع » وخبرها فى المرة الثانية جملة وذلك « وأنك هناك تكون الثمالا » .

فنطق بالضمير الذى هو اسم « أنْ » مع تخفيفها ، وجعل الخبر اسما مفردا ؛ لأنه إنما يجعل جملة ، إذا كان الضمير محذوفا ، كما ذكر المصنف فى البيت فإنه إنما ذكر جعل الخبر جملة بعد ذكره كون الضمير مستكنا .

وهو المشهور ، وذكره شاذ .

قوله :

وَإنْ يكُنْ فِعْلٌ ، وَلَمْ يكُنْ دُعَا   وَلَمْ يكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

فالأَحْسَنُ الفصْلُ بقدْ ، أو نفى ، أوْ   تنفيسٍ ، اولو ، وقليلٌ ذكرُ لَوْ

الضمير فى قوله : « وإنْ يكُنْ » عائد إلى الخبر .

فالمراد : فإن يكن خبر « أنْ » المفتوحة المخففة فعلا ، ولم يك ذلك الفعل دعاء ، ولم يكن تصريفه ممتنعا ، فالأحسن أن يفصل[1] بينه ، وبين « أنْ » بأحد أربعة أشياء .

إما « بقَدْ » : وإليه أشار المصنف بقوله : « فالأحسنُ الفصلُ بقَدْ » .

ومثاله قوله تعالى : ﴿ أن يَا إبْرَاهِيمُ (١٠٤) قَدْ صَدَّقْتَ الرُّءْيَا ﴾ [2] : ففصل « صَدَّقْتَ » عن « أنْ » بقد ؛ لأنه غير دعاء ، وغير ممتنع التصرف .

وإما أن يفصل « بنَفْى » : وقد نبه المصنف عليه بقوله : « أو نفى » .

ومثاله قول تعالى : ﴿ أَفَلاَ يَرَوْنَ أَلاَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً ﴾ [3] : ففصل بين « أنْ » والفعل « بلا » .

وإما أن يفصل بتنفيس ، كقوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم

(١) فى (أ) : « أن تفصل »

(٢) من الآيتين ٤ ١٠ ، ٥ ١٠ من سورة الصافات ، والفصل - هنا - « بقد » .

(٣) من الآية ٨١ من سورة طه ، والفصل - هنا - بالنفى

مَرْضَى ﴾ [1] .

ففصل بالسين ، وإليه أشار المصنف بقوله : « أو تنفيس » .

وإما أن يفصل « بلو » : مثل قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ ﴾ [2] : ففصل بين الفعل و « أن » « بلو » .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « أوْلَوْ » ثم نبه على أن وقوع « لَوْ » فصلا قليل ، وهو قوله : « وقليلٌ ذكرُ لَوْ » .

هذا مضمون البيتين .

وقصر الدعاء فى البيت الأول للضرورة ، والفاء فى أول البيت الثانى جواب الشرط ، الذى هو قوله : « وإنْ يكُنْ » فى أول البيت الأول ، وفى قوله : « أو نفى » فى البيت الثانى من غير نقل ، واو الثانية ، والثالثة ، لابد من نقل حركة الهمزة فيهما ، ليستقيم الوزن .

فلو كان الفعل دعاء ، أو ممتنع التصرف لم يحتج إلى الفصل ، فمثال الدعاء قوله تعالى : ﴿ وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا ﴾ [3] ـ بتخفيف « أن » وهى قراءة نافع [4] .

ومثال الفعل الممتنع التصرف قوله: ﴿ وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ [5] .

---

(١) من الآية ٢ من سورة المزمل ، والفصل ـ هنا ـ بالتنفيس .

(٢) من الآية ١٤ من سورة سبأ ، والفصل ـ هنا ـ « بلو » .

(٣) من الآية ٩ من سورة النور .

(٤) أثبت الزمخشرى القراءة ، حيث قال : « على تخفيف « أنْ » ورفع ما بعدها » ٣/ ٢١٦ الكشاف .

(٥) من الآية ١٨٥ من سورة الأعراف .

التقدير: أنه قد غضب الله عليهم ، وأنه عسى أن يكون قد اقترب أجلهم .

وَخُفِّفَتْ « كَأَن » أَيْضاً فَنُوِي مَنْصُوبُهَا ، وثَابِتًا - أَيْضًا - رُوِي

هذا البيت نبه فيه المصنف على أنهم خففوا « كأنَّ » - أيضاً - فنوى منصوبها ، يعنى : اسمها ، وقد روى ثابتا ، يعنى : مذكورًا .

وأصله : « نُوِيَ » - بتحريك الياء - وسكنها لاستقامة الوزن ، وكذلك « رُوِي » .

فمثال تخفيف « كأن » مع كون اسمها منويا ، قوله تعالى : ﴿ **كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ** ﴾ (١) .

التقدير : كأنها لم تغن ، والخبر جملة - ها هنا - .

ومثال ذكر اسمها قول الشاعر (٢) :

٨٦ - وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

على من رواه بنصب « ظبية » فيكون اسم « كأن » المخففة .

---

(١) من الآية ٢٤ من سورة يونس .

٨٦ - (٢) : **الشاعر :** هو ابن صريم اليشكرى ، أو زيد بن أرقم ، أو أرقم اليشكرى أو راشد بن شهاب اليشكرى ، أو علباء بن أرقم اليشكرى .. والبيت من الطويل .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٢٨١ ، ٤٨١ ، والانصاف ٢٠٢ ، والخزانة ٤/ ٣٦٤، ٤٨٩، والمغنى ٣٣ (٤١) والشذور ٢٨٤ ، والعينى ٢ / ١ ٣ . ٤/ ٣٨٤ .. والشارح الأندلسى

اللغة :

تعطو : « العطو : التناول ، ورفع الرأس ، واليدين .. » قاموس (العطو) .

السلم : « .. السلم .. الشجر ، والواحدة بهاء » قاموس (السلم) .

والمعني :

ويوما تحيينا هذه المرأة بوجه جميل ، واضح التقسمات ،كأنها ظبية تمد عنقها، لتناول ورق السلم -=

فالتقدير : كأنَّ ظبية تعطو .

ومنهم من رواه بخفض « ظبيةٍ » على زيادة « أن » وخفضها بالكاف ، فالتقدير : كظبية .

ومنهم من رواه برفع « ظبية » على أنه خبر « كأنَّ » فيكون الخبر مفردا ، لا جملة .

ومعنى « توافينا » : تجيئنا و« مُقَسَّم » من قسامة الوجه ، وهو : ضياؤه[1] .

واعلم أنّ « كأنّ » إذا خففت مثل «إنّ » فى بقاء عملها ، وامتناع إلغائها . ولم ينبه المصنف عليه .

وتفارق « أن » فى جواز ذكر اسمها ظاهرا ، وقد نبه المصنف عليه بقوله :

.... وثابتا - أيضاً - روى

وتخالفها - أيضاً - فى أن خبرها يجيء جملة ، كما فى قوله تعالى : ﴿ كأَن لَّمْ تغْنَ بالأَمْسِ ﴾[2] .

ومفردا كما فى قول الشاعر :

الإعراب :
« يوما » ظرف زمان « توافينا » فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه جوازا ، ونا مفعول به « بوجه » جار ومجرور ، متعلق بتوافى « مقسم » صفة لوجه « كأن » حرف تشبيه ونصب « ظبية » اسم كأن « تعطو » فعل مضارع ، وفاعله مستتر جوازا ، والجملة فى محل نصب صفة لظبية ، وخبر كأن محذوف « إلى وارق السلم » جار ، ومجرور ، متعلق بتعطو ، والسلم مضاف إلى وارق .

والشاهد في البيت :
فى قوله : « كأن ظبية » وقد أحس الأندلسى عرضه .

(١) وفى القاموس المحيط ، مادة (قسمه) : « والقسام ، والقسامة : الحسن » .

(٢) من الآية ٢٤ من سورة يونس .

... ... كأنْ ظَبْيَةٌ

البيت المتقدم : على من يرويه برفع « ظبية » .

ولم ينبه المصنف عليه .

* * *

2012/2/9

« لا » التى لنفى الجنس

هذا الفصل تكلم فيه المصنف على إلحاق « لاَ » النافية للجنس « بإنّ » فى العمل ، وحق « لاَ » ألا تعمل ؛ لأنها غير مختصة ، إلا أنهم أخرجوها عن أصلها ، فأعملوها إعمال « لَيْسَ » : إذ كانت بمعناها فى عدم استغراق الجنس ـ وقد تقدم ـ .

وأعملوها [1] إعمال « إنَّ » إذا قصدوا بها استغراق الجنس ؛ لأنها ـ حينئذ ـ لتأكيد النفى ، والمبالغة فيه كمثل ما هى « إنَّ » لتأكيد الإيجاب ، فحملت عليها ، وإن كان الإيجاب نقيض النفى ، لكن الشىء قد يحمل على نقيضه ،كما يحمل على نظيره ؛ لأن النقيض إذا ذكر خطر نقيضه فى الذهن ، وخطوره أشد من خطور النظير عند ذكر نظيره .

واعلم أن استغراق الجنس ، وعدمه فى « لاَ » بحسب استغراق الذى وقعت جوابا له،فمن قال : هَلْ مِنْ رَجُلٍ ؟ فسأل « بمِنْ » المستغرقة للجنس ، أجبته « بلاَ » النافية للجنس ، فقلت : « لاَ رَجُلَ » مستغرقا لجنس الرجال ، ومرادك : لا من رجل ؛ لأن الجواب مطابق للسؤال .

ولهذا : بنى اسمها معها ؛ لتضمنه « مِنْ » .

والدليل على ذلك : أن « مِنْ » جاءت مذكورة فى قول الشاعر [2] .

٨٧ ـ فَقَامَ يذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بسَيْفِهِ وقَالَ : ألاَ لاَ مِنْ سبيلٍ إلَى هِنْدِ

ومن سأل بغير « مِنْ » أجبته « بَلا » التى لا تستغرق الجنس ، وهى

---

(١) سقط من (ب) لفظ « وأعملوها » .

٨٧ ـ (٢) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل .
والبيت من شواهد العينى ٢/ ٣٣٢ ، والتصريح ١ /٢٣٩ ، والهمع ١/١٤٦ ، والدرر ١/ ١٢٥ ، والأشمونى ٢/٣ ، والشارح الأندلسى .

أخت « لَيْس » .

ولذلك : لم يبن اسمها ؛ إذْ لم يتضمن « مِنْ » .

قوله :

عَمَل « إِنَّ » اجْعَلْ « للاَ » في نكَرهْ   مُفْــــرَدَةً جَاءَتْـــكَ ، أَوْ مُكَـرَّرَهْ

ذكر المصنف : أن « لاَ » تعــمل عمل « إِنَّ » فى اسم نكرة ، وإلى هذا أشار بقوله :

عملَ « إنَّ » اجْعَلْ « للاَ » في نِكَرهْ   ....

ثم نبه على أنها تعــمل عمل « إِنَّ » سواء كانت مفـردة ، أى : مذكورة

= **اللغة :**

يذود : يطرد .   **سبيل** : طريق .

والمعني :

فقام يطرد الناس ، ويدفعهم عنها بسيفه ، ويقول : هل من طريق إلى هند ؟

الاعراب:

« فقام » الفاء : على حسب ما قبلها « قام » فعل ماض ، وفـاعـله ضمير مستتر فيه جوازا ، تقديره « هو » ، « يذود » فعل مضارع ، وفـاعله ضمير مستتر فيــه جوازا ، تقديره « هو » والجملة : من الفعل ، وفاعله المستتر فى محل نصب حال من فاعل « قــام » ، « الناس » مفعــول به ، ليذود ، « عنها » متعلق بقوله : « يذود » ، « بسيفه » جار ، ومجرو ، ومضاف إليه ، والجار ، والمجرور ، متعلق بقوله : « يذود » أيضاً ، « وقال » الواو : حرف عطف ، قال : فعل ماض ، وفاعله مستتر جوازا، تقديره « هو » « ألا » أداة تنبيه للاستفتاح « لا » نافية للجنس « من » حــرف جر زائد ، « سبيل » اسم « لا » النافـية للجنس ، مبنى على فتح مـقدر على آخره ، منع من ظهوره اشــتغال المحل بحركة حـرف الجر الزائد « إلى هند » جار ، ومجـرور متعلق بمحذوف ، خبـر « لا » النافية للجنس ، أو متعلق بمحذوف ، صفة لاسم « لا » ويكون خبرها محذوفا .

والشاهد في البيت :

قوله : « الا لا من سبيل الى هند » حيث ظهرت « من » بعد « لا » فدل ذلك على أن الاسم إذا لم تذكر معه « من » فهو متضمن إياها . انظر الهمع ١/١٤٦ ، والأشمونى ٢/٣ ، والتصريح ١/٢٣٩ .

مرة واحـدة ، كقـولك : « لاَ رَجُلَ فى الدَّارِ » أو مكررة ، كقـولك : « لاَ حَوْلَ ، ولاَ قوَّة لى » .

فتحصل من هذا البيت :

أن « لاَ » تنصب الاسم ، وترفع الخبر « كإِنَّ »[1] ، وأنه إذا كان الاسم الذى بعدها معرفة لم تعمل ؛ لأنه قد قيد لك عملها بالنكرة .

ومراده : « لاَ » التى لنفى الجنس ـ كما قدمنا ـ وإن لم ينبه عليه .

وشـرط فى اسمـها أن يكون نـكرة ، وأهمل شرطا آخـر ، وهو : ألا يفصل بينه ، وبين « لاَ » كقولك : « لاَ لنَا غُلاَم ولاَ جَارِيَة » .

قوله :

فَانْصِبْ بهَا مُضَافًا ، أَو مُضَارِعَهْ وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَـــر اذْكُرْ رَافِعَـــهْ

ذكر المصنف فى هذا البيت : أن « لاَ » تنصب الاسم إذا كـان مضافا ، كقولك : « لاَ غَلاَمَ رَجُلٍ عِنْدَنَا » أو مضارعا ، يعنـى : مضارعا للمضاف ، كقولك : « لاَ أَفْضَلَ منكَ فى الزَّمَانِ » .

ومعنى المضارعة للمضاف : أن يتـعلق بالاسم شـىء يكون من تمامـه ، « كمنك » بالنـسبه إلى « أَفْضَلَ » فى المثال ، وكـالمفعول بالنسـبة إلا الاسم العامل فيه .

ثم نبهك علـى أنك إذا أتيت بالاسم أتيت بعده بالخـبر مرفـوعا ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... وبَعْدَ ذَاكَ الْخَبر اذْكُر رَافِعَهْ

---

(١) فى (أ) : « ...

والإشارة بقوله : « ذَاكَ » إلى الاسم .

فالحاصل من هذا : أن اسمها إذا كان مضافا ، أو مضارعا للمضاف أعرب بالنصب ، وإن كان مفردا عن الإضافة بنى .

وسينبه عليه المصنف بعد هذا .

وأما الخبر فمعرب بالرفع من غير قيد إضافة ، ولا غيرها .

ولذلك [1] : أطلق المصنف ، ولم يقيد رفعه بشيء .

قوله :

وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحًا : كَلاَ حَوْلَ ، وَلاَ قُوَّةَ ، وَالثَّانِ اجْعَلاَ
مَرْفُوعًا ، اوْ مَنْصُوبًا ،اوْ مركَّبَا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً ، لاَ تَنْصِبَا

ذكر المصنف فى هذين البيتين بناء اسم « لاَ » إذا كان مفردا عن الإضافة وحكم المعطوف على اسم « لاَ » إذا كررت « لا» وكان الاسم المعطوف نكرة .

قوله : « وركِّبِ المفردَ » يعنى: ركب الاسم المفرد عن الإضافة مع « لاَ » فاتحا له ، يعنى : بانيا له على الفتح ، ومثله بقوله : « لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ » : « فحول ، وقوة » مركبان مع « لاَ » مبنيان على الفتح ؛ لأنهما مفردان عن الإضافة ، كما شرط .

وسبب بنائهما : تضمن « مِنْ » كما تقدم فى أول الفصل ، وقوله: « فاتحا » يريد: إذا كان غير مثنى ، ولا مجموع جمع سلامة ، مذكرا .

فلو كان مثنى ، أو مجموعا ألزم الياء، والنون بناء ، فتقول : « لاَ غُلاَمَيْنِ فى الدارِ » و « لاَ مُبْغِضِينَ لَكَ » فلو كان جمع مؤنث ألزم الفتح ، وهو المختار .

(١) فى (ب) : « وكذلك »

وقد جاء مكسورا .

وشاهدهما قول الشاعر [1] :

٨٨ ـ لاَ سَابغاتِ ، وَلاَ جَأْوَاءَ باسِلَةً تَقِى الْمنونَ لَـدَى اسْتِيفَـاءِ آجَالِ

---

٨٨ ـ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من البسيط .

والبيت من شواهد العينى ٢ / ٣٦٦ الهمع ١/ ١٤٦ ، والدرر ١ / ١٢٧ ، والأشموني ٢/ ٩ ، والشارح الأندلسي .

اللغة :

جأواء : « . . والجُؤَة ، والجؤوة ، كالجعوة : غبره في حمرة ، أو كدرة في صُدَأة ، جئى الفرس ، وجأى ، واجأوى ، والنعت أجوى ، وجأواء . . . » قاموس (الجأى) .

وفي أساس البلاغة :كتيبة جأواء : كدراء اللون في حمرة ، وهو لون صدأ الحديد » المادة (ج أو) .

وفسر العيني كلمة « جأواء » فقال : « يقال : كتيبة جأواء بينة الجأى ، وهي التي يعلوها السواد ، لكثرة الدروع ، والجأوة مثل الجعوة : لون من ألوان الخيل ، والإبل ، وهي حمرة تضرب إلى السواد . . . » انظر ٢/ ٣٦٦ العيني وتفسير الشارح الأندلسي فيه بعد عما تقدم ، إلا إذا أراد : جماعة الأفراس يعلوها ما تقدم ، مع عدم التخصيص بالأنثى .

والمعنى :

جميع ما تقدم : لا يقى من الموت ، ولا يحفظ منه عند انتهاء الأجل .

الإعراب :

« لا » نافية للجنس « سابغات » : اسم لا ، مبني على الفتح ، ويجوز الكسر « ولا » الواو حرف عطف « لا » نافية للجنس « جأواء » اسم « لا » وقوله : « ولا جأواء » عطف على « سابغات » ، « باسلة » صفة لجأواء « تقى » فعل مضارع ، مرفوع بضمة مقدرة ، والفاعل مستتر فيه جوازا ، تقديره « هي » ، « المنون » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « لدى » ظرف بمعنى « عند » لدى : مضاف « الآجال » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

والشاهد في البيت :

قوله : « سابغات » حيث إن الرواية بفتح التاء ، وكسرها ، دون تنوين ، والفتح : هو المختار ، والكسر جائز .

ويقول الأشموني :

« وأما جمع السلامة لمؤنث . فيبنى على ما ينصب به ، وهو الكسر ، ويجوز فتحه ـ أيضاً ـ وأوجبه ابن عصفور ، وقال الناظم : الفتح أولى ، وقد روى بالوجهين قوله :

إن الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ، ولا لذات للشيب

قوله : « سابغات » يعنى : الدرع ، وقوله : « ولا جأواء » وهو بجيم مفتوحة ، بعدها همزة ساكنة ، ثم واو ، بعدها ألف ، ثم همزة ، وهى الفرس الأنثى ، وقوله : « باسلة » أى شديدة .

روى بفتح « سابغاتَ » ـ على المختار ، وبكسره ـ ، ولا تنوين على الوجهين ؛ لأنه مبنى .

وقوله : « والثان اجعلا » الأصل : اجعلن ـ بالنون الخفيفة ، ثم أبدلها ألفا لما وقف عليها ، وحذف ياء « الثانى » لاستقامة الوزن ، وحذف مثل هذه الياء جائز فى النثر ، والنظم .

وعنى « بالثانى » : المعطوف على اسم « لا » بعد تكرارها .

ثم ذكر لك أن الثانى ، الذى هو المعطوف تجعل مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مركبا ، يعنى : مع « لا » الثانية ، فيكون مبنيا على الفتح .

وبيان ذلك فى المثال الذى ذكره ، وهو : « لا حول ، ولا قوة » : « فحول » هو اسم « لا » وهو الأول ، والفرض أنه مبنى ، لأنه إنما مثل لك به ؛ لأنه اسم « لا » إذا كان مبنيا ، وعليه فرع الوجوه فى الثانى ، والثانى : هو « قوة » .

فإما أن يجعل « قوّةٌ » مرفوعا ، كما ذكر لك : إما على إلغاء « لا » الثانية ، فيكون « قوة » مبتدأ ، أو على جعلها زائدة ، فيكون معطوفا على موضع « لا » : الأولى ، واسمها .

= وقوله :

لا سابغات ، ولا جأواء باسلة   تقى المنون لدى استيفاء آجال

(٢/ ٨ ، ٩) شرح الأشمونى)

وإما أن تجعل « قوة » منصوبا ـ كما ذكر أيضاً لك ـ فتكون « لا » الثانية زائدة ، وهو معطوف على اسم « لا » ؛ لأنه منصوب، ولكنه بنى .

أو تجعل « قـوة » مركبا مع « لا » الثـانية ـ كما قـال ـ : فتكون « لا » الثانية مستقلة بنفسها كالأولى .

فهذه ثلاثة وجوه فى الثـانى ، الذى هـو « قُوَّة » مع بناء الأول ، الذى هو « حَوْل » .

ثم ذكر المصنف وجهين آخرين ، نبه عليهما بقوله :

.... وَإِنْ رفعتَ أَوَّلاً لاَ تَنْصِبَا

يعنى : فإذا رفـعت الأول ، الذى هو [1] « حَوْل » لا تنصب الثـانى ، فنفى لك ـ مع رفع الأول من الوجوه الثلاثة ـ وجها واحد ، وهو : النصب : إذا لا وجه له ، فبقى وجهـان ، وهو التركيب ، أو الرفع ، فصار فى : « لاَ حَوْلَ ، وَلاَ قُوَّةَ » خمسة وجوه .

وقوله : « لا تنصبا » أصله : « لا تنصبن » ـ بالنون الخفيفة ، ثم أبدلها ألفا فى الوقف .

و « مـرفوعـا » ـ فى أول هذا البـيت ـ منصوب « باجْعَلاَ » ـ فى آخـر البيت المتقدم ـ .

قوله :

وَمُفْـرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِـىٍّ يلـى فَافْتَحْ ، أَوِ انْصِبَنْ ، أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

نبه المصنف [2] فى هذا البـيت على أن الاسم المفـرد ، يعنى المفـرد عن

(١) سقط من (جـ) لفظ : « هو » .

(٢) سقط من (أ ، ب) لفظ « المصنف » .

الإضـافة ، إذا وقع نعـتا لمبنى ، يعنـى بالمبنى : اسم « لا » وكان المفـرد يلى المبنى ، تحرزا مـن أن يكون بينهما فـصل ، جاز فـيه ثلاثة أوجـه : الفتح ، والنصب ، والرفع : فالفتح : على بنائه مع اسم « لاَ » .

والنصب : على جريانه على لفظ اسم « لا » ؛ لأنه منصوب .

والرفع : على الموضع .

ومثـال ذلك : « لاَ رَجلَ صَالحاً فى الدارِ » : « فصـالحًا » » هو المفرد، وهو نعت للمبنى ، الذى هو « « رجل » وقد ولى « المبنى » .

فلك أن تقول : « صَالِحَ » ـ بالفتح ـ : مركبا مع « رجل » .

ولك أن تقول : « صالحـاً » ـ بالنصب ـ : جريا على لفظ « رجل » ؛ لأنه منصوب لولا البناء .

ولك أن ترفع : على موضع اسم « لا » ؛ لأنه موضع رفع .

وقول المصنف : « تعدل »: مجـزوم فى جواب الأمر الذى هو قوله : « وَافْتَح » ، وكسره للقافية .

قوله :

وَغَيْرَ مَا يَلِـى ، وَغَيْــرَ الْمُفْرَدَ لا تَبْنِ ، وَانْصِبْهُ ، أَوِ الرَّفْعَ اقْصِد

نبهك فى هذا البـيت على أن نعت اسم « لا » إن كان مفـصولا بينه ، وبين الاسم ، كـقـولك : « لاَ غُلاَمَ لَنا صَالحًا فى الدَّارِ » أو غـيـر مفـرد ، كقـولك : « لاَ رَجُلَ ذَا حَسَب يخُون » فلا تبنه ، أو ارفع على نحو مـا ذكر قبل ، فإلى النعت المفـصول أشار بقوله : « وغيـرَمَا يَلِى » وإلى المضاف أشار بقوله : « وغـيرَ المفـرد » وإلى امتناع البناء ، مع الفـصل ، أو الإضافـة أشار بقوله : « لاَ تَبْنِ » وإلى جواز النصب ، والرفع أشار بقوله :

... ... أوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ

« فغير » فى أول البـيت منصوب بقوله : « لا تبن » وقوله : « الرفع » منصوب بقوله : « اقصد » [1] .

قوله :

وَالْعَطْفُ إنْ لَمْ تَتَكَرر « لا » احْكُمَا   لَهُ بمَا للنَّعْـتِ ذِى الْفَصْلِ انْتَمَـى

نبهك فى هذا البيت على أن المعطوف إن لم تتكرر « لا » فهو فى حكم النعت المفصول ؛ لأن الواو فـصل بين المعطوف ، والمعطوف عليه ، فله حكم النعت المفصـول : من امتناع البناء ـ كـما تقدم ـ وجـواز الرفع ، والنصب ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... احكما   له بما للنعت ذى الفصل ...

يعنى للنعت ، صاحب الفصل ، وقوله : « انتمى » أى : انتسب .

فتقدير كلامه : احكما للمعطوف بما انتمى للنعت المفصول .

وتحرز بقوله : « إن لم تتكرر لا » من الوجوه الخـمسة الناشئة مع تكرار « لا » فى الكلام ، كما تقدم فى : « لاَ حَوْلَ ، وَلاَ قُوَّةَ » .

فمثال العطف الذى لم تتكرر فيه « لا » قولك : « لا رَجُلَ ، وَامْرَأَةٌ فى الدَّارِ » : فلك فى « امرأة » النصب على اسم « لا » ، والرفع على الموضع .

قوله :

وأَعْطِ « لاَ » مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ   مَا تَسْتَـحِقُّ دُونَ الاسْتِفْـهَامِ

نبهك فى هذا البيت على أن « لاَ » مع همزة الاستـفهام تعطى ما كانت

---

(1) سقطت العبارة من قوله : « فغير » فى أول البيت . . . إلى قوله : « اقصد » من (ب) .

تستحقه قبل دخول الهمزة من العمل ، كقول الشاعر [1] .

٨٩ ـ ألاَ طعانَ ، ألاَ فَرسَان عَاديةً   إلاتَجشُّؤكم حَولَ التَّنانيرِ

« فطعان » اسم « لا » الأولى ، و « فرسان » : اسم « لا » الثانية ، فأعمل « لا » مع دخول همزة الاستفهام عليها .

هذا إذا كان المراد بهمزة الاستفهام التوبيخ ، أو التقرير .

---

٨٩ ـ (١) : **الشاعر** : هو حسان (رضى الله عنه) ، والبيت من البسيط .

وهو من شواهد هذا الكتاب ١/٣٥٨ ، وجمل الزجاجى ٢٤٤ ، والخزانة ٢/ ١٠٣ ، والمغنى ٦٨(٧٥) والعينى ٢/ ٣٦٢، والهمع ١/١٤٧، والدرر ١/١٤٨ ، والأشمونى ١/ ٢٤٠ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٢١٥ .

اللغة :

الفرسان : جمع فارس وهو راكب الفرس .

عادية : سريعة العدو من « العدو » أو الظلم من « العدوان » .

تجشؤكم : « . . والتجشؤ : تنفس المعدة . . » قاموس (جشأت) .

والمعنى :

ألا طعان لكم ؟ ألا فرسان أقوياء ؟ وليس لكم من مفاخر إلا كثرة الأكل ، والجشاء حول التنانير ، يريد : أنهم ليسوا أهل حرب ، وإنما هم أهل جشع وشره . . .

الإعراب :

« ألا » الهمزة : للاستفهام للإنكار التوبيخى ، أو التقرير ، ولا : نافية للجنس « طعان » : اسم « لا » ولا خبر لها عند سيبويه ، والخليل ؛ لأنها بمنزلة ليت ، وعند غيرهما الخبر محذوف ، تقديره : موجود « ألا فرسان » مثل : ألا طعان « عادية » حال من فرسان أو صفة لفرسان « إلا تجشوكم » : استثناء منقطع ، أو بدل من اسم لا « حول » ظرف متعلق بتجشؤ « التنانير » مضاف إلى حول .

وانظر ٢/ ٣٦٥ العينى ، وانظر الأعلم ١ / ٣٥٨ ، والجمل ٢٤٤ .

والشاهد في البيت :

أن « لا » النافية للجنس تأخذ نفس الحكم مع همزة الاستفهام ، الذى يراد به الإنكار التوبيخى .

وكذلك لو جاءت لمجرد الاستفهام ، كقول الشاعر [(١)] .

٩٠ ـ ألاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى،أمْ لَهَا جَلَدٌ ؟ إِذَا أُلاَقِى الَّذِى لاَقَـاهُ أَمْثَـالِـى

إلا أن ذلك مع التوبيخ ، والتقرير أكثر .

وقد تجيء « ألاَ » بمعنى التَّمنِّى ، فيبقى عمل « لاَ » ويمتنع ـ حينئذ ـ إلغاؤها ، وإجراء تابع اسمها مرفوعا على الموضع .

---

٩٠ ـ (١) : **الشاعر :** هو المجنون ، والبيت من البسيط .
وهومن شواهد المغنى١٥ ، ٦٩ (١٥ ، ٧٧) والعينى ٢/٣٥٨ ، والهمع ١/١٤٧ ، والدرر ١/١٢٨ ، والأشمونى ٢/١٥ ، والشرح الأندلسى ، وديوانه ٢٢٨ .

اللغة :

اصطبار : « والصبر : نقيض الجزع . . . ، وتصبر ، واصطبر ، واصَّبر قاموس (صبره) والمراد : تصبر ، وتجلد .

لاقاه أمثالى : كناية عن الموت .

والمعنى :

يروى البيت رواية أخرى : ألاَ اصْطِبَارَ لِلَيْلَى . . ؟
والمعنى عليها : إذ انا أصابنى قدرى ، ولاقيت الموت ، الذى لاقاه أمثالى أيمتنع الصبر عليها ، أم تصبر ، وتتجلد ؟

الإعراب :

« ألا » الهمزة : للاستفهام . ولا : نافية للجنس، وليس الاستفهام على حقيقته ، وهو : طلب الفهم ،وإنما خرج الاستفهام للإنكار التوبيخى ،« اصطبار » اسم لا النافية للجنس «لسلمى » جار ، ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » « أم » عاطفة « لها » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر مقدم « جلد » مبتدأ مؤخر ، والجملة : معطوفة على جملة « لا » واسمها ، وخبرها « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان ، . . . « ألاقى » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، والجملة : فى محل جر ، بإضافة « إذا » إليها « الذى » اسم موصول ،مفعول به للفعل « ألاقى »، « لاقاه » لاقى فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر ، وها : مفعول به ، تقدم على فاعله « أمثالى : أمثال : فاعل ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة : لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

والشاهد فى البيت :

قوله :« ألا اصطبار » حيث عامل «لا» بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها قبل دخولها.

فمن ورودها بمعنى التمنى قول الشاعر [1] :

٩١ ـ ألاَ عُمْرَ وَلَّى ، مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ ؟ فَيَــرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَــلاَتِ

فقــوله : « عمــرَ » مبنى على الفـتح ، اسم « لا » ويقال : « عُمْر » ـ بضم الميم ، وسكونهــا وهو ـ هنا بالتـسكين ، إذ عليــه الوزن ، [و] يرأب » معناه : يصلح ، و « ما أثأت » معناه : أفسدت .

فلو جاءت « ألا » بمعنى العرض خــرجت عن حكم « لاَ » وتعين وقوع الفعل بعدها .

---

٩١ ـ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الخفيف ، انظر العينى ٢/ ٣٦١ .

والبيت من شواهد العينى ٢/ ٣٦١ ، والهمع ١/ ٢٠٢ ، والدرر ١/ ١٧١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

يرأب : « رأب الصدع ـ كمنع ـ أصلحه ، وشعبه . . . » قاموس (رأب) .

أثأت : « الثأى ـ كالسعى ، وكالثرى ـ : الإفساد . . . » قاموس (الثأى) .

والمعنى :

ليت العمر الذى ذهب ، وولى يعود مرة أخرى ، حتى يمكن إصلاح ما أفسدته الغفلة ، وما ضيعه طيش الشباب .

الإعراب :

« ألا » للتمنى ، ويقال : الهمزة للاستفهام الذى خرج إلى التمنى ، ولا : نافية للجنس ، ولا خبر لها : لا لفظا ، ولا تقديرا « عمــر » اسم « لا » ، « ولى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، يعود إلى العمر والجملة : صفة لعمر « مستطاع » خبر مقدم « رجوعه » مبتدأ مؤخر ، ومضاف إليه ، وجملة المبتدأ ، والخبر فى محل نصب ، صفة ثانية لعمر « فيرأب » الفاء فاء السببية « يرأب » فعل مضارع ، منصوب بأن مضمرة وجوبا ، بعد فاء السببية فى جواب التمنى ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، يعود إلى عمر « ما » اسم موصول مفعول به لقوله : « يرأب » ، « أثأت » فعل ماض ، وتاء التأنيث « يد » فاعل ، ويد : مضاف ، و « الغفلات » مضاف إليه ، والجملة : لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول .

والشاهد في البيت :

قوله : « ألا عمر » حيث أريد بالاستفهام مع « لا » مجرد التمنى ، وهو كثير فى كلام العرب .

ومهما جاء بعدها الاسم قدر قبله فعل .

هكذا ذكر سيبويه فى قول الشاعر [1] :

٩٢ ـ أَلاَ رَجُلاً جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيتُ

---

٩٢ ـ (١) **القائل :** هو عمرو بن قعاس ، أو قنعاس ، والبيت من الوافر .

وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٥٩ ، والنوادر ٥٦ ، وابن يعيش ٢/ ١٠١ ، ١٠٢ ، والخزانة ١/ ٤٥٩ ، ٢/ ١٢٢ ، ١٥٦ ، ٤/ ٤٧٧ ، والمغنى ٧٧ ، ٢١٩ ، والعينى ٢/ ٣٦٦ ، ٣/ ٣٥٢ ، والأشمونى ٢/ ١٦ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

محصلة : « والمحصلة ـ كمحدثة ـ : المرأة تحصل تراب المعدن . » قاموس (الحاصل) .

وانظر تفسير العينى ٢/ ٣٦٧ .

والمعنى :

أرونى رجلا يدل على من تحصل الذهب ، وتخلصه من تراب المعدن ، وتفعل ذلك العمل ... ومن يفعل ذلك من الرجال ، فإن الله تعالى يجزيه عنى خيرا .

الإعراب :

« ألاَ » الهمزة : للاستفهام « لا » النافية ، وأريد بها : العرض ولا يلى « لا » هذه إلا الفعل ، « رجلاً » مفعول به منصوب ، وناصبه الفعل المقدر ، والتقدير : ألا ترونني رجلا .. فحذف الفعل مدلول عليه بالمعنى ، وقيل : إنه محذوف على شريطة التفسير ، والتقدير على هذا : أى : وقيل : إنه محذوف على شريطة التفسير ، والتقدير على هذا : ألا جزى الله رجلا جزاه الله خيرا .. « جزاه الله خيرا » فعل ماض ، ومفعول به وفاعل ، ومفعول به ثان ، والجملة : لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها دعائية « على محصلة » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : يدل ، « تبيت » مضارع « بات » الناسخ ، والاسم مستتر تقديره :هى، والخبر فى البيت الذى يلى هذا البيت وهو :

ترجل لمتى ، وتقم بيتى وأعطيها الإتاوة إن رضيت

والشاهد فى البيت :

قوله :« ألا رجلا » حيث وقعت « ألا » هنا للعرض ، والتخصيص .. وقد سأل سيبويه الخليل عن البيت ، فأجاب : « .. كأنه قال : ألا ترونني رجلا جزاه الله خيرا » . ١ / ٣٥٩ الكتاب ، وانظر الخزانة ١/ ٤٥٩ ، ....

التقدير : ألا ترونني رجلاً ، « فرجلاً » على هذا منصوب [1] .

وقد روى مرفوعا على الابتداء ، ومجرورا على حذف « مِنْ » وإبقاء عملها [2] .

فالتقدير على هذا : ألاَ هَلْ مِنْ رَجُلٍ .

ذكر الروايات الثلاث الجوهرى .

و « محصِّلة » ـ بكسر الصاد ـ : لأنها اسم فاعل من « حَصَّل » .

والمراد بها : المرأة التى تحصل ما فى تراب المعدن من ذهب ، أو غيره ، أى : تخلص ، وأراد « بتبيت » تفعل ذلك .

قوله :

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ إِذَا الْمُرادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

نبهك فى هذا البيت : أنه قد شاع عندهم فى هذا الباب إسقاط الخبر ، بشرط أن يعلم .

وإلى هذا الشرط أشار بقوله :

إِذَا المرادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

يعنى : مع سقوط الخبر .

---

(١) وليونس رأى فى النصب ، ذكره سيبويه فقال : « وأما يونس فزعم أنه نون مضطرا .. » ١/٣٥٩ الكتاب ، ويقول الأعلم : ـ بعد عرض ماذهب إليه الخليل وسيبويه : « ويونس : يرى أنه منصوب بالتمنى ، ونون ضرورة ، والأول أولى ؛ لأنه لا ضرورة فيه .. » انظر الأعلم ١/ ٣٥٩ بأسفل الكتاب .

(٢) ويعزز ما ذكره الشارح الأندلسى الصبان ، فقد قال : « ... ويروى بالجر على تقدير « من » وبالرفع على الابتداء » ٢/ ١٧ حاشية الصبان ، وانظر نقول الصبان ـ أيضاً ـ على بعض الأوجه ، وفى تفسير معنى البيتين .

و « إذَا » (١) فى قوله : « إِذَا المرادُ » بفتح الذال ، فإنه لا يستقيم المعنى إلا عليه .

فمثال حذف الخبر قوله تعالى : ﴿ قَالُوا لا ضَيْرَ إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴾ (٢) فحذف الخبر للعلم (٣) .

ومثال ذكر الخبر قول الشاعر (٤) .

٩٣ ـ وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً وَلاَ كَرِيـــمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

---

(١) فى (أ) : « وفى إذا » .

(٢) الآية ٥٠ من سورة الشعراء .

(٣) وقدره السيوطى فى الجلالين فقال : « لا ضـير : لا ضرر علينا » انظر ٣/ ٢٧٨ ، وقدره الجمل : « لا ضير فى ذلك » حاشية الجمل على الجلالين ٣/ ٢٧٨ وقدر مثل ذلك الزمخشرى . انظر ٣/ ٣١٢ الكشاف .

٩٣ ـ (٤) : القائل هو حاتم الطائى ، أو النبيتى ، أو أبو ذؤيب الهذلى ، والأصح أن البيت للنبيتى ، وهو من البسيط .

والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٣٥٦ ، والمقتضب ٤/ ٣٧ ، وابن الشجرى ٢/ ٢١٢ ، وابن يعيش ١/ ١٠٤ ، ١٠٧ ، والعينى ٢/ ٣٦٨ ، والأشمونى ٢ / ١٧ ، والشارح الأندلسى .

وفى سيبويه البيت :

وردَّ جازرهم حرفا مصـــرمة ولا كريم من الولدان مصبوح

كما ذكر الشارح الأندلسى ، وكذلك الأشمونى ٢/ ١٧ .

وصحة الإنشاد :

وَرَدَّ جَازِرُهُـــمْ حَرْفًا مُصَــــرَّمَةً فى الرَّأسِ مِنْها ، وَفِى الأَصْلاَءِ تَمْلِيحُ
إِذَا اللَّقَاحُ غَـــدَتْ مُلْقًى أَصِــرَّتُهَا وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الوِلْدَانِ مَصْبُـــــوحُ

اللغة :

جازرهم : اسم فاعل من « جزر الجزور : إذا نحرها ، وجلدها » مختار (ج زر) .

حرفا : « الحرف : . . . والناقة الضامرة ، والمهزولة . . . » قاموس (الحرف .

مصرمة : ويقول ابن فارس : « وناقة مصرَّمة ، أى : يصرم طبيها ، فيفسد الإحليل ، فـيبيس ، فذلك أقوى لها ؛ لأن اللبن لا يخرج » . مقاييس اللغة (صرم) .

مصبوح : « والصَّبوح ـ بالفتح ـ : شرب الغداة » المصباح (صبح) .

والمراد : شرب لبن الغداة .

فذكر الخبر ، الذي هو « مصبوح » : لأنه لو حذفه لم يعلم .

وإذا علم الخبر التزم بنو تميم ، والطائيون حذفه .

وكثر عند الحجازيين الحذف [1] .

وعليه نبه المصنف بقوله : « وَشَاعَ » .

وقد جاز عندهم ذكره .

2012/2/11

والمعنى :

يذكر الشاعر الجدب ، الذى حل بالقوم . . فيقول : إن جازرهم قد رد الهزيل من النوق ، الذى شد على الضرع منه ، ولا منعم من ولدانهم، قد سقى لبن الصبوح ، فهم فى قحط ، وجدب . . .

الإعراب :

« ورد » رد : فعل ماض ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب « جازرهم » جازر : فاعل ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، جازر : مضاف ، وهم : مضاف إليه ، « حرفا » مفعول به منصوب بالفتحة ، « مصرمة » صفة لقوله : حرفا ، « ولا » لا : نافية للجنس « كريم » : اسم « لا » ، « من الولدان » : جار ، ومجرور متعلق بمحذوف ، نعت لقوله : كريم « مصبوح » خبر « لا » .

والشاهد في البيت :

قول الشاعر : « ولا كريم من الولدان مصبوح » : حيث ذكر خبر « لا » والخبر قوله : « مصبوح » وذلك : لأن الخبر إذا حذف لا يكون معلوما ، فلو قال الشاعر : « ولا كريم من الولدان » فهم من ذلك : لا كريم من الولدان موجود ، وهو يريد : أنه موجود ، لكنه لم يشرب لبنا لعدم وجوده عندهم بسبب القحط ، والجدب ، وسوء الحال .

وللأعلم الشنتمرى رأى آخر ، إذ يقول : « ويجوز أن يكون « مصبوح » نعتا لاسمها ، محمولا على الموضع ، ويكون الخبر محذوفا لعلم السامع ، تقديره موجود ، ونحوه .

يقول : هم فى جدب : فاللبن عندهم متعذر ، لا يسقاه الوليد الكريم النسب .

فضلا عن غيره لعدمه » ١/ ٣٥٦ الأعلم الشنتمرى بأسفل كتاب سيبويه .

(١) يعزز ما تقدم ابن أم قاسم المرادى ، فيقول : « إذا علم خبر « لا » كثر حذفه عند الحجازيين ، ووجب عند التميميين ، والطائيين . . »

(١ / ٣٧٣) شرح المرادى لألفية ابن مالك .

2012 / 2/14

ظَــنّ وأخـواتهــا

هذا الفصل ذكر فيه المصنف حكم « ظَنَّ » وأخواتها .

وهى أفعال تدخل على المبتدأ ، والخبر ، بعد أخذها الفاعل ، فتنصبهما مفعولين ، وتنسخ حكم الابتداء .

ولهذا : ذكـرها المصنف عـقب « إنَّ » وأخواتهـا ؛ لكونهـا من نواسخ الابتداء .

وهذه الأفعال على ثلاثة أقسام :

قسم يفيد ثبوت المفـعول الثانى للأول يقينا وهو [١] : « عَلِمَ ،ورأَى » بشرطهما المذكور بعد ، وكذلك : « وَجَدَ ، وأَلْفَى ، وَدَرَى ، وتَعَلَّم » .

بشرط كونه فعل أمر .

وقسم ثان يفيـد رجحان ثبوت المفـعول الثانى للأول : وهو : « ظَنَّ ، وحَسِبَ ، وخَالَ ، وَزَعَمَ ، وعَد ، وحَجَا ـ بحاء مهملة ، وجيم معجمة ـ ، وهَبْ ـ بشرط أن يكون فعل أمر ـ وجَعَلَ » .

وقسم ثالث يفـيد تحويل المفعـول الأول إلى الثانى ؛ وهو : « صَيَّر »، وما جاء فى معناها من « صَارَ » [٢] وجعل » ـ بهذا المعنى ، لا بمعنى التى فى القسم الثانى ، وهَب ـ بهذا المـعنى ، ولا يكون إلا ماضيا ، ودَرَى ، وتَرَكَ ، وتخذ ، واتَّخذ ، إذا كان الجميع بمعنى «صَيَّر » .

وقـد يجىء « رَأَى » من القســم الأول ، بمعـنى القـسم الثانى ، وقـد تجىء « ظنَّ ، وحَسِبَ ، وخَالَ » من القسم الثانى ، بمعنى القسم الأول .

---

(١) فى (جـ) : « وهى » .

(٢) فى (أ) : « أصار » .

قوله :

انْصِبْ بِفعْلِ الْقَلْبِ جُـزْ أَيِ ابْتِدَا   أَعْنِى رَأَى ، خَاَل ، علمتُ ، وَجَدَا

نبـهك المصنف فى هذا البـيت : على أن أفعـال القلوب تنصب جـزأى الابتداء .

يعنى بجزأى الابتداء : المبتدأ ، والخبر .

ثم شرع بعد ذلك يذكر أفعال القلوب ، فذكر منها فى عجز البيت أربعة أفعال .

وكأنه لما ذكر أفعال القلوب قدر سائلا يقول له : ما تعنى بأفعال القلوب ؟

فقال : « أَعْنِى : رَأَى . . . » وأخواتها ، وعددها إلى آخرها ، وسماها أفعال القلوب ؛ لأنها تتعلق بالقلب ، دون الجوارح ، وذلك شرط فى عملها .

ولذلك : إذا كانت من فعل ، غيـر القلب لم تعمل هذا العمل « كَرَأَيْتُ » : إذا أريد بها رؤية العين ـ كما سيأتى ـ :

فأما « رَأَى » فيشترط فيها أن تكون من رؤية القلب ، المراد بها : العلم .

فلو كانت من رؤية العين ، أو من : ضربته ، فأصبت رئته [1] ، أو من الرأى لم تعمل هذا العمل المذكور ، أعنى : نصب المبتدأ ، والخبر .

فمثالها إذا كانت عاملة : «رَأَيتُ زَيْدًا كَرِيمًا» تريد : علمت زيدًا كريما .

وأما « خَالَ » فيشترط فيها أن تكون بمعنى الظن ، الذى هو قسيم العلم وهو : رجحـان أحد الطرفين ، كقـولك : « خِلْتُ زَيْدًا قَائمًا » تعنى : ظننتُ زَيْدًا قَائمًا .

(١) « . . . . ورآه : أصاب رئته . . . » قاموس (الرؤية) .
وانظر بقية المعانى فى القاموس المحيط ، مادة (الرؤية) .

والمعنى : أن قيامه أرجح ـ عندك ـ من عدم قيامه .

فلو كانت « خال » لغير هذا المعنى لم تعمل العمل المقصود فى هذا الباب ، كما إذا جاءت بمعنى « تكبر [1] » أو اطلع إلى البرق [2] .

وأما « علمت » فكقولك : « عَلِمْتُ زَيْدًا قَائمًا » يعنى تيقنت قيامه .

فلو أردت « بعَلِمَ » معنى « عَرَفْتُ » [3] أو : صار « أَعْلَم » أى : مشقوق الشفة العليا ، خرجت عن هذا الباب [4] .

وأما « وَجَد » فكقولك : « وَجَدْتُ زيدًا كَرِيمًا » بمعنى : علمته .

فلو أريد « بوجد » غير معنى « عَلِمَ » خرجت عن هذا الباب .

كما إذا جاءت بمعنى « حَزِنْتُ ، أو غضِبْتُ ، أو أصَبْت مالا كثيرا ، أو وجدت الضالَّة [5] .

قوله :

ظَنَّ ، حَسِبْتُ ، وَزَعَمْتُ ، مَعَ عَدْ حَجَا ، دَرَى ، وَجَعَلَ : اللَّذْ كاعْتَقَدْ

ذكر لك فى هذا البيت سبعة أفعال من أفعال القلوب ، و « مَعَ » ـ فى البيت ـ بتحريك العين ـ إذ لا يستقيم الوزن إلا كذلك ، وهى اللغة الكثيرة فيها و « عَد » أصله الشديد ، ولكن خففه فى القافية ، وذلك جائز ، لتناسب

---

(١) « وقد خال يخال خالا . . . والمتكبر المعجب بنفسه . . » قاموس (خال) .

(٢) انظر بقية المعانى فى القاموس المحيط ، مادة (خال) .

(٣) « علمه ـ كسمعه ـ بالكسر ـ : عرفه » قاموس (علمه) .

(٤) « والعلمة ـ بالضم ، والعلمة ، والعلم ـ محركتين ـ : شق فى الشفة العليا أو فى إحدى جانبيها ، علم ـ كفرح ـ فهو أعلم . » قاموس (علمه) .

(٥) انظر القاموس المحيط ، مادة (وجد) فقد سجل كثيرا من المعانى للفعل « وجد » .

القافية الأخرى [١] ، إذ لو لم يخففها لجمع بين القافية المترادفة ، والمتداركة ولا يجوز [٢] .

و « اللذْ » ـ بسكون الذال ـ لغة فى « الذى » : هكذا يستقيم الوزن .

فأما « ظَنَّ » فكقولك : « ظننتُ زَيدًا قائمًا » .

وقد تقدم معنى الظن فى البيت المتقدم .

فلو كانت « ظَنَنْتُ » بمعنى « اتهمت » [٣] خرجت عن هذا الباب .

وأما « حَسِبْتُ » فكقولك : « حَسِبْتُ زَيدًا قائمًا » بمعنى : « ظننت » فلو جاءت « حَسِبْتُ » بمعنى : صار أحْسَبَ ،أى : ذا شقرة ، أو ذا حمرة ، وبياض كالأبرص خرجت عن هذا الباب [٤] .

ومن شواهد « حَسِبْتُ » بمعنى « ظَنَنْتُ » قول الشاعر [٥] .

٩٤ ـ وَكُنَّا حَسِبْنَا كلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً ... عَشِيَّةَ لاَقَيْنَا جُذَامَ ، وَحِمْيَرا

---

(١) جرى الشارح الأندلسى على أن بيت ابن مالك بيتان من مشطور الرجز وذلك لقوله : « خففه فى القافية .. » لأنها عروضة لو جرى على عدم الشطر .. أو تقول : إنه تسامح فى العبارة ...

(٢) القافية المترادفة : ما اجتمع ساكناها من غير فاصل بينهما ، والقافية المتداركة : كل قافية توالى فيها حركتان بين ساكنيها » . انظر الطريق المعبد ... ـ لنا ـ .

(٣) وفى القاموس المحيط ، مادة (الظنّ) : « والظنين : المتهم ، وأظَنَّه : اتهمه » .

(٤) وفى القاموس المحيط ، مادة (حسبه) : « والأحسب : بعير فيه بياض ، وحمرة ، ورجل فى شعر رأسه شقرة ، ومن ابيضت جلدته من داء ففسدت شعرته ، فصار أبيض ، وأحمر ، والأبرص . » .

٩٤ ـ (٥) : **الشاعر :** هو زفر بن الحارث الكلابى فى يوم مرج راهط ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد المغنى ٦٣٦ (٣١٤) والعينى ٢/ ٣٨٢ ، والتصريح ١/ ٢٤٩ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

جذام : لقب ، والاسم « عمرو » وكانت العرب تسمى بمثل ذلك ، للعدو ، فقد كانوا يسمون بجذام ، ومرة ، وحنظلة ، وجمرة ، وقتادة .. وغير ذلك ، فكأنهم يرمون أعداءهم بأسماء أبنائهم ، والجذام : داء وبيل ، أمرنا أن نفر منه كما نفر من الأسد .

=

و « حَسِبَ » ـ بكسر السين ـ فقياس مضارعها : أَحْسَب ـ بفتحها ـ وقد جاء بكسر السين ، وهو مما ندر [1] .

وأما « زَعَمْتُ » فكقول الشاعر [2] .

٩٥ ـ فَإِنْ تَزْعُمِينِى كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ فَإِنِّى شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ

= حمير : والاسم : العرنجج ، وزان « سفرجل » .

وجذام ، وحمير : حيان من أحياء اليمن . .

والمعني :

تقول العرب فى أمثالها : « ما كل بيضاء شحمة » و « ما كل سوداء ثمرة » . . تريد العرب من مثل ذلك : وجدنا الأمر على خلاف ما كنا نظن . . . ويريد زفر الحارث الكلابى أن يقول : كنا نظن الناس سواء فى الحذر ، والجبن ، وأنهم متى لقوا من لا قبل لهم بحربه ، مثل قومنا فروا عنهم ولكن هذا الظن تبدد حين لقينا هاتين القبيلتين ، فقد لقينا بلقائهم البأس والشدة ، وفى مدح القبيلتين مدح لهم ؛ لأنهم لقوا أقوياء أشداء البأس .

الإعراب :

« وكنا » كان : فعل ماض ناقص ، و « نا » اسم كان « حسبنا » : فعل ، وفاعل « كل » مفعول به أول للفعل : حَسِب ، كل : مضاف ، و « بيضاء » مضاف إليه « شحمة » مفعول ثان للفعل « حسب » والجملة من الفعل « حسب » ومفعوليه : الأول ، والثانى ، فى محل نصب ، خبر « كان » الناقصة « عشية » : ظرف زمان ، منصوب بالفعل « حسب » « لاقينا » : فعل ، وفاعل « جذام » مفعول به « وحميرا » عاطف ، ومعطوف على « جذام » وجملة : « لاقينا جذام ، وحميرا » فى محل جر ، بإضافة ظرف الزمان إليها .

والشاهد في البيت :

قوله : « حسبنا كل بيضاء شحمة » : حيث استعمل الشاعر فيه « حسب » بمعنى « ظن » ونصب بالفعل « حسب » المفعولين : « كل بيضاء شحمة » .

(١) وقد أشار إلى ذلك الفيومى فى مصباحه ، حيث قال فى مادة (حسبت) : « . . وحَسِبتُ زيْداً قائماً » أحسبه من باب « تعب » فى لغة جميع العرب ، إلا بنى كنانة فإنهم يكسرون المضارع مع كسر الماضى ـ أيضاً ـ على غير قياس . . » .

٩٥ ـ (٢) : **الشاعر :** هو أبو ذؤيب الهذلى ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد الكتاب ١/ ٦١ ، والمغنى ٤١٦ (٢٨٢) والعينى ٢/ ٣٨٨، والهمع ١/ ١٤٨ ، والدرر ١/ ١٣١ ، والشارح الأندلسى ، والهذليين ١/ ٣٦ .

أراد : فإن تظنيني .

فلو جاءت بغير معنى الظن خـرجت عن الباب ، كما إذا جـاءت بمعنى « كفل »أو « سمن » أو «هزل » أو « قال » ونحوه[1]مما ليس من معنى الظن .

وأما « عَدَّ » فكقول الشاعر [2] .

٩٦ ـ لاَ أَعدّ الإقْتَارَ عُدْمًا ، وَلِكَنْ فَقْـــد مَنْ قَد فَقَدْتُه الإعْـــــدَامُ

= **اللغة :**

أجهل : من الجهل : الخفة ، والسفه ، والطيش .

الحلم : « الأناة » مختار (ح ل م) .

والمعنى :

لئن كان يتـرجح لديك أنى كنت موصوفـا بالنزق ، والطيش أيام كنت أقيم بينكم فإن أوصـافى قد تغيرت ، وتبدلت بها رزانة ، وخلقا كريما . . .

الإعراب :

« فإن » إنْ : شرطية « تزعميني » فعل مضارع فعل الشرط ، جزم بحذف النون ، والنون للوقاية ، وياء المخاطبة فاعل ، وياء المتكلم مفعـول أول ، لقوله : « تزعـم » ، « كنت » كان الناقـصة ، واسمها « أجهل » : فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، تقديره : أنا ، والجملة : فى محل نصب خبر « كان » والجملة : من كان ، واسمهـــا ، وخبرهـا فى محل نصب مفعـول ثان للفعـل « تزعم » ، « فيكم » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « أجهل » « فإنى » الفاء : واقعة فى جواب الشرط « إن » حرف توكيد ، ونصب والياء : اسـمـها ، « شربت » فعل ، وفاعـل ، والجملة فى محل رفع خبـر « إن » والجملة : من إنّ ، ومعمـوليها فى محل جـــزم جـواب الـشرط « الحلم » مفعول به لقـوله : « شربت » ، « بعدك » ظرف ، متعلق بقـــوله : شـربت ، بعدك : مضاف ، والكاف مضاف إليه « بالجهل » جار ، ومجرور متعلق بقوله : « شربت » .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « تزعميني كنت أجـهل » حيث استعمل الشاعر مـضرع « زعم » للرجحان ، ونصب به مفعولين : ياء المتكلم ، وجملة كان ، ومعموليها .

(١) انظر المعانى فى لسان العرب ، مدة (ظن) .

٩٦ ـ (٢) : **الشاعر :** هو أبو داود الإيادى ، والبيت من الخفيف .

وهو من شواهد الخزانة ١/٤٦١ ، والعـينى ٢/٣٩١ ، والمزهر ٢/٤٨١، والهمع ١/١٤٨ ، والدرر ١/١٣٠ ، والشارح الأندلسى ، والأصمعيات ١٨٧، وديوانه ٣٣٨ . =

أردا : لا أظن .

فلو جاءت بمعنى العدد، الذى هو من الحساب خرجت عن باب «ظن»[1].

وأما « حَجَا » : فهو بحاء مهملة ، وجيم معجمة - وقد تقدم ضبطه - فمثاله قول الشاعر[2] :

٩٧ - وَكُنْتَ أَحْجُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثِقَةٍ ... حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ

أراد بأحجو : أظن .

أنشد هذا البيت الأزهرى .

= **اللغة :**

أعد : أظن . **الإقتار :** « وأقتر : افتقر » قاموس (القتر) .

المعنى :

ليس الفقر عندى هو الإقتار ، وإنما الفقر الحقيقى فقد من قد فقدته .

الإعراب :

« لا » نافية « أعد » فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب والجازم بالضمة الظاهرة ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، تقديره : أنا « الإقتار » مفعول أول للفعل « أعد » ، « عدما » مفعول أعد الثانى « ولكن » لكن : حرف استدراك ، لا يعمل ، لأنه خفف « فقد » مبتدأ « من » اسم موصول ، فقد : مضاف ، ومن : مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « فقدته » : فعل ، وفاعل ، ومفعول به ، والجملة : لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول ، « الإعدام » خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

والاستشهاد بالبيت :

فى قوله : « لا أعدّ الإقتَار عُدْمًا » فقد نصب بالفعل أعد مفعولين ؛ لأنه بمعنى الظن ، لا بمعنى العدد ، والحساب .

(١) وفى القاموس مادة (العد) : « العد: الإحصاء ، والاسم العدد ، والعديد » .

٩٧ - (٢) **الشاعر :** هو تميم بن مقبل ، أو أبو شميل الأعرابى ، والبيت من البسيط ؛ وهو من شواهد الشذور ٣٥٧ ، والعينى ٢/٣٧٦ ، والتصريح ١/ ٢٤٧ ، والهمع ١ / ١٤٨ ، والدرر ١/ ١٣٠ ، والأشمونى ٢/ ٢٣ ، والشارح الأندلسى .

اللغة : =

أحجو : المراد هنا : أظن .

فلو جاء « حجا » بمعنى غلب فى المحاجات، يعنى: استخرج الأحجية ، أو بمعنى : قصد ، أو رد ، أو أقام ، أو بخل خرجت عن هذا الباب [1] .

وأما « دَرَى » فلقول الشاعر [2] .

٩٨ ـ دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدِ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

= ألمت : نزلت .

ملمات : نوازل ، جمع ملمة : النازلة من نوازل الدهر

والمعنى :

لقد كنت أظن أبا عمرو صديقا حميما ، يركن إليه فى الشدائد ، ولكن علمت أنه لا يلجأ إليه عند النوازل ، وقد انكشف أمره ، حينما نزلت بنا النوازل ، وألمت بنا الملمات .

الإعراب :

« وكنت » كان : فعل ماض ناقص ، وضمير المتكلم اسمه « أحجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، تقديره أنا ، والجملة فى محل نصب خبر كان « أبا » مفعول أول للفعل أحجو ، أبا : مضاف ، و « عمرو » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « أخا » مفعول ثان لقوله : أحجو ، أخا : مضاف ، و« ثقة » مضاف إليه « حتى » حرف غاية ، وجر « ألمت » فعل ماض ، وتاء التأنيث « بنا » متعلق بقوله : « ألمت » ، « يوما » ظرف زمان ، منصوب بالفتحة ، والعامل فيه الفعل « ألم » ، « ملمات » فاعل الفعل « ألم » والفعل « ألم » مع ما بعده فى تأويل مصدر « بأنْ » محذوفة ، وهذا المصدر مجرور بحرف الجر « حتى » والجار ، والمجرور ، متعلق بقوله : « أَحْجُو » .

والشاهد في البيت :

قوله : « أحجو أبا عمرو أخا ثقة » حيث استعمل الفعل المضارع المأخوذ من حَجَا ، بمعنى « ظَنَّ » ونصب به مفعولين وهما : « أبا عمر ، وأخا ثقة » .

ويقول العينى : « ولم يذكر أحد من النحاة أن « حجا يحجو » يتعدى إلى مفعولين غير ابن مالك » ٢/ ٣٧٧ الشواهد الكبرى .

(١) انظر القاموس المحيط ، مادة (الحجا) .

٩٨ ـ (٢) **الشاعر :** مجهول ، ولم أر من نسب البيت لقائل معين ، وهو من الطويل .

والبيت من شواهد الشذور ٣٦٠، والعينى ٢/ ٣٧٣ ، والتصريح ١/ ٢٤٧ ، والهمع ١/ ١٤٩ ، والدرر ١/ ١٣٢ ، والأشمونى ٢/ ٢٣ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

دريت : علمت . . . =

أراد : علمت وفى العهد .

« وَدُرِيت » فى البيت مبنى لما لم يسم فاعله .

والأكثر فى استعمال « دَرَى » معداة بالباء ، كقولك : « دُرِيت بما صَنَعْت » .

فإذا أدخلت عليها همزة التعدية تعدت إلى مفعولين : أحدهما : بحرف الجر ، كقوله تعالى : ﴿ وَلاَ أَدْرَاكُمْ بِهِ ﴾ (١) .

وأما « جَعَل » فقيدها المصنف بمعنى (٢) اعتقد ، وإلى ذلك أشار بقوله :

... ... وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ

أَرَادَ : جعل الذى بمعنى اعتقد ، وهى من القسم الثانى بهذا المعنى .

= اغتبط : من الغبطة ، وهى : تمنى مثل نعمة الغير ، مع بقائها عنده .

والمعنى :

إن الناس قد عرفوك الرجل الذى يفى إذا عاهد ، فاغتبط بهذا فإن الاغتباط بمثل ذلك محمود .

الإعراب :

« دريت » بالبناء للمجهول ، وتاء المخاطب نائب الفاعل ، وهو المفعول الأول « الوفى » مفعول ثان للفعل « دَرَى » ، « الوفى » مضاف ، « العهد » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة « يا » حرف نداء « عُرْو » منادى مرخم ، مبنى على الضم المذكور ، أو الموجود على الحرف المحذوف للترخيم فى محل نصب « فاغتبط » الفاء : حرف عطف ، اغتبط : فعل أمر ، وفاعله مستتر وجوبا ، تقديره أنت « فإن » الفاء : للتعليل ، إنَّ : حرف توكيد ، ونصب « اغتباطا » اسم إن « بالوفاء » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « اغتباطا » ، « حميد » خبر « إنّ » .

والشاهد فى البيت :

قوله : « دُرِيتَ الوَفى ... » حيث استعمل الشاعر « دَرَى » بمعنى : علم ، ونصب به مفعولين : الأول : تاء المخاطب ، والثانى : « الوفى » .

(١) من الآية ١٦ من سورة يونس .

وفى المختار ، مادة (درى) : « دراه ، درى به » أى : علم به ، من باب رمى » .

(٢) سقط من (جـ) لفظ : « بمعنى » .

ومثـالها قوله (تبـارك وتعالى) : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلائِكَةَ الَّذِيـنَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا ﴾ (١) .

فلو خرجت عن مـعنى الاعتقـاد : فإن جاءت بمعنى التـصيير فهى من القسم الثالث ، وسوف يأتى .

وإن جـاءت بمعـنى « خَلَق » أو « شـرع » أو « ألقى الحـديث » أو « العلم » (٢) خرجت عن هذا الباب .

قوله :

وَهَبْ تَعَلَّمْ ، والَّتِى كَصَيَّـرَا ... أَيْضًا بِهَا انْصِبْ مُبْتَدًا ، وَخَبَرَا

ذكر فى هذا البيت بقية أفعال القلوب :

فنص على « هَبْ » و « تَعَلَّم » وهمـا فعـلا أمر لا يعـملان عـمل هذا الباب إلا بشرط كونهما أمرين ، فلا يتصرفان ، إلا إذا خرجا عن هذا الباب .

فمثال « هب » قول الشاعر (٣) :

٩٩ ـ فَقَلْتُ أَجِرْنى أَبَا مَالك ... وَإِلاَّ فَهَبْنِى امْرَأً هَالِكَا

---

(١) من الآية ١٩ من سورة الزخرف .

(٢) انظر القاموس المحيط ، مادة (جَعَله) .

٩٩ ـ (٣) : **الشاعر :** هو عبد الله بن همام السلولى ، والبيت من المتقارب ، وفى المخـطوطتين (أ ، جـ) « أبا خالد » .

وهو من شواهد الخصائص ٢ / ١٨٦ ، والشذور ٣٧٤ ، والمغنى ٥٩٤ (٣١٢) والعينى ٢ / ٣٧٨ ، والتصريح ١/ ٢٤٨ ، والهمع ١/ ١٣٩ ، والدرر ١/ ١٣١ ، والأشمونى ٢/ ٢٤ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

أجرنى : اتخذنى لك جارا ، ثم أريد لازم المعنى ، وهو : الحماية ، والدفاع .

هبنى : عدنى ، وظننى . . .

والمعنى :

فقلت : أغثنى يا أبا مالك ، فإن لم تفعل فعدنى من الهالكين .

يريد : فظنني .

ومثال « تعلم » قول الشاعر [1] .

١٠٠ ـ تعلَّم شفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا ... فَبَالِغْ بلُطْفٍ فِي التَّحَيُّـلِ ، وَالْمَكْـرِ

الإعراب :

« فقلت » قلت : فعل ، وفـاعل « أجرنى » فعل أمر ، وفاعله مـستتر فيـه وجوبا ، تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، « أبا » منـادى بحرف نداء محـذوف ، والتقدير : يا أبا مالك ، « أبا » مضاف ، و « مالك » مضاف إليه « وإلا » الواو : استئنافية ، وإلا: إن : شرطية ، جازمة ، ولا : نافيـة ، وفعل الشرط مـحذوف ، والتقـدير : وإلا تجرنى « فهـبنى » الفاء واقعـة فى جواب الشرط « هب » فعل أمر ، وفاعله مستتر فـيه وجوبا ، تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به أول « امرأ » مفعول به ثان لقوله: هب منصوب بالفتحة الظاهرة « هالكا » صفة لقوله :« امرأ » .

والشاهد في البيت :

قوله : « فـهبنى امـرأ » حيث استعـمل « هب » بمعنى « ظن » ونصب به مفـعولين : أولهـما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله : « امرأ » .

ويقول ابن هشام فى الشذور فى معنى « هبنى» : « أى: اعتقدنى » ص ٤٣٤ والخلاف لفظى فقط ، فالظن يأتى لليقين ، والاعتقاد ، كقوله تعالى : « إِنِى ظَنَنْتُ أنى مُلاقٍ حِسَابِيَهْ » ٢٠ / الحاقة .

١٠٠ ـ (١) : **الشاعر :** هو زياد بن سيار ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد الشذور ٣٦٢ ، والمغنى ٥٩٤ (٣١٢) والعـينى ٢ / ٣٧٤ ، والتصريح ١/ ٢٤٧ ، والهمع ١/ ١٤٩ ، والدرر ١/ ١٣٢ ، والأشمونى ٢/ ٢٤ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

تعلم : اعلم ، واستيقن .

شفاء النفس : يريد : قضاء مآربها ، وغاياتها .

لطف : رفق . . .

والمعني :

اعلم أنه مما يشفى نفوس الرجال أن يستطيعوا قـهر أعدائهم ، والتغلب عليهم ، فعليك أن تبالغ فى أخذ الأمور بالحيلة ، والتلطف ، حتى تبلغ ما تريد ، وتطيب نفسا . . .

الإعراب :

« تعلم » فعل أمر ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ،« شفاء » مفعول به أول للفعل تعلم ،شفاء مضاف ، و « النفس » مضاف إليه « قهر » مفعول ثان ،قهر مضاف « عدوها » عدو : مضاف إليه ، عدو: مضاف وها مضاف إليه « فبالغ » الفاء : حرف عطف ، بالغ : فعل أمر ،وفاعله مستتر فيه وجوبا=

أراد : اعلم .

ثم قال : « والتى كصيَّرَا » أراد : والأفعال التى كصيَّر - أيضاً - انصب بها الابتداء ، والخبر ، كما تنصبها بالأفعال المتقدمة .

والأفعال [1] التى بمعنى « صيَّر » هى القسم الثالث، وقد عددنا أفعاله فى أول الفصل ، فاستغنى بالقانون الذى ذكره عن النص عليها ، وهو : أن كل فعل فيه معنى التصيير ينصب المبتدأ ، والخبر .

قوله :

وخُصَّ بالتَّعْلِيقِ ، وَالإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ « هَبْ » والأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا

هذا البيت نبه فيه المصنف على التعليق ، والإلغاء فى هذا الباب .

فذكر أن المخصوص بهما هو ما ذكر قبل « هَبْ » من الأفعال ، وهى أحد عشر فعلا ، وإلى هذا أشار بقوله :

وخُصَّ بالتَّعْلِيقِ ، وَالإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْل هَبْ ....

يعنى ما هو من قبل « هَبْ » من الأفعال .

ثم نبه على أن « هَبْ » تلزم الأمر ، وقد نبهنا على ذلك عند ذكر المصنف لها .

= « بلطف » متعلق بقوله : بالغ « فى التحيل » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : بالغ « والمكر » عاطف ، ومعطوف على فى التحيل .

والشاهد فى البيت :

قوله : « تعلم شفاء النفس قهر عدوها » حيث ورد فيه تعلم بمعنى اعلم وقد نصب الفعل مفعولين هما : شفاء النفس ، وقهر عدوها » .

(١) فى (أ) : « وللأفعال » .

ومعني التعليق: هو أن يقع بعد أحد هذه الأفعال ماله صدر الكلام ، فتعلق الفعل، أى: ترفعه[1] عن العمل فى لفظ ما بعد أداة الصدر : إذ لا يعمل ما قبلها فيما بعدها لفظا .

فيكون الفعل غير عامل فى اللفظ ، عاملا فى المعنى .

وأما الإلغاء: فهو أن يبطل عمل الفعل لفظا ، ومعنى .

وذلك : إذا أضعف الفعل بتأخره عن المفعولين ، كقولك : « زيدٌ قائم ظَنَنْتُ » .

وسيأتى الكلام - بعد - على هذا - .

ولا يبقى من هذه الأفعال مالايدخله التعليق والإلغاء إلا « هَبْ » ، و « تَعَلَّم» لأن المصنف نص على ذلك فيما قبل « هَبْ » فتبقى هى، وما بعدها ، وهو « تَعَلَّم » .

قوله :

كَذَا « تَعلَّمْ » وَلغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ ... سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالَهُ زُكِنْ

نبه فى هذا البيت على أن « تَعَلَّم » مثل : « هَبْ » فى لزومها الأمر فى هذا الباب .

ثم نبه على أن جميع أفعال هذا الباب غير « هَبْ ، وتعلم » تجعل لغير ماضيها ما لماضيها من العمل ،فيستوى :« ظَنَّ،ويَظُنّ يعني المضارع ،وظُنّ » يعنى : الأمر ، و « ظَنًا » يعنى : المصدر ، و « ظَانّ » يعنى : اسم الفاعل ، وكذلك اسم المفعول ، وكذلك فى جميعها .

---

(١) فى (أ) « فيعلق الفعل ، أى : يرفعه عن العمل » .

ولهذا : أشار المصنف بقوله :

.... وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كلَّ مَالَهْ زُكِنْ

أراد بسواهما : سِوَى « هَبْ ، وتَعَلَّم » ، وبقوله : « مالغير » : مالغير الماضى [1] .

وقوله : « زُكِنْ » : معناه : عُلِم .

وحذف ياء « الماضى » ، لاستقامة الوزن .

وهو جائز من غير ضرورة .

قوله :

وَجَوِّز الإلْغَاءَ ، لاَ فِي الابْتِدَا وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ ، أَوْ لاَمَ ابْتِدَا

فِي مُوهِمِ إِلْغَاءَ مَا تقدَّمَا والْتُزِمَ التعْليقُ قَبْلَ نَفْيِ مَا

وَإِنْ ، وَلاَ لاَمُ ابْتِدَاء ، أَوْ قَسَمْ كَذَا ، والاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ

لما نبه المصنف فيما مضى على جواز الإلغاء ، والتعليق ، شرع فى هذه الأبيات الثلاثة يبين أحكام الإلغاء ، والتعليق .

فذكر أن الإلغاء يجوز ، إلا إذا كان الفعل فى ابتداء الكلام ، والمفعولان بعده ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَجِّوزِ الإلْغَاءَ ، لاَ فِي الابْتِدَا ....

يريد : وجوز الإلغاء فى الفعل ، لا فى حالة وقوعه فى الابتداء ، فيفهم من كلامه أنه : إذا كان متوسطا ، أو متأخرا جاز الإلغاء ، والإعمال .

---

(١) انظر ١/ ١٨٥ أصول ابن السراج .

وظاهر كلامه التساوى فى ذلك .

وفيه تفصيل .

أما إذا كان متأخرا فالإلغاء أحسن ، كقولك : « زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ » وإن كان متوسطا فالإلغاء ، والإعمال على التساوى .

وذكر ابن معط فى الألفية : أن الإعمال هو المشهور ، مع التوسط ، وأما إذا أكد الفعل بالمصدر - مع توسطه - فإن الإلغاء يقبح ، كقولك : « زَيْدٌ ظَنَنْتُ ظَنًا قَائِمٌ » .

فشاهد الإلغاء مع التأخير قول الشاعر (١) :

١٠١ - آتٍ الْمَوتُ تَعْلَمُــون فَــلاَ   يُرْهِبكُم مِنْ لَظَى الْحُرُوب اضْطِرَامُ

---

١٠١ - (١) : البيت مجهول القائل ، وهو من الخفيف .
والبيت من شواهد العينى ٢ / ٤٠٢ والأشمونى ٢ / ٢٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

آت : قادم ، من أتى يأتى .....
يَرهبكم : « رهب - كعلم - رهبة ، ورَهْبًا - بالضم ، وبالفتح ، وبالتحريك ورُهْبَانا - بالضم - ويحرك : خاف » قاموس (رهب) يريد : لا يخفكم .. لظى : « اللظى : النار .. والتظاء النار : التهابها ، وتلظيها : تلهبها » .
مختار (ل ظ ى) ، ويريد : لهبها ، وتسعرها بأكل الرجال .
اضطرام : يريد : اشتعال .

والمعني :

الموت حتم ، فلا تخشوا من اشتعال نار الحرب ؛ لأن الموت نهاية كل حى .

الإعراب :

« آت » خبر مقدم ، مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة تخفيفا ، « الموت » مبتدأ مؤخر ، والجملة : مفعول به للفعل « تعلمون » ، « تعلمون » فعل مضارع ، مرفوع بثبوت النون ، والواو فاعل « لا » نافية « يرهبكم » فعل مضارع ، ومفعول به ، والفاء من قوله : « فلا » جواب لشرط محذوف ، والتقدير : إن كان الأمر كذلك فلا يرهبكم . « من لظى » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله « يرهبكم » لظى : مضاف ، « الحروب » مضاف إليه « اضطرام » فاعل لقول الشاعر : « يرهبكم » . . . =

« فآت الموت » هما المبتدأ ، والخبر ، وتأخر « تعلمون » عنهما ، فألغى وهذا البيت من الخفيف [1] .

« وآت » فى أوله : اسم فاعل من « أتى » بمعنى جاء .

وشاهد الإلغاء ، مع التوسط قول الشاعر [2] .

١٠٢ ـ أَبِالأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِى ؟ وَبِالأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ ، وَالْخَوَرُ

= **الاستشهاد بالبيت :**

فى قوله : « آت الموت تعلمون » حيث ألغى عمل « تعلمون » لتأخره عن الجملة التى هى مفعوله .

(١) **وأجزاء الخفيف :**

فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن

ويستعمل تامًا ، ومجزوءًا . انظر ص ١٨٧ ، الطريق المعبدّ . . . ـ لنا ـ .

١٠٢ ـ (٢) : **الشاعر :** هو اللعين المنقرى ، والبيت من البسيط .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٦١ وأصول ابن السراج ١ / ١٨٣ ، وابن يعيش ٧ / ٨٤ ، ٨٥ ، والخزانة ١ / ١٢٥ عرضا . . . والعينى ٢/ ٤٠٤ ، والتصريح ١/ ٢٥٣ ، والهمع ١/ ١٥٣ ، والدرر ١ / ١٣٥ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

الأراجيز : جمع أرجوزة : ما كان من الشعر على بحر الرجز ، وفى الشعراء رجاز لا يقولون القصيد كرؤبة ، ووالده العجاج . . ومن الشعراء من يقول القصيد ، والرجز .

توعدنى : تتهددنى من « الوعيد » وهو مضارع « أوعد » وانظر مادة (و ع د) فى المختار للوقوف على معانى « وعد ، وأوعد . . . » .

اللؤم : من اللأمة : وفى القاموس : « لبس اللأمة : للدرع ، وجمعها : لأم ، ولؤم ـ كصرد »

الخور : « والخور ـ بفتحتين ـ : الضعف » مختار (خ ور) .

والمعنى :

يقول اللعين للعجاج هاجيا له : يا أبا الأراجيز أنت لا تحسن القصيد ، وفى الأراجيز دناءة طبعك ، وضعف نفسك . . .

الإعراب :

«أبا لأراجيز » الهمزة للاستفهام ، وجار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « توعدنى » ، « يا » حرف نداء « ابن اللؤم » منادى منصوب ، ومضاف إليه ، وجملة النداء : اعتراضيه ، بين المعمول وعامله ، لا محل لها من الإعراب « توعدنى » فعل مضارع ، وفاعله مستتر ، ونون الوقاية ، =

فالمبتدأ هو : « اللؤم » والخبر هو : « بالأراجيز » وتوسط بينهما «خِلْتَ » فألغى .

و « اللؤم » فى البيت بضم اللام لأنه من لأمة الطبع ، لا من « اللَّوْمِ » الذى هو ضد الحمد .

ثم نبه المصنف على أنه متى وقع الفعل فى الابتداء ، ووجدت الجزأين مرفوعين بعده ، وتوهمت أن الفعل ملغى ، فاعلم أن إلغاءه - مع كونه فى الابتداء - لا يصح ، فيصحح الكلام بتقدير ضمير الشأن ، فيكون الضمير مفعولا ، والمبتدأ ، والخبر فى موضع المفعول الثانى ، فيزول توهم الإلغاء ، أو قدر لام الابتداء ، فيكون الفعل معلقا بها ، لا ملغى .

وعليه قول الشاعر (1) .

١٠٣ - كَذَاكَ أُدِبْتَ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِى أَنِّى رَأَيْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ

= ومفعول به ، وهو ياء المتكلم « وبالأراجيز » الواو : للحال ، وجار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر مقدم « خلت » فعل ، وفاعل ، والجملة : معترضة بى المبتدأ ، وخبره ، « اللؤم » مبتدأ مؤخر « والخور » عاطف ، ومعطوف على « اللؤم » .

الاستشهاد بالبيت :

فى قوله : « وبالأراجيز خلت اللؤم » حيث توسط الفعل « خال » مع فاعله بين المبتدأ ، والخبر ، والتقدير : وبالأراجيز اللؤم ، والخور خلت ذلك ، انظر الأعلم ١/ ٦١ .

١٠٣ - (1) **الشاعر :** فزارى ، لم أطلع على من عينه ، والبيت من البسيط ، وهو من شواهد المقرب ٢٢ ، والخزانة ٤/ ٥ ، والعينى ٢/ ٤١١ ، والتصريح ١/ ١٥٨ ، والهمع ١/ ١٥٣ ، والدرر ١/ ١٣٥ ، والأشمونى ٢/ ٢٩ والشارح الأندلسى ، والحماسة ١١٤٦ برواية « الأدبا » ، وفى الحماسة : وجدت ، فى موضع « رأيت » .

اللغة :

كذاك أدبت : أى : تأديبا مثل ذلك التأديب المشار إليه فى البيت المتقدم - .

ملاك : قوام الشىء ، وما يجمعه .

الشيمة : الخلق والجمع : شيم ، مثل : قيمة ، وقيم .

« فمِلاَكُ الشيمةِ الأَدَبُ » مبتدأ ، وخبر ، بعد « رأيت » المتقدمة ، فلا يتوهم الإلغاء .

وقدر ضمير الشأن ، فتقول : رأيته ، تعنى : ضمير الأمر ، والشأن ، أو قدر لام الابتداء ، فيكو التقدير : لمِلاَك الشيْمة الأَدَب .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وانْوِ ضميرَ الشَّأْنِ ، أَوْ لاَمَ ابْتِدَا

فى موهِــم إلغَاءَمَا تقـدَّمَـا ....

والمعني :

قد أدبت تأديبا عاليا ... حتى صار من صفتى أنى علمت أن قوام الخلق هو الأدب الجم ، والخلق الرفيع . . . .

الإعراب :

« كذاك » الكاف : هى الكاف الاسمية ، وهى بمعنى « مثل » : نعت لمحذوف يقع مفعولا مطلقا ، عامله « أدبت » الذى بعده : الكاف : مضاف ، واسم الإشارة مضاف إليه ، والكاف : حرف خطاب ، ويمكن أن يقال : إن الكاف حرف جر ، واسم الإشارة فى محل جر به ، والجار ، والمجرور يقع نعتا لمصدر محذوف ، يكون مفعولا مطلقا لقوله : « أدبت » والتقدير : تأديبا ، مثل هذا التأديب أدبت « أدبت » فعل ماض ، ونائب فاعله « حتى » ابتدائية « صار » فعل ماض ناقص « من خلقى » متعلق بمحذوف خبر صار « مقدم » وياء المتكلم : مضاف إلى « خلق » ، « أنى » أن ، واسمها « رأيت » فعل ، وفاعل والجملة خبر أن ، وأنْ ، مع معمولها فى تأويل مصدر ، اسم « صار » « ملاك الشيمة » مبتدأ ، ومضاف إليه « الأدب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ ، وخبره فى محل نصب ، سدت مسد مفعولى « رأى » . وهذا على تقدير لام الابتداء والتقدير : رأيت لملاك الشيمة الأدب ، أو الجملة فى محل نصب مفعول ثان « لرأى » والمفعول الأول ضمير الشأن ، والحال ، وهو محذوف ، والتقدير : رأيته . . . ملاك الشيمة الأدب .

والشاهد في البيت :

قوله : « رأيت ملاك الشيمة الأدب » ظاهره إلغاء « رأيت » مع تقديمه ، لأنه لم يقل : ملاك الشيمة الأدبَ - بنصبهما - .

والكوفيون يقولون : إنه من باب الإلغاء ، والبصريون يقولون : إنه من باب التعليق ، ولام الابتداء مقدرة الدخول على ملاك ، أو من باب الإعمال والمفعول الأول : ضمير شأن محذوف .

يعني : فى كلام موهم ، متعلق بقوله : « وانْوِ » فى البيت المتقدم .

ثم ذكر أنك تلتزم التعليق للفعل فى هذا الباب ، قبل النفى « بمَا » فإلى هذا أشار بقوله :

.... والْتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ « مَا »

فأضاف النفى « لَمَا » ؛ لأنه من فعلها ، وكذلك ـ أيضاً ـ يلزم التعليق قبل لام الابتداء : ظاهرةفى الكثير ، ومقدرة فى القليل ، كما فى « مِلاَك الشِّيمة الأدب » ـ فى الشاهد المتقدم ، على أحد التقديرين .

وكذلك يلزم التعليق قبل لام القسم ، وقبل الاستفهام .

وقد نبه المصنف على الثلاثة بقوله : « لاَمُ ابْتِدَاءٍ ، أَوْ قَسَمْ . . . » إلى آخر البيت .

« فلام ابتداء » مبتدأ ، وقوله : « أو قسم » معطوف على « ابتداء » فالتقدير : لام ابتداء ، أو لام قسم » .

و« كذا » جار ،ومجرور فى موضع الخبر للمبتدأ ،الذى هو لام ابتداء ، والإشارة « بذا » إلى : « وإنْ ، وَلاَ » يعنى : ولام الابتداء ، ولام القسم كمثل « ما » وإن ، ولا ، فى لزوم التعليق قبلها .

ولا تجعل « لام ابتداء » معطوفا على « لا » بإسقاط حرف العطف ، لفساد المعنى ، فإن التقدير ـ حينئذ ـ يكون قبل نفى « ما ، وإن ، ولا » قبل نفى لام ابتداء ، وقسم ، ولا نفى فى لام الابتداء ، والقسم .

وقوله : « والاستفهام » مبتدأ ، و « ذا » بعده : مبتدأ ، وانحتم : فعل ماض وفاعله ضمير يعود على « ذا » والجملة فى موضع خبر « ذا » ، و« ذا » وخبره خبر المبتدأ ، الذى هو الاستفهام .

والإشارة « بذا » إلى لزوم التعليق .

فالتقدير : والاستفهام انحتم له هذا ، يعنى : لزوم التعليق قبله . فمثال التعليق « بمَا » النافية قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاءِ يَنطِقُونَ ﴾ [1] .

ومثال التعليق « بإن » النافية ، قوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾ [2] .

ومثال التعليق « بلا » النافية قوله : « حَسِبْتُ لاَ يَقُومُ زَيْدٌ » [3] .

وهو من أمثلة كتاب الأصول ، لابن السراج [4] .

ومثال التعليق بلام الابتداء : « ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » .

ومثال التعليق بلام القسم قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ

---

(١) من الآية ٦٥ من سورة الأنبياء .

ويقول الجمل : « . . والجملة المنفية فى موضع مفعولى « علمت » إن تعدت لاثنين ، أو فى موضع مفعول واحد إن تعدت لواحد » . ٣/ ١٣٥ حاشية الجمل على شرح الجلالين .

(٢) من الآية ٥٢ من سورة الإسراء .

وفى الجمل : « . . . إنْ نافية ، وهى معلقة للظن عن العمل . . . » ٢ / ٦٣٠ حاشية الجمل .

(٣) وعبارة ابن السراج : « ومن النحويين من يجعل « ما » ، ولا » « كأن » واللام فى هذا المعنى ، فيقول : « أظن ما زيد منطلقا » « وأحسب لا يقومُ زَيْدٌ » ١١/ ١٨٢ أصول ابن السراج .

(٤) **ابن السراج :**

« محمد بن السرى ، أبو بكر النحوي ، المعروف بابن السراج النحوى ، من العلماء المذكورين بالأدب ، وعلم العربية ، أخذ عن المبرد ، وروى عنه الزجاجى ، والسيرافى ، والرمانى ، وكان ثقة وله كتب مفيدة منها « أصول النحور » ، وهو غاية فى الشرف ، والفائدة . . . مات سنة ٣١٦هـ » ٣/ ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١١٥٠ » إنباء الرواة . . وانظر ترجمته مفصلة فى مقدمة كتابه الأصول . . . وانظر البغية ١/ ١٠٩ ، وما بعدها .

(٥) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة . =

فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاق ﴾ (٥) .

ومثال التعليق بأدوات الاستفام : « ظَنَنْتُ أَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » ؟

و « عَلمتُ مَنْ أَبُوكَ » ؟

وإذا علقت هذه الأفعال وقعت بعدها الجملة الاسـمية ، والفعلية ، فتأمل ذلك من المثل المذكورة .

وقد تعلق غير هـذه الأفعال إذا كان بينه ، وبينها مناسبـة : إما بالتقارب فى المعنى ، وإما بكونه نقيضا لها ؛ لأن النقيض يحمل على نقيضه .

فمن ذلك : « نَسيتُ » ؛ لأنه مناقض « لعَلمْت » .

ومنه قول الشاعر (١) :

= ويقول السيوطى : « لمن » لام ابتداء ، معلقة لما قبلها ،« ومن » موصولة ١/ ١٨٩ تفسير الجلالين ، وانظر ١/ ١٨٩ حاشية الجمل على الجلالين .

١٠٤ ـ (١) : **الشاعر :** هو زياد الأعجم ، والبيت من الطويل ، وهو من شواهد المحتسب ١/ ١٦٨ ، والخـصائص٣/ ٨٩ ، ١٦٧ ، والعـينى ٢/ ٤٢٠ ، والهـمع ١/ ١٥٥ ، والدرر ١/ ١٣٧ ، ويس العليمى ١/ ٢٥٣ ، والشارح الأندلسى ، والحماسة ١٥٣٩ .

اللغة :

الأعاصر : جمع إعصار ، وأصله الأعاصير ، ولكنه خفف ، والإعصار : ريح تثير الغبار ، وترفعه إلى السماء كأنه عمود . انظر العينى ٢ / ٤٢٠ .

والمعني :

من أنتم ؟ فقد نسينا معرفـتكم ، ولم ندرك ريحكم : من أى نوع من أنواع الأعاصير ، يريد : فقد نسيناكم ، ولم نتبين اتجاهاتكم . . . .

الإعراب :

« من » اسم استفهام مبتدأ « أنتم » خبر المبتدأ « إنا » إن واسمها ، والأصل : إننا « نسينا » نسى : فعل ماض ، ونا : فاعل ، « من أنتم » مبتدأ ، وخبر ، والجملة فى محل نصب مفعول به لقوله : نسينا ،« وريحكم » مبتدأ ،ومضاف إليه « من أى » جار ، ومجرور ،متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، أى : مضاف ، و « ريح » مضاف إليه ، ريح : مضاف ، و« الأعاصر » مضاف إليه =

١٠٤ ـ وَمَن انْتُم؟إنَّا نَسِينَا مَن انْتُم   وَرِيحكُــم مِنْ أىِّ رِيحِ الأعَاصِـرِ

فعلق « نَسِينَا » بمن الاستفهامية .

والأصل : من أنتم ؟ ولكن الشـاعـر نقل حركة الهـمزة فى أنتم إلى نون « من » وأسقط الهمزة ، ليستقيم الوزن .

والنقل جائز فى الكلام ، وهو مذهب ورش من القراء .

وهذا البيت أنشده سيبويه [1] .

قوله :

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ   تَعْدِيةٌ لِوَاحِـــدٍ مُلْتَزَمَهْ

هذا البيت نبه فيه المصنف على أن العلم إذا كان بمعنى العرفان ، والظن بمعنى التهمة تعدى إلى مفعول واحد .

فتقدير كلامه : تعدية لـواحد ملتزمـة للعلم الواقع بمعنى العـرفان والظن الواقع بمعنى التهمة .

فتعدية : مبتدأ ، وساغ الابتداء به ـ وإن كان نكرة لوصفه بالمجرور ، الذى هو قـوله : « لواحدٍ » و « ملتـزَمَة » خبـر المبتدأ ، وقـوله : « لعِلْم » متعلق « بملتزَمة » .

= **والشاهد في البيت :**

التعليق للفعل « نسى » وإن لم يكن من أفعال الشك واليقين ، لأنه أجراه مجرى نقيضه ، وهو : عرفت ، وذكرت ، وهم يجرون النظير مجرى النظير ، والنقيض كثيرا .

انظر ٤ / ١٠٧ شرح التبريزى للحماسة ، وانظر العينى ٢/ ٤٢١ واحتمال عدم الاستشهاد بالبيت .

ويقول السيوطى : « وزاد ابن مالك « نسى » كقوله :

ومن انتم ؟ إنا نسينا من انتم » ١ / ١٥٥ الهمع . كما سجل رأى أبى حيان .

(١) لم أجد البيت فى كتاب سيبويه . . .

ويحتمل أن يكون « ملتزمة » صفة لتعدية .

و « تعدية » مبتدأ ، خبره فى الجار، والمجرور قبله ، وهو : « لعلم عرفان »[1] .

قوله :

وَلِرَأَى الرُّؤْيَـا انْمِ مَا لِعَلِمَـا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

نبه المصنف فى هذا البيت على أن « رأى » التى بمعنى الرؤيا فى النوم تجرى مجرى « عَلِم » فى نصب مفعولين ؛ لأنهما متماثلان فى المعنى : حيث الرؤيا فى النوم إدراك بالباطن ، كما هو العلم .

وأضاف « رَأى » إلى « الرُّؤيَا » إضافة تخصيص .

يريد : لرأى المختصة برؤيا النوم انم ما «لعلم» من الحكم، أى: اقصد، فى حال كونك طالب مفعولين لعلم، تحرزا من « علم » التى بمعنى « العرفان » فإنها لا تطلب إلا مفعولا واحدًا .

فيكون على هذا التقدير حالا من الضمير فى « انْم » فالعامل فيه « انم » ويحتمل أن يكون حالا من « علم » فيكون التقدير : ما لعلم فى حال كون « علم » يطلب مفعولين ، فيكون العامل فيه على هذا « انتمى » .

والمعنى على كلا التقديرين واحد .

وقوله : « انتمى » أى : انتسب ،[2] وقوله : « لرأى » متعلق بقوله : « انم » و «ما » فى قوله : « ما لعلم » مفعول « بانم » وقوله : « لعلم » متعلق « بانتمى » و « من قبل » ـ أيضاً ـ متعلق « بانتمى » .

---

(١) انظر ص ٤٠ ، ٤١ تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب .

(٢) انظر تقرير المكودى ص ٤١ تمرين الطلاب فى صناعة الإعراب .

فالتقديـــر : وانم [١] لرأى ، التى بمعنى الرؤيا فى النوم ما انتمى « لعلم » من قبل فى حال كون « علم » يطلب مفعولين « لعلم » على حسب ما تقدم من الوجهين ، المحتملين فى صاحب الحال .

وهذا البيت من أبياته المعقدة .

قوله :

وَلاَ تُجِــزْ هُنَا بِلاَ دَلِيـــلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ ، أَوْ مَفْعُول

نبـهك فى هذا البـيت على أنه لا يجـوز لك فى هذا البـاب أن تحـذف المفعولين أو أحدهما لغير دليل يدل على المحذوف ، ولفظ المصنف بيِّن .

والمفهوم من كلامه : أنه إذا كـان على الحـذف دليل جـاز لك أن تحذف المفعولين، كقولك تعالى: ﴿ أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾؟ [٢].

التقدير : تزعـمونهم شـركاء : فـحـذف المفعـولين، لدلالة : « أين شركاؤكم » ؟ عليهما .

وكذلك : إذا أفاد الكلام دونهما ، مـثل أن تقيد الظن بظرف كقولك : « ظَنَنْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » إذ مرادك أن الظن وقع منك فى هذا اليوم ، وهو حاصل من كلامك ، فلا احتياج إلى ذكر المظنون ، إذ لا غرض فيه .

وكذلك : لو كان المراد به العموم، كقوله تعالى: ﴿ إِنْ هُمْ إِلاَّ يَظُنُّونَ ﴾ [٣].

إذا المراد وقوع الظن منهم عمومـا ، أى : أنهم يتكلمون فى الأشياء عن غير علم ، ويعتمدون فيها على الظن فى موضع العلم ، لا أن ظنهم بالنظر إلى شئ مخصوص .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « انم » .
(٢) من الآية ٢٣ من سورة الأنعام .
(٣) من الآية ٢٤ من سورة الجاثية .

وأما حذف أحد المفعولين : فلا يخلو أن تحذفه لفظا ،ومعنى لغير دليل ، وهو الذى يسمى الاقتصار[1] .

فهذا : لا يجوز .

وإما أن تحذفه لفظا ، وأنت تريده معنى ، وفى الكلام ما يدل عليه ، وهو الذى يسمونه الاقتصار ، ويسمونه ـ أيضاً ـ الاقتصار لدليل .

فهذا : جائز عند المصنف ، كما هو المفهوم من هذا البيت ؛ إذ جعل عدم الجواز مقيدا بعدم الدليل ، فيقتضى حصول الجواز ، مع الدليل ، أى : الدليل على المحذوف .

واقتدى المصنف ـ فى ذلك ـ بكثير من النحويين .

ومنهم : من يمنع هذا ، وهم ـ أيضاً ـ جماعة كثيرون[2] .

واحتجوا بأن أحد المفعولين فى هذا الباب مطلوب من وجهين : من جهة الفعل العامل ، ومن جهة كونه خبرا فى الأصل ، فيمتنع حذفه ، ولو دل عليه دليل ، ويقولون : جاز حذف خبر المبتدأ[3] ؛ لأنه مطلوب من جهة واحدة .

وهذا الذى قالوه منتقض بخبر « كَانَ » لأنه يحذف ـ باتفاق ـ مع كونه مطلوبا بالجهتين .

---

(١) « أى يسمى الحذف بلا دليل اقتصارا ، للاقتصار على نسبة الفعل إلى الفاعل : بتنزيله منزلة اللازم فى صورة حذف المفعولين ، وعلى أحد المفعولين ، لتنزيله منزلة المتعدى إلى واحد فى صورة حذف أحدهما » . ٢/ ٣٤ حاشية الصبان على شرح الأشمونى .

(٢) انظر الآراء فى ١ / ٣٩٠ ، ٣٩١ شرح المرادى للألفية ، وانظر ٢/ ٣٤ ، ٣٥ ، شرح الأشمونى ، وحاشية الصبان ، وصحح ابن عقيل ما ذهب إليه ابن مالك انظر ٢/ ٥٧ شرح ابن عقيل .

(٣) فى (حـ) : « حذف الخبر » .

قوله :

وَكَتَظُنَّ اجْعَلْ « تَقُولُ » إِنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا بِهِ ، وَلَمْ يَنْفَصِلِ
بِغَيْرِ ظَرْفٍ ، أَوْ كَظَرْفٍ،أَوْعَمَلْ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

نبه المصنف على أن القول قد يجرى بمعنى الظن ، فينصب جزأى الجملة بعده ، وإلى هذا أشار بقوله :

وكتظنَّ اجْعَلْ « تَقُولُ » ....

وشرط فى جعل القول بمعنى الظن شروطا :

الأول: أن يكون القول مضارعا .

الثانى: أن يكون مخاطبا ، ولم ينص على هذين الشرطين ، ولكنهما يؤخذان من تمثيله استئناسا .

الثالث: أن يلى أداة من أدوات الاستفهام ، وإلى هذا أشار بقوله : « إنْ وَلِى مُسْتَفْهَمًا » .

يعنى : إن ولى القول أداة مستفهما بها .

« فمستفهما » ـ بفتح الهاء ـ لأنه اسم مفعول .

الشرط الرابع: ألا ينفصل القول عن أداة الاستفهام ، بغير ظرف أو مجرور ، أو مفعول للقول ، وإلى ذلك أشار بقوله :

.... وَلَمْ يَنْفَصِلِ
بغير ظَرْف ، أو كظرفٍ ،أَوْعَمَل ....

يعنى بقوله: أو كظرف :المجرور ،ويعنى بقوله:« أو عمل »: المفعول .

فأوقع « عملا » موقع معمول ، ووقوع المصدر موقع اسم المفعول كثير .

والمقصود : أن يعلم [1] أن مراده بالعمل - ها هنا - المفعول ، وأما من لفظه فلا يتخلص ذلك إلا بتكلف .

فمثال الفصل بالظرف ، والمجرور بين .

ومثال الفصل بمعمول القول قولك : « أَقَائِمًا تَقُولُ زَيْدًا » ؟ فقد فصلت بين أداة الاستفهام ، والقول بقائم .

وجاز ذلك : لأنه المفعول الثانى من مفعولى القول بمعنى الظن ، وقد تقدم ذلك .

ولذلك شرط خامس أهمله المصنف ، وهو : ألا يتعدى القول باللام .

ثم نبه على أنه إذا وقع الفصل بأحد الثلاثة المذكورة ، أعنى : الظرف ، وشبيه الظرف ، الذى هو المجرور ، والمفعول ، المعنى بقوله : « العمل » احتمل ذلك ، أى : أجيز .

فالإشارة بقوله : « ذى» إلى الثلاثة المذكورة ، وقوله : « ببعض ذى » أى : بواحد منها .

فمثال إجراء القول بمعنى الظن قول الشاعر [2] .

١٠٥ - مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ ، وَقَاسِمَا ؟

---

(١) فى (أ) « أن تعلم » .

١٠٥ - (١) . **الشاعر :** هو هدبة بن خشرم العذرى . والبيت من الرجز .
والشاهد من شواهد الشعر والشعراء ٦٧٢ والجمل ٣١٥ ، والمقرب ٦٤ والشذور ٣٧٩ ، والعينى ٤٢٧/٢ ، والهمع ١٥٧/١ ، والدرر ١٣٩/١ ، والأشمونى ٣٦/٢ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

القلص : بزنة الكتب : جمع قلوص ، وهى الشابة الفتية من الإبل .

« فتقول » بمعنى « تظن » لأنه قد استوفى الشروط كلها :

فالاستفهام قد تقدمه ، وهو « متى » وهو يليه ، فلا فاصل بينهما ، وتقول : فعل مضارع ، مخاطب به ، معدى بنفسه ، فوجب جعله بمعنى الظن ، وانتصب به المفعولان بعده :

فأحدهما : القلص ، و « الرواسم » صفة له ، والثانى : هو قوله : « يحمِلْنَ » الجملة وقعت فى موضع المفعول الثانى .

وإذا استوفى القول هذه الشروط المذكورة كنت مخيرا بين نصب المفعولين بعده ، وبين ألا تنصب ، فيجرى على أصل القول : فى أن الجملة بعده تبقى على حالها محكية فى موضع نصب بالقول .

قوله :

وَأُجْرِىَ الْقَوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقَا عِنْدَ سُلَيْمٍ ، نَحْوُ : قُلْ ذَا مُشْفِقَا

= **الرواسم** : المسرعات فى سيرهن ، من الرسيم : ضرب من السير السريع .
أم قاسم : كنية امرأة .

والمعني :

متى تظن النوق المسرعات يقربن منى ، ويحملن إلى من أحب أن يحملنه إلى ؟

الإعراب :

« متى » اسم استفهام ، مبنى على السكون فى محل نصب على الظرفية الزمانية وعامله « تقول » ، « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا « القلص » مفعول به أول ، لقوله : « تقول » « الرواسما » نعت للقلص « يحملن » فعل ، وفاعل ، والجملة فى محل نصب ، مفعول ثان « لتقول » « أم » مفعول به لقوله : « يحملن » أم : مضاف ، « وقاسم » مضاف إليه ، « وقاسما » عاطف ، ومعطوف على « أم قاسم » .

والشاهد في البيت :

قوله : « تقول القلص ... يحملن » حيث أجرى « تقول » مجرى « تظن » فنصب به مفعولين : الأول : القلص ، والثانى جملة : يحملن من الفعل ، وفاعله .

لما ذكر المصنف فيما تقدم أن القول لا يعمل إعمال الظن إلا بشروط نبه في هذا البيت على أن بنى سليم يجرون القول بمعنى الظن من غير شرط ، فينصبون مفعولين بعده .

ولذلك أشار بقوله :

وأُجرى الْقَوْلُ كظن مُطْلَقَا ....

يعنى : مطلقا من غير شرط .

ثم مثل ذلك بقوله : « قُلْ ذَا مُشْفِقَا » أى : ظن : هذا مشفقا : « فذا ، ومشفقا » منصوبان « بقل » على لغة سليم .

أعلـــم ، وأري

إِلَى ثَـلاَثَــةٍ رَأَى ، وَعَلِمَــا عَدَّوْا إِذَا صَارَا : أَرَى ، وَأَعْلَمَا

هذا البيت نبه فيه المصنف على أن «رأى» يعنى: التى من رؤية القلب.

و « علم » بمعنى اليـقين [1] ، الناصبـة المفعولين ، إذا دخلت عليهـما همزة التعدية تعديا إلى ثلاثة مفاعيل .

وقد نبه على أن ذلك إنما يكون بدخول الهمزة عليهما، إذا صارا « أَرَى ، وَأَعْلَمَا » .

يعنى : إذا زيدت فيـهما همـزة التعدية ، وذلك مـثل قولك : « أَرَيْتُ زيدا عَمْرًا مُنْطَلِقًا » و « أَعْلَمتُ عمرًا بكرًا كريمًا » :

فالثانى ، والثالث من المفاعيل فيهما هما المفعولان فى الأصل ، والأول كان فاعلا ، قبل دخول الهمزة ، فلما دخلت صار مفعولا .

وبيان ذلك : أنك إذا قلت : « رَأَى زَيْدٌ عَمْرا مُنْطلقًا » كان « زيدٌ » فاعلا ؛ لأنه الذى رأى بنفسه .

فإذا قلت : « أَرَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا » صار مفـعولا « فأنت » فاعل ؛ لأنك الذى جعلته يرى .

وهكذا القاعدة فى الفـعل الثلاثى ، إذا دخلت عليه الهمـزة صار فاعله مفـعولا ، فـإن لم يكن له قبل مـفعـول تعدى إلى واحد ، وهو الـفاعل فى الأصل ، كقـولك : « أَخْرَجْتُ زَيْدًا » وإن كان له مـفعـول صار يتـعدى إلى مفعولين ، وإن كان يتعدى إلى مفعـولين صار يتعدى إلى ثلاثة [2] ، كما فى

(١) فى (حـ) : « اليقين » .

(٢) فى (حـ) : « وإن كان يتعدى إلى مفعولين تعدى إلى ثلاثة » .

« أرَى ، وأَعْلَم » .

وقوله :

وَمَا لِمَفْعُولَـــيْ عَلِمْتُ مُطْلَقَا   للثَّانِ ، والثَّالِثِ ـ أيضًا ـ حُقِّقَا

لما نبه المصنف [1] على أن « أَرَى ، وأَعْلَم » يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل بدخول الهمزة تكلم في هذا البيت على حكم هذه المفاعيل الثلاثة ، فذكر أن ما لمفعولي « عَلِمْتُ » من الحكم ، يعني : قبل دخول الهمزة يجعل للثاني ، والثالث من مفاعيلها ، بعد دخول الهمزة عليها .

وقول : « مُطْلَقًا » يعني : في جميع الأحكام المتقدمة : من الاقتصار على أحدهما ، أو دونهما مع دليل عليهما ، ومن التعليق ، والإلغاء وهما بالنسبة إلى الأول كالثاني من مفعولي « كَسَوْتُ » بالنسبة إلى الأول ، فهما غيره .

وقوله : « حُقِّقَا » فعل ماض لم يسم فاعله ،وبه يتعلق قوله : « للثَّانِ » و« ما » من قوله : « ومَالِمَفْعُولَيْ عَلِمْتُ » اسم موصول ، مفعول لم يسم فاعله « بحُقِّقَا » .

فالتقدير : وحققا للثان ، والثالث ما لمفعولي « علمت » مطلقا .

وليس مراده تخصيص هذا الحكم « بعَلِمْتُ » بل أراد : تشاركها في ذلك جميع الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مما سيذكره [2] .

« فعلمت » في البيت كالمثال .

قوله :

---

(١) سقط من (أ) لفظ « المصنف » .   (٢) في (جـ) : « كما سنذكره » .

وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِــدٍ بِلاَ   هَمْزٍ فَلاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاَ

لما تقـدم الكلام على « أرَى ، وأَعْلَم » المتـعدى إلى اثـنين قبل دخـول الهمـزة أخذ يتكلم عليهـما إذا تعديا لواحـد قبل دخولِ الهـمزة « كَرأى » إذا كانت من رؤيـة العين ، و « عَلِم » إذا كان بمعنـى العرفان ، فـذكر أنهـما إذا تعديا لواحد بلا همزة توصلا به إلى اثنين .

فالضمـير فى قوله : «وإِنْ تَعَدَّيَا » يعود إلى « رَأَى ، وَعَلِمَ » والضـمير فى قوله : « بِهِ » يعود إلى الهمزة .

قوله :

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِ اثْنَىْ كَسَا   فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

لما تكلم على الثانى ، والثالث من مفاعيل« أرَى ، وأَعْلَم » المتعدية إلى اثنين قبل الهمزة ، تكلم ـ ها هنا ـ على الثانى من مفـعوليهما ، إذا تعديا قبل الهمـزة لواحد ، فذكر أن الثانى منهمـا كالثـانى من مفعـولى « كَسَا » فقوله : « والثَّانِ منهُمَا » يعنى : والمفعول الثانى من « رَأَى وعَلِمَ » المتعديين لواحد قبل الهمزة كالثانى من الاثنين فى باب « كسا » [1] .

وهذه إحالة على غير معلوم ، لأن باب « كسَا » لم يبينه إلى الآن .

وقوله ـ فى عجز البيت ـ :

....   فَهُو به فِي كلِّ حكْمٍ ذُو ائْتَسَا

يعنى : « بهُوَ » المفعول الثانى من « رَأَى ،وعَلِمَ » المذكورتين ، وقوله: « بِهِ » يعنى : الثانى من مفعولى « كَسَا » .

---

(١) باب « كسا » : « هو كل فعل متعد إلى مفعولين ، ليس أصلهما المبتدأ ، والخبر » . انظر ١ / ٣٩٧ شرح المرادى .

فالتقدير : فالثانى من مفعولى « رَأى ، وَعَلِمَ » ذُو ائتسَا : أى : صاحب اقتداء بالثانى من مفعولى « كَسَا » فى كل حال ، فيحذف كما يحذف الثانى من مفعولى « كَسَا » : اختصارا ، واقتصارا ، وهو غير الأول ، كما أن الثانى من مفعولى « كَسَا » غير الأول [1] .

وقصر « ائْتِسَا » فى البيت للضرورة .

قوله :

وَكَأَرَى السَّابِقِ نَبَّا ، أَخْبَرا حَدَّثَ ، أَنْبَأَ كَذَاكَ خَبَّـرَا

لما ذكر أن « أرَى ، وَأَعْلَم » يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل ، بدخول الهمزة نبه فى هذا البـيت على أن من الأفعال أفـعالا تضمنت معنى « أَرَى » المتـعدية بالهمـزة إلى ثلاثة ، فتعـدت مثلها إلى ثلاثة ، لمشـابهتهـا لها فى المعنى ، لا بدخول الهمزة عليها ، ولا بتضعيف ، إذ الهمزة فى بعضها غير موجودة والتى

---

(١) **عبارة الناظم عامة :** وقد قال المرادى عنها : « ... واعلم أنه ليس ثانيهمـا كثانى مفعولى « كسا » فى كل حكم ، بل يستثنى من ذلك التـعليق : فإن تعليق « أعلم ، وأرى » المذكـورتين عن الثانى جائز ؛ لأن « أعلم » قلبية و « رأى » بصرية ، وهى ملحقة بالقلبية من ذلك .. » ١ / ٣٩٧ شرح المرادى .

ولم يتعرض ابن عقيل لنقد العبارة ، مما حمل الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد إلى أن يقول ما يلى :

عبارة الناظم ، وهى قوله : « فهو به فى كل حكم ذو ائتسا » عامة .

وهذا العموم يعطى أن أرى البصرية ، وعلم العرفانية إذا اتصلت بهما همزة النقل ، فصارا يتعديان إلى مفعولين ، فشأن مفعولهما الثانى ، كشأن المفعول الثانى من مفعول « كسا » ومن شأن المفعول الثانى من مفعولى « كسا » أنه لا يعلق عنه العامل ، ولكن المفعول الثانى من مفعولى « رأى » البصرية ، وعلم العرفانية يعلق عنه العامل .

ومن التعليق قوله تعالى : ﴿ رَبِّ أرنى كَيْفَ تُحيى الموتى ﴾ فأرنى - هنا - بصرية ، والمفعول الأول ياء المتكلم ، والثانى : جملة « كيف تحيى الموتى » وقد علق العامل عنها باسم الاستفهام ... »

انظر هامش ٢/ ٦٧ من شرح ابن عقيل .

فيها الهمزة منها :

وهى : « أَنْبَأَ » وَأَخْبَرَ » لم يوجدا مخففتين هكذا ، بغير همزة ، حتى تقول : إن الهمزة دخلت عليهما ، فتعدت إلى ثلاثة ، ولا تقول : إن الخالية عن الهمزة ، وهى « حدَّث ، ونبأ ، وخبَّر » تعدت إلى ثلاثة بالتضعيف إذ هو بمنزلة الهمزة فى التعدية ؛ لأنا لم نجد هذه الأفعال نطق بها مخففة بهذا المعنى .

فنقول : لما ضُعِّفت تعدت إلى ثلاثة ، بل التعدية فى هذه الخمسة يتضمن معنى « أرَى » .

ولم يثبت سيبويه من هذه الأفعال ، مع « أرَى ، وأَعْلَم » إلا « نبَّأ » المشددة [1] .

والشاهد عليها قول النابغة [2] :

١٠٦ ـ نُبِّئْتُ زُرْعَةَ ،والسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا   يُهْدِى إِلَىَّ غَرائِبَ الأَشْعَارِ

(١) انظر ١/ ١٩ الكتاب . وانظر ما زاده الأخفش قياسا ١/ ٣٩٨ شرح المرادى للألفية .

١٠٦ (٢) والبيت من الكامل ، والهجاء موجه إلى زرعة بن عمرو بن خويلد الذى لقى النابغة فى سوق عكاظ ، وأشار إلى النابغة بأن يحمل قومه على عداوة بنى أسد ، فأبى النابغة الغدر ، ثم بلغه أن زرعة يتوعده فهجاه ، وروى : « يهدى إلى ضرائر الأشعار ، وهى فى المخطوطة (ب) .
والبيت من شواهد المغنى ٢ / ٤١ ، والعينى ٢ / ٤٣٩ ، والتصريح ١/ ٢٦٥ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٣٤ .

اللغة :

نبئت : أخبرت .

السفاهة : الطيش ، وخفة الأحلام . . . .

كاسمها : يريد : قبيحة قبح اسمها .

والمعنى :

أخبرت أن زرعة ، والسفاهة قبيحة قبح اسمها ، يتوعدنى ، ويهدى إلى الهجاء ، وغرائب الأشعار ، وضارها . .

=

فالتاء فى « نُبِّئتُ » مفعول أول ، أقيم مقام الفاعل ، لأن « نُبِّئْتُ » مبنى للمفـعول ، و « زُرْعة » المفعـول الثانى ، و « يُهْدِى إلىَّ » جـملة فى موضع المفعول الثالث .

« والسفاهة كـاسمها » جملة من مـبتدأ ، وخبر ، وقعت اعـتراضا بين المفعول الثانى ، والثالث ، و « زُرْعَة » اسم رجل ، وهو زرعة بن عمرو .

وألحق أبو على الفارسى بها « أَنْبَأَ » بهمزة .

وعليه قول الشاعر (١) .

١٠٧ ـ وَأُنْبِئْتُ قَيْسًا ، وَلَمْ أَبْلُهُ كَمَا زَعَمُـوا خَيْرَ أَهْلِ الْيَمَـنْ

الإعراب :
« نبئت » فـعل ماض ، مبنى للمجـهول ، وتاء المتكلم ، وهى المفعول الأول نائب فـاعله « زرعة » مفعول ثان ، و « السفاهة » الواو : واو الحال ، والسفاهة مبتدأ ، و « كاسمها » جار ، ومجرور ، ومضاف إليه ، والجار ، والمجرور ، متعلق بمحـذوف خبر المبتدأ ، والجملة فى محل نصب حال أو اعتراضيـة لا محل لها « يهدى » فعل مضارع ، وفاعـله ضمير مستتر فـيه جوازا ، تقديره : هو : يعود إلى « زرعة » والجملة : من الفعل ، والفاعل ، فى محل نصب ، مفعول ثالث للفعل « نبأ » « إلى » متعلق بيهدى « غرائب » مفعول به ليهدى . غرائب مضاف ، و « الأشعار » مضاف إليه .

والشاهد في البيت :
قوله : نبئت زرعة ... يهدى « حيث أعمل الفـعل » نبأ « فى مفاعيل ثلاثة : التاء ، وهى نائبة عن الفاعل ، وزرعة ، وجملة « يهدى ... » .

١٠٧ ـ (١) **الشاعر :** هو الأعشى : ميمون بن قيس من قصيدة يمـدح بها قيس بن مـعديكرب ، والبيت من المتقارب .

وهو من شواهد مجالس ثعلب ٤١٤ ، والعينى ٢/ ٤٤٠ والتصريح ١ / ٢٦٥ ، والهمع ١ / ١٥٩ ، والدرر ١/ ١٤٠ ، والأشمونى ٢/ ٤١ ، والشارح الأندلسى ، وديوان الأعشى » .

اللغة :
أبله : أختبره ، من بلوته : إذا جربته ، واختبرته ، ويروى ولم آته فى موضع ولم أبله .

والمعنى :
أنبئت وأخبرت أن قيسا أفضل أهل اليمن ، ولكنى لم أجربه ، ولم أختبره .

وألحق السيرافى : « أَخْبَرَ ، وخبَّر ، وحدَّث » .

والشاهد على « أخْبَرَ » بالهمز قول الشاعر [1] :

١٠٨ ـ مَاذَا عَلَيْكِ إذَا أُخبِرْتِنى دَنِفًا وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْمًــا أَنْ تَعُودِينِى ؟

= **الإعراب :**

« أنبئت » أنبئ فعل ماض ، مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب الفعل « أنبئ » وهى المفعول الأول « قيسا » مفعول ثان « ولم أبله » الواو : واو الحال ، ولـم : حرف نفى ، وجزم ، وقلب « أبل » فعل مضارع ، مجزوم « بلم » وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، والفاعل مستتر تقديره « أنا » وها : مفعول به لقوله : لم أبله ، والجملة : فى محل نصب حال « كما » الكاف حرف جر ، و « ما » موصولة ، أو مصدرية ، وجملة « زعموا » من الفعل ، والفاعل ، لا محل لها على موصولية ما . وعلى الثانى : ما المصدرية ، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر ، مجرور بالكاف ، أى : كزعمهم « خير » مفعول ثالث لقوله : « أنبئت » . « خير » مضاف ، و « أهل » مضاف إليه ، أهل : مضاف ، و « اليمن » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة ، وسكن للوقف .

والشاهد في البيت :

قوله : « وأنبئت قيسا .. خير أهل اليمن » حيث أعمل « أنبأ » فى ثلاثة مفاعيل : تاء المتكلم ، وقوله : « قيسا » وقوله : « خير .... » .

١٠٨ ـ (١) **الشاعر :** رجل من بنى كلاب ، والبيت من البسيط .

وهو من شواهد العينى ٢/ ٤٤٣ ، والتصريح ١ / ٢٥٦ ، والهمع ١ / ١٥٩ ، والدرر ١/ ١٤١ ، والأشمونى ٢ / ٤١ . والشارح الأندلسى .

اللغة :

دنفا : « .. ودنف المريض ـ كفرح ـ : ثقل ... » قاموس (الدنف) .

بعلك : زوجك .

تعودينى : « العود : الرجوع ، كالعودة ... وزيارة المريض ، كالعياد ، والعيادة ، والعُوادة ـ بالضم ـ .. » قاموس (العود) .

والمعني :

ماذا يضيرك ، وقد أخبرتنى مريضاً ، ثقيلا من العشق ، وغاب عنك زوجك يوما أن تعودينى ؟

الإعراب :

« ما » اسم استفهام : مبتدأ ، « ذا » اسم موصول : خبر المبتدأ ، « عليك » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف صلة الموصول ، « إذا » ظرف ، ضمن معنى الشرط « أخبرتنى » : أخبر فعل =

« فأخبــرت » : مبنى للمفعول ، والتــاء : المفعول الأول ، وهو النائب عن الفاعل ، والياء المفعول الثانى ، و « دَنِفًا » الثالث .

والشاهد على « خَبّر » ـ من غير همز ـ قول الشاعر [1] :

١٠٩ ـ وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً ··· فَأَقْبَلْــتُ مِنْ أَهْلِى بِمِصْــرَ أَعُودُهَــا

= ماض ، مبنى للمجهول . والتــاء نائب الفاعل ، وهو المفعول الأول ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول ثان للفعل « أخبر » ،« دنفا » المفعول الثالث لقوله : « أخبر » والجملة من الفعل ومفاعيله فى محل جـر بإضافة إذا إليـها « وغاب بعلك » الواو واو الحال فـعل ، وفاعل ، ومضـاف إليه ، والجملة : فى محل نصب حـال ، والجملة : على تقدير « قد » عند المبرد ، والتـقدير : وقد غاب بعلك . ويجـوز أن تكون الواو للعطف ، والجملة : فى مـحل جر بالعطف على الجـملة المجرورة محلا قبلها ،وجواب « اذا » محذوف ،والتـقدير : إذا أخبرتنى دنفا » ، فما عليك أن تعودينى . ؟ أى : فى عيادتى . .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « وأخبـرتنى دنفا » حيث أعمل الفعـل « أخبر » فى ثلاثة مفاعـيل : تاء المخاطبة ، وياء المتكلم ، وقوله : « دنفا » .

١٠٩ ـ (١) : **البيت للشاعر :** العوام بن عقبة بن كعب بن زهير بن أبى سلمى ، وكـان قد عشق امرأة من بنى عـبد الله بن غطفان ، وكلف بها وكـانت هى تجد به ـ أيضاً ـ ، فخـرج إلى مصر فى ميرة فبلغه أنها مريضة ، فترك ميرته ، وكر راجعا نحوها . والبيت من الطويل .

وهو من شـواهد العينى ٢/ ٤٤٢ ، والتصـريح ١/ ٢٦٥ ، والهـمع ١/ ١٥٩ والدرر ١ / ١٩٥ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

الغميم : اسم موضع فى بلاد الحجاز .

اعودها : أزورها فى مرضها .

والمعني :

خبرت أن محبوبتى سوداء الغميم مريضة ، فهزنى ذلك من أعماقى ، ولم أطق صبرا ، وأقبلت أعودها من مصر ، وتركت ميرتى ، وأهلى .

الإعراب :

« خبرت » خبر : فعل ماض ، مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل ، ونائب الفاعل هو المفعول الأول « سوداء » مفعول ثان سوداء مضاف ، و « الغميم » : مضـاف إليه ، « مريضة » =

« فخبّر » مبنى للمفعول ، والتاء : المفعول الأول ، وهو نائب الفاعل ، « سوداءَ » مفعول ثان ، و « مريضةً » مفعول ثالث .

والشاهد على « حدَّث » قول الشاعر (١) :

١١٠ ـ أَوْ مَنَعْتُم مَا تُسْأَلُونَ فَمَنْ حُدْ دِثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَـــا الْعَـــلاَءُ ؟

= المفعول الثالث للفعل « خبر » ، « فأقبلت » فعل ، وفاعل ، « من أهلى » جار ، ومجرور ، ومضاف إليه ، والجار ، والمجرور ، متعلق بالفعل : أقبل « بمصر » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف ، صفة أو حال من أهلى : المضاف إلى ياء المتلكم « أعودها » أعود : فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، تقديره : أنا ، وها : مفعول به ، والجملة : فى محل نصب حال من التاء فى « أقبلت » .

والشاهد في البيت :

قوله : « وخبرت سوداء الغميم مريضة » حيث أعمل الشاعر « خبر »فى ثلاثة مفاعيل : التاء التى هى للمتكلم ، والثانى : « سوداء الغميم » والثالث : « مريضة » .

١١٠ ـ (١) **الشاعر :** هو الحارث بن حلزة اليشكرى ، من معلقته المشهورة التى مطلعها :

آذنتنا ببينهما أسمــــاء رب ثاو يمل منه الثواء

ويروى : له علينا الولاء فى موضع : له علينا العلاء ؟ والبيت من الخفيف .

وهو من شواهد ابن يعيش ٧ / ٦٥ ، ٦٦ ، والعينى ٢ /٤٤٥ ، والهمع ١ / ١٥٩ والدرر ١ / ١٤١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

منعتم ما تسألون : إن منعتم عنا ما تسألكم أن تعطوه من النصفة ، والإخاء ، والمساواة ، فلأى شيء كان ذلك منكم ؟ مع ما تعلمون من عزنا ، ونصفتنا ، فمن حدثتموه لنا علينا العلاء ؟ من الذى بلغكم عنه أنه قد صارت له علينا الغلبة فى سالف الدهر ، وأنتم تمنون أنفسكم بأن تعلو علينا مثله ؟

الإعراب :

« ... منعتم » فعل ، وفاعل « ما » اسم موصول ، مفعول به « لمنع » « تسألون » جملة من الفعل ونائب الفاعل ، لا محل لها ، صلة الموصول « فمن » من : اسم موصول مبتدأ ، « حدثتموه » جملة من الفعل المبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ، والمفعول الثانى ، والجملة : فى محل رفع خبر المبتدأ « له علينا » يتعلقان بمحذوف خبر مقدم « العلاء » مبتدأ مؤخر ، والجملة : فى محل نصب مفعول ثالث للفعل « حدث » .

والشاهد في البيت :

إعمال « حدث » فى ثلاثة مفاعيل : أحدها : نائب الفاعل ، وهو ضمير المخاطبين ، والثانى هاء

« فحدثتمــوا » مبنى للمفعول ، وضمير المخاطب المفعول الأول ، وهو نائب الفـاعل ، والهـاء : المفـعول الثـانى ، و « لَهُ عَلَيْنَا الْعَلاَءَ » جـملة فى موضع المفعول الثالث .

والبيت من بحر الخفيف من الضرب الأول [1] ، ونصفه فى الدال الأول من « حدثتـموا » [2] ؛ لأن الدال فيـه مشـددة ، فهى دالان فى الحـقيـقة ، إذ المشددة فى الوزن حرفان [3] .

---

(١) وهو : صحيح [illegible] مع العروضة الصحيحة . انظر ص ١٨٧ الطريق المعبد إلى علمى الخليل ابن أحمد - لنا -

(٢) وهذا النوع يسمى [illegible] المدور ، وهو : ما اشترك شطراه فى كلمة واحدة : بأن يكون بعضها من الشطر الأول ، وبعضها من الشطر الثانى

انظر ص ٩٤ الطريق المعبد [illegible]

(٣) انظر ص [illegible] الطريق المعبد [illegible]

الفـــاعـــل

اعلم أن العامل الذى يرتفع به الفاعل هو الفعل الوارد على صيغة « فَعَل » أو يَفْعل» كضَرَبَ يَضْرِب .

ونعني بقولنا : « على طريقة فَعَل ، أو يَفْعل » : أنه يسند إلى من فعله فى الماضى ، أو يفعله فى الآتى . تحرزا من أن يجيء الفعل على طريقة « فُعِل به ، أو يُفْعَل به » كقولك : « ضُرِب زيدٌ ، ويُضْرَبُ » : فقد أسندت ـ ها هنا ـ الفعل الذى هو « ضُرِب » لمن فُعِل به ، وأسندت « يُضْرَب » لمن يُفْعل به ، وهو « زيدٌ » : لأنه مضروب ، لا ضارب .

فمثل هذا : لا يقال له فاعل ، وإنما هو مفعول ، لم يُسَمَّ فاعله .

وأسماء الفاعلين « كضَارِبٍ » وما أشبهها من الصفات « كحَسَنٍ » والمصادر تجرى مجرى الفعل الوارد على طريقة « فَعَل ، أو يَفْعَل » بحسب المراد بها : من الزمان الماضى ، وغيره ، فيرتفع الفاعل بعدها ، إلا أن المصادر لا يلزم ذكر فاعلها : ظاهرا ، ولا مضمرا ، وأسماء المفعولين « كمضروب ، ومُكْرَم » تجرى مجرى الفعل الوارد على طريقة « فُعِلَ به ، أو يُفْعَل به » بحسب المراد بها : من المضى وغيره .

فالمرفوع بها مفعول ، لم يسم فاعله ، ولا يعرب فاعلا .

وإذا تقرر هذا ، فنقول :

الفاعل : هو اسم ، أو فى تأويله ، أسند إليه فعل مقدم ، أو شبهه ، على طريقة « فعل ، أو يفعل » .

فقولنا : « اسم » خرج به الأفعال ، والحروف ؛ لأنها لا تكون فاعلة وقولنا : أو فى تأويله : لتدخل الحروف الموصولة ، لأنها ، وإن لم تكن

أسماء فهى فى تأويل الاسم ، فتقــع فاعلا ، كقــولك : « أَعْجَبَنى أَنَّكَ قَائمٌ » « فأَنَّ » (١) فاعل ، لكنها فى تأويل الاسم ، فالتقدير : أعجبنى قيامُك .

وقولنا : « أسند إليه فعل » تحرز مما أسند إليه اسم (٢) جامد، كقولهم: « كتــان ثوبك ، وذهَبٌ مالُك » : فإن الثــوب ، والمال ـ ها هنا ـ اسمــان قد أسند إليهما ، إلا أن المسند إليهما ليس بفعل ، ولا شبه فعل .

وقولنا : « مقدَّم »: تحرز من « زَيْدٌ قَامَ » : فإن زَيْدًا ، وإن كان اسما قد أسند إليه فعل ،وهو « قَامَ » فلا يعرب فاعلا ؛ لأن الفعل غير مقدم عليه .

وقولنا : « أَوْ شِبْهُه » : ليدخل أسمــاء الفاعلين ، والصفات المشــبهة بها والمصادر .

وقولنا : « على طريقــة فَعَل ، أوِ يَفْعل » : ليــخـرج ما كــان على طريقة « فُعِل به ، أوِ يُفْعَل به » نحو: « ضُرِبَ ، ويُضْرَب » المبنيان للمفعول ، ويخرج اسم المفعول « كالمضروب » .

قوله :

الْفَاعِلُ الَّذى كَمَرْفُوعَـى أَتَى   زَيْدٌ ، مُنِيرًا وَجْهُهُ ، نِعْمَ الْفَتَى

هذا البيت : عرف فيه المصنف الفاعل ، واكتفى فى تعريفه بالمثل .

ومثله لك بثلاثة أمثلة :

الأول: « أتى زيدٌ » .

الثانى: « مُنيرا وَجهه » .

---

(١) لعل الشارح الأندلسى يريد : أنّ ، وما دخلت عليه فى تأويل مصدر ، هو الفاعل ـ كما فهم من تقديره ، لا أن وحدها ، كما يتبادر من ظاهر العبارة .

(٢) سقط من [illegible]

الثالث: « نِعْمَ الفَتَى » .

إلا أن مقصوده من تعريف الفاعل حاصل من المثالين الأولين ، ولذلك قال :

..... كَمَرْفُوعَىْ أَتَى زَيْدٌ ، مُنِيرًا وَجْهُهُ .....

فثنى « مَرفُوعَىْ » لأنه أراد به : « زيدًا ، ووجْهه » : المرفوعين فى المثالين .

ولو أراد معهما الفاعل فى المثال الثالث لجمع ، فقال : « كمرفُوعِى » - بكسر العين - على صيغة الجمع (١) .

وإذا علمت هذا : فالمثالان المذكوران يؤخذ منهما كل ما ذكرناه من القيود فى الحد المتقدم .

ونبه على أن الفاعل هو اسم بتمثيله « بزَيْد ، ووَجْهه » وهما اسمان وفاته ما هو فى تأويل الاسم .

ونبه على أن الفاعل : هو الذى يسند إليه فعل ، بقوله : « أَتَى » وعلى أنه قد يسند إليه شبه فعل بقوله : « مُنيرًا » وقد « أَتَى » على « زَيْد » و « منيرًا » على و « جهُه » تنبيها على أن الفعل ، أو شبهه يكون مقدما على الفاعل .

ونبه على شرط مجىء الفعل المسند إلى الفاعل ، على طريقة « فَعَلَ ، أو يَفْعَل » بقوله : « أَتَى » وبقوله : « مُنيرًا » .

---

(١) وابن عقيل : يرى أن الأمثلة الثلاثة مرادة له ما رفع بفعل متصرف ، كالمثال الأول ، وما رفع بفعل جامد ، كالمثال الثالث . وما رفع بشبه الفعل كالمثال الثانى . انظر ٢/ ٧٦ شرح ابن عقيل وعلى ذلك يقرأ قوله « كمرفوعى » ـ بكسر العين ـ والوزن سليم على القراءتين .

« فأتى » على طريقة « فَعَل » ؛ لأنه ماض ، مسند لمن فعله ، لا لمن فُعِل به ، و « مُنِيرًا » على طريقة « يَفْعل » لأنه حال ، مسند لمن يفعله ، لا لمن يفعل به .

فهذه القيود التى ذكرناها فى الفاعل ، لم يفت منها إلا الفاعل الذى هو فى تأويل الاسم .

وأما قوله : « نِعْمَ الْفَتَى » : فجاء به لزيادة فائدة : وهو أن المرفوع بعد « نِعْمَ » فاعل ، والتنبيه على أن « نِعْمَ » من الأفعال ، لأن بعضهم قد جعلها حرفا [1] .

وقوله : « مُنِيرًا » منصوب على الحال من « زَيْد » .

قوله :

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ : فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ ، وإِلاَّ فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

هذا البيت نبه فيه المصنف على أن الفاعل محله بعد الفعل .

فتقدير كلامه : والفاعل بعد الفعل .

وهذا القيد مفهوم من المثل فى البيت المتقدم ، ولكنه خصه بالنص عليه هنا ، لأنه مختلف فيه : إذ الكوفيون لا يشترطون تقديم الفعل ، فيقولون فى : « زَيْدٌ قَامَ » : إنَّ زَيْدًا فاعل « بقَام » المتأخر .

---

(١) القول بفعلية « نعم » هو قول البصريين ، والكسائى ، والقول باسميتها هو قول الكوفيين . . انظر ٣/ ٢٦ ، ٢٧ شرح الأشمونى ، وانظر ص ٢٧ شذور الذهب وأما القول بالحرفية : فلعل ذلك من ناحية جمودها بسبب كسر النون ، وسكون العين ، وبهذا التصرف اللغوى جمدت ، وصارت تستعمل للمدح على سبيل المبالغة وإنشاء المدح معنى من المعانى ، والإنشاء من معانى الحروف ، ولا تصرف فى الحروف » . انظر الصبان ٣ / ٢٧

فنص المصنف على تأخير الفاعل عن الفعل ، ليرفع توهم مذهب الكوفيين ورتب عليه المسألة المذكورة فى باقى البيت ، وهى :

أنه إن ظهر الفاعل بعد الفعل فهو ذاك .

وإلى هذا أشار بقوله :

..... فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ .....

وإن لم يظهر فتجعله ضميرا مستترا فى الفعل ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَإِلاَّ فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ

يعنى : وإن لم يظهر الفاعل ، بعد الفعل فهو ضمير مستتر ، كقولك : « زيدٌ قامَ » :

فإن الفاعل - ها هنا - لم يظهر بعد الفعل ، فتجعله ضميرا مستترا فى « قامَ » عائد إلى « زَيْد » ولا تجعل الفاعل « زَيْدًا » الظاهر ، مقدما ، كمذهب الكوفيين [1] .

وقوله : « فهو » - بسكون الهاء - هكذا يستقيم الوزن .

و « هو » مبتدأ ، خبره مقدر ، وتقديره : فهو ذاك ، تعنى بذاك : الظاهر ، وقوله : « استتر » يريد : إذا كان الفاعل مفردا .

وأما إذا كان مثنى ، أو جمعا فإن الضمير يبرز ، كقولك : « الزَّيْدَانِ قَامَا » و « الزَّيْدُونَ قَامُوا » .

إلا أن يريد بقوله : « فإنْ ظهرْ » يعنى : فإن ذكر الفاعل : سواء كان ظاهرا ، أو مضمرا .

---

(١) انظر الكواكب الدرية ١ / ١٤٣ إلى ١٨٦ الشاهد رقم (١١) - لنا - .

فيدخل ضمير التثنية ، والجمع ؛ لأنهما مذكوران فى اللفظ ، ولا يبقى إلا ضمير المفرد ، وهو مستتر - كما ذكر - فلا يحتاج كلامه إلى قيد على هذا .

قوله :

وَجَـــرِّدِ الْفِعْـــلَ إِذَا مَا أُسْنِـــدَا　　لاِثْنَيْن ، أَوْ جَمْع ،« كَفَازَ الشُّهَدَا »

هذا البيت نبه فـيه على أن الفعل إذا أسند لمثنى ، أو مجـموع جرد عن الضمير .

فإلى تجريده عن الضمير أشار بقوله :

وجرِّدِ الفعلَ إِذَا ما أُسْنِدَا　　لاثْنَيْن ، أَوْ جمعٍ ......

أراد : إذا أسند ، و « مَا » زائدة .

وذلك مطرد فيما بعد « إذَا » .

ومثـل تجريد الفـعل عن الضمـيـر إذا أسـند إلى الجمع بقـوله : « فَازَ الشُّهَدَا » .

وقصر « الشُّهداء » للضرورة .

ولو لم يجرد لقلت : « فَازُوا الشُّهدَا » .

وهى لغة « أكَلُونِى الْبَرَاغِيثُ [1] » ، إلا أن اللغة المشهورة هى التى ذكرها المصنف .

وأما تجريده - مع التثنية - فكقولك : « قَامَ الزَّيْدَانِ » .

---

(١) انظر الكواكب الدرية فى الشواهد النحوية ٢ : ١٧٧ إلى ١٨٦ - لنا - . « لغة أكلونى البراغيث » مالها . وما عليها .

قوله :

وَقَدْ يُقَالُ : سَعِدَا ، وسَعِدُوا   وَالْفِعْلُ للظَّاهِـرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

هذا البيت نبه فيه المصنف على لغة « أَكَلُونى الْبَرَاغيث » ونبه على قلتها بقـوله : « وَقَدْ » ومثلهـا بقـوله : « سَعِدَا ، وَسَعِدُوا » يريد : إذا أسند إلى المثنى الظاهر ، كقولك : « سَعِدَا أَخَوَاكَ » ، وتكون الألف علامة التثنية ، أو إلى الظاهر المجـموع « كَسَعِدُوا إِخْوَتُكَ » : فـالواو علامـة الجمع ، والفـاعل فيهما هو : « أَخَوَاكَ ، وإِخْوَتُكَ » .

وقد نبه فى عجز البيت على أن مـراده بالمثالين المذكورين إذا كان الفاعل معهما ظاهرا ، مثنى ، أو مجموعا ، وهو معنى قوله :

....   والفعْلُ للظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ

فالواو : واو الحال .

فالتقدير : كهذين المثالين فى حال أن الفعل مسند للظاهر بعد .

فعلي هذه اللغة : لا يجرد الفعل عن علامـة التثنية ، والجمع ، إذا أسند إلى مثنى ، أو مجموع ظاهرين .

وقد جاءت هذه اللغة فى حـديث رسول الله (ﷺ) فى قوله : (عليه السلام) : « يَتَعَاقَبُون فيكُم ملائكةٌ باللَّيْلِ ، ومَلاَئكةٌ بالنهَّارِ . . . » [1] .

ـ الحديث ـ .

قوله :

وَيَرْفَعُ الْفَاعِـلَ فِعْـلٌ أُضْمِـرَا   كَمِثْلِ « زَيْد » فى جَوَابِ « مَنْ قَرَا » ؟

نبه فى هذا البيت على أنه قديرفع الفاعل بفعل مضمر ، أى : مقدر ،

---

(١) انظر تحقيق رواية الحديث ، وما كتب عنه الشراح ٢ / ١٧٨ إلى ١٨٣ الكواكب الدرية . . .

ومثله « بزَيْد » إذا وقع جوابا لسائل سأل : من قرأ ؟ فتقول له : « زَيْدٌ » تريد : قَرأَ زَيْدٌ .

وساغ حذفه : لدلالة كلام السائل عليه .

وإذا تقرر لك أن الفعل الذى يرفع الفاعل قد يحذف - مع الدلالة عليه - فاعلم أن حذفه يكون واجبا ، وجائزا .

فيحذف وجوبا إذا فسره فعل بعده ؛ لأن الفعل المفسر نائب عن المحذوف ، فلا يجمع بين النائب ، والمنوب عنه ، وذلك كالفعل الذى يرفع به الفاعل فى باب الاشتغال .

نحو قوله تعالى : ﴿ وإنْ أحَدٌ من الْمُشْرِكين اسْتَجَارَك ﴾ [1] .

ويحذف جوازا : إذا دلت عليه قرينة .

ولو كانت فعلا قبله من لفظه ،كما فى المثال الذى ذكره المصنف؛ لأنه ، إن كان « قَرَأَ » فى المثال من لفظ الفعل المحذوف فهو مقدم عليه .

وإنما يلزم الحذف : إذا كان الفعل المفسر مؤخرا - كما ذكرناه - .

قوله :

وتَاءُ تَأنيث تَلِى الماضِى إذَا   كَانَ لأُنْثَى « كَأَبَتْ هِنْدُ الأَذَى »

نبه فى هذا البيت على أن تاء التأنيث تلى الفعل الماضى ، إذا كان الفعل لأنثى ، ومثله بقوله : « أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى » .

---

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة .
والشاهد فى الآية الكريمة أن كلمة « أحد » فاعل لفعل محذوف ، يفسره المذكور ، والتقدير « وإن استجارك أحد استجارك » .

« فأَبَتْ » فعل ماض ، ولحقته [1] تاء التأنيث ، لكونه فعل أنثى .

وأما الفعل فإنه لا يؤنث ، ولكنه تلحقه التاء ، دلالة على تأنيث فاعله .

و « هند » في البيت ـ ممنوع من الصرف ، وهو أحد الوجهين في الثلاثي المؤنث الساكن الوسط [2] .

وقوله : « الماضي » : قيد به الفعل ، الذي تلحقه تاء التأنيث ، ليخرج المضارع ، والأمر ، فإنهما لا تلحقهما تاء التأنيث ، ولو كان الفاعل مؤنثا .

وكان حقّ قوله : « الماضي » أن تحرك ياؤه بالفتح ، لأنه مفعول « بتَلِي » والمنقوص يظهر فيه النصب ، ولكنه جرى على اللغة القليلة : في تقدير النصب في المنقوص .

قوله :

وَإِنَّمَا تَلْـزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ   مُتَّصِلٍ ، أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

لما ذكر المصنف أن تاء التأنيث تلحق الفعل الماضي ؛ لأجل تأنيث الفاعل ، نبه في هذا البيت على أنها لا تجب إلا إذا كان الفعل مسندا إلى ضمير متصل ، أو إلى ظاهر ، يفهم منه ذات فَرْج .

وإلى لزومها مع الضمير المتصل أشار بقوله : « أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ » أراد : أو ظاهر ، مفهم ذات فرج .

---

(١) في (أ) : « ولته تاء التأنيث » .

(٢) والمنع من الصرف أولى ، كما قال ابن مالك : « والمنع أحق » طردا للباب على وتيرة واحدة ، ومن الجمع بين الوجهين قول الشاعر :

لم تتلفـع بفضـل مئـزرها   دعدٌ ، ولم تسق دعدُ في العلب

انظر الأشموني ٣ / ٢٥٣ ، ٢٥٤

لأن « الحر » هو : فرج المرأة [1] .

وأصله : « حرح » إلا أنهم حذفوا الحاء تخفيفا .

ويدل على أن أصله الحاء قول الشاعر [2] :

١١١ - إنِّى أقُودُ جَمَلاً مِمْرَاحَا ذَا قبـــةٍ مَمْلُـــوءَةٍ أحْرَاحَـا

« فأحراح » : جمع « حرر » .

واعلم أن تاء التـأنيث الحـقـيقـى عندهم :هو تأنيث كل ذات فـرج من العقلاء ، وغيرهم .

قوله :

وَقَدْ يُبيحُ الفـصلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ : أتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ

لما ذكر المصنف وجود إلحاق التاء مع ضمير المؤنث المتصل ، ومع الظاهر المؤنث الحقيقى نبه فى هذا البـيت على أن لزوم التاء مع الحقيقى إنما يكون مع

---

(١) « الحر والحرة » أصلهـما : حرح - بالكسر - جـمع : احراح ، وحرون والنسبـة : حري وحرحي . قاموس (حرح) .

(٢) - ١١١ البيت للفرزدق ، وهو من الرجز ، وليس فى ديوان الفرزدق والشاهد من شواهد الحيوان ٢/ ٢٨٠ ، والمخـصص ٢ / ٣٧ برواية « موقـرة » بـدل « مملوءة » وابن الشـجرى ٢ / ٣٨ ، والمقرب ١١٦ ، واللسان (حرح) بدون نسبة لقائل ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

مِمْرَاحا : [illegible] ، ومِمراح « الأساس (مرح) يريد : لين السير .

والمعنى :

انى [illegible] يمشى مرحا ، يحمل قبة مملوءة نساء .

الإعراب :

« إنى » إن واسمها ، « أقود جـملا » فعل مضارع ، وفاعله مستتر وجـوبا ، ومفعول به ، « ممراحا » صفة [illegible] ، والجملة : فى محل رفع خـبر إن « ذا قبة » صفة ثانية ، ذا : مضـاف ، و « قبة » مضاف إليه « مملوءة » صفة لقبة « أحراحا » مفعول .

والاستشهاد بالبيت :

استشهاد لغوى على أن « حر » أصله « حرح » وعند الجمع ردت الحاء والمحذوفة .

عدم الفصل بينه ، وبين الفعل .

فإن فصل بينهما جاز ترك التاء ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَقَدْ يُبيح الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاء ....

ونبه بقوله : « وَدْ » على أن ترك التاء مع الفصل قليل ، وإن جاز .

ومثل تركها مع الفصل بقوله :

.... أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِف

« فالـقاضي » مـفعـول ، فصل بين الفـاعل ، الذى هو « بِنْت » وبين الفعل الذى هو « أَتَى » : فساغ ترك التاء ؛ لوجود الفصل .

قوله :

وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإلاَّ فُضِّلاَ كَمَا زَكَـا إلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَـلاَ

لما نبه المصنف فيما تقدم : على [1] أن حذف التاء ، مع الفصل قليل ، وكان ذلك محتاجا إلى تقييـد ، فقيده في هذا البيت : فنبه على أن الفصل إذا كان « بإلاَّ » كان حذف التاء مفضلا على إثباتها، ومثل ذلك بقوله :

.... مَا زَكَا إلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ

فحذف التاء في المثال على الأفضل .

وكذلك يكـون الحذف أفضل إذا كـان الفعل مـسندا إلى [اسم] الجنس

قوله :

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِى بِلاَ فَصْلٍ ، وَمَعْ ضَمِيـرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ

---

(١) سقط من (أ) لفظ « على » .

نبه في هذا البيت على أن حذف التاء قد يشذ مع عدم الفصل ، فتقول : « قَالَ فُلاَنَةُ » - بغير تاء - .

مثل به سيبويه [1] .

وقد نبه على قلته ، وشذوذه بقوله : « وَقَدْ » .

ونبه - أيضاً - على أن الحذف قد يشذ مع ضمير المؤنث ، غير الحقيقى فى الشعر .

فالمراد بقوله : « ذى الْمَجَاز » أى : ضمير ما تأنيثه مجاز .

وأشار بقوله : « فى شعر » [2] : إلى قول الشاعر [3] :

١١٢ - فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

---

(١) وفى الكتاب : « وقال بعض العرب : قال فلانة » ١ / ٢٣٥ .
ويقول المرادى : « وذكر المصنف أنه لغة بعضهم ، وقال بعضهم : هو شاذ ، لا يجوز إلا حيث سمع » ٢ / ١١ شرح المرادى للألفية .

(٢) فى المخطوطات (أ ، ب ، جـ) : « وأشار بقوله : وفى الشعر » : وآثرت التعبير - بحذف « أل » للحفاظ على نص بيت الناظم « فى شعر وقع » .

١١٢ - (٣) **الشاعر :** هو عامر بن جوين ، والبيت من المتقارب .
وهو من شواهد الكتاب ١ / ٢٤٠ ، والخصائص ٢ / ٤١١ ، والمحتسب ٢ / ١١٢ ، وابن الشجرى ١ / ١٥٨ ، ١٦١ ، وابن يعيش ٥ / ٩٤ ، والمقرب ٦٦ ؛ والخزانة ١ / ٢١ ، ٣ / ٣٣٠ ، والمغنى ٦٥٦ (٣١٩) والعينى ٢ / ٢٦٤ ، والتصريح ١ / ٢٧٨ ، والهمع ٢ / ١٧١ ، والدرر ٢ / ٢٢٤ ، و الأشمونى ٢ / ٥٣ ، والشرح الأندلسى ، ويس ٢ / ٣٢ .

اللغة :

مزنة : « ... السحاب ... ، أو ذو الماء ، والقطعة مزنة ... » قاموس (مزن) .

ودق : « الودق : المطر ... ودق - كوعد - قطر ... » قاموس (الودق) .

أبقل : « أبقلت الأرض : أخرجت بقلها ... » مختار (ب ق ل) .

والمعنى :

فلا سحابة ماطرة أمطرت مطرها ، ولا أرض مخصبة أبقلت البقل مثلها .

كان حقه أن يقول : « أَبْقَلَتْ » . فحذف التاء ضرورة .

واعلم أنه يجرى مجرى تاء التأنيث ، اللاحقة للفعل الماضى التاء التى فى الفعل المضارع ، المسند إلى الغائبة المؤنثة : فحيث تلزم التاء فى الفعل الماضى تلزم هذه [1] ، وحيث لا تلزم تلك لا تلزم هذه .

قوله :

وَالتَّاءُ فِي جَمْعٍ - سِوَى السَّالِمِ مِنْ   مُذَكَّرٍ - كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ

نبه فى هذا البيت : على أن تاء التأنيث ، إذا كان الفاعل جمعا غير سالم مذكر ، يجرى فى الحكم كمثلها مع المؤنث غير الحقيقى ، فلا تلزم .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ

وإحدى اللبن : هى « لَبِنَة » : وهى مفرد ، مؤنث غير حقيقى : فكما يسوغ لك أن تقول : « انكَسَرت اللَّبِنَة » وانكسر اللبنة : بالتاء ، وعدمها ،

= **الإعراب :**

« لا » نافية ، تعمل عمل « ليس » : ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، « مزنة » اسم « لا » ، و « دقت ودقها » ودقت : فعل ماض ، والتاء لتأنيث الفاعل ، والفاعل مستتر جوازا ، تقديره : هى ودق : مفعول مطلق ، مؤكد للعامل ، وها : مضاف إليه ، والجملة : فى محل نصب خبر « لا » . « ولا » الواو : عاطفة ، عطفت جملة على جملة « لا » نافية للجنس ، تعمل عمل « إن » تنصب الاسم ، وترفع الخبر « أرض » اسم « لا » « أبقل » فعل ماض ، والفاعل مستتر جوازا ، تقديره : هى ، يعود على أرض ، وجملة : أبقل ، مع الفاعل المستتر فى محل رفع خبر « لا » النافية للجنس « إبقالها » مفعول مطلق ... إبقال : مضاف ، وها : مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « ولا أرض أبقل » حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث ، وتأنيث الأرض مجازى .

(١) فى (جـ) : « فحيث يلزم التاء فى الفعل الماضى يلزم هذه » .

كذلك يسوغ لك أن تقول : « قالَتْ النِّسْوة » ـ بتاء ـ و « قَالَ النَسوة » ـ بغير تاء ـ .

وقد جاء بإسقاط التاء فى قوله تعالى : ﴿ وقال نِسْوةٌ فى الْمَدِينَة ﴾[1] .

واستثنى المصنف جمع المذكر السالم ، فبقى جمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، مستويين فى إجرائهما مجرى المؤنث ، غير الحقيقى .

فأما وجه إدخال التاء فيهما فبيِّن ؛ لتأنيث جمع المؤنث السالم ، وتأنيث جمع التكسير ، إن كان جمع مؤنث مثل « كَوَاعِب »[2] .

وإن كان جمع مذكر « كرِجَال » فتأنيثه باعتبار الجماعة .

وسنبينه .

وأما عدم التاء : فإنهم راعوا لفظ « جَمْع » وهو مذكر .

واعلم أن جمع التكسير من الذكور : يجوز أن تدخل التاء فى فعله ـ باعتبار الجماعة . فتقول : « قامَت الرِّجَال » وهو مفهوم من كلام المصنف ؛ لأنه أطلق الجمع ، ولم يعين مذكرا ، ولا مؤنثا ، فدل على أن كل جمع غير المذكر السالم الذى استثناه يجرى كلبنة فى جواز التاء ، وعدمها .

وأما جمع المذكر السالم فاستثناه المصنف ؛ لأنه ، وإن أمكن فيه لحظ الجماعة المسوغة للتاء ، فلم يريدوا أن يجمعوا بين علامتين متناقضتين : أعنى

---

(1) من الآية ٣٠ من سورة يوسف .
والنسوة : اسم جمع لا واحد له من لفظه ، بل من معناه ، وهو امرأة ، والتأنيث فيه غير حقيقى ، بل باعتبار الجماعة .
[illegible] التأنيث [illegible] ٢ / ٤٤ حاشية [illegible] .

(2) [illegible] كعبت الجارية من باب دخل : بدا ثديها للنهود ، فهى كعاب ـ بالفتح ـ وكاعب ، والجمع « كواعب » . مختار (ك ع ب) .

التاء المقتضية للتأنيث ، وسلامة الواحد ، المقتضية للتذكير ، مع الواو ، والنون .

ولذلك : لما تغير بناء الواحد ، فى « البَنين » جمع « ابْن » سوغوا دخول التاء فى فعله ، فقالوا : « قَامَت البَنُون » .

قوله :

والحذْفُ فى « نِعْمَ الْفَتَاةُ » استَحْسَنُوا   لأنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بيِّنُ

هذا البيت نبه فيه على أن الفعل إذا أسند إلى جنس المؤنث الحقيقى استحسن سقوط تاء التأنيث من الفعل ، لأن المقصود الجنس ، ولفظ الجنس مذكر فى الغالب .

فأشار إلى استحسان حذف التاء ، مع جنس المونث الحقيقى بقوله :

والحذْفُ فى « نعْمَ الْفَتَاةُ » اسْتَحْسَنُوا   ....

« فالفَتَاةُ » ـ ها هنا ـ المراد بها الجنس ، ولذلك ساغ سقوط التاء ، ولو ألحقها لجاز ، باعتبار المعنى ، إلا أن حذفها أحسن .

وأشار إلى توجيه سقوط التاء :

....   لأنَّ قَصْدَ الجنسِ فيه بيِّن

يعنى : فى المثال المذكور ، وما أشبهه .

قوله :

والأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يتَّصِلاَ   والأَصْلُ فِي المفْعُولِ أَنْ ينْفَصِلاَ

نبه فى هذا البيت : على أن الأصل فى الفاعل أن يكون متصلا ، يعنى : بفعله ، فيكون متقدما على المفعول ، وأن الأصل فى المفعول أن ينفصل ،

يعنى : عن فعله ، فيكون مؤخرا عن الفاعل .

فمراده باتصال الفاعل : تقديمه على المفعول ، وبانفصال المفعول : تأخيره عن الفاعل .

وقد يجوز خروج كل واحد منهما عن أصله ، وقد يلزم ثبوت كل واحد منهما على أصله - كما سينبه عليه بعد - .

قوله :

وَقَدْ يجَاءُ بِخِـــلاَفِ الأَصْـــلِ وَقَدْ يجِى الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ (1)

لما تقدم أن أصل الفاعل أن يتصل بفعله، وأصل المفعول أن ينفصل عنه ، متأخرا عن الفاعل ، نبه فى صدر هذا البيت { على } : أنه قد يجاء بهما على خلاف الأصل : فيتقدم المفعول ، ويتأخر الفاعل .

وذلك علي وجهين :

أن يتـوسط المفعـول بين الفعل ، وفـاعله ، وأن يتـقدم على الفـعل ، والفاعل .

وإلى هذا الوجه الثانى أشار بعجز البيت ، فقال :

.... **وَقَدْ يَجِى الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ**

فمثال الوجه الأول : « ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرٌو » - بنصـب زَيْد ، ورفع عمرو - .

ولما ذكر فى البـيت المتقدم أن الأصل فـى الفاعل أن يكون متـصلا وفى

---

(1) سقط البيت ، وشرحه من المخطوطة (أ) كما سقط شرح البيت من المخطوطة (ب) أما المخطوطة (جـ) فهى التى صح فيها البيت ،مع شرحه . وقد اعتمدت - بعد الله تعالى - عليها فى الشرح

المفعول أن يكون منفصلا .

والمراد بالاتصال ، والانفصال : هو التقديم ، والتأخير ، وذكر فى هذا البيت أنه قد يجاء بخلاف الأصل ، فيجىء المفعول قبل الفاعل ،وإليه أشار بقوله :

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلاَفِ الأَصْلِ ....

وذلك إذا قلت : « ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ » .

ثم نبه فى عجز البيت : على أنه قد يتقدم المفعول على نفس الفعل . وإليه أشار بقوله :

.... وَقَدْ يَجِى المفعولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

ونبه على القلة « بقَدْ » فى المسألتين .

وذلك كما إذا قلت ، « عمرًا ضَرَبَ زيْدٌ » ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾ (١) .

ثم إنه سهل قوله : « يجىء » الأصل الهمز ، إلا أنه سهل ، لاستقامة الوزن .

قوله :

وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

---

(١) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف .

وفى حاشية الجمل : « . . فريقا الأول معمول لهدى بعده ، وفريقا الثانى معمول لمقدر من قبيل الاشتغال موافق فى المعنى على حد : زيدا مررت به ، أى : وأضل فريقا » ٢ / ١٣٥ حاشية الجمل ، ويريد من " زيْدًا مَرَرْتُ به " التقدير الذى قدروه : جاوزت زيداً ، مررت به ، وانظر الكشاف فى تقدير « فريقا » الثانى : وخذل فريقا حق عليهم الضلالة . انظر ٢ / ١٠٠ الكشاف .

وعلى ذلك نقول : إن الشاهد فى قوله تعالى : « فريقا هدى » .

نبه فى هذا البيت : على الموضع الذى يلزم فيه تأخير المفعول فذكر موضعين :

الأول : إذا لم يظهر الإعراب ، ولم يكن هناك قرينة تميز الفاعل عن المفعول ، فيحفظ عليهما رتبتهما ، ليعلم أن المقدم هو الفاعل ، وأن المؤخر هو المفعول ، كقولك : « زَارَ مُوسَى عِيسَى » : فلولا حفظ رتبتهما لم يعلم من هو الفاعل منَ المفعول ، إذ لا إعراب يظهر ، ولا قرينة .

فلو قلت : « أكَلَ مُوسَى الكمثرى » لجاز تقديم المفعول ، وإن لم يظهر الإعراب ، لدلالة القرينة على أن « موسى » لا يكون إلا آكلا ، و « الكمثرى » مأكُول .

وإلى لزوم تأخير المفعول - مع خوف اللبس - أشار المصنف بقوله :

وأَخِّرِ المفعولَ إنْ لبسٌ حُذِرْ ....

يعنى : إن خيف لبس .

والموضع الثاني : هو : إذا كان الفاعل ضميرا ، ولم يقصد انحصاره ، وإلى هذا أشار بقوله :

.... أَوْ أُضْمِر الْفَاعِلُ غيرَ مُنْحَصِرْ

« فغيرَ » منصوب على الحال من الفاعل .

يريد : أو أضمر الفاعل فى حال كونه غير منحصر .

فلو أضمر ، وهو مقصود به الحصر للزم تأخيره ، كقولك : « زيدٌ ما ضَرَبَ عمرًا إلاَّ هُوَ » .

فمن هذا : تحرز المصنف بقوله : « غَيرَ مُنْحَصِرِ » .

ومثال إضمار الفاعل غير منحصر : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » فيجب تأخير المفعول ؛ لأن الفاعل غير منحصر .

قوله :

وَمَا « بِإلاَّ » أَوْ « بِإِنَّمَا » انْحَصَرْ   أَخِّرْ ، وَقَدْ يَسْبقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

هذا البيت : نبه فيه على قاعدة كلية ، وهى : أن كل ما انحصر « بإلاَّ » ، أو « بإِنَّمَا » وجب تأخيره ، سواء كان الفاعل ، أو المفعول .

فإن [1] قصدت حصر الفاعل وجب تأخيره ، وتقديم المفعول ، كقولك : « مَا ضَرَبَ زَيْدًا إلاَّ عَمْرٌو » .

وإن قصدت حصر المفعول أخرته ، كقولك : « مَا ضَرَبَ زيدٌ إلاَّ عَمْرًا » و « إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عمرًا » .

ثم نبهك فى عجز البيت على أنه قد يجوز تقديم المحصور ، إذا ظهر القصد : من كونه فاعلا محصورا ، أو مفعولا محصورا .

وهذا هو المراد من قوله :

.... وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

يريد : وقد يسبق المحصور ، إن ظهر القصد .

وهذا تنبيه على مذهب الكسائى ، فإنه يقول : بتقديم المحصور إذا كان « بإلاَّ » أو « بإِنَّمَا » .

وليس كذلك : بل ذلك مخصوص « بإلاَّ » كما قدمناه .

واعلم أن الكسائى يجيز تقديم المحصور : سواء كان فاعلا ، أو مفعولا

---

(١) فى (جـ) : « وإن »

ووافقه ابن الأنبارى فى المفعول ، دون الفاعل .

وأنشد ابـن الأنبارى على تقـديم المفعـول - مع كونه مـحصـورا - قول الشاعر [1] :

١١٣ - تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بتكْليمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إلاَّ ضِعْـفَ مَا بِى كَلامُهَـا

---

١١٣ - (١) : **الشاعر :** هو مجنون ليلى أو ذو الرمة ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد العينى ٢ / ٤٨١ ، والتصريح ١/ ٢٨٢ ، والهمع ١ / ١٦١ ، والدرر ١/ ١٤٣ ، والأشمـونى ٢ / ٥٧ ، والشارح الأندلسى ، ونحوه لذى الرمـة فى ديوانه ٦٣٧ ، وليس فى ديوان المجنون . انظر ١/ ٣٤٤ معجم الشواهد العربية .

اللغة :

تزودت : « الزود : تأسيس الزاد ، وكمنبر ، وعـــاؤه ، وأزدته : زودته ، فتزود . . . » قامـــوس (الزود) ، ويريد : تمتعت ، واتخذت النظر إليها زادا .

والمعنى :

جعلت زادى تكليم ليلى ساعة من الزمـان ، أملت أن تنطفئ بذلك حرارة الشوق ، ولكن ذلك لم يكن ، وقد زاد كلامها ضعف ما بى من لوعة ، وهيام . . .

الإعراب :

« تزودت » فعل ، وفاعل « من ليلى بتكليم » متعلقان بالفعـــل « تزود » ، تكليـــم : مضـــاف و « ساعة » مضاف إليه « فما » ما : نافية ، « زاد » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « ضعف » مفعول به « ما » اسم موصول ، مضاف إلى ضعف « بى » متعلق بمحذوف ، صلـــة الموصـــول « كلامها » فاعل ، ومضاف إليه .

والاستشهاد بالبيت :

قوله : « فما زاد إلا ضعف ما بى كلامهـا » حيث قدم المفعول به ، وهو « ضعف » على الفاعل ، وهو « كلامها » مع انحصار المفعول « بإلا » ، وهو جائز عند الكسائى .

وفى هذه القضية النحوية ثلاثة مذاهب :

الأول : الجواز مطلقا ، وهو مذهب الكسائى

الثانى : المنع مطلقا ، وهو مذهب الجمهور .

الثالث : التفصيل ، وهو مذهب ابن الأنبارى .

وكلام الناظم يقتضى موافقة الكسائى . انظر ٢ / ١٨ شرح المرادى .

التقدير : فما زاد كلامُها إلا ضعفَ ما بى .

فقدم المحصور لظهور المعنى .

قوله :

وَشَاعَ نَحْوُ : « خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ » وَشَذَّ نَحْوُ : « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ »

هذا البيت : نبه فيه على أنه إذا اتصل بالمفعول ضمير يعود على الفاعل جاز تأخير الفاعل ، وعود الضمير عليه ، وإن كان مؤخرا ؛ لأنه مقدم فى الرتبة .

وكان ذلك شائعا فى الكلام .

ولم ينبه المصنف على هذه الصورة إلا بالمثال .

« فعُمَر » فاعل ، و « ربّه » مفعول ، والضمير فى « ربّه » عائد على « عُمَر » .

وساغ ذلك : لأنه مقدم فى الرتبة .

فأصل الكلام : « خَافَ عُمرُ رَبَّهُ » .

والمعْنِىّ « بعُمر » ـ هنا ـ عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) لأنه أولى بأن ينسب إليه خوف ربه .

وقد نبه المصنف على كثرة هذه الصورة فى الكلام بقوله :

وشاع نحو : « خاف ربّهُ عُمرْ » ....

ثم نبهك فى عجز البيت على قلة قوله : « زَانَ نورُه الشَّجر » ؛ لأن « نورُه » فاعل ، و « الشجر » مفعول ،والهاء فى « نوره » عائد إلى الشجر : فعاد الضمير إلى المتأخر : لفظا ،ورتبة .

وذلك : لا يجوز عند جمهور النحويين .

وخالف المصنف جمهورهم : بتجويزه على وجه القلة ، واتبع في ذلك أبا الفتح بن جني .

ولا حجة لهما فيما ورد عن العرب ؛ لأنه في الشعر ، فيحمل على الضرورة ، ولا ينتقض به القاعدة .

فمما ورد قول الشاعر [1] :

١١٤ ـ جَزَى ربُّهُ عَنِّى عَدِىَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلاَبِ الْعَاوِيَاتِ ، وَقَدْ فَعَلْ

---

١١٤ ـ (١) : **الشاعر :** هو أبو الأسود الدؤلي وقيل النابغة الجعدي ، . . . والبيت من الطويل .
وهو من شواهد الجمل ١٣١ ، والأغاني ١١ / ١١١ ، والخصائص ١/ ٢٩٤ ، والعمدة ١/ ٩٤ ، وابن الشجري ١ / ١٠٢ ، وابن يعيش ١/ ٧٦ ، والخزانة ١/ ١٣٤ ، والشذور ١٣٧ ، والعيني ٢ / ٤٨٧ ، والتصريح ١/ ٢٨٣ ، والهمع ١/ ٦٦ ، والدرر ١/ ٤٤ ، والأشموني ٢/ ٥٩ ، والشارح الأندلسي . ملحقات ديوان أبي الأسود ١٢٤ .

اللغة :

جزى : « جزى يجزى جزاء مثل قضى يقضى قضاء ، وزنا ، ومعنى . . . » .
مصباح : (جزى) .

والمعنى :

يدعو الشاعر على عدي بن حاتم : بأن يجزيه الله تعالى جزاء الكلاب العاويات ، وهو أن يطرد ، وينبذ ، ويقذف بالأحجار ، ثم يقول : إن الله تعالى قد استجاب الدعاء . . .

الإعراب :

« جزى » فعل ماض ، مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، لا محل له من الإعراب « ربه » رب : فاعل ، مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، رب : مضاف ، وضمير الغائب مضاف إليه « عني »جار ، ومجرور ، متعلق بجزى ، « عدي » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « بن » صفة « لعدي » وصفة المنصوب منصوبة ، ابن مضاف ، « حاتم » مضاف إليه « جزاء » مفعول مطلق ، عامله جزى ، جزاء : مضاف ، « الكلاب » مضاف إليه « العاويات » صفة للكلاب « وقد » الواو: واو الحال « قد » حرف تحقيق « فعل » فعل ماض ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، تقديره : هو يعود إلى « رب » والجملة من الفعل ، والفاعل في محل نصب حال .

فعاد الضمير من قوله: « ربّه » على قوله : « عَدِىّ » وهو مفعول مؤخر. وهذا ، وأمثاله ضرورة .

ولم يرد منه شيء فى النثر .

فيجب - ها هنا - تأخير الفاعل ، وبه جاء القرآن ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِذا ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ ربُّهُ بكَلمات ، فأَتَمَّهُنَّ ﴾ (١) .

فنخلص من كلامه : على حكم الفاعل ، والمفعول فى التقديم ، والتأخير : أن المفعول يجب تأخيره إذا خيف اللبس ، أو كان الفاعل ضميرا غير محصور .

وأن الفاعل يجب تأخيره : إذا كان منحصرا ، أو كان فى الفاعل ضمير يعود على المفعول .

ويقل تقديمه على مذهب المصنف ، وابن جنى .

= **والشاهد في البيت :**

قوله : « ربه عدى بن حاتم » حيث أخر المفعول ، وهو قوله : « عدى» وقدم الفاعل ، وهو قوله : « ربه » مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول .

(١) من الآية ١٦٤ من سورة البقرة .

« فإبراهيم » مفعول مقدم ، وهو واجب التقديم عند الجمهور ؛ لأنه متى اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول وجب تقديمه ، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ، ورتبة .

انظر ١ / ٢٠١ حاشية الجمل .

والحاصل فى هذه القضية النحوية :

- أن الضمير إذا عاد على متأخر لفظا ، متقدم رتبة فالأمر أمر سعة ، ولا شيء فيه .

- أما إذا عاد الضمير على متأخر لفظا ، ورتبة ففى ذلك المذاهب الآتية :

أ - ذهب الأخفش ، وابن جنى ، والإمام عبد القاهر الجرجانى ، وأبو عبد الله الطوال ، والرضى ، وابن مالك إلى جواز ذلك .

ب - وذهب الجمهور إلى المنع ، وتأولوا ما ورد من ذلك . =

وسكت المصنف عن موضع ثالث ، يجب فيه تأخير الفاعل ، وهو : إذا كان المفعول ضميرا ، متصلا ، والفاعل ظاهرا .

فإذا عدمت شروط تأخير المفعول وجوبا ، وشروط تأخير الفاعل وجوبا جاز لك التقديم ، والتأخير ، إلا أن تقديم الفاعل أولى ؛ لأنه الأصل .

= **من الشواهد الواردة في ذلك :**

وقول الشاعر :

لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا ... وكان لو ساعد المقدور ينتصر

وقول الشاعر :

كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ... ورقى نداه ذا الندى فى ذرا المجد

وقول الشاعر :

ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا ... من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

وقول الشاعر :

جزى ربه عنى عدى بن حاتم ... جزاء الكلاب العاويات ، وقد فعل

وقول الشاعر :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر ... وحسن فعل ، كما يجزى سنمار

والشواهد كثيرة :

بقى علينا أن نقول : إن كثرة الشواهد الواردة فى ذلك تجعلنا ننحاز إلى جانب المجيزين ، وإن كان جمهور النحاة على المنع ؛ لأن التمسك بالتعليل . مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز وأحكام العربية يقضى فيها على وفق ما تكلم به أهلها ، وسمع منهم

انظر ٢/ ١٩ . ٢ شرح المرادى للألفية ، وانظر ٢/ ٥-١ إلى ١١ شرح ابن عقيل ...

النـــائب عن الفاعـل [1]

هذا الفصل تكلم فيه المصنف على النائب عن الفاعل ، إذا حذف .

واعلم أن كل فعل لابد له من فاعل ، ولا يجوز حذف الفاعل ، إلا إذا أقيم له نائب .

والأحق بالنيابة الأقرب إليـه : فإذا وجد المفعول به لم يقم غـيره ، فإن لم يوجد أقيم غيره من معمولات الفعل ، حسب ما يأتى :

وحذف الفاعل فى هذا البـاب : إما لتعظيمه ، فيـجل عن الذكر ،وإما لتحـقيره ، فـيعـاف ذكره ، وإما للجـهل به ، أو غيـر ذلك من الأغراض ، كالخوف عليه عند ذكره ، وما أشبهه .

قوله :

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيمَا لَهُ : كنِيلَ خَيْرُ نائــلِ

نبهك فى هـذا البيت : على أنه ينوب المفـعول به [2] عن الفـاعل ، إذا كان الفاعل مـحذوفا ، والمفعـول به موجودا ، فإن لم يوجد المـفعول به نيب غيره ، كما نبهنا عليه .

ثم نبهك ـ فى عجز البيت ـ على الوجه الذى تكون فيه النيابة ، فقال : « فِيمَا لَهُ » .

يعنى : فيما للفاعل ، يعنـى : من رفع ، ورتبة تقديم ، وغير ذلك مما

(١) يقول الخضرى فى حاشيته على شرح ابن عقيل ، لألفية ابن مالك : هذه الترجمة مصطلح المصنف ، وهى أولى ، وأحضر من قول الجمهور : المفعول الذى لم يسم فاعله ؛ لأنه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظرف ، إذ المفعول به هو المراد عند الإطلاق ؛ لأنه يشـمل المفعول الثانى ، فى نحـو : « أُعْطِى زَيْدٌ دِينَارًا » وليس مرادا ١/ ١٧٥ حاشية الخضرى .

(٢) سقط من (ب ، جـ) لفظ : « به » .

يستحقه الفاعل .

ثم مثل حذف الفاعل ، ونيابة المفعول عنه بقوله : « نِيلَ خيرُ نائلِ » كان الأصل : نَالَ زَيْدٌ خَيْرَ نَائِلٍ : فحذف « زَيْد » الذى هو الفاعل ، وناب عنه « خَيْرُ » الذى هو المفعول به ، فرفع .

قوله :

فَأَوَّلَ الفِعْلِ اضْمُمَن ، وَالْمُتَّصِلْ بِالآخِرِ اكْسِرَ فى مُضِيٍّ « كَوُصِلْ »

نبهك فى هذا البيت على أنك إذا حذفت الفاعل تضم أول الفعل وتكسر الحرف المتصل بالآخر منه .

فإلى ضم أوله أشار بقوله : « فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ » وإلى كسرما قبل الآخر أشار بقوله : « والمَتَّصِلْ بالآخِرِ اكْسِرْ » وقوله : « فى مضىٍّ » : قيد فى اكسر فى المتصل بالآخر ، لا فى ضم الأول ، لأنك تضم الأول : سواء كان ماضيا ، أو مضارعا ، والمتصل بالآخر لا يكسر إلا فى الماضى ، ومثله : « كَوُصِلْ » : وهو فعل ماض ، حذف فاعله : فضم أوله ، وكسر ما قبل آخره .

قوله :

وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا كَيَنْتَحِى ، الْمَقُولِ فِيهِ : « يُنْتَحَى »

الضمير فى قوله : « واجعله » عائد إلى الحرف المتصل بالآخر .

مراده : واجعل الحرف المتصل بالآخر منفتحا فى الفعل المضارع إذا حذف فاعله ، ومثله : « يُنْتَحَى » فآخره : هو الياء ، والحرف الذى قبلها هو الحاء ، فإذا حذفت فاعله فتحت الحاء ، وضممت الياء فى أوله .

فتقول : « يَنْتَحى » يريد المقول فيه : « يُنْتَحَى » .

وقد نبهك على ذلك بقوله : « المتول فيه يُنْتَحَى » إذا حذف فاعله .

قوله :

والثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمُطَاوَعَـهْ كَالأَوَّلِ اجعَلْهُ ـ بِلاَ مُنَازَعَهْ

نبهك فى هذا البيت : على أن الحرف الثانى ، الواقع بعد تاء المطاوعة حكمه حكم الأول : فى ضمه ، كقولك : « دحْرَجْتُهُ فَتَدَحْرَجَ ، وقَوَّمْتُهُ فَتَقَوَّمَ » وما أشبهه من أفعال المطاوعة .

فإذا حذفت فاعله ضممت الثانى ، فتقول : « تُدُحْرِجَ » ـ بضم التاء ، والدال ـ : فيضم الثانى ، كما يضم الأول .

وكذلك تقول : « تُقُوِّمَ » ـ فتضم القاف ، والتاء ـ وكذلك فى كل فعل فى أوله تاء المطاوعة ، وقوله : « بلا مُنَازَعَهْ » إشارة إلى أنه لا خلاف فى ذلك .

وإنما ضم الثانى من فعل المطاوعة ، مع الأوَّل ؛ لأنه لو بقى مفتوحا التبس بالفعل المضارع ، المبنى للفاعل .

فقولنا : « الثَّانى » ـ فى أول البيت ـ مفعول من باب الاشتغال ، فهو منصوب بفعل مقدر ، تقديره : واجعل الثانى ، و « التَّالِى » صفة له .

فتفتح الياء فيهما .

ومعنى التالى : التابع .

فتقدير كلامه : واجعل الحرف الثانى ،التابع لتاء المطاوعة ، مثل الأول ، وقصر « تاء المطاوعة » ضرورة ، إذا لا يتزن البيت إلا بذلك .

قوله :

وَثَالِثَ الَّذِى بِهَمْزِ الْوَصْلِ   كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ « كَاسْتُحْلِى »

نبهك فى هذا البيت : على أن ثالث الفعل الذى يكون بهمز الوصل فى أوله ، يجعل مثل الأول فى الضم ، ومثله « باسْتُحْلِى » الأصل : استحليته .

فلما حذف الفاعل ضم ألف الوصل فى أوله ، وضم الثالث ، وهو التاء .

وإنما ضممت التاء مع الأول ؛ لأنها لو لم تضم لالتبس بفعل الأمر فى بعض أحواله ، وذلك مثل « اسْتُخْرِج » : فإنك لو لم تضم التاء ، واتصل بالفعل كلمة بحيث تسقط الألف المضمومة ، ووقف على الفعل لصار « استَخرِجْ » - بفتح التاء ، وكسر الراء ، وسكون الجيم - وهو لفظ الأمر سواء .

وكذلك فى « استُحلى » : لو فتحت التاء ، وسقطت الألف فى الوصل ، مع كسر اللام ، ووقفت على الياء ، فسكنتها ، صار لفظ الأمر للمؤنثة سواء .

واعلم أن قوله : « وَثَالِثَ الَّذِى » يتعين أن يكون بغير ألف ، ولا ، مضافا إلى « الَّذِى » .

والمراد « بالذى » : الفعل ؛ لأنك لو عرفت « الثالث » بالألف ، واللام لكان « الذى » صفة له .

فيكون معنى الكلام : والحرف الثالث ، الذى بهمز الوصل ، والثالث لا يكون بهمز الوصل ، وإنما همز الوصل فى الأول .

قوله :

---

(١) فى (ب) : « فاستخرج »

وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِـمْ فَا ثُلاَثِىٍّ أُعِل   عَيْناً ، وَضَمٌّ جا« كَبُوعَ » فَاحْتُملْ

هذا البيت نبهك فيه : على أن الفعل الثلاثى ، المعتل العين : فيه لغات ثلاث :

فاللغة الأولي : أن تكسر الفـاء منه ؛ لأن الأصل أن تضـمهـا ، وتكسر ما قبل الآخر ، فتقول فى : « بَاعَ » : « بُيِعَ » : ـ بضم الباء ، وكسر الياء ـ فاستثقلوا الكسرة على الياء ، التى هى العين ، فطرحوا ضمة الباء التى هى الفاء ، وألقوا عليها كسرة الياء وسكنت الياء بعدها ، فصار : « بِيعَ » .

وهى اللغة الكثيرة :

وكـذلك العـمل فـى « قَالَ » سـواء ، إلا أن الواو تقلب [1] . يـاء ، لوقوعها ساكنة بعد كسرة ، فيصير[2] : « قِيل » .

واللغة الثانية : أن تشم الضم فى الفاء ، مع النطق بها مكسورة.

والإشمام : تنبيه على أن الأصل فى الفاء كان الضم .

وقد قرئ بالإشمام فى السبع فى ﴿ قِيلَ ﴾ [3] و﴿ غِيضَ ﴾[4] و﴿ وحِيلَ بَيْنَهُم ﴾ [5] و ﴿ سِيقَ ﴾ [6] و ﴿ سِيئَتْ ﴾ [7] .

واللغة الثالثة : أن تبقى الفاء مضمـومة ،وتزيل حركة الواو فى « قَوِل » فيصير « قُولَ » وحركة الياء فى « بُيِع» فـيصير « بُوعَ » فتقلب الياء واوا لوقوعها ساكنة ، بعد ضمة .

---

(١) فى (جـ) : « وتغلب » .

(٢) فى (جـ) : « فتصير » .

(٣) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٤) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٥) من الآية ٥٤ من سورة سبأ .

(٦) من الآيتين ٧١ ، ٧٣ من سورة الزمر .

(٧) من الآية ٢٧ من سورة الملك .

وقد أشار المصنف إلى اللغتين فى فاء الثلاثى المعتل العين بقوله :

واكْسِر ، أَوَ اشمِمْ فَا ثُلاثى أُعَلّ   عَيْنًا   ....

تقديره : أعلت عينه .

فالعين : فى الأصل فاعل ، ثم نصبت على التمييز ، وقصر قوله « فَا ثُلاثى للضرورة .

ونقل همزة « اشمم » : إذ بذلك يستقيم الوزن .

وأشار إلى اللغة الثالثة بقوله :

.... وَضَمٌّ جَا « كبُوع » فَاحْتُمِلْ

يعنى : وضم جاء فى الفاء ، مع سكون العين فاحتمل ، يعنى: فأجيز .

وقصر همزة « جَاءَ » ضرورة .

ويشهد لهذه اللغة قول الشاعر (1) :

١١٥ ـ حُوكَتْ عَلَى نَوْلَيْنِ إِذْ تحَاكُ   تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ ، وَلاَ تُشَاكُ

ولو جرى على اللغة الفصيحة لقال : « حِيكَتْ » .

---

١١٥ ـ (١) : نسب الشاهد إلى رؤبة ، وهو من الرجز .
والأول من شواهد : المنصف ١/ ٢٥٠ ، والعينى ٢/ ٥٢٦ ، والتصريح ١/ ٢٩٥ ، والهمع ٢/ ١٢٥ » والدرر ٣/ ١٢٣ ، والأشمونى ٢/ ٩٣ ، والشارح الأندلسى .
والثانى من شواهد : المنصف ١/ ٢٥٠ ، والمغنى ٢٨٢ ، والعينى ٢/٥٢٦ ، والتصريح ١/٢٩٥ ، والأشمونى ٢/ ٦٣ ، والشارح الأندلسى ، والشاهد ليس فى ديوان رؤبة ولا ملحقاته .

اللغة :

حوكت : يريد ، نسجت .

نولين : النول : اسم للخشبة ، التى يلف عليها الحائك ما ينسج .

تختبط الشوك : تضربه بعنف .

=

وهذا إشارة على هذه اللغة ، فيما أصله الواو .

ويشهد لهذه اللغة ، فيما أصله الياء قول الشاعر [1] :

١١٦ ـ لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَـــابًا بُـــــوع فَاشْتَرَيْـــتُ

= **ولا تشاك :** لا يدخلها الشوك ، ولا يضرها .

والمعنى :

نسجت الملفحة ، أو الحلة نسجا محكمـا ، تام الصفاقة ، وأنها إذا اصطدمت بالشوك ، لم يؤذها ، ولم يعلق بها .

ويروى : حيكت على « نيرين » في موضع « نولين » .

الإعراب :

« حوكت » فعل ماض ، مبنى للمجهول ، والتاء للتـأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازا ، تقديره : هى « على نولين » جـار ، ومجرور ، متعلق بقـوله : « حوكت » ، « إذ » ظرف للزمن الماضى ، مبنى على السكون فى محل نصب ، يتعلق بقـوله : « حوك » وجملة « تحاك » من الفعل المضارع المبنى للمجهول ، ونائب فاعله المستتر فى محل جر ، بإضافة « إذ » إليـها « تختبط » فعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه جوازا ، تقديره هى ، « الشوك » مفعول به لقوله : « تختبط »، « ولا » لا : نافية « تشاك » فعل مضارع ، مبنى للمجهول ، نائب الفـاعل ضمير مستتر فيه جوازا وتقديره : هى .

والشاهد فيه :

قوله : « حوكت . . . » فقد أخلص الراجز الفاء للضم .

وعلى رواية : « حيكت » يكون الراجز قد أخلص كسر فائه .

١١٦ ـ (١) الشاهد لرؤبة بن العجاج ، وهو من الرجز .

والأول من شواهد ابن يعيش ٧/ ٧٠ ، والمغنى ٣٩٣ (٢٧٧) والعينى ٢ / ٢٥٤ ، والتصريح ١/ ٢٩٤ ، والهمع ١/ ٢٤٨ ، والدرر ١/ ٢٠٦ ، والأشمونى ٢/ ٦٣ ، والشارح الأندلسى ، وملحقات ديوانه ١٧١ .

والثانى من شـواهد ابن يعـيش ٧/ ٧٠ ، والمغـنى ٣٩٣ (٢٧٧ ، والعـينى ٢/ ٢٥٤ ، والتـصريح ١/ ٢٩٤ ، والهمع ٢/ ١٦٥ ، والدرر ٢/ ٢٢٢ ، والأشمونى ٢/ ٦٣ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

ليتُ : « ليت » الثانية قصد لفظها ، فصارت اسما معربا ، ووقعت فاعلا . . .

والمعنى :

تمنى ، ولن يجدى التمنى شيئا . ليت شبابا يباع ، فأشترى ما يردنى الى مجده ، وشرفه ، وقوته وفتوته =

قوله :

وإنْ بشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ   وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لَنَحْوِ حَبّ

لما ذكر فى البيت المتقدم أن فى الثلاثى المعتل العين ثلاث لغات ، نبهك ـ فى هذا البيت ـ على أن تلك اللغات الثلاث إنما تجوز مع أمن اللبس : فأيها عرض بسببه لبس اجتنب .

وإلى هذا أشار بقوله :

وإنْ بشَكْلٍ خيفَ لبسٌ يُجْتَنَبْ   ....

يعنى : وإن بشكل من أشكال اللغات المتقدمة خيف حصول لبس اجتنب ذلك الشكل .

وبيان ذلك فى مثل :« خاف » فإن هذا الفعل إذا أسند إلى تاء الضمير قلت : « خِفْتُ » ـ بكسر الخاء ـ :

فلو حذفت فاعله ، وبنيته للمفعول ،وأجريته على لغة الكسر ، قلت : « خفت » ـ أيضاً ـ كلفظه ، إذا كان مسندا للفاعل ،ولا يدرى : أهو مبنى

= **الإعراب :**

« ليت » حرف تمن ، ونصب ،« وهل » هل : حرف استفهام ،وليس المراد بالاستفهام طلب الفهم ، وإنما المراد به : النفى ، أى : لا يجدى التمنى ، ولا يفيد شيئا « ينفع » فعل مضارع « شيئا » مفعول به مقدم على فاعله « ليتُ » فاعل لقوله : « ينفع » ، « ليت » حرف تمن ، ونصب ، وهو تأكيد « لليت » فى أول البيت « شبابا » اسم ليت ، الأول « بوع » فعل ماض ، مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازا ، تقديره هو ، يعود على شباب ، والجملة : فى محل رفع خبر ليت الأول « فاشتريت » اشتريت « فعل ، وفاعل . والجملة معطوفة بالفاء على جملة « بُوعَ »

والشاهد في البيت :

قوله : « ... بوع » ... فعل ثلاثى معتل العين ، وعند البناء للمجهول أخلص ضم فائه ، وإخلاص الضم لغة ... بنى دبير ، وبنى فقعس ، وهما من فصحاء بنى أسد » انظر ٢/ ١١٥ شرح ابن عقيل .

للفاعـل ، أو المفعول ، فطرأ اللبـس من جهة شكل الكسـر فى الأول ، وهو إحدى اللغـات : فوجب أن يجتنب هذا الشـكل ، ويقال : « خُفت » - بضم الخاء - ليعلم أنه مبنى للمفعول .

وعكس هذا فى « طاله »[1] . أى : فضله ، فإذا بنيته للمفعول قلت : « طِلت » - بكسر الطاء ، وامتنـعت لغه الضـم ؛ لأنك لو ضمـمته التـبس « بطلت » المسند إلى الفاعل من الطول ، ضد القصر .

ثم نبهك فى عجز البيـت : على أنه ما « لباع » من اللـغات يرى لمثل « حبّ » : من الثلاثى المضاعف .

يعنى : ما لباع من اللغات الثلاث ، إذا بنى للمفعول، فتقول : « حِبّ » - بكسر الحاء - كما تقول : « بِيعَ » .

و « حب » كما تقول : « بوع » .

وإشمام كـسر الحاء[2] ، كـما تشـمهـا فى « بيع » وكـذلك نظائره من المضاعف الثلاثى : « كشدّ » و « ذبّ » ونحوه .

قوله :

وَماَ لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْـــنُ تلـــــى فِى « اخْتَارَ ، وَانْقَادَ » وَشِبْهٍ يَنْجَلِى

نبهك فى هذا البيت : على أن ما « لِفَا بَاعَ » من اللغات الثلاث إذا بنى للمفعول حـاصل لما تليه العين فى « اختِير ، وانقِيد » وشبههـما : فالعين هى الياء ، والقاف فيهما .

فـقوله : « لمَا يَلى الْعَيْن » يعنى : لما يليـه العـين ، فيـجوز لك فى التـاء ، والقاف منهما ، إذا بنيا للمفعول : الكسر ، والضم ، والإشمام ، كما فى فاء «بَاعَ» .

---

(1) فى (جـ) : « طالب » . (2) فى (جـ) : « الباء » .

وكذلك ما أشبههما : من كل فعل ، معتل على « افْتَعَلَ » « كَاخْتَارَ » ، أو « انْفَعَلَ » ، « كَانْقَادَ » .

وقد نبه المصنف على أن المراد هـذان الفعلان ، ومـا أشبهـهما بقوله : « وَشِبْهِ » وقوله : « يَنْجَلِى » معناه : يظهر .

وهو فعل مـضارع ، فـاعله ضمـير يعود إلـى قوله : « مَا » ـ فى أول البيت ـ .

و « ما » مبتدأ ، خبره الجملة من قوله :« يَنْجَلِى » ـ فى آخر البيت ـ .

وقصر الفاء من قوله : « فَاء بَاعَ » ضرورة .

والله أعلم [1] .

قوله :

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ ، أَوْ مِنْ مَصْدَرِ   أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِى
وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هَذِى إِنْ وُجِدْ   فِى اللَّفْظِ مفعولٌ به ، وَقَدْ يَرِدْ

نبهك فى البيت الأول على أن القابل ، يعنى : للنيابة : من ظرف ، أو من مصدر ، أو حرف جر بالنيابة عن الفاعل حر .

ومعنى « حَرِى » : حقيق .

وقوله :« قابل » مبتدأ ، وخبره « حرى » .

وساغ الابتداء به ـ وإن كان نكرة ـ لأنه مخصص بالمجرور بعده .

والقابل لـلنيابة من الظروف ، والمصـادر : هو ما كان مـتصـرفا ، وهو الذى يصح أن تتسلط عليه العوامل ، فيكون مرفوعا ، ومنصوبا ، ومجرورا .

(١) سقط من (جـ) . « والله أعلم » .

وغير المتصرف : هو الذى لزم حـالـة واحـدة « كـإِذَا ،وَعِنْد » فى الظروف ؛ لأن « ذَا » لا تكون إلا ظرفا ، وكذلـك « عِنْد » وإن دخلت عليها « مِنْ » فى بعض الأحوال ، فـذلك عندهم ليس بتصرف ؛ لأن التـصرف هو أن يقبل جميع العوامل ، و « عند » لا تقبل إلا « مِنْ » .

ومثال غير المتصرف : من المصادر : « سُبْحَانَ اللهِ » و « مَعَاذَ اللهِ » : فلا يصح نيابة غير المتـصرف من الظرف ، والمصدر عن الفاعل ؛ لأن إسناد الفعل إلى الظرف ، والمصدر نيابة عن الفاعل مجاز .

وإذا كانا لا يقبلان إسناد الفـعل إليهما بالأصل حقيقـة لعدم التصرف فلا يقبلانه ـ أيضاً ـ مجازا عند النيابة عن الفاعل . هكذا ذكروا .

وفيه نظر : فإنه يصح إطلاق الشئ مجـازا ، حيث لا يصح إطلاقه حقيقة .

واعلم أن شرط القـابلية إنما أراده المصنف فـى الظرف ، والمصدر ، لأن منهما ما هو قابل ، وغير قابل .

وأما المجرور : فإنه قابل للنيابة على كل حـال ، فلا يحتاج فيه إلى هذا الشرط .

واعلم أنه يشترط ـ أيضاً ـ فى الظرف ،والمصدر [1] أن يكونا مختصين ، وحينئـذ تصح نيابتـهما ، فـإن لم يكونا مختـصين ، فلابد مـن تقييـد الفعل بمعمول آخر ، لتحصل الفائدة .

واعلم أنه يشترط ـ أيضاً ـ فى الظرف ، والمصدر أن يكونا مختصين .

وحينئذ تصح نيابتـهما ، فإن لم يكونا مختصين فلا بد مـن تقييد الفعل

(١) انظر شروط نيابة الظرف ، والمصدر ٢/ ٢٨ شرح المرادى للألفية .

بمعمول آخر ، لتحصل الفائدة .

فمثال الظرف المختص : « ضُرِبَ يَوْمُ الْجُمُعَة » : « فيوم » : نائب عن الفاعل وصحت نيابته ؛ لأنه مختص بإضافته إلى الجمعة .

ومثال المصدر المختص : « ضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ » : « فَضربٌ » مرفوع نائب عن الفاعل ، وصحت نيابته ، لأنه مختص ، حيث جاء موصوفا « بشديد » .

ومثال نيابة غير المختص ، مع تقييد الفعل بمعمول آخر قولك : « سِيَر بِزَيْدٍ يَوْمَان » : « فيومان » نائب عن الفاعل ، وهو ظرف غير مختص ، ولكن صحت نيابته ، لتقييد الفعل بالمجرور ، وهو : « بزَيْد » .

فإذا خلا الظرف ، والمصدر عن الاختصاص ، أو عن تقييد الفعل بشيء آخر لم تصح نيابة واحد منهما كقولك : « سِيرَ حِينٌ » : فلا تصح نيابة « حين » : لأنه غير مختص ، والفعل غير مقيد .

وكذلك : « ضُرِبَ ضَرْبٌ » .

ويدخل شرط التصرف ، وشرط الاختصاص ، وما قام مقام الاختصاص من تقييد الفعل تحت قول المصنف « قَابِلٌ » إذ القابلية لا تحصل إلا بالجميع .

وقوله : « أوْ حَرف جَرّ » عنى به : الجار ، والمجرور .

ثم نبهك في البيت الثاني : على أن نيابة الظرف ،والمصدر ،والمجرور ، إنما تكون إذا لم يوجد في اللفظ مفعول به .

فإن وجد مفعول ، فلا تصح نيابة غيره معه .

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هَذِى إِنْ وُجِدْ   فِى اللَّفْـظِ مَفْعُـولٌ بِهِ ......

يعنى « ببعض هذى » : الثلاثة المتقدمة ، ثم أشار بقوله :

... ...   وَقَدْ يَرِدْ

إلى أنه قد يرد نيابة بعض الثلاثة المذكورة ،مع وجود المفعول به به بذلك على قراءة أبى جعفر - فى الشاذ - ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾(١) .

فنصب « قـوما » وجعل « بما كـانوا يكسبـون » نائبا عن الفـاعل ، مع وجود المفعول ، الذى هو : « قومًا » .

وقد جاء فى النظم ، ومنه قول الشاعر (٢) :

١١٧ - وَإِنَّما يُرْضِى الْمُنِيبُ رَبَّهُ   مَـا دَامَ مَعْنِـيًّـا بِذِكْـرٍ قَلْبَـهُ

---

(١) من الآية ١٤ من سورة الجاثية .

وذكر أبو حيان قراءة أبى جـعفر فى البحر المحيط ، قال : « وقرأ الجـمهور : ليجزى الله . . . وأبو جعفر بخلاف عنه باليـاء ، مبنيا للمفعول . . وفيه حجة لمن أجاز بناء الفـعل للمفعول على أن يقام المجرور ، وهو بما ، وينصب المفعول به الصريح وهو « قوما » ٨ / ٤٥ البحر المحيط .

١١٧ - (٢) : القائل : راجز لم يعينوه ، والشاهد من الرجز .

والأول : من شـواهد العيـنى ٢ / ٥١٩، والتصـريح ١/ ٢٩١ ، والأشـمونى ٢/ ٦٨ ، والشـارح الأندلسى .

والثانى : من شواهد التصريح ١/ ٢٩١ ، والأشمونى ٢/ ٦٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

المنيب : من الإنابة :الرجوع إلى الله. تعالى والمنيب : الراجع إلى الله تعالى ، رجاء ما عنده . . .

معينا : مهتما ، ومشغولا ، ومتعلقا . . .

والمعنى :

إن المنيب ليرضى(ربه) عز وجل) ما دام قلبه متعلقا به ، ومشغولا بذكره .

الإعراب :

« وإنما » إنما :كافة ، ومكفوفة « يرضى المنيب ربه » فعل مضـارع ، وفاعله ، ومفعول به ،ومضاف إليه « ما » مصـدرية، ظرفية ،« دام » من أخوات كان ، ترفع الاسم ، وتنصب الخبر « معنيا » =

« فيُرْضَى » - بضم الباء - و « المنيبُ » فاعل ، و « ربَّه » مفعول

« بيُرْضِي » و « مَعْنيًا » خبر « مَا دَام » وهو : اسم مفعول ، واسم المفعول بمنزلة الفعل ، الذى لم يسم فاعله .

فقوله : « بِذكْر » نائب عن الفاعل ، و « قلْبَهُ » منصوب على المفعول « بمَعْنيّ » .

فنيب المجرور عن الفاعل ، مع وجود المفعول ، الذى هو « قلبَه » .

ومثل هذا شاذ .

وقد نبه المصنف على قلته بقوله : « وَقَدْ » .

قوله :

وَباتِّفَاقٍ قد يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ ... بَابِ « كَسَا » فِيمَا « التباسه أُمِنْ

نبهك فى هذا البيت على أنهم اتفقوا على أنه قد ينوب المفعول الثانى من باب « كَسَا » عن الفاعل ، إذا أمن اللبس .

فمثال الموضع الذى لا يكون فيه اللبس : « كُسِيَ زَيْدًا جُبَّةٌ » فها هنا : لا لبس ؛ إذ الجبة معلوم أنها مكسوة ، سواء رفعت ، أو لم ترفع .

بخلاف قولك : « أُعْطِيَ عَمْرًا بِشْرٌ » فإن - ها هنا - كل واحد منهما يمكن أن يكون معطى لصاحبه ، فيقع اللبس : بالرفع للثانى .

= خبر « دام » واسم « دام » مستتر جوازا « بذكر » جار ، ومجرور ، فى موضع النائب عن الفاعل « قلبه » مفعول به ، منصوب بالفتحة ، قلب : مضاف ، والضمير : مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « معنيا بذكر قلبه » حيث أناب الجار ، والمجرور ، وهو « بذكر » مع وجود المفعول به ، وهو « قلبه » .

وقد جاء بالمفعول به منصوبا

ومراده بباب « كَسَا » ما كان المفعول الثانى فيه غير الأول [١] .

وحذف « ياء » الثانى ، لاستقامة الوزن .

وحذف مثل هذه الياء جائز : نثرا ، ونظما .

قوله :

فِي بَابِ « ظَنَّ ، وأَرَى » المنعُ اشْتَهَرْ ولاَ أَرَى مَنْعًا ، إِذَا الْقَصْــدُ ظَهَــرْ

لما نبهك فى البيت المتقدم : على أن المفـعول الثانى ، إذا كان غير الأول صحت نيابته ، إذا أمن اللبس ، نبهك فى هذا البيت على أن المفعول الثانى إذا كان نفس الأول ، أو مـا جرى مجرى الـذى هو نفس الأول ، أعنى : الثانى فى باب « أرى » المتعدية إلى ثلاثة اشتهر منع نيابته .

وإلى هذا أشار بقوله :

فِي بَابِ « ظنَّ ، وأَرَى » المنعُ اشْتَهَرْ ....

فنبه بباب « ظنَّ » على ما هو المفعول الثـانى فيه يجرى مجرى الأول ، وإن لم يكن نفسه .

ولكنه لما كانت « رأي » ـ بالأصل ـ مفعـولها الثانى نفس الأول جعل المفعول الثـالث منها بعد تعديتها إلـى ثلاثة كمفعولها الثانى قـبل التعدية إلى ثلاثة فى الحكم، فاستويا فى اشتهار منع نيابتهما عن الفاعل؛ لأن الثانى فى هذا الباب خـبر ، فلو نيبنـاه عن الفاعل لصار مـخبرا عنه ، والخـبر لا يكون

---

(١) ما يتعدى إلى مفعولين ثلاثة أنواع : باب كسا ، وباب ظن ، وباب اختار .

باب « كسا » كل فعل ، متعد بنفسه إلى مفعولين ، ليس أصلهما المبتدأ ، والخبر .

وباب « ظن » كل فعل ، متعد إلى مفعولين ، أصلهما المبتدأ ، والخبر .

وباب « اختار » كل فعل ، متعد إلى واحد بنفسه ، وإلى آخر بإسقاط حرف الجر

انظر ٢/ ٣٢ شرح المرادي للألفية .

مخبرا عنه .

هذا وجه المنع .

ومنهم من ذهب إلى الجواز ، وارتضاه المصنف إذا أمن اللبس ، وإليه أشار بقوله :

.... وَلاَ أَرَى مَنْعًا ، إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ

يعنى : إذا كان القصد ظاهرا ، ولم يحصل فى ذلك لبس [1] .

وسكت المصف عن المفعول الثالث ، من باب « أرَى » المتعدية إلى ثلاثة .

فدل ذلك : على أنه لا تصح نيابته .

---

(١) ونعود إلى عبارة ابن الناظم إذ تأثيرها فى عرض الشارح الأندلسى واضح ، يقول ابن الناظم: « إذا بنى الفعل لما لم يسم فاعله من متعد إلى مفعولين : فإن كان الثانى غير الأول ، فالأولى نيابة المفعول الأول ؛ لكونه فاعلا فى المعنى نحو : « كُسِىَ زيدٌ ثوباً » ويجوز نيابة المفعول الثانى إن أمن التباسه بالمفعول الأول . نحو : « أُلبِسَ عمرًا جبةٌ » .
فلو خيف الالتباس ، كما فى « أُعْطِىَ زيدٌ بشرا » وجب نيابة الأول وإن كان الثانى من المفعولين هو الأول فى المعنى ، فأكثر النحويين لا يجيز نيابة الثانى عن الفاعل ، بل يوجب نيابة الأول ، نحو : « ظنّ زيدٌ قائمًا » لأن المفعول الثانى من ذا الباب خبر ، والخبر لا يخبر عنه .
وأجاز بعضهم نيابته عن الفاعل ، إن أمن اللبس قياسا على ثانى مفعولى باب « أعطى » .
وإليه ذهب الشيخ (رحمه الله) » ص ٢٣٦ شرح ابن الناظم ـ بتحقيقنا ـ .

(٢) **ابن هشام الخضراوي :**
هو محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى ، أبو عبد الله الأنصارى ، الخزرجى ، الأندلسى من أهل الجزيرة الخضراء . كان رأسا فى العربية ، عاكفا على التعليم ،أخذها عن ابن خروف ، ومصعب ، والرندى ، والقراءات عن أبيه ، وأخذ عن الشلوبين .. صنف كثيرا من الكتب منها : فصل المقال فى أبنية الأفعال .. النقض على الممتع لابن عصفور ، مات سنة ٦٤٦هـ ـ (البغية ١ / ٢٦٧ ، ٢٦٨).

(٣) ويقول ابن الناظم : « ولم يجز نيابة الثالث باتفاق » ص ٢٣٦ شرح ابن الناظم ـ بتحقيقنا ـ .

وقد حكى ابن هشام الخضراوى [٢] ، وابن المصنف الاتفاق[٣] على ذلك وأجازه بعضهم ، إن لم يلبس ، نحو « أَعْلِمَ زيدًا كبشك سَمِين »[١] .

قوله :

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

نبهك فى هذا البيت : على أنه إذا نيبت عن الفاعل أحد المفعولين ، أو المفاعيل كان ما سوى النائب عن الفاعل ـ مما تعلق بالفعل ـ منصوبا ، محقق النصب [٢] .

فقوله : « بالرَّافع » : يعنى به الفعل .

وقوله : « النَّصبُ » : مبتدأ ، وخبره له .

و « محقَّقَا » منصوب على الحال من المبتدأ ،أو من الضمير فى « استَقَرَّ » الذى يتعلق به « له » .

والجملة : من المبتدأ ، والخبر فى موضع خبر المبتدأ ، الذى هو « ما » فى قوله : « وما سوى » .

---

(١) ويقول المرادى : وأما الثالث من باب « أعلم » فلم يتعرض له إلا أن قوله فى التسهيل [ص ٧٧] : « ولا يمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقا » يقتضى جوازه ، وقد نقل جوازه عن بعضهم فأجاز « أُعلم زيدا فرسك مسرجٌ » . ١ / ٣٣ شرح المرادى لألفية ابن مالك .
وانظر تعليل الأشمونى لما ادعى الاتفاق عليه ابن هشام الخضراوى ، وابن الناظم ٢ / ٧٠ وفى المخطوطة (حـ) « أعلم زيدا كبشه سمين » .

(٢) ويقول المرادى : « ... ما تعلق بالفعل ، ولم يكن نائبا عن الفاعل فهو منصوب لفظا ، كالمصدر ، والظرف ، والمفعول به ، أو فيه ، أو له ، أو معه ، والحال ، والتمييز ، والمستثنى بشرطه ، أو محلا كالمجرور بحرف ، نحو : « مررْتُ بزيدٍ » . ٢/ ٣٤ شرح المرادى .

اشتغال العامل عن المعمول

هذا الفصل تكلم فيه على الاشتغال .

وحقيقة هذا الباب : أن يتقدم على الفعل اسم ظاهر، قد شغل الفعل[1] المتأخر عن العمل فيه بالعمل فى ضميره ، كقولك: « زَيْدٌ ضَرَبْتُه » : « فَزَيْدٌ » : هو الاسم المتقدم ، و « ضَرَبْتُه » هو الفعل المتأخر ، وقد نصب الضمير العائد إلى الاسم المتقدم ، أعنى : « زَيْدًا » .

ولولا اشتغاله بالضمير لتسلط على « زَيْد » فنصبه ، كقولك : « زيداً ضَرَبْتُ » : من غير ضمير يعود إلى « زَيْد » .

فيتعين - هنا - نصب « زَيْد » « بضربت » المتأخر ، ولا يجوز رفعه ؛ لأن الفعل يطلبه منصوبا ، وليس له ضمير يشتغل به عنه .

فإذا اشتغل عنه بالضمير كان لك فى الاسم المتقدم : الرفع ، على الابتداء ، والنصب على المفعول بفعل مقدر ، مماثل للفعل المتأخر : لفظاً ومعنى ، إن كان الفعل المتأخر لو باشر الاسم المتقدم عمل فيه بنفسه .

فإن كان إذا باشره لم يعمل فيه إلا بواسطة حرف الجر ، قدر الفعل الناصب للاسم المتقدم ، مماثلا الفعل المتأخر فى المعنى، لا فى اللفظ ، كقولك : « زَيدًا مَرَرْتُ بِهِ » : « فَزَيْد » - هنا - لو سلط عليه « مَرَرْتُ » لم يعمل فيه بنفسه .

لا يجوز أن تقول : « مَرَرْتُ زَيْدًا » وإنما تقول : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » : فيحتاج إلى تقدير فعل من معنى « مَرَرْت » ينصب « زَيْدًا » بنفسه ، فتقدر « جَاوَزْتُ » .

---

(1) سقط من (جـ) لفظ : « الفعل » .

وسوف يأتى تفصيل الباب فى كلام المصنف ـ إن شاء الله قوله :

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ ، فِعْلاً شَغَلْ   عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِـهِ ، أَوِ الْمَحَـلْ
فالسَّابِـقَ انْصِبْهُ بِفِعْـلٍ أُضْمِـرَا   حَتْمًـا مُوَافِـقٍ لِمَا قَـدْ أُظْهِـرَا

نبهك في البيت الأول : علي أن مضمر الاسم السابق ، إذا اشتغل الفعل المتأخر بنصب الفعل له لفظا ،أو محلا ، يعني باللفظ :أن ينصبه بنفسه، ونعنى بالمحل :أن تنصبه بواسطة حرف الجر ،كقولك:« زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ».

وإلى هذا كله أشار بقوله :

إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ ...   ...   البيت إلى آخره .

وقوله : « فِعْلاً » مفعول مقدم « بشَغَلَ » .

فالتقدير : إن مضمر اسم سابق شغل فعلا .

والضمير فى قوله : « عَنْهُ » عائد إلى قوله : « اسْمٍ سَابِقٍ » والضمير فى قوله : « بِنَصْبِ لَفْظِهِ » عائد إلى قوله :« إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ ».

فتقدير الكلام : إن مضمر اسم سابق شغل فعلا عن نصب الاسم السابق : بنصب لفظه ، أو نصب محله .

وقد بينا المراد بالمحل .

ثم نبهك فى البيت الثانى على الحكم إذا حصل اشتغال الفعل عن الاسم السابق : فذكر لك أن الاسم السابق ينصبه بفعل مضمر ، محتم الإضمار ، فلا يجوز إظهاره ، وأن ذلك الفعل المضمر يكون موافقا للفعل المظهر .

وأطلق الموافقة:لأنها طورًا تكون فى اللفظ ،والمعنى ،وطورا تكون[1]

---

(١) فى (جـ) : « يكون الموافقة » .

الموافقة فى المعنى فقط ، بحسب تعدية الفعل إلى الضمير - كما بينا فى أول الفصل :

ولا ترد قوله : « حَتْماً » إلى نصب الاسم السابق [1] ، لأنه لا يتحتم نصبه ، إلا فى مواضع نذكرها بعد .

وإنما قوله : « حَتْماً » راجع إلى إضمار الفعل المقدر .

قوله :

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ ، إِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا   يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ : كَإِنْ ، وَحَيْثُمَا

اعلم أن الاسم السابق فى هذا الباب على خمسة أقسام :

قسم يجب نصبه ، وقسم يجب رفعه ، وقسم يرجح نصبه ، وقسم يرجح رفعه ، وقسم يستوى فيه النصب ، والرفع .

وقد أشار المصنف إلى الأقسام الخمسة :

فذكر فى هذا البيت القسم الذى يجب نصبه ، وإلى هذا أشار بقوله : « وَالنَّصْبُ حَتْمٌ » يعنى : واجب ، إِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ .

يعنى : إن تلا الاسم السابق أداة تختص بوقوع الفعل بعدها .

« فما » مفعول بِتَلاَ » ، و « السَّابِقُ » فاعل .

ثم نبهك على أن الذى يختص بوقوع الفعل بعده هو « كَإِنْ ، وَحَيْثُما » .

يعنى أدوات الشرط ، وقال : « كَإِنْ » ولم يخص ذلك بأدوات الشرط ؛ لأن لها ما يشاركها فى الاختصاص بوقوع الفعل بعدها ، كأدوات التخضيض .

---

(١) سقط لفظ منه « السابق » من (جـ) .

فأراد : أدوات الشرط ، وما أشبهها [1] .

فمثال ذلك في أدوات الشرط « إنْ زَيدًا أكرمتَهُ أكْرَمَك » : فيجب نصب « زَيْد » : لأن « إنْ » يتعين بعدها وقوع الفعل ، فلا بد من تقدير الفعل بعدها ، ونصب « زَيْد » بذلك الفعل المقدر .

ومثال أدوات التحضيض : « هَلاَّ زَيْدًا أكْرَمْتَه » .

والكلام عليه كالكلام على « إنْ »

وأما قول الشاعر [2] :

١١٨ ـ لاَ تَجْزَعِي إنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ ... وَإذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِك فَاجْزَعِي

على من رواه برفع « مُنْفِسٌ » .

---

(١) الأدوات التي تختص بالفعل أربعة أنواع :

١ ـ أدوات الشرط « كإن ، وحيثما » .

٢ ـ أدوات التحضيض ، نحو : « هلاَّ زيدًا أكرمته » .

٣ ـ أدوات العرض ، نحو : ألا زيدًا أكرمته » .

٤ ـ أدوات الاستفهام غير الهمزة ، نحو : « هل زيدًا أكرمته » . ؟

وأما الهمزة فلا تختص بالفعل ، بل يجوز أن تدخل على الأسماء ، كما يجوز أن تدخل على الأفعال ، وإن كان دخولها على الأفعال أكثر .

١١٨ ـ (١) : **الشاعر :** هو النمر بن تولب ، والبيت من الكامل : وهو من شواهد الكتاب ١/ ٦٧ ، والمقتضب ٢/ ٧٦ ، وابن الشجرى ١/ ٣٣٢ ، ٣٤٦ ، وابن يعيش ٢ / ٣٨ ، والخزانة ١/ ١٥٢ ، ٤٥٠ ، ٣/ ٦٤٢ ، ٤١٠ ، والمغنى ١٦٦ ، ٤٠٣ (١٦١ ، ٢٨١) والعينى ٢/ ٥٣٥ ، والأشمونى ٢/ ٧٥ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

تجزعى : « . . . والجزع : نقيض الصبر . . » قاموس (الجزع) .

ويريد : تحزنى ، وتقلقى . . .

منفس : « . . وشيء نفيس ، ومنفوس ، ومنفس ـ كمخرج ـ يُتنافس فيه ، ويرغب . . والنفيس : المال الكثير . . » قاموس (النفس) .

والمراد : أذهبت المال الكثير . . . =

فالوجه : أن « مُنْفِسٌ » مرفوع بفعل ، لا يتعدى ، تقديره : إِنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ .

ومثل هذا قليل ، ولا يتأتى إلا إذا كان الفعل المتأخر يمكن الإتيان به ، غير متعد ، وهو متعد بالهمزة ـ كما فى البيت ـ لأن من أهلكته فقد هلك ، فلا يتغير المعنى [(1)] .

وأما فى مثل « إِنْ زَيْدًا ضَرَبْتَه » فلا يتأتى ذلك ؛ لأنك إن قدرت : « إِنْ ضَرَبَ زَيْدًا » اختلف المعنى ؛ لأن الفعل الظاهر يقتضى أنه مضروب .

وهذا التقدير يقتضى : أنه ضارب ، وذلك مناقضة .

= **والمعنى :** لا تحزنى ، وتجزعى إن أذهبت المال الكثير ، وأنفقته ، والذى يستحق الجزع حقا إنما هو هلاكى ، وفقدى ، أما ذهاب المال فلا يستحق الجزع ؛ لأنه يذهب ، ويعود ، ما دمت حيا كاسبا . .

الإعراب : « لا » ناهية « تجزعى » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل « إن » شرطية « منفس » فاعل لفعل محذوف ، يفسره المذكور ، وهو فعل الشرط وقوله : « اهلكته » جملة من فعل ، وفاعل ، ومفعول ، لا محل لها من الإعراب ، لأنها تفسيرية « وإذا » ، إذا : ظرف تضمن معنى الشرط « هلكت » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « فعند » الفاء : زائدة ، « عند » ظرف ، متعلق بقوله : « اجزعى » عند : مضاف ، و« ذلك » : مضاف إليه ، والكاف : حرف خطاب « فاجزعى » الفاء : واقعة فى جواب الشرط « اجزعى » فعل أمر وياء المؤنثة المخاطبة فاعل والجملة : لا محل لها من الإعراب جواب « إذا » .

والشاهد في البيت : قوله : « إن منفس » حيث وقع الاسم المرفوع ، بعد أداة الشرط التى هى « إنْ » والأكثر أن يلى هذه الأداة الفعل .

واستشهاد الشارح الأندلسى تبع فيه ابن الناظم ، برفع « منفس » كما أشار إلى رواية النصب ، وهى رواية الأكثرين ، والرفع رواية الأخفش .

انظر شرح ابن الناظم ص ٢٣٨ ـ بتحقيقنا ـ وانظر الكتاب ١ / ٦٧ ، وانظر العينى ٢ / ٥٣٨ ، وشرح مفصل الزمخشرى ٢/ ٣٨ .

(١) الفعل المضمر « هلك » مطاوع للظاهر « أهلك » والمعنى : لا يتغير انظر ابن الناظم ص (٣٨) .

وشرط هذا البــاب الموافقــة فى المعنى ، مع أن مثل هذا المعنى مــوقوف على السماع : يحفظ ، ولا يقاس عليه .

قوله :

وَإِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا بالاَبْتِــدَاَ   يختص ، فالرفْعَ التزمـه أَبَدَاَ
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلاَ مَالَمْ يَــرِدْ   مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِـدْ

لما فرغ من القســم الواجب النصب نبهــك فى هذين البيتين عــلى القسم الواجب الرفع ، وذلك فى موضعين :

الأول: إذا وقع الاسم السابق بعد شــيء يختص بالابتداء ، وهو « إذا » التى للمفــاجأة ، تقول : « خَرَجْتُ فإِذَا زَيدٌ لَقِيتُه » : فــلا يجوز فى « زَيْد » إلا الرفع ؛ لأن « إذا » المفاجأة تختص بوقوع المبتدأ بعدها .

وإلى هذا أشار بالبيت الأول .

فقوله : « السَّابِقُ » فاعل [1] « بتَلاَ » و « ما » من قوله : «ما بالابتدا» اسم موصول ، وهو مفعول « تلا » .

ويعنى بما يختص بالابتداء « إذا » المفاجأة - كما بينا - .

ونبه على وجوب الرفع فى هذا الموضع بقوله :

.... فالرفعَ التزمْهُ أَبَدَاَ

وأما الموضع الثاني : فهو إذا وقع الفعل الظاهر بعد أداة من أدوات الصدر ، وهى : أدوات الشــرط ، والاستـفهام ، ومــا النافيــة ، وكانت أداة الصدر فــاصلة بين الاسم السابق ، والفــعل المتأخر ، فــلا يجوز - هاهنا - فى

---

(١) فى (ب) - « مفعول » .....

الاسم السابق إلا الرفع ؛ لأن أدوات الصدر لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، والفعل المتأخر هو المفسر للفعل المقدر ، ولا يكون مفسرا للفعل العامل المقدر ، إلا فعل يصح أن يعمل فيما عمل فيه المقدر .

ومثال ذلك أن تقول : « زَيْدٌ هَلْ أَكْرَمْتَه » ؟ ، و « زَيْدٌ إِنْ أكرمتَه أكْرَمَك » أو « زَيْدٌ مَا أكرمته فأكْرَمَكَ » .

فالأول : مثال الاستفهام ، **والثاني :** مثال الشرط ، والثالث : مثال « مَا » النافية .

فلا يصح أن يكون « زَيْدٌ » في الثلاثة إلا مرفوعا على الابتداء ؛ لأن أدوات الصدر قد حالت بينه ، وبين الفعل الظاهر ، ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

وإلى هذا الموضع الثاني أشار بالبيت الثاني .

فقوله : « كذَا إذَا الْفِعْلُ » يعني : كذا الحكم في وجوب رفع الاسم، الذي قبله معمولا لما بعده .

« فَمَا » في قوله : « مَا لَمْ يَرِدْ » مفعول بقوله : « تَلاَ » والفاعل « بِتَلاَ » ضمير يعود على قوله : « الْفِعْل » .

والمعني : مالم يرد [1] ما قبل معمولا لما بعده .

فالمراد « بما » الأولي : أدوات الصدر ، وقد مثلناها بالمُثل المتقدمة .

قوله :

وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ، ذِي طَلَبْ ... وَبَعْدَمَا إِيلاَؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبْ

---

(١) في (أ) « مالم يرد ما قبله معمولا » .

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى ... مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلاَ

نبهك فى هذين البيتين على القسم الذى يُختار فيه النصب .

واعلم أن النصب يختار إذا كان الاسم قبل فعل ذى طلب ، يعنى : أمرا ، أو نهيا ، أو دعاء .

فمثال الأمر : « زَيْدًا اضرِبْهُ » .

ومثال النهى : « زَيْدًا لاَ تُهِنْهُ » .

ومثال الدعاء : « اللَّهُمَّ عَبْدَكَ اغْفِرْ لَهُ » ، « اللهمَّ عبْدَكَ لا تعذِّبْهُ » ـ فها هنا ـ المختار نصب « زَيْد » فى المثالين الأولين ، ونصب « عبدك » فى المثالين الآخرين ؛ لأنهما قد وقعا قبل فعل الطلب .

وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله :

واختير نصبٌ قبلَ فعلٍ ذِى طَلَب

وكذلك ـ أيضاً ـ يختار النصب ، إذا كان الاسم السابق بعد أداة وقوع الفعل بعدها غالب .

وهى أدوات [1] . الاستفهام ، غير « هَلْ » .

ومن أدوات النفى « مَا ، وإنْ ، ولاَ » .

فتقول فى الاستفهام : « أَزَيْدًا أكْرَمْتَه » ؟ وفى النفى « بمَا » « ما زيداً أكرمته » وفى النفى « بإنْ » : « إنْ زيدًا أكرمته » وفى النفى « بلاَ » « لاَ زَيْدًا أكرمته ، ولا عمرا » .

« فزَيد » فى المواضع كلها يختار نصبه .

---

(١) فى (جـ) : « أداة »

وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله :

.... **وبعدَما إِيلاؤُه الفعلَ غَلَب**

يعنى : ويختار النصب ـ أيضاً ـ بعد ما إيلاؤه الفعل غلب .

فالضمير فى « إِيلاؤُه » : عائد إلى « مَا » و « الْفِعْلَ » مفعول بقوله : « إِيلاَؤُه » لأنه مصدر .

و « إِيلاَؤُه » مبتدأ ، وخبره « غَلَب » والجملة : صلة « ما »

وأراد بما إيلاؤه الفعل غلب : أدوات الاستفهام ، غير « هَلْ » وأدوات النفى الثلاثة المذكورة .

وإنما استثنينا « هَلْ » من أدوات الاستفهام ؛ لأنها لا يقع بعدها الاسم أصلا ، إلا فى ضرورة .

فالاسم الواقع بعدها فى هذا الباب ، متعين النصب ، وليس من هذا القسم .

وكذلك ـ أيضاً ـ يختار النصب : إذا وقع الاسم السابق معطوفا على معمول فعل سابق ، كقولك : « ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ » « فعمرا » ـ هنا ـ يترجح نصبه ؛ لأن معطوف على « زَيْد » ، و « زَيْد » معمول فعل سابق ، وهو : « ضَرَبْت » فيختار النصب للمشاكلة بين المعطوف ، والمعطوف عليه ؛ لأنه المعطوف عليه ، وهو « زَيْد » مفعول ، فيناسبه ، أن يكون المعطوف ، وهو « عَمْرو » مفعولا .

فلو فصل ـ ها هنا ـ بين المعطوف ، والمعطوف عليه لم يكن النصب مختارا ، وكان الرفع هو المختار ، كقولك : « ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وأَمَّا عَمْرٌو فأَكْرَمْتُه » فنصل « بأَمَّا » بين المعطوف ، والمعطوف عليه ، فصارت الجملة

الثانيــة فى حكم الاستــقلال بنفــسهــا ، فلم تحتج إلى مناســبة الأولى ، وزال ترجيح النصب .

وقد أشار المصنف إلى هذا بقوله :

وبعدَ عاطفٍ بلاَ فصْلٍ عَلَى مَعْمُولِ فعْـــلٍ[1] .....

يعنى : ويختار النصب ـ أيضا ـ بعد حرف عاطف ، بلا فصل ، يعنى : بين المعطوف ، والمعطوف عليه ، كما مثلنا .

وقوله : « على معمول فعل » يريد : وبعد عاطف على معمول فعل : « فعلى معمول فعل » متـعــلق بقوله : « عاطــف » وقوله : « مُسْتَقر » صفة « لفعل » و « أوَّلا » منصــوب على الظرف ، يعنى : مستقــرا فى الأول ـ كما مثلنا لك ـ .

قوله :

وَإِنْ تَلاَ الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبرا بِهِ عَنِ اسْمٍ فَاعْطِفَنْ مُخَيَّـــرا

هذا البيت نبهك فيه على القسم المخير فيه ،فقال : « وإنْ تَلاَ المعطُوفُ » يعنى : وإن كان الاسم المعطوف قد تلا فعلا ، يعنى : قد وقع بعد فعل مخبر به ، أى : بالفعل عن مبتدأ كنت مخيرا فى الرفع ، والنصب .

فالمعطوف فاعل « بتَلاَ » وقوله : « فعْلاً » مفعول « بتَلاَ » ،و « مخبرا » صفة لفعل ، وهو بفتح الباء ؛ لأن المراد به اسم المفعول .

وقوله : « عَنِ اسْمٍ » نعنى به : عن اسم مبتدأ ، وهو متعلق « بمُخْبَر » وقوله : « فَاعْطِفَنْ مخَيرا » يعنى : إن حـصلت لك هذه الشروط فاعطف فى

(١) العطف ـ فى الحقيقة ـ على الجملة الفعلية ، وأما قوله : « على معمول فعل » ففيه تجوز . انظر ٢ / ٤١ شرح المرادى ، وانظر أسباب الترجيح التى لم يذكرها الناظم ص ٢ / ٤١ شرح المرادى .

حال كونك مخيرا بين الرفع ، والنصب .

« فمخيرا » حال من الضمير فى « اعْطِف » .

ويحتـمل أن يكون « مخيـراً » - بكسر اليـاء - على أنه اسم فاعل ، أو بفتحها على أنه اسم مفعول .

والمقصود حاصل من كليهما .

ومثال هذه المسألة : « زَيْدٌ قَامَ ، وَعَمْرًا أَكْرَمْتُه » [1] : « فَزَيْدٌ » هو المبتـدأ ، و « قام » هو الفعل المخـبر به ، و« عمـرو » هو المعطوف : فإن عطفت الجملة التى فـيها « عَمْرو » على « قَامَ » الذى هو الفعل المخـبر به عن المبتدأ ، فيتوجه النصب ، ليـتناسب الجملتان : المعطوفة ، والمعطوف عليها ، فتكون كلتاهما فعلية .

وإن عطفت على المبتـدأ ، وخبره توجه الرفع للمناسـبة بين المعطوف ، والمعطوف عليه .

فلهـذا : خيـر بين الرفع ، والنصب ؛ لأن كل واحـد منهـما له وجـه باعتبار صحيح .

قوله :

والرفعُ فى غَيْرِ الَّذِى مَرَّ رَجَحْ   فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ ، ودَعَ مَا لَمْ تُبَحْ

هذا البيت نبهك فـيه على القسم الذى يترجح فيـه الرفع ، وهو ما عدا الأقسام الأربعة المتقدمة ، وقد نبه على هذا بقوله :

---

(١) وهذه الجملة : وهى : « زيدٌ قَامَ » هى الـتى يطلق عليها النحـاة أنها ذات وجهـين فهى : اسمـية الصادر « زيد » فعلية العجز « قَامَ » انظر ٢ / ١٣٩ ابن عقيل .

والرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ ....

ووجه رجحانه : أنه إذا عدم موجب النصب ، وموجب الرفع ، ومرجح النصب ، ومسوى النصب ، والرفع كان النصب أرجح ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير ، بخلاف الرفع .

وبعضهم منع النصب فى هذا القسم ، إذا لم ير داعية إليه ، وقوله :

.... فَما أُبيحَ افْعَلْ ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

حمله بعضهم على أن المراد به : وإذ قد تبين لك مواضع النصب ، والرفع وجوبا ، وترجيحا ،وتخييرا فافعل ما أبيح لك ، ودع ما لم يبح لك ، وجعل ذلك حشوا ، لا فائدة فيه .

والذي يظهر لي (١) : أن الأمر بخلاف ما قال : وأن المصنف نبه بهذا على مسائل يتعذر فيها أن يجعل الفعل الظاهر مفسرا لفعل مقدر ينصب الاسم السابق لخلل يحصل بذلك فى المعنى .

فمراده : قد بينت لك : أن الفعل الظاهر يباح أن يكون مفسرا لفعل مقدر ، فتتبع ذلك .

فحيث وجدته ممكنا من جهة المعنى فافعله ، وحيث لا يمكن من جهة المعنى فلا تفعله .

تنبيها على مثل قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِى الزُّبُرِ ﴾ (٢) : لأن فعلوه ـ هنا ـ إن جعلناه مفسرا اقتضى أن يكون « الزُّبُر » ظرفا لفعلهم ،أى : محلا .

---

(١) فى (ب) : « عندى » وفى (جـ) : « والذى يظهر فى الأمر بخلاف ما قال » .

(٢) الآية ٥٢ من سورة القمر .

وهذا غير صحيح .

فتعين أن يكون « فعلوه » صفة « لكلِّ شَىءٍ » و « فى الزُّبُر » خبر عن « كلّ » .

فالتقدير : وكل شىء فعلوه مكتوب فى الزبر [1] .

فإلى مثل هذا أشار المصنف بقوله : « وَدَعْ مَالَمْ يُبَحْ » .

وإلى ما تستقيم لفظا ، ومعنى أشار بقوله : « فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ » .

قوله :

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرّ   أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْـرِى

نبهك فى هذا البيت : على أنه إذا فصل الضمير المشغول به عن الفعل بحرف جر ، أو بإضافة فهو كما لو لم يفصل .

ومثال هذا أن تقول : « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » : فالضمير المشغول به قد فصل عن الفعل بحرف الجر ، ومع ذلك « فَزَيد » ينصب بفعل مقدر ، من معنى الفعل الظاهر ، كما ينصب « زَيْدًا ضَرَبْتَه » : حيث الضمير المشغول به ، غير مفصول بحرف جر ، لا فرق بينهما فى كل حال ، إلا إذا كان الضمير مفصولا قدر الفعل من معنى الفعل الظاهر لا بلفظه .

وإذا كان الضمير غير مفعول قدر الفعل بلفظ الفعل الظاهر ، ومعناه .

وقد نبهنا فى أول الفصل على هذا .

وكذلك لو كان الضمير مفصولا بالإضافة ، كقولك : « زَيْدًا ضَرَبْتُ

---

(1) وجه الشيخ خالد الأزهرى وجوب الرفع فى « كل » وبسط التعليل ، وبين فساد المعنى على النصب انظر ١ / ٣٠٢ التصريح .

أَخَاهُ » فهو مثل : « زَيْدٌ ضربتُهُ » لا فرق بينهما إلا ما ذكرناه فى تقدير الفعل .

فقول المصنف :

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ .... إلى آخر البيت

يعنى : وفصل ضمير مشغول به بحرف جر ، واقع بينه ، وبين الفعل أو بمضاف فاصل بينه ، وبين الفعل ، كحكم الضمير المشغول به ، المتصل بالفعل .

وقد تقدمت المُثُل .

قوله :

وَسَوِّ فِى ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ ... بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

نبهك فى هذا البيت على أن الوصف قد يكون مفسرا للفعل المقدر ، الناصب للاسم السابق ، كما يفسره [1] الفعل على السواء ، إلا أن يمنع من ذلك مانع .

وقد أشار المصنف إلى تساوى الوصف بالفعل فى التفسير بقوله :

وَسَوِّ فِى ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ ... بِالْفِعْلِ ....

فشرط فى الوصف أن يكون ذا عمل ؛ لأن الفعل المقدر يحتاج أن يكون عاملا فى الاسم السابق ، فيحتاج أن يكون الوصف المفسر ذا عمل ؛ لأن شرط المفسر أن يناسب المفسر به فى قبول العمل .

وقوله :

.... إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

---

(1) فى (جـ) : « كما يفسر » .

يريد : أن الوصف مساوٍ للفعل فى هذا الباب ، إن لم يكن مانعا من جعله مفسرا .

ونبه بهذا على قولك : « زَيْدًا أَنْتَ ضَارِبُه أَمْسِ » .

فهذا الوصف لا يصح أن يكون مفسرا ، لأنه بمعنى المضى ، واسم الفاعل بمعنى المضى لا يعمل ، وقد شرط فى الوصف المفسر أن يكون ذا عمل .

فعدم العمل هو المانع ـ ها هنا ـ .

وكذلك لو كان الوصف صلة الألف ، واللام ، كقولك : « زَيْدًا أَنْتَ الضَّارِبُه » ، فلا يصح أن يكون ـ ها هنا ـ مفسرا ؛ لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ، وشرط المفسر فى هذا الباب أن يقبل العمل فى الاسم السابق لو سلط عليه .

فإن لم يكن مانعا صح أن يكون الوصف مفسرا ، كقولك : « زَيْدًا أَنْتَ ضَارِبُه الآنَ ، أوغدًا » : فتنصب « زيدا » بفعل مقدر من لفظ الصفة ، ومعناها ، فتقول : « ضَرَبْتُ زَيْدًا أَنْتَ ضَارِبُه »

قوله :

وَعُلْقَةٌ حَاصِلَـةٌ بِتَابِـعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الْوَاقِعِ

نبهك فى هذا البيت على أن العلقة الحاصلة بتابع الاسم ، الذى اشتغل به الفعل الظاهر كالعلقة بنفس الاسم الذى اشتغل به الفعل الظاهر :

فلا فرق بين قولنا : « زَيْدًا ضربتُ عَمْرًا ، وأَخَاه» وبين قولنا : « زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاه » .

فالعلقة في المثـال الأول إنما هـي : بإضافة الأخ لضمير « زَيْد » و« الأخ » تابع « لعمرو » لكونه معطوفا عليـه ، و« عمرو » هـو الذى اشتغل به الفعل الظاهر ، فـحصلت العلقة بسـبب الاسم التابع « لعـمرو » لا بعـمر نفسه .

والعلقة فى المثال الثانى : حاصلة بإضافة « الأخ » إلى ضمير « زَيْد » و « الأخ » هو الاسم الذى وقع بعـد الفعل : فحـصلت العلقة بـسبب الاسم الذى اشتغل به الفعل ، لا بسبب تابعه .

وكذلك قولنا : « زَيْدًا أكرَمْتُ رَجُلاً يُحبُّه » .

فالعلقة ـ هنا ـ بسـبب التـابـع ، وهو « يحبـه » لأنه قـد نصـب ضمير « زَيْد » و « يحبه » تابع لرجل ؛ لأنه صفة له ، و « رجل » هو الاسم الواقع بعد الفعل .

فهذا المثال سواء فى الحكم مع قـولنا : « زَيْدًا ضَرَبْتَ أَخَاهُ » وقـد أشار المصنف إلى ذلك بقوله :

وعلقة حاصلة بتَابع ... إلى آخر البيت

يعنى : وعلقة حـاصله بتابع الاسم الواقع بعد الفعل الظـاهر ، مساوية فى الحكم لعلقة حاصلة بنفس الاسم ، الواقع بعد الفعل .

وقد تقدمت الـمُثُل .

والحاصل من هذا :

أنه لا فرق بين أن يكون الفعل الظاهر عاملا فى ضـمير الاسم المتقدم ، أو فى ظاهر هو من سبب الاسم المتـقدم ، أى : مضافا إلى ضـميره ، أو فى ظاهر أجنبى ، قد اتصل ضمير الاسم المتقدم ، بتابع لذلك الأجنبى .

فالأول : « كزَيْدٌ ضَرَبْتُه » .

والثانى : « كزَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلاَمَه » .

والثالث : « زَيْدًا ضَرَبْتُ هِنْدًا ، وأَخَاه » .

والله أعلم .

٩

تعدي الفعل ، ولزومه

هذا الفصل تكلم فيه المصنف على المتعدى ، وغير المتعدى من الأفعال ويسمى غير المتعدى قاصرا ، ولازما [(١)] .

والفعل منحصر فى قسمى : المتعدى ، وغير المتعدى .

ليس هناك [(٢)] قسم ثالث .

ومعنى تعدي : تجاوز الفاعل إلى المفعول .

وسيتكلم المصنف على ما يعرف به التعدى من غير المتعدى .

قوله :

عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ   هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ ، نَحْوُ « عَمِلْ »

نبهك فى هذا البيت على أن علامة الفعل المعدى : أن تصل به ضمير غير مصدر .

يعنى : غير مصدر ذلك الفعل بعينه ، ومثله : « بعَمِل » فتقول : « الخَيْرُ عَمِلَه زَيْدٌ » والشَّر اجْتَنَبَهُ عَمْرٌو » : فقد اتصل « بِعَمِل » ضمير الخير ، وباجتنب ضمير الشر ، وهو ضمير غير مصدر لهما .

فيحكم عليه بأنه متعد .

فالمراد بقوله فى البيت :« هَا غَيْرِ مَصْدَرٍ » : ضمير غير مصدر وقصر الهاء ضرورة .

قوله :

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إنْ لَمْ يَنُبْ   عَنْ فَاعِلٍ ،نَحْوُ : تَدَبَّرْتُ الْكُتُبْ

---

(١) سقط من (جـ) : « ولازما » .   (٢) فى (أ) : « هنالك » .

نبهك فى هذا البيت : على الفعل المتعدى ينصب مفعوله إن لم يكن المفعول نائبا عن الفاعل ، فإنه [1] ـ حينئذ ـ يرفع بالنيابة عن الفاعل .

وإلى هذا أشار بقوله : « إنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فاَعِلٍ» .

يريد : فانصب بالفعل المتعدى مفعوله إن لم ينب الفعل عن الفاعل ، فترفعه .

ومثل نصب الفعل المتعدى للمفعول بقوله : « تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ » فهذا المثال راجع إلى نصب المفعول .

فلو كان نائبا عن الفاعل لرفع ، فقلت : « تُدبِّرت الْكُتُبُ » .

والله أعلم [2] .

قوله :

وَلاَزِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى ، وَحُتِمْ لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا ، كَنَهِمْ

لما عرف الفعل المتعدى بالعلامة ، التى ذكرها ، نبهك على أن ما عدا الفعل المتعدى يسمى لازما ؛ لأنه لزم الفاعل ، ولم يتعده إلى المفعول [3] .

---

(١) فى (جـ) : « لأنه حينئذ » .
(٢) جملة : « والله أعلم » ساقطة من (أ ، جـ) .

(٣) تقسيم الفعل إلى : متعد ، ولازم هو ما عليه أكثر النحاة .

ومن العلماء : من ذهب إلى أن الفعل ـ من هذه الحيثية ـ ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

الأول : المتعدى ، **والثانى** : اللازم ، **والثالث** : ماليس بمتعد ، ولا لازم ، وجعلوا من ذلك : « كان وأخواتها » لأنها لا تنصب المفعول به ، ولا تتعدى إليه بحرف الجر ، كما مثلوا لهذا النوع بأفعال ،وردت متعدية بنفسها تارة ، وبحرف الجر أخرى ،مثل : شكرته ،وشكرت له ، ونصحته ، ونصحت له . . .

ويرد عليهم : بأن « كان ، وأخواتها » ليست خارجة عن القسمين ، بل متعدية ، لأن خبر هذه الأفعال يشبه المفعول به . وأما نحو : شكرته ، وشكرت له فإنها داخلة فى القسمين : فهى متعدية ، وحرف الجر زائد ، أو لازمة ونصبت المفعول على نزع الخافض . . .

انظر ٢/٤٦ شرح المرادى ، وانظر التسهيل ص ٨٣ ، وحاشية الصبان ٢ / ٨٧ .

وقد كان عرف الفعل المعدَّى : بأنه الذى يتصل به ضمير غير مصدر ، فيفهم منه : أن غير المعدى ما لا يتصل به ضمير غير المصدر ، وإنما يتصل به ضمير المصدر فقط ، ويشاركه المتعدى فى ذلك .

ويختص المتعدى باتصال ضمير غير المصدر به .

ثم نبهك على أنه حتم لزوم أفعال السجايا ، يعنى : أنه لزم أن تكون أفعال السَّجَايَا لازمة ، أى : غير متعدية .

وهذه علامة على غير التعدى من معناه .

ويعنى بأفعال السجايا : ما كان سجيَّة ، أى : معنى قائما بالإنسان ، لازما له « كشَجُع ، وكرُم ، وجَبُن » .

ومثل المصنف « بنَهِم » .

والنَّهم : هو : الشره عند الطعام .

قوله :

كَذَا افْعَلَلَّ ، وَالْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا وَمَا اقْتَضَى : نَظَافَةً ، أَوْ دَنَسَا

لما ذكر فى البيت المتقدم علامة على غير المتعدى من معناه ، ذكر لك ـ ها هنا ـ فى هذا البيت علامة تدل عليه من لفظه ، وهى **من جهة وزنه** ، فقال : « كَذَا افْعَلَلَّ » يعنى : كذا فى تحتيم اللزوم : كل فعل كان على وزن « افْعَلَلَّ » مثل : « اقْشَعَرَّ » ، أو على الوزن المضاهى « اقْعَنْسَسَا » وهو : « افْعَنْلَلَ » .

وعبر عنه « باقْعَنْسَسَ » .

ومعنى « اقْعَنسس الجملُ » لم ينقد فى السير (١) .

---

(١) اقعنسس « ... واقعنسس : تأخر ، ورجع إلى خلف .. » قاموس (القعس) .

فمرادُ بالمضاهى : الموازن .

فتقدير كلامه : كذا الوزن الذى يضاهى « اقْعَنْسَسَ » «فاقعنسس » : مفعول بالمضاهى .

فحاصل كلامه :

أن ما جـاء على وزن :« افْعَلَلَّ » أو « افْعَنْلَلَ » فهو لازم ، وكـذلك ما ألحق بهما .

ولم يذكره المصنف .

فمثال الملحق « بافْعَلَلَّ » : اكْوَهَدَّ الْفَرْخُ [1] : المعنى : ارتعد .

ومن الملحق « بافْعَنْلَلَ » : احْرَنْبَى الدِّيكُ : إِذَا انتفش .

ثم نبهك ـ أيضاً ـ على أن كل فعل يقتضى نظافـة ، أو دنسا فهو متحتم اللزوم ، أى : عدم التعدى .

فمثال المقتضي للنظافة : « طَهُرَ ،ونَظُفَ ،و تَنَقَّى» وما أشبهه .

ومثال المقتضي للدنس : « نَجُس ، وقَذُرَ » وما أشبه ذلك .

واقتضـاء الفعل النظافة ، أو الدنس علامـة على غير المتعـدى من جهة معناه .

وكان حق عـجز هذا البيت أن يـكون صدرا ، وصدره عـجزا ؛ لتكون العلامة التى من المعنى نسـقا واحدا [2] ، ثم يأتى بعد ذلك بالعـلامة التى من اللفظ .

(١) اكوهد : « ... واكوهد : اقمهد ، وأصابه جهد . وكهد » قاموس (كهد) .

(٢) أراد الشارح الأندلسى من ابن مالك أن يقول :

وما اقتضـى نظافـة ، أو دنسا — كذا افعلل ، والمضاهى اقعنسسا

قوله :

أَوْ عَرَضًا ، أَوْ طَاوَعَ الْمُعدَّى   لِواحِد كمَدَّهُ ، فَامْتَدَّا

نبهك فى هذا البيت على علامة - أيضاً - من علامات غير المتعدى ، وهى : إذا كان الفعل دالا على عرض .

وإليه أشار بقوله : « أَوْ عَرَضًا » وهو معطوف على قوله : « دَنَسا » فى آخر البيت [1] المتقدم .

ويعني بالعرض : ما كان معنى ، غير لازم، وليس بحركة جسم ، « كمرِضَ ، وسَقِمَ ، وخَجِلَ ، وفَرِح ، وحَزِنَ » وما أشبه ذلك .

ثم نبهك على علامة أخرى أشار إليها بقوله :

....   أَوْ طاوَعَ المعدَّى   لواحد   ....

يعني : أو يكون الفعل قد طاوع فعلا معدى لمفعول واحد ، مثل : « قَوَّمْتُه ، فتَقَوَّم ، وعوجْتُه ، فَتَعَوَّج ، ودَحْرَجْتُه ، فَتَدَحْرَج » .

ومثله المصنف بقوله :

...   .   مدَّهُ ، فَامْتَدَّا

فهذه الأفعال كلها متعدية إلى واحد ، فالمطاوع لها غير متعد .

ومعني المطاوعة : أن يقبل المفعول فعل الفاعل .

فإذا قلت : « قومتُ زَيْدًا » : « فزَيْدًا » هو المفعول ، و « أَنْتَ » : هو الفاعل : فقبل المفعول الذى هو « زَيْدٌ » فعلك فتقوَّم .

وإنما قال : « لواحد » : تحرزا من المطاوع لفعل ، يتعدى لاثنين ؛ لأنه

(١) سقط من (جـ) لفظ « البيت » .

لا يكون غير متعد ، بل يتعدى إلى واحد ، كقولك : « كَسَوْتُ زَيْدًا جُبَّةً ، فاكْتَسَاهَا » « فَكَسَا » يتعدى إلى مفعولين ، و « اكْتَسَى » الذى هو مطاوعة يتعدى لواحد ، وهو [1] الهاء ، العائدة إلى « الجبة » .

قوله :

وَعَدِّ لاَزِمًا بِحَرْفِ جَرِّ وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ
نَقْلاً ، وَفِي أَنَّ ، وَأَنْ يَطَّرِدُ مَعَ أَمْنِ لَبْسٍ : كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

لما نبهك على المتعدى ، وغير المتعدى ذكر لك أنك إذا أردت أن تعدى اللازم من الأفعال عديته بحرف الجر .

فمثل : « ذَهَبَ » لا يتعدى .

فإذا أردت تعديته أدخلت حرف الجر ، فقلت : « ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ » .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَعَدِّ لاَزِمًا بِحَرْفِ جَرِّ ....

ثم نبهك على أنه إن حذف حرف الجر ، الذى عديت به انتصب المجرور بعده .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَإِنْ حُذِفْ فالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ

و « حُذِفَ » فعل ماض ، مبنى للمفعول ، وسكنه إدغاما ، لالتقاء المثلين ، أعنى : فاء « حذف » وفاء الجواب ، فى قوله : « فالنَّصْبُ » .

وإنما أدغم ، ليستقيم الوزن ، والإدغام جائز فى غير الضرورة وقد

---

(١) فى (جـ) : « وهى » .

قرئَ به في الكتاب العزيز .

ثم نبـهك على أن نصب المنجـر ، بعد حـذف حرف الجـر ، إنما يكون بالنقل ، لا بالقياس .

فلا تنصبه من قبل نفسك ، بل إذا سمعته عن العرب حملت نصبه على حذف الجر ، كقول الشاعر [1] :

١١٩ ـ تَمُرُّونَ الدِّيَارَ ، ولَنْ تَعُوجُوا كَلاَمُكُـــمُ عَلَـــيَّ إذًا حَـــرَامُ

كان الأصل : تَمُرُّونَ بِالدِّيَارِ ؛ لأن « تَمُرّ » لا يتعدى بنفسه .

---

١١٩ ـ (١) : **الشاعر :** هو جرير بن عطية بن الخطفى والبيت من الوافر وهو من شواهد ابن يعيش ٨/٨ ، ٩/ ١٠٣ ، والمقرب ٢١ ، والخزانة ٣/ ٦٧١ والمغنى ٢ ١٠٢ ، ٤٧٣ (١٠٧) والعينى ٢ / ٥٦ ، والهمع ٢/ ٨٣ ، والدرر ٢/ ١٠٧ ، والشارح الأندلسى ، وديوان جرير ٥١٢ .

اللغة :

تعوجوا : « . . . عاج عوجا ، ومعاجا : أقام . لازم ، متعد : وقف ، ورجع ، وعطف رأس البعير بالزمام » قاموس (عوج) . ويريد : لم تعرجوا علينا ، أو تقيموا بيننا . . .

والمعني :

تمرون بديارنا ، ولا تعرجون علينا ، وتحيوننا .. وذلك كله يستوجب تحريم كلامكم ، ومعاملتكم بمثل ما تعاملوننا به .

الإعراب :

« تمرون » فعل ، والواو فاعل ، والنون علامة رفع الفعل المضارع « الديار » منصوب على نزع الخافض ، وأصله : تمرون بالديار « ولم تعوجوا » الواو : للحال ،لم :حرف نفى ، وجزم ،وقلب ، تعوجوا : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة فى محل نصب حال « كلامكم » كلام: مبتدأ ، وضمير المخاطبين: مضاف إليه « عليَّ » جار ، ومجرور متعلق بقوله : «حرام » . و « حرام » خبر المبتدأ .

والشاهد في البيت :

قوله : « تمرون الديار » : حيث حذف الجار ،وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم ،الذى كان مجرورا ، فنصبه ، ويسمى ذلك : الحذف ، والإيصال ، وهو مقصور على السماع ، ولا يجوز ارتكابه فى سعة الكلام ، إلا فيما ذكره الناظم .

وقد نبه علي أن هذا بالنقل ، لا بالقـياس ، بقوله فى البيـت الثانى : « نقلاً » .

فقـوله : « نَقْلاً » منصوب على الحـال من الضمـير فى ى كَائن » الذى يتعلق به « للمُنْجَرّ » فى حال كونه منقولا .

ووضع المصدر فى موضع الصفة ، وهو كثير .

ثم نبـهك على أن حـذف حرف الجـر ، إنما يطرد مع « أنَّ ، وأنْ » إذا أمن اللبس ، تقُول : « عَجِبتُ أَنَّكَ قَائِمٌ » تريد : من أنكَ قائمٌ .

ومثله المصنف فى « أنْ » الخفيفة [1] بقوله : « عَجِبْتَ أَنْ يَدُوا » .

الأصل : من أنْ يَدُوا .

و « يدوا » : فعل مضـارع ، من « وَدَى » : إذا غرم الدية ، وأصله : يدون ، فـحذفت نونه ؛ لأنـه منصوب « بأن » والواو فـاعل ، وهو ضـمـير الجماعة .

وتحرز بقوله : « معَ أَمْنِ لَبْسٍ » : من كون الفعل المعدى بحرف الجر له معنيان : يـتعدى مع أحدهما « بعَنْ » ومـع الآخر « بِفِى » « كَرَغِبْتُ » فإنك تقول : « رَغِبتُ عَنْ أَنْ تَفْعَل » بمعنى : لم أرد أن تفـعل ، و « رَغِبْتُ فيِ أَنْ تَفْعَل » بمعنى : أردت أن تفعل :فلو حذفت ـ هنا ـ حرف الجر التبس المعنيان ، ولم يعلم هل المحذوف « عَنْ ، أَوْ فِى » ؟

فتحصل من هذا : أن حذف حرف الجر على قسمين :

موقوف علي النقل ، وقد يكون فى النظم ـ كمـا مثلنا ـ وقد يكون

---

(١) فى (أ ، ب) المخففة ، والشارح الأندلسى يريد بالخفيفة : المصدرية بدليل أنه ذكر نصب الفعل المضارع بها .

في النثر ، كقولك : « شَكَرْتُ زَيْدًا ، وَشَكَرْتُ لِزَيْد » .

كذلك : « نَصَحْتُ » تقول : « نَصَحْتُهُ ، ونَصَحْتُ لَهُ » وقد يكون فيما يتعدى لواحد بنفسه، وللثاني بحرف جر ،وهي أفعال محفوظة : « كَأَمَرْتُكَ الْخَيْرَ » أَوْ أَمَرْتُكَ بالْخَيْرِ » و « اسْتَغْفَرْتُ الله مِنْ ذَنْبِي ، واَسْتَغْفَرْتُ الله ذَنْبِي » .

وكذلك : « اخْتَرْتُ » قال الله تعالى : ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ (١) .

التقدير : واختار موسى من قومه سبعين رجلاً .

والقسم الثاني : يكون حذف حرف الجر مطردا ، لا يتوقف على السماع وهو مع « أنَّ ، وأَنْ » - كما نبه عليه المصنف - .

والحكم في القسمين : أن ينصب المجرور ،إذا حذف حرف الجر.

وقد شذ بقاء الجر بعد حذف حرف الجر ، كقول الشاعر (٢) .

١٢٠ - إِذَا قِيلَ : أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

روى بجر « كُلَيْبٍ » على تقدير : أشارت إلى كُلَيْبٍ .

---

(١) من الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .

وفي الجلالين : « واختار موسى قومه » أي من قـومه » على تقدير « من » وقال الجمل : « أشار به إلى أن « اختار » يتعدى إلى مفعولين : أحدهما : بحرف الجر ، وقد حذف - ها هنا - ، والتقدير : كما ذكره . . »

انظر ٢/ ١٩٥ تفسير الجلالين ، وحاشية الجمل على التفسير .

١٢ - (٢) الشاعر : هو الفرزدق : همام بن غالب في هجاء جرير ، والبيت من الطويل .

والبيت من شواهد الخزانة ٣/ ٦٦٩ ، ٤/ ٢٠٨ ، والمغنى ١١ / ٦٤٣ (٣) والعيني ٢/ ٥٤٢ ، ٣/ ٣٥٤ ، والتصريح ١/ ٣١٢ ، والهمع ٢/ ٣٦ ، ٨١ والدرر ٢/ ٣٧ ، ١٠٦ ، والأشموني ٢/ ٩٠ ، ٢٣٣ ، والشارح الأندلسي ، وديوانه ٥٢ .

قوله :

وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِـــلٍ مَعْنًى كَمَـنْ   مِنْ « أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ »

هذا البيت تبهك فيه : على أن أحد المفعولين ، إذا كان فى المعنى فاعلا ، كان الأصل أن تقدمه [1] على الاخر ؛ لأن الاخر مفعوله .

وتقديم الفاعل على المفعول هو الأصل .

وهذا إنما يكون فى باب « أَعْطَيْتُ » وقد مثله المصنف بقوله :

« مَنْ » فى المثال ، الذى ذكره ، وهو :

.... أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ

= **اللغة :**

كليب : يريد الفرزدق : كليب بن يربوع ، أبو قبيلة جرير .

والباء فى قوله : « بالاكف » بمعنى « مع » أى : مع الأكَف .

والمعني :

إذا سئل عن آشر قبيلة فى الناس ، كانت الإجابة ، والإشارة من الأصابع فى الأكف إلى قبيلة كليب ابن يربوع بن خطفة .

الإعراب :

« إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطـه ، منصوب بجوابه ، « قيل » فعل ماض ، مبنى للمجهـول « أى » مبتدأ « الناس » مضاف إلى أى « شـر» خبر المبتدأ «شر »: مضـاف ،و « قبيلة » مضـاف إليه ، وجملة المبتـدأ ، وخبره فى مـحل رفع نائب فاعل « قيل » وجـملة « قيل » ونائب فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « أشـارت » فعل ماض ، وتاء التأنيث « كليب » مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير أشارت إلى كليب ، والجار ، والمجرور ،متعلق بقوله: أشارت « بالأكَف » جار،ومجرور ، متعلق بمحذوف حال من الأصـابع و « الأصابع » فاعل للفعل « أشار » ، والتقدير أشارت الأصابع حال كونها مصاحبة للأكف إلى كليب .

والشاهد في البيت :

قوله : « كليب » ـ بالجر ـ حيث حذف حرف الجر ، وهو « إلى » المقدر ، وأبقى عمله .

(١) فى (جـ) : « أن يتقدم »

« فَأَلْبِسَنْ » فعل أمر ، لحقته النون الخفيفة ، و « مَنْ » اسم موصول ، وهى مفعول هو فى المعنى فاعل ؛لأنه الذى يلبس ، و « نَسْجَ » مفعول ثان : لفظا ، ومعنى ؛ لأنه هو الملبوس .

فالأصل : تقديم « مَنْ » هنا ؛ لأن له رتبة الفاعل معنى ، وإنْ كان مفعولا فى اللفظ .

وهذا الباب لم يتقدم للمصنف إشعار به ، فكان الكلام على تبين الباب أولى من الكلام على أى مفعوليه يتقدم .

قوله :

وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَـرَا ... وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يرَى

لما ذكر لك المصنف : أن الأصل تقديم المفعول ، الذى هو فاعل فى المعنى نبهك فى هذا البيت على أنه قد[1] يلزم الأصل لموجب عرا يعنى: نزل ، تقول : عرانى الأمر : إذا نزل بى [2] ، وأنه قد يترك الأصل حتما ، أى : وجوبا .

فتحصل من هذا :

أن المفعول الذى هو فاعل فى المعنى فى هذا الباب على ثلاثة أقسام :

جائز تقديمه وتأخيره ، إلا أن الأصل تقديمه ، وهو الذى نبه عليه فى البيت المتقدم .

ولازم تقديمه لموجب .

ولازم تأخيره لموجب ـ أيضاً ـ .

---

(١) سقط من (ب) لفظ : « قد » .

(٢) « ... وعريته ، غشيته ، كعروته » قاموس (العرى) فالفعل « عرا » واوى ، ويائى .

فأما لزوم تقديمه : فموجبه أن يخاف التباسه بالمفعول الثانى، كقولك: « أعَطَيْتَ زَيْدًا عَمْرًا » : فيلزم - هنا - تقديم المفعول، الذى هو فاعل فى المعنى؛ لأنك إذا أخرته التبس ، إذ كل واحد منهما يحتمل أن يكون معطى لصاحبه ، فلا يعرف المعطى من الآخذ ، إلا بقديم الآخذ ، وتأخير المعطى .

وكذلك - أيضا - إذا كان المفعول الثانى محصورا ، كقولك : « مَا أَعْطَيْتُ زَيْدًا إلاّ دِرْهما » .

وكذلك إذا كان الأول ضميرا متصلا ، والثانى ظاهرا ، كقولك : « زَيْدًا أَعْطَيْتَهُ دِرْهَمًا » .

فإلى هذه الثلاثة أشار المصنف بقوله : « لِمُوجِبٍ عَرَا » .

وأما وجوب تأخير المفعول الأول ، وهو الذى عبر عنه المصنف « بتَرْك الأَصْل » فموجبه : أن يكون الأول محصورا كقولك : « مَا أَعْطَيْتُ دِرْهَمًا إلاّ زَيْدًا » أو يكون المفعول الثانى ضميرا متصلا ،والمفعول الأول ظاهرا ،كقولك : « الدِّرْهَم أَعْطَيْتُه زَيْدا » أو يتصل بالمفعول الأول ضمير يعود على المفعول الثانى ، كقولك : « أعطيتُ الدِّرْهَمَ صَاحِبَه » .

ويجرى فى هذه المسألة ما يجرى فى الفاعل إذا اتصل به ضمير المفعول من تجويز تقديمه على مذهب ابن جنى ، ومتابعة المصنف له .

وقد مر الكلام عليه .

فعلي هذا المذهب : يجوز أن تقول : « أَعْطَيْتُ صَاحِبَه الدِّرْهَمَ » - على قلة واعلم أن باب « أَعْطَيْتُ » يجوز فيه أن تذكر المفعولين معا ،كقوله تعالى : ﴿ إنّا أعْطيناك الْكوثَرَ ﴾ (١) .

---

(١) الآية الأولى من سورة الكوثر

وأن تحذفهما معا ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴾ (١) .

وأن يحذف أحد المفعولين ، ويقتصر على الآخر ، كقولك : « أعطيتُ زَيْدًا » ويسكت ، أو « أَعْطَيتُ دِرْهَمًا » ولا تذكر لمن أعطيت .

والمثالان فى القرآن .

قال تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾ (٢) .

وقال تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ (٣) .

كل هذا جائز .

وسواء كان حذف أحد المفعولين اقتصارا ، أو اختصارا .

قوله :

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ ... كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا ، أَوْ حُصِرْ

نبه المصنف فى هذا البيت : على أنه يجوز حذف الفضلة ؛ إذا لم يقع بذلك ضرر .

ويعنى بالفضلة : ماليس أحد مفعولى « ظَنَنْتُ » ، فيجوز أن تقول : « ضَرَبْتُ » ولا تذكر المضروب ؛ لأنه فضلة ، فالكلام غنى عنه .

= والشاهد فى الآية الكريمة ذكر المفعولين معا : الضمير ، والكوثر .

(٢) الآية ٥ من سورة الليل .

والشاهد فى الآية الكريمة : حذف المفعولين معـا . وفى حاشية الجمل ٤/ ٥٤٥ « ... أشار إلى أن المفعولين حذفا ؛ لأن المقصود ثبوت الإعطاء من حيث هو إعطاء ، وثبوت الاتقاء من حيث هو اتقاء ؛ ليكون أبلغ ، وأعم ... »

(٣) الآية ٥ من سورة الضحى .

(٤) من الآية ٢٩ من سورة التوبة .

إلا أن يقع بحذفه ضرر - كما نبه عليه المصنف ، فيتعين ذكره .

وقد نبه المصنف على محل الضرر فى الحذف ، يقول :

.... سيق جَوَابًا ، أَوْ حُصِر

فـمثـال الضرر فى الجـواب : أن يقول لك القـائل : « مَنْ ضَرَبْتَ » ؟ فيجب أن تقول : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » : فتـذكر المفعول ؛ لأنك إذا [1] لم تذكره لم تجبه بشيء ؛ لأنه قد علم أنك ضربت ، وإنما سأل عن المضروب .

فجوابه فى ذكر المفعول .

ومثـال الضرر فى الحـصر أن يقـول : « مَا ضَرَبْتُ إلاَّ زَيْدًا » : فلو لم تذكر المفعول - ها هنا - فقلت : « مَا ضَرَبْتُ » لنفيت الضرب بالكلية .

فـيفـهم منك : أنك لم يقع منك ضـرب أصلا ، وليس كـذلك ، بل مرادك : أنك ضَرَبْتَ « زيدًا » فقط .

فيحصل الضرر - بحذف المفعول ، فيتعين ذكره مع الحصر .

قوله :

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا وَقَدْ يكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَـــا

لما تكـلم لك [2] على حكم حـذف الفضلـة ، أخذ يتكلم على حـذف الناصب للفضلة .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُها إِنْ عُلِمَا ....

(١) فى (جـ) : « إن لم تذكر » .

(٢) سقط من (ب ، جـ) لفظ : « لك » .

يريد : ويحذف الفعل الناصب للفضلة ، إن علم الناصب : بقرينة تدل عليه .

فالضمير فى قوله : « النَّاصِبُهَا » عائد إلى الفضلة المذكورة فى البيت المتقدم ، والألف ، واللام فى « النَّاصِبِ : موصولة » .

فالتقدير : ويحذف الذى نصب الفضلة .

ثم نبهك على أن الحذف لناصب الفضلة قد يكون ملتزما .

فحصل من هذا :

أن الفعل الناصب للفضلة على ثلاثة أقسام :

جائـــز الحذف .

وواجب الحذف .

وممنوع الحذف .

فعلى الجائز نبه بقوله :

ويُحْذَفُ النَّاصِبُهَا ....

وعلى القسم الممنوع نبه بقوله :

« إنْ عُلِم »

لأن معنى كلامه : أن لم يعلم فلا يحذف

وعلى القسم الواجب نبه بقوله :

.... وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

فأما القسم الجائز : فهو ما دلت عليه قرينة حالية ، كمن رأيته قد سدد

سهما ، فتقول : « القِرْطَاسَ » أى : تصيب القرطاس .

فالناصب ـ ها هنا ـ معلوم من قرينة الحال .

وكذلك ما دلت عليه قرينة مقالية ،كمن قال : « مَنْ أكْرَمْتَ » ؟فتقول : « زَيْدًا » تريد : أكْرَمْتُ زَيْدًا .

فالناصب ـ هاهنا ـ معلوم بقرينة من قول السائل .

وأما القسم الممنوع فكقولك : « زَيْدًا » ولم يتقدم قرينة حالية ، ولا مقالية ، تدل على الفعل ، الذى نصبه .

وأما القسم الذى يلزم فيه الحذف : فهو كل فعل له نائب ، كباب الاشتغال ـ وقد تقدم ـ .

فلا يجوز إظهار الفعل فى قولك : « زَيْدًا ضَرَبْتَه » أعنى : الفعل الناصب « لزيد » ؛ لأن الفعل الظاهر مفسر له ، والمفسر يقوم مقام النائب : فلا يجمع بين النائب ، والمنوب عنه .

وكذلك ـ أيضاً ـ الفعل الناصب للمنادى ؛ لأن حرف النداء نائب عنه [1] .

وكذلك إذا كان فى كلام قد جرى مثلا ،كقوله : « الْكِلاَبَ عَلَى الْبَقَر » أى : أرسل [2] .

---

(1) « ... فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ، ودلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدة ... » انظر الأشمونى ٣ / ١٤١ .

(2) « الكلابَ على البقر » من الأمثال الواردة عن العرب . ويقول الميدانى : « يضرب عند تحريش الناس : بعضهم على بعض من غير مبالاة » ، يعنى : لا ضرر عليك فخلهم .

ونصب الكلاب على معنى : أرسل الكلاب .

ويقال : « الكِراب على البقر » : هذا من قولك : كربتُ الأرض : إذا قلبتها للزراعة ... « يضرب فى تخلية المرء ، وصناعته » مجمع الأمثال ٢ / ٨٨ .

فلا يجوز إظهار الفعل الناصب«للكلاب» لأن المثل إنما يقال كما سمع .

وكذلك قـولهم : « أَحَشَفًا وسُوءَ كيلَة » [1] ؟ لأن هذا - أيضـاً مثل ، وكذلك - أيضاً - فى باب التحذير ، والإغراء كقولك - محذرا - الأسَدَ الأسَدَ ، ومغريا : « السِّلاَحَ السِّلاَحَ » لأن التكرار نائب عن الفعل وكذلك - أيضاً - إذا كان حرف العطف نائبا .

---

(١) « أحَشَفًا وَسُوء كِيلَة » ؟

ويقول الميـدانى « الكيلة : فِعْلَة من الكيل ، وهى تدل على الهيئة ، والحالة ، نحو : الركـبة ، والجلسة

والحشف . أردأ التمر . أى : أتجمع حشَفًا ، وسُوء كَيْل ؟

يضرب لمن يجمع بين خصلتين مكروهتين . » .

١ / ٢١٦ مجمع الأمثال للميدانى .

التنـازع فى العمـل

التنازع باب من أبواب العربية .

ويسمونه : باب التنازع ، وباب الإعمال .

وحقيقته : أن يتنازع العـاملان [1] معمـولا واحدا ، متأخـرا عنهما وليس أحد العاملين مؤكدا للآخر .

وسيـأتى الكلام على هذه القيود عند الكلام على البـيت الأول من كلام المصنف .

واعلم أنَّ معنى تنازع العاملين: أن يكون كل واحد منهما يطلب المعمول:

فإما أن يطلباه معا ، منصوبا « كَأَكْرَمْتُ ، وَبَرَرْتُ عَمْرًا » : فكل واحد يطلب « عمرًا » على أن يكون مفعولا له .

وإما أن يطلباه مـعا ، مرفوعـا ، كقولك : « قَامَ ، وَقَعَدَ زَيدٌ » : فكل واحد منهما يطلب « زيدًا » فاعلا .

وإما أن يطلب الأول منصوبا ، والثانى مرفوعا ، كقولك : « أكرَمْتُ ، وأَكْرَمَنِي زَيْدٌ » : فالأول الذى هو « أكرمتُ » يطلب « زَيْدًا » مـفعولا [2] ، والثانى الذى هو « أَكْرَمَنِى » يطلب « زيدًا » فاعلا .

وإما أن يكـون بالعكس : فيطلبـه الأول مرفـوعا ، والثانى منـصوبا ، كـقولك : « أعْطَانى ، وأَعْطَيْتُ زَيْدًا » : فـإن أعطيت الاسم الظاهر لعـامل الأول فالمسائل كلها جائزة باتفاق النحويين .

---

(١) المراد بالعاملين ، أو العوامل : الفعل ، وشبهه كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، واسم الفعل ، ولا يدخل الحرف فى هذا الباب ، انظر ٢ / ٥٥ المرادى .

(٢) سقطت الجملة الآتية من (جـ) : « يطلب زيدا مفعولا » .

وإن أعطيت الاسم الظاهر للعامل الثانى فجميع النحويين يجيز المسائل كلها إلا الفراء ، فإنه يمنع ذلك فيما كان الأول فيه يطلب مرفوعا ، فيمتنع عنده فى المسألة الثانية ، والرابعة .

وذلك : إذا أعملنا الثانى ، وكان الأول يطلب مرفوعا .

فنحن نضمره ، ونعيده إلى ما بعد ، والكسائى يحذفه ، ويرى أن الحذف أولى من الإعادة إلى ما بعد ودلالة الاسم الظاهر عليه كافية .

والفراء يمنع ، ويقول : لا حذف الفاعل يجوز ، ولا إعادة الضمير إلى ما بعد يجوز .

وقوله : مردود بالسماع الوارد عن العرب .

وإذا كان الأول يطلب منصوبا ، وأعطيت الاسم الظاهر للثانى حذفت مفعول الأول باتفاق ؛ لأنه إن أضمرته عاد إلى ما بعد ، وهو فضلة ،ولا يجوز ذلك إذا كان الضمير فضلة .

وإن طلب الثانى منصوبا ، وأعطيت الظاهر للأول أضمرت مفعول الثانى ، أو حذفته ، إلا أن الإضمار أولى .

هذه قاعدة هذا الباب .

قوله :

إنْ عَاملاَن اقْتَضيَا فِى اسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ : فَلِلْوَا حِدٍ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

هذا البيت نبهك فيه على أنه إن اقتضى عاملان فى اسم عملا ، وكانا واقعين قبل ذلك الاسم فالعمل فى الاسم الظاهر لواحد منهما .

ومعنى قوله : « اقْتَضيَا » : طَلَبَا .

وقال : « اقْتَضَيَا » فأسند الاقتضاء للعاملين معا ، تحرزا من أن يكون أحدهما يقتضى ،والآخر لا يقتضى ،بل هو تأكيد للأول ، كقول الشاعر [1] :

١٢١ ـ فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِى   أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ : احْبِسِ احْبِسِ

« فأتاك » الثانى مؤكد للأول ، فلا تنازع ؛ لأن الثانى لا يقتضى عملا .

وإنما التنازع مع كون العاملين يقتضيان العمل .

وقال المصنف : « عَامِلاَن » ولم يقل « فعْلاَن » ليدخل له العاملان إذا كانا فعلين ، كقولك : « اشْتَرَيْتُ ، وكَسَوْتُ الْغُلاَمَ » أو اسما ، وفعلا ،

---

١٢١ ـ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل .
والبيت من شواهد ابن الشجرى ١ / ٢٤٣ ، والخزانة ٢/ ٣٥٣ والعينى ٣ / ٩ ، والتصريح ١/ ٣١٨ ، والهمع ٢/١١١ ، ١٢٥ ، والدرر ٢/ ١٤٥ ، ١٥٨ ، والأشمونى ٢ / ٩٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

النجاة : « نجا نجوا ، ونجاء ، ونجاية : خلص ... » قاموس (نجا) .

والمعنى :

يقول الشاعر : ولعله كان مطلوبا من أعداء يلاحقونه : « أين طريق النجاة أين ؟ مع بغلتى ، وقد اقترب منى اللاحقون ، فاحبس نفسك على التفكير فى غير الفرار من وجه الأعداء ؛ لتنجو بنفسك . . .

الإعراب :

« فأين » الفاء عاطفة ، واسم استفهام عن المكان ، وهو متعلق بمحذوف تقديره : فأين تذهب « إلى أين » الجار ، والمجرور خبر مقدم ، والمبتدأ المؤخر هو : « النجاة » ، « ببلغتى » جار ، ومجرور ، ومضاف إليه ، والجار والمجرور ، متعلق بقوله « النجاة » ، « أتاك أتاك » فعل ، ومفعول به ، وأتاك الثانى مثله للتأكيد « اللاحقون » فاعل « احبس » فعل أمر ، وفاعله مستتر وجوبا ، والتقدير : احبس نفسك ، و « احبس » تأكيد للأول .

والاستشهاد بالبيت :

فى قوله : « أتاك أتاك اللاحقون » فإنهما عاملان فى اللفظ ، ولكن الثانى منهما لا يقتضى إلا التأكيد إذا لو كان عاملا لقال : أتوك أتاك ، أو أتاك أتوك ، ولا تنازع

كقوله تعالى : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾ (١) « فهاؤم » اسم ، لأنه اسم فعل ، و « اقرءوا » فعل ، أو اسمين كقول الشاعر (٢) .

١٢٢ ـ عُهِدتَ مُغيثًا ، مُغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ فَلَمْ أَتَّخِذْ إلاَّ فِنَاءَكَ مَوْئِلاَ

فالعاملان ـ ها هنا ـ « مغيثا ، ومغنيا » .

وهما اسمان متنازعان في (من أجرته) .

وقال المصنف « عملا » ولم يعين رفعا ، ولا نصبا ، ليدخلا ؛ لأن

---

(١) من الآية ١٩ من سورة الحاقة : « فأعمل الأول عند الكوفيين ، والثانى عند البصرين ، وأضمر فى الآخر ، أى : هاؤم اقرءوا كتابية ، أو هاؤم اقرءوه كتابيه » ٤/ ٣٩٨ حاشية الجمل .

١٢٢ ـ (٢) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل .

والبيت من شواهد العينى ٣ / ٢ ، والتصريح ١/ ٣١٦ ، والأشمونى ٢ / ٩٩ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

موئلا : « الموئل : الملجأ ، وقد وأل إليه : لجأ ... » مختار (وأول) .

والمعنى :

عرفت بين الناس ، وعهدت ، واشتهرت بأنك تغيث الملهوف ،المستغيث ، وتغنى الفقير ،ولذلك : لم أتخذ إلا ساحتك ملجأ ، ومعاذا .

الإعراب :

« عهدت » فعل ماض ، مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله ، « مغيثا » حال من نائب الفاعل ، « مغنيا » حال ثان من نائب الفاعل ـ أيضاً ـ وفى كل واحد من الحالين ضمير مستتر هو فاعله ، تقديره : هو « من » اسم موصول تنازعه كل من العاملين ، وقد أعمل فيه الثانى منهما فهو مفعول به لقوله : « مغنيا » ، « من » مبنى على السكون فى محل نصب ، « أجرته » فعل ماض ، وفاعله ، ومفعول به ، والجملة : لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول « فلم » الفاء « عاطفة ، ولم : حرف نفى ، وجزم ، وقلب « أتخذ » فعل مضارع ، مجزوم بلم ، وفاعله مستتر فيه وجوبا « إلا » أداة استثناء ملغاة « فناءك » مفعول أول لأتخذه والكاف مضاف إليه « موئلا » المفعول الثانى

والشاهد في البيت :

أن « مَنْ » اسم موصول ، تنازعه كل من « مغيث ، ومغن » وهما اسمان .

العمل الذى يقتضيه العاملان قد يكون رفعا ، وقد يكون نصبا ، وقد يختلفان فى اقتضاء العمل ـ كما مثلنا فى أول الفصل ـ .

وقال « قَبْلُ » : يعنى الاسم الذى تنازعا فيه ، تحرز بذلك من أن يكون العاملان بعد الاسم ـ إذ لا تنازع حينئذ ـ ، كقولك : « زَيْدٌ قامَ ، وقَعَدَ » ؛ لأن كل واحد منهما عامل فى ضمير « زَيْد » .

وقوله : « فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ » يعنى : على وجه الجواز ، إلا أن سيبويه يختار إعمال الثانى ، والكوفيون يختارون إعمال الأول .

واللغة الفصيحة شاهدة لسيبويه (رحمه الله) .

والثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ

لما نبهك فى عجز البيت المتقدم على أن العمل لأحد العاملين : أيهما أردت ، إذ لم يعين ، نبهك فى هذا البيت على أن سيبويه[1] ، ومن تبعه من أهل البصرة : يرى إعمال الثانى أولى ، مع إجازته إعمال الأول ـ .

وإلى هذا أشار بقوله :

والثَّانِ أولَى عندَ أهل البَصْرة ....

واختار إعمال الأول مع إجازتهم إعمال الثاني ـ جماعة من أهل الكوفة .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

.... **وَاخْتَارَ عكْسًا يرهم ذَا أَسْرَة**

يعنى : غير أهل البصرة .

(١) قال سيبويه : « ... ولو أعملت الأول لقلت : مررت ، ومربى بزيد » وإنما قبح هذا : أنهم جعلوا الأقرب أولى ، إذ لم ينقض معنى » . ١/٣٩ كتاب سيبويه، واختيار سيبويه مبنى على قرب الثانى ، واختيار الكوفيين الأول لسبقه ، وقال بعض النحاة بالتساوى (انظر ٢/ ٦٢ المرادى) .

« فغيرُ » فاعل « باختار » ، و « عكسًا » مفعول به ، « ذو »[١] . صفة « لغير » ووصفهم بأنهم أصحاب أسرة ، أو : جماعة قوية .

ويحتمل أن يكون « ذا » { ويكون } منصوبا على الحال .

ويشهد لسيبويه قوله تعالى ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ ﴾[٢] . فإنه لو أعمل الأول ـ ها هنا ـ لقيل : هَاؤُم اقْرَءُوه ، فأضمر فى الثانى مفعوله .

فإن قيل : لا دليل على هذا ، إذ يحتمل أن يكون الأول هو المعمل والضمير من الثانى محذوف ؛ لأن حذف المنصوب جائز .

فالجواب : أن جميع القراء على قراءة هـذه الآية بغير ضمير فى « اقرءوا » وذكر الضمير المنصوب أفصح من حذفه .

ولا يعلم أن القراء اتفقوا فى كتاب الله تعالى على غير الأفصح .

فتعين أن يكون الثانى هو المعمل ، حتى نسلم من اتفاق القراء على حذف الضمير ، وهو غير الأفصح .

فتحصل من هذا :

أن إعمال الثانى هو الأفصح، لمجىء القرآن به ، واتفاق القراء عليه[٣] .

---

(١) « ذو » فى المخطوطة (أ) ، والإعراب عليها صفة ، وكذلك فى المخطوطة (جـ) وفى المخطوطة (ب) « ذا » والإعراب عليها بالنصب على الحال ، والرواية الثانية « ذا » بمعنى صاحب هى ما وردت فى الألفية . . .

(٢) من الآية ١٩ من سورة الحاقة .

(٣) ويقول أبو حيان فى البحر المحيط : ٨ / ٣٢٥ .
« وكتابيه » : يطلبه « هاؤم » و « اقرءوا » :
فالبصريون : يعملون : « اقرءوا » والكوفيون : يعملون « هاؤم » ويقول فى النهر : « وفى ذلك دليل على جواز التنازع بين اسم الفعل ، والفعل » .
النهر ٨ / ٣٢٤ .
وانظر أدلة الفريقين فى هامش شرح ابن عقيل للألفية ٢ / ١٦٠ للأستاذ محمد محيى الدين عبد الحميد .

قوله :

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَـاهُ ، وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَـا

لما ذكر لك فيما تقدم : أن العمل فى الاسم الظاهر لأحد العاملين ، فلا بد أن يكون الثانى مهملا من العمل فى الظاهر ، نبهك فى هذا البيت : على أنك تعمل المهمل فى ضمير الاسم الظاهر .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِمَا تَنَازَعَاهُ ....

يريد : وأعمل العامل المهمل من العمل فى ضمير الاسم ، الذى تنازعه العاملان .

فالألف فى قوله : « تَنَازَعَاهُ » ضمير تثنية عائد إلى العامل ، والهاء عائدة إلى « مَا » من قوله : « مَا تَنَازَعَاهُ » .

وقوله :

... ... وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

يريد : وأعمل المهمل فى ضمير الاسم المتنازع فيه ، والتزم فى ذلك ما التزم من حذف المعمول ، إن كان منصوبا ، وأعملت الثانى فى الظاهر ؛ لأنه فضلة ، فلا يجوز إضماره ، وإعادته إلى ما بعد ، والتزم ـ أيضاً ـ ما التزم من إضماره ، وإعادته إلى ما بعد ، إذا كان مرفوعا ، لأنه عمدة ، فلا يسوغ حذفه على مذهب الجمهور غير الكسائى .

وإن أعملت الأول فالتزم ما التزم من الإضمار فى الثانى، إن كان مرفوعا واذكر الضمير حتما ، بخلاف المنصوب ، فإن لك حذفه ، وتطابق بين

الضمير ، والظاهر ، فى الإفراد ، والتثنية ، والجمع .

وسنبين هذا كله فى البيت بعد هذا ، حيث مثلهُ[1] المصنف .

قوله :

كَيُحْسِنَانِ ، وَيُسِيءُ ابْنَاكَا   وَقَدْ بَغَى ، وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

هذا البيت مثل لك فيه المصنف مثالين :

الأول : من إعمال الثانى وهو قوله :

يُحْسِنَانِ ، وَيُسِيءُ ابْنَاكَا   ....

فالاسم المتنـــازع فيه هو : « ابناكا » : فأعمل فيه العامل الثانى ، وهو « يُسِيءُ » .

وأعمل الأول فى ضمير الاسم المتنازع فيه ، وهو « ابناك » .

فالضمير فى قـوله : « يُحْسِنَان » عائد إلى قوله : « ابْنَاكَا » وجاز إعادة الضمير إلى ما بعد ؛ لأن الأول يطلب مرفوعا ،ولم يجز حذفه ، فأضمرناه ، وأعدناه إلى ما بعد .

وقد طابق بين الضمير ،والظاهر ، فجعله مثنى ،كما أن الظاهر مثنى .

وأما المثال الثاني : فهو قوله[2] .

....   قَدْ بَغَى ، وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

وهو على إعمال الأول .

فالاسم المتنازع فيه هو « عَبْدَاكا » : فلما أعطاه للأول أضمر فى الثانى

---

(١) فى (أ) : « حيث بينه المصنف » .   (٢) سقط من (جـ) لفظ : « قوله » .

ضمير تثنية ؛ ليطابق الظاهر .

ولا يجوز ـ ها هنا ـ حذف الضمير ، لأنه مرفوع ، ولو كان منصوبا لجاز حذفه ، فكقولك : « أَكْرَمَنِى ، وأَكْرَمْتُهُ زَيْدًا » :

فلك أن تحذفه ، فتقول : « أَكْرَمَنِى ، وأَكْرَمْتَ زَيْدًا » .

قوله :

وَلاَ تَجِئْ مَعْ أوَّل قَدْ أُهْمِــلاَ بِمُضْمَــرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِــلاَ
بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرْنْهُ إِنْ يَكُــنْ هُوَ الْخَبَــرْ

هذا البيت الأول : نبهك فيه على أنه لا يجوز أن تجىء مع العامل الأول إذا أهملته من العمل فى الظاهر بمضمر منصوب ، وإلى هذا أشار بقوله :

... ... بِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلاَ

فمراده بغير الرفع : النصب .

ومعنى « أوهلا » : أدخل ، تقول: أهله الله الجنة بمعنى: أدخله ، نقله الجوهرى [1] .

ويحتمل أن يكون : « أهّل » ـ بتشديد الهاء ـ من غير واو بعد الهمزة ، أى جعله أهلا [2] .

و « أوهل » ـ فى البيت ـ حشو ، والكلام تام بقوله :

.... بِمُضْمَرٍ لغير رَفْعٍ ...

---

(١) وفى القاموس المحيط ، مادة (أهل) : « ... وأهله لذلك تأهيلا ، وآهله رآه أهلا ، واستأهله : استوجبه لغة جيدة ، وإنكار الجوهرى باطل ... » وانظر اللسان ، مادة (أهل) .

(٢) هذا المعنى سار عليه المكودى فى شرح الألفية ص٧١ «ومعنى أوهل جعل أهلا» وكذلك الأشمونى : « أوهلا » أى : جعل أهلا » ٢ / ١٠٤ .

وجاء « بأُوهِلَ » لتتميم البيت .

فالمفهوم من هذا البيت أمران :

أحدهما : أنك إذا أهملت الأول من العمل فى الظاهر ، لا تضمر فيه إلا أن يطلب مرفوعا ، وأنه إن طلب غير مرفوع لم تضمره .

فنبه عليه فى البيت الثانى ، فقال :

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ[1] ....

يعنى : بل حذف معمول الأول المهمل الزم ، فجعل الحذف لازما ، فتقول : « أكرمْتُ ، وأكرمَنِى زَيْدٌ » : فتحذف مفعول الأول ، الذى هو « أكْرَمْت » ؛ لأنه يطلب منصوبا ، وحذفه لازم .

فلا يجوز أن تقول : « أكْرَمْتُهُ ، وأكرمَنِى زَيْدٌ » .

ثم نبهك على أنه إنما يلزم حذفه إذا كان غير خبر ، تحرز بذلك من المفعول الثانى فى باب « ظَنَّ » فإنه خبر ، فلا يجوز حذفه .

فالحاصل من هذا :

أن معمول الأول ، إذا أعمل الثانى إن كان منصوبا ، وكان غير خبر فى الأصل ـ كما مثلنا ـ لزم حذفه ، وامتنع إضماره ، وإن كان فى الأصل خبرا لم يجز حذفه ، ووجب إضماره ، وتأخيره وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

... ... وأخرنه إن يكن هو الخبر

---

(١) جعل ابن مالك الحذف أولى فى كتابه التسهيل ، فقد قال : « ويجوز حذف المضمر ، غير المرفوع مالم يمنع مانع ، ولا يلزم حذفه ، أو تأخيره معمولا للأول ، خلافا لأكثرهم ، بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى من إثباته متقدما » ص ٨٦ .

وانظر ٢ / ٦٧ المرادى . وانظر ٢/ ٦٩ المرادى للوقوف على الفرق بين الألفية ، والتسهيل

ومثال ذلك أن تقول : « ظَنَنْتُ زَيْدًا ، وظَنَّنِي قائمًا إِيَّاهُ » « فقائما » هو المتنازع فيه ، وقد أعملت الثاني، الذى هو « ظَنَّنِي » وبقى الأول ، الذى هو : « ظَنَنْتُ زَيْدًا » مهملا من العمل فى الظاهر ، ولم يمكنا حذف مفعول الثانى؛ لأنه خبر فى الأصل ، ولم يمكنا إضماره ، وإعادته إلى ما بعد والضمير المنصوب لا يعود إلى ما بعد رتبته ، ولفظا فى باب من الأبواب ، فاحتجنا إلى إضماره ، وتأخيره عن « قائم » ليعود إلى ما قبل.

فقولنا ـ فى المثال ـ : « إِيَّاه » هو مفعول « ظَنَنْت » وأضمرناه، وأخَّرناه ؛ ليعود على ما قبله .

فسلم من حذفه ، ومن إعادته إلى ما بعد .

وهذا مراد المصنف بقوله : « وأخرنه » .

هذا مذهب المصنف .

ومن الناس من يرى ـ ها هنا ـ إظهاره ، ومنهم من قال بحذفه ؛ لأنه المفعول الثانى من باب « ظَنَنْتُ » يجوز حذفه اختصارا ، إذا دل دليل عليه ، والاسم المتنازع فيه دال عليه فلا مانع من الحذف [1] .

---

(١) **القضية النحوية التي دار الخلاف حولها :**
هى : إذا أهمل العامل الأول لم يؤت معه بضمير غير مرفوع ـ وهو المنصوب ، والمجرور ، بل يلزم الحذف ، إلا إذا كان المشغول خبرا فى الأصل فإنه لا يجوز حذفه ، بل يجب الإتيان به مؤخرا ، فتقول : « ظَنَّنى ، وظننتُ زيدًا قائمًا إيَّاه » .
وكلام ابن مالك فى الألفية يشير إلى ذلك .
أما كلامه في التسهيل ـ وهو يمثل قمة اجتهاده ـ فإنه يقول فيه : « ويجوز حذف المضمر غير المرفوع ، مالم يمنع مانع ، ولا يلزم حذفه ، أو تأخيره ، معمولا للأول ، خلافا لأكثرهم ، بل حذفه إن لم يمنع مانع أولى من إبقائه متقدما » .ص ٨٦ التسهيل .
وهذا ما جعل ابنه يتعقبه ـ فى غير هوادة ـ فيقول :
« وقد يتوهم من قول الشيخ (رحمه الله) :
بل حذفه الزم إن يكن غير خبر   وأخــــرنه إن يكن هوالخبر =

قوله :

وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا لِغَيْـــرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسَّـــرا

هذا البيت نبه فيه المصنف على مسألة ، وهى :

إذا أعملت أحد العاملين ، وكان مـفعول الآخر خبرا فى الأصل ، وهو غيـر مطابق للاسم الظاهر ، فلا يجوز أن تضـمره ، لعدم مطابقـته للظاهر ، فيجب أن تظهره .

ولهذا : أشار بقوله :

وأظْهر إنْ يكنْ ضميرٌ خَبَرَا .... إلى آخر البيت .

= إن ضمـير المتنازع فيه : إذا كـان مفعـولا فى باب « ظَنَّ » يجب حذفه إن كان المفـعول الأول ، وتأخيره إن كان المفعول الثانى .

وليس الأمر كذلك .

بل لا فرق بين المفعولين فى امتناع الحذف ، ولزوم التأخير . ولو قال بدله :

واحذف إن لم يكن مفعول حسب وإن يكن ذاك ، فأخـــره تصـــب

لخلص من ذلك التوهم » ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ شرح ابن الناظم للألفية ـ بتـحقيقنا ـ وتعقب المرادى فى شرح الألفية قول ابن الناظم ، فقال :

« قال الشارح : لو قال بدله :

واحذفه إن لم يكن مفعول حسب وإن يكن ذاك ، فأخـــره تصـــب

لسلم » .

قلت :

قوله : « مفـعول حسب » يوهم أن غير مفـعول « حسب » يجب حذفه ، وإن كـان خبرا ، وليس كذلك ، لأن خبر « كان » لا يحذف ـ أيضاً ـ بل يؤخـر ، كمفعول « حسب » نحو : « زيْد كان ، وكنت قائما إياه » وهذا مندرج تحت قول المصنف « غير خبر » ولو قال :

بل حَذْفُهُ إنْ كان فضلةً حُتِمْ وغيرُها تأخيره قد الْتُزِمْ

لأجاد . » ٢/ ٦٩ ، ٧٠ المرادى .

وتعقب الأشمونى المرادى ، فقال : ـ بعد عرض كلام المرادى ـ : « .. فكان الأحسن أن يقول :

واحذفه لا إن خيف لبس ، أو يرى لعمـــدة ، فجئ به مؤخـــرا » .

(٢ / ١٠٧ شرح الأشمونى) .

يريد : وأظهر إنْ يكن الضمير خبرا فى الأصل ، لأن الاسم لا يطابق المفسر .

يعني بالمفسر : الاسم المتنازع فيه ؛ لأنه إليه يعود الضمير فى العامل المهمل .

ومثال هذه المسألة : « ظَنَنْتَ الزَّيْدَيْنِ ، وظَنَّانِى قائماً قائمَيْن »

فالاسم المتنازع فيه : « قائمِيْن » وقد أعملت فيه الأول ، وهو « ظَنَنْتُ » فبقى الثانى وهو « ظَنَّانى » يطلب مفعُوله الثانى ، ولا يمكن حذفه ؛ لأنه - فى الأصل - خبر ، ولا يمكن إضماره لأن إن أضمرناه احتاج أن يكون مفردا ، لأن المفعول الأول من « ظَنَّانِى » مفرد ، فيحتاج أن يكون مطابقا له ، لأنه خبر عنه .

فإشارته بقوله :

إنْ يكنْ ضَمير خَبَرَا

لمثل « قائم » هنا لو أضمر ؛ لأنه خبر لغير ما يطابق المفسر ، يعنى : ياء « ظَنَّانى » ، وهو ضمير مفرد .

والمفسر هو « قَائمَيْن » مثنى ، فلا مطابقة بينهما ، و « قَائم » يلزم مطابقته للياء ، لأنه خبر عنها .

فلو أضمرناه مفردا على حكم الياء لم يطابق المفسر ، وهو « قَائمين » فأظهر مفردا ؛ ليطابق الياء ، ويسلم من إضماره غير مطابق للمفسر إذ مطابقة الضمير لمفسره لازمة .

فقول المصنف فى البيت : « ضمير اسم يكن »[1] و « خبرا » خبرها و « المفسر » مفعول « يطابق » .

---

(١) فى (ب) : « اسم يكون » .

وهو بكسر السين ؛ لأنه اسم فاعل .

قوله :

نَحـــو أظُنُّ ، ويَظُـنَّانِى أخَـــا   زَيْدًا ، وعَمْرًا أخَوَيْنِ في الرَّخَا

هذا البيت فيه المثال لما تقدم فى البيت قبل هذا .

فالاسم المتنازع فيه ، هو « أخوين » ؛ لأن « أظُنُّ » يطلبه مفعولا ثانيا « ويظنانى » - أيضاً - يطلبه مفعولا ثانيا .

فأعملنا فيه الأول ، وهو : « أظُنّ » فبقى « يَظنَّانِى » مهملا من المفعول الثانى .

فإن أضمرناه كان الضمير خبرا لغير ما يطابق المفسر ،وهى الياء فى « يظنانى » لأنها مفردة ، والمفسر مثنى .

فأظهرناه - كما نبه عليه المصنف فى البيت المتقدم ، وهو قوله : « أخَا » لأنا لو أضمرناه لدار الأمر بين محذورين :

إما عدم مطابقته للمفسر ، إن جعلناه مطابقا للياء ، الذى هو خبر عنها فى الأصل .

وإما عدم مطابقته للياء ، إن جعلناه مطابقا للمفسر .

فلا مخلص إلا إظهاره [1] .

---

(١) استظهر ابن هشام الأنصارى عدم عد هذه المسألة من باب التنازع فى العمل ، حيث قال : « والذى يظهر لى فساد دعوى التنازع فى « الأخوين » لأن « يظنني» لا يطلبه : لكونه مثنى ، والمفعول الأول مفرد » .

وأجاب عن ذلك الشيخ خالد الأزهرى ، حيث قال :

« وجوابه : أن المتنازع فيه مطلق الإخوة ، من غير نظر إلى كونه ، مفردا أو مثنى . . . » ونسب ذلك إلى صاحب المتوسط ، وذكر أن فيه نظرا ، لأن التنازع لا يكون فى مبهم .

انظر (٢ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ التصريح على التوضيح)

هذا مذهب البصريين .

والكوفيون : يراعون جانب الخبر ، فيضمرونه مطابقا للمفعول الأول ، إذ هو خبر فى الأصل ، ولا يبالون بعدم مطابقته للمفسر .

وأجاز الكوفيون ـ أيضا ـ حذفه اختصارا .

المفعـــول المطلق

هذا الفصل : تكلم فيه على المفعول المطلق.

وهو المصدر : وهو ما عدا الزمان من مدلولى الفعل .

واعلم أن **المفاعيل خمسة أنواع :**

المفعول المطلـق ، والمفعول به ، وهو الذى وقع عليه الفـعل ، والمفعول فيه وهو الزمـان ، أو المكان ، الذى وقع فيه الفعل ، والمفعـول معه ، وهو : المصاحب للفاعل فى حال وقوع الفعل منه ، أو للمفعول فى حال وقوع الفعل عليـه ، والخامس المفعـول له ، ويسمى ـ أيضـاً ـ المفعـول من أجله ، وهو : السبب الذى لأجله فعل الفعل .

ويجمعها قولك : « ضَرَبْتُ ، وَزَيْدًا ، عَمْرًا ، أَمَامَكَ ، يَوْمَ الجُمْعَةِ ، ضَرْبًا ، تَأْدِيبًا لَه » .

فقولنا : « وَزَيْدًا » : مفعول معه ؛ لأنه المصاحب للفاعل ، الذى هو التاء فى حال وقوع الضرب منه .

و « عَمرًا » هو المفعول به ؛ لأنه عليه وقع الضرب .

و « أمامَك ، ويَوْمَ الجمـعة » : هما المفعـول فيه ؛ لأن « أَمَامَك » هو المكان ، الذى وقع فـيه الضرب ، و « يَوْمَ الْجُمُعَةِ » : هو الـزمان الذى وقع فيه الضرب .

و « ضَرْبًا » هو المفعول المطلق ؛ لأنه مدلول الفعل ، غير الزمان .

و « تَأْدِيبًا » هو المفعول من أجله ؛ لأنه من أجل التأديب فعل الضرب[1]

---

(١) سقط من (جـ) ما يلى : « لأنه من أجل التأديب فعل الضرب » .

وإنما سمى المصدر مفعولا مطلقا ؛ لأن كل واحد من المفاعيل الأربعة مقيد بحرف جر .

ألا ترى أنك تقول : مفعول به ، مفعول فيه ، مفعول معه ، مفعول من أجله والمصدر لا يقال فيه شيء من ذلك ، بل يقال مفعول من غير حرف جر ، فسمى مطلقا ، إذ لم يتقيد بحرف جر ، وإنما لم يتقيد ؛ لأنه مفعول الفاعل على الحقيقة ، وغيره إنما سمى مفعولا بسبب ، فبين بحرف الجر وجه ذلك السبب .

قوله :

الْمَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ   مَدْلُولَى الْفِعْلِ كَأَمْنٍ ، مِنْ أَمِنْ

هذا البيت عرف فيه المصدر بأنه : أحد مدلولى الفعل ، الذى هو غير الزمان .

وإلى هذا أشار بقوله : « مَا سِوَى الزَّمَانِ » ومثله بقوله : « أَمْنٍ » من « أَمِنَ » .

« فأَمْنٍ » - بالسكون فى الميم [1] - هو المصدر .

و « أَمِنَ » - بكسر الميم - هو الفعل .

وذلك : أن الفعل وضعته العرب لمدلولين ، أى : معنيين .

أحدهما : المصدر .

والثاني : الزمان [2] .

فإذا قلت « أَمِنَ » دل على شيئين :

---

(١) فى (جـ) : « بالكسر الميم » .

(٢) فى (ب) : « للزمان الماضى » .

أحدهما : الأَمْن ، وهو المصدر .

والثاني : الزمان الماضى ، الذى وقع فيه المصدر .

وإن كان الفعل مستقبلا دل على الزمان المستقبل ، مع المصدر ، « كَيَأْمَنُ » غدًا ، وإن كان حالا دل على زمان الحال ، مع المصدر ، كقولك « يَأْمَنُ » الآن .

وإذا عرفت أن الفعل له مدلولان : الزمان ، وغيره ، فما سوى الزمان من مدلولى الفعل هو المصدر - كما ذكر المصنف .

قوله :

بِمِثْلِه ، أَوْ فِعْلٍ ، أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهذَيْنِ انْتُخِبْ

هذا البيت نبهك فيه على العامل فى المصدر ، فذكر أنه ينتصب بمثله ، أى : بمصدر مثله ، كقولك : « أَعْجَبَنِى مَشْيُكَ مَشْيًا رَفِيقًا » .

« **فَمَشْيًا** » مصدر نصبه « مَشْيُكَ » وهو مصدر مثله فى الأصل ، إلا أنه - الآن - لا يعرب مصدرا ، بل هو فاعل « بأَعْجَبَنِى » .

هذا مراده بالمثلية ، ثم قال : « أَوْ فِعْلٍ » يريد : أو بفعل ، كقولك : « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » .

ثم قال قال : « أَوْ وَصْفٍ » يريد : أو بوصف ، كقولك : « زَيْدٌ قارئٌ قِراءَةً حَسَنَةً » .

« فَقِرَاءَةً » منصوب بالوصف ، الذى هو « قَارِئٌ » .

ثم نبهك على أن كون المصدر أصلا لهذين ، يعنى الفعل ، والوصف « انْتُخِبْ » يعنى : اختير .

وهو مذهب البصريين .

ومذهب الكوفيين : أن الفعل هو أصل المصدر .

والصحيح مذهب البصريين : لأن الفرع يكون - أبدًا - أكثر فائدة من الأصل ، ولأجل تلك الفائدة الزائدة فرع ، ونحن نجد الفعل أكثر فائدة من المصدر ؛ لأنه يزيد بالدلالة على الزمان ، فيتعين أن يكون فرعا ، كما قال البصريون [1] .

قوله :

تَوْكِيدًا ، أوْ نَوْعًا يُبَيِّنْ ، أَوْ عَدَدْ   كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِى رَشَدْ

هذا البيت نبهك فيه على أنواع المصدر ، التى لأجلها جىء به ، فذكر أن معانيه ثلاثة :

الأول : التأكيد ، وإليه أشار بقوله : « تَوْكِيدًا » ومثاله : « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » .

« فَضَرْبًا » مصدر ، مُؤكد للفعل .

الثاني : بيان النوع ، وقد مثله المصنف بقوله : « سَيْرَ ذِى رَشَد » .

لأن السير أنواع ، منها : سَيْر ذِى رَشَدْ .

الثالث : أن يبين به العدد : وقد مثله المصنف بقوله : « كَسِرْتُ سَيْرَتَيْن » يريد : مرتين .

وكذلك لو قال : « سَيْرَةً » فإن المراد مرة واحدة .

---

(١) مال الشارح الأندلسي إلى رأى البصريين فى هذه القضية التى تشعبت فيها الآراء ، وجعله الصحيح ، وقد ساق أبو البركات الأنبارى حجج الفريقين فى براعة ، وجمال عرض فى كتابه « الإنصاف فى مسائل الخلاف » . . ١ / ١٤٤ إلى ١٥٢ ، وفى هذه القضية غير ما ذكر من الآراء .

ويسمى هذا النوع المصدر المعدود ، ويسمى - أيضاً - المحدود .

قوله :

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّ   كجدَّ كلَّ الْجِدِّ ، وَافْرَحِ الْجَذَلْ

نبهك فى هذا البيت : على أنه قد [1] ينوب عن المصدر ما دل على معنى المصدر :

فقد ينوب عنه « كُلّ » وقد مثله المصنف بقوله : « جِدَّ كلَّ الجِدِّ » : « فكُلّ » مصدر .

وقد يوضع مكانه « بَعْض » كقولك : « سِرْتُ بَعْضَ السَّيْرِ » .

وقد يوضع مكانه لفظ يرادفه ، وقد مثله المصنف بقوله : « وَافْرَحِ الْجَذَلْ » المراد : افرح الفرح ، ثم نيب عنه مرادفه ، وهو « الجذل » - بذال معجمة - لأن معناه ، ومعنى الفرح واحد .

وقد ينوب عنه عدده ، كقولك : « ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا » : فنيب عن المصدر - ها هنا - العدد .

وقد ينوب عنه صفته ، كقولك : « ضَرَبْتُهُ شَدِيدًا » .

وقد ينوب عنه الآلة ، كقولك : « ضَرَبْتُهُ سَوْطا » .

وقد ينوب عنه ما هو مشاركه فى الاشتقاق ، كقوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُم مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [2] .

فجعل « نَبَاتًا » مكان « إِنْبَاتًا » ؛ لأنه مشاركه فى أصل الاشتقاق .

وقد ينوب عنه نوع من أنواعه ، كقولك : « اشْتَمَلَ الصَّمَّاء » : نوع من

---

(١) سقط من جـ لفظ « قد » .
(٢) الآية ١٧ من سورة نوح .

أنواع الاشتمال [1] .

وقد ينوب عنه ضميره، كقوله تعالى: ﴿ لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴾ [2] .

فالهاء ضمير قوله : « عَذَابًا » فجعل الضمير نائبا عن المصدر .

وقد ينوب عنه الإشارة إليه ، كقولك : « ضَرَبْتُهُ هَذَا الضَّرْبَ » .

« فهذا » نائب عن المصدر .

وكل هذا داخل تحت عموم قول المصنف ؛ لأنه قال : [3].

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دلّ ....

فمقتضي كلامه : أن كل مادل على معنى المصدر مندرج فى قوله :

..... مَا عَلَيْهِ دَلّ [4]. ....

قوله :

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا وَثَنِّ ، وَاجْمَعْ غَيْرَهُ ، وَأَفْرِدَا

قد قسم لك المصدر ـ فيما تقدم ـ إلى ثلاثة أقسام :

مؤكد ، ومعدود ، ومبين للنوع .

فذكر لك : أن المؤكد من هذه الثلاثة الأنـواع يكون موحدًا أبدًا : فلا يثنى ، ولا يجمع .

(١) « اشتمال الصماء : أن يجلل جسده بثوبه نحو شملة الأعراب بأكسيتهم وهو أن يرد الكساء من قبل يمينه على يده اليسرى ، وعاتقه الأيسر ، ثم يرده ثانية من خلفه على يده اليمنى ، وعاتقه الأيمن ، فيغطيهما جميعا » مختار (ص م م) .

(٢) من الآية ١١٥ من سورة المائدة .

(٣) سقط من حـ : « سقط من (جـ) : « لأنه قال » .

(٤) انظر ٢ / ٧٣ إلى ٧٦ شرح المرادى ففيه زيادة وإيضاح .

وإلى هذا أشار بقول :

وَمَا لِتَوْكِيدٍ ، فَوَحِّدْ أَبَدَا ....

يعني : وما جاء من المصادر للتأكيد فوحده أبدا [(١)] .

ثم نبهك على أن القسمين الآخرين يجوز : تثنيتهما ، وجمعهما .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَثَنِّ ، وَاجْمَعْ غَيْرَهُ ، وَأَفْرِدَا

يريد : غير ما جاء لتأكيد من المصادر .

فالضمير فى قـوله : و « غَيْرَ » عائد إلى قوله : « مَا » ـ فى أول البيت ـ وقوله : « وَأَفْرِدَا » : فـعل أمر للواحـد ، إلا أنه كان قد دخلـت عليه نون التأكيد الخفيفة ، فصار « وأَفْرِدَنْ » ثم لما وقف عليه ـ فى آخر البيت ـ أبدل من النون ألفا فى الوقف .

وهو وجه الوقوف على النون الخفيفة ؛ لأنهم يعاملونها معاملة التنوين .

فالحاصل من هذا :

أن المصدر إذا كـان معدودا ، أو لبـيان النوع ثنى ، وجـمع ، وأفرد ، **فتقول** فى العدد : « ضَرَبْتُ ضَرْبَةً ، وَضَرْبَتَيْنِ ، وَثَلَاثَ ضَرَبَاتٍ » .

وتقول فى الذى لبـيان النوع : « ضَرَبْتُ ضَرْبَيْنِ ، وضَرَبْتُ ضُرُوبًا » : تثنى وتجمع ـ بحسب الأنواع ـ [(٢)] .

قوله :

---

(١) وذلك : لأنه بمثابة تكرر الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع ، انظر ٢ / ١٧٤ ، ابن عقيل .

(٢) وهو المشهور نحو « سرت سيرى زيد : الحسن ، والقبيح » انظر ٢/ ١١٥ الأشمونى .

وَحَذْفُ عَامِلِ المؤكّدِ امْتَنَعْ وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

هذا البيت نبهك فيه : على أن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله لأنه إنما جاء مؤكدا للعامل ، فإذا حذف العامل كان مناقضا للمقصود فى المجىء بالمصدر ؛ لأن التحقيق المراد من التأكيد ، لا يحصل مع الحذف .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكّدِ امْتَنَعْ ....

وأما القسمان الآخران : وهو المعدود ، والذى لبيان النوع فيجوز حذف عاملهما ، إذا دل عليه دليل .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

يعني : وفى سوى عامل المؤكد متسع للحذف .

تقول : « لى فى الأمر متسع » : ـ بفتح السين ـ أى : لى فيه سعة فإن شئت فعلته ، وإن شئت لم أفعله .

وهذا الذى ذكره المصنف : من حذف عامل المصدر المؤكد ، وهو خلاف قول الناس [1] .

وقد رد عليه فى ذلك ابنه [2] . وذكر : أن الناس متفقون على حذف عامل المصدر ، سواء : كان المصدر للتأكيد ، أو لغيره ، واحتج بالسماع ،

---

(١) نقد الشارح الأندلسى ما ذهب إليه ابن مالك ، ورأى : أن مذهبه خلاف ما عليه الناس ، ونسير فى هذه القضية على النحو التالى :

(٢) **تعقب ابن الناظم :**

ذكر ابن الناظم : أن والده أصر على مذهبه فى الألفية ، وفى غيرها : وتحرير رأيه :« أن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله » . =

وكثرته .

- وذكر ما قاله في شرح الكافية : « لأن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله ، وتقرير معناه ، وحذفه مناف لذلك ، فلم يجز » .

- بين ابن الناظم أن والده « إن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله ، وتقرير معناه دائماً ، فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد ، ولكنه ممنوع ، ولا دليل عليه .

وإن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية ، والتقرير ، وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم .

ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد . . .

- ما تقدم إن لم يكن دليل على دفعه بالقياس ، لكن السماع كاف في دفعه .

- ذكر أن العرب تحذف عامل المؤكد حذفا جائزاً ، وحذفا واجبا ، وضرب لذلك أمثلة .

- قرر في نهاية المطاف : أن منع مثل هذا إما لسهو عن : « وروده ، وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل منه نية التخصيص » .

وهو دعوى على خلاف الأصل ، ولا يقتضيها فحوى الكلام » .

انظر شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ - بتحقيقنا - ولم يرتض ابن عقيل ما ذهب إليه ابن الناظم وتعقبه بما : .

خلاصته :

- إذا قلت : « ضَرْبًا زيداً » فإنه مصدر مؤكد ، وعامله محذوف وجوبا .

- جميع الأمثلة التي ذكرها ابن الناظم ليست من باب التأكيد في شيء ، لأن المصدر فيها نائب مناب العامل ، دال على ما يدل عليه ، وهو عوض منه ، . . .

انظر ٢ / ١٧٥ ، ١٧٦ شرح ابن عقيل للألفية .

ونعرض في هذه القضية رأي السيوطي الذي سجله في شرحه للألفية ، والذي أسماه « البهجة المرضية » قال :

« . . ونقضه ابنه مجيئه في نحو : « سَقْيًا ، ورَعْيًا » .

ورد : بأنه ليس من التوكيد في شيء ، وإنما المصدر فيه نائب مناب العامل ، دال على ما يدل عليه ، فهو عوض منه .

ويدل على ذلك : عدم جواز الجمع بينهما ، ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه ، وبين المؤكد » ص ٥٥ البهجة المرضية . . . ومن العجب في هذه القضية النحوية : ما عقب به الملوي في حاشيته على شرح المكودي ، لألفية ابن مالك ، أخذا عن الشاطبي ، تعليقا على قول ابن الناظم :

« وابن اللبون إذا مالز في قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس »

(ص ٧٣ حاشية الملوي على شرح المكودي)

والبيت غني عن البيان في ارتضاء مذهب ابن مالك ، وتبيان أن ما ذهب إليه ابنه إنما ذلك من قبيل النظرة الذكية السريعة ، والرأي الفطير ، المتعجل .

وما قاله المصنف ظاهر : للعلة التى ذكرناها .

ولا ينازع عاقل فى أن الحذف يخالف مقصود التأكيد .

وأما السماع : فيحتمل أن المصادر الواردة : المراد بها التخصيص[١].

وهو : الظاهر[٢] .

لأن مثل « سَقْيًا لَكَ ، ورَعْيًا لَكَ » : إنما هو فى محل للإكرام .

فمراده : رَعْيًا كثيراً ، أَوْ سَقْيًا كثيراً .

فالمراد به : المصدر المختص .

وقول ابن المصنف : « إن الاختصاص غير ظاهر » .

« كلام غير ظاهر »[٣].

وقد رأيت الشيخ : « أبا حيَّان (رحمه الله) مائلا إلى كلام المصنف ، مقرِّرًا له » .

مع أنه مقر بالاعتراض على المصنف .

وقال : ـ بعد تقرير[٤] المسألة ـ وقد نوزع[٥] فى هذا .

وأما المعدود ، والذى لبيان النوع فلم يخالف أحد فى حذف عاملهما ، إذا كان علية دليل .

---

(١) يريد ابن جابر ما سجله ابن الناظم فى قوله : « فإنهم يحذفون عامل المؤكد حذفا جائزاً ، إذا كان خبرا عن اسم عين ، فى غير تكرير . ولا حصر ، نحو : « أنت سَيْراً ، وسيراً » وحذفا واجباً فى مواضع يأتى ذكرها نحو : « سَقْيًا ، ورَعْيًا ، وحمداً وشكرًا ، لا كُفْرًا » .

(٢) استظهر الشارح الأندلسى غير ما رآه ابن الناظم ، وذكر وجهة نظره فى ذلك . وأن المراد : المصدر المختص .

(٣) فى ذلك طرح لمذهب ابن الناظم ، وجنوح إلى مذهب الناظم .

(٤) فى (جـ) : « تقريب » .
(٥) فى (جـ) : وهو نوزع فى هذا » .

فمن حذف عامل المعدود قول القائل : « كَمْ ضَرَبْتَ زَيْدًا » ؟ فتقول : « ضَرْبَتَيْنِ » تريد : ضَرَبْتُه ضَرْبَتَيْنِ .

ومثال ذلك فى بيان النوع قول القائل : « كَيْفَ اشْتَمَلْتَ » ؟ فتقول : « الصَّمَّاءَ » .

تريد : اشتملت الصَّمَّاء : فحذفت ؛ لدلالة الكلام الأول عليه .

قوله :

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاَ   مِنْ فِعْلِه : كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلاَ

لما ذكر لك حذف عامل المصدر ، أخذ يقسمه إلى واجب ، وإلى غير واجب .

فعدد للواجب مواضع : فذكر فى هذا البيت منها واحدًا .

وهو : إذا كان المصدر بدلا من فعله .

وإلى هذا أشار بقوله :

والحذف حتم مع آت بدلا   من فعله ....

ومثله بقوله :

...   .   كندلاً اللَّذْ كَانْدُلاَ

يريد : « كَنَدْلاً » الذى هو « كَانْدُل » يعنى الذى هو : « كأُنْدُلاَ » .

يعني : الذى هو نائب عن « انْدُلاَ » .

وَ « انْدُلا » فعل أمر ، دخلت عليه النون الخفيفة ، ثم وقف عليها فأبدلها ألفا .

وَ « نَدْلاً » مصدر ، وهو بالدال المهملة ، جعل نائباً عن فعله ، الذى

هو « انْدُلْ » ومعناه : اختطف .

ونبه بهذا المثال على قول الشاعر [1] :

١٢٣ ـ عَلَى حينَ أَلْهَى النَّاسَ جلُّ أُمُورهمْ   فَنَــدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَــدْلَ الثَّعَالِــب

« فندلا » مصدر ، وضع بدلا من فعل الأمر ، الذى هو « اندل » و « زريق » اسم رجل ، مبنى على الضم ، مفردا ، منادى ، و« ندل الثعالب» مصدر ، والعامل فيه : « ندلاً » الأول ، والتقدير : فاندل يا زريق المال ندل الثعالب ، أى : اختطف المال اختطاف الثعالب .

---

١٢٣ ـ (١) **الشاعر :** هو الأحوص ، أو أعشى همدان أو جرير . وهو من الطويل .
والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٥٩ ، والإنصاف ٢٩٣ والخصائص ١/ ١٢٠ ، والعينى ٣ / ٤٦ ، ٥٢٣ ، والتصريح ١/ ٣٣١ والأشمونى ٢/ ١١٦ ، ٢٥٨ ، والشارح الأندلسى ، واللسان (ندل) .

اللغة :

الهى الناس : شغلهم ، وأورثهم الغفلة .

جل أمورهم : معظمها .   **ندلا** : خطفا فى سرعة .

والمعني :

قبل البيت :

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم   ويرجعن من دارين بُجْرَ الحقائب

ومعني بيت الشاهد :

عندما يرى اللصوص الناس غافلين عن أمتعتهم ينادى بعضهم بعضا : اخطف خطفا سريعاً ، وكن خفيف اليد ، سريع الروغان .

الإعراب :

« على » حرف جر « حين » ظرف زمان ، مبنى على الفتح فى محل جر « ألهى » فعل ماض « الناس » مفعول به « جل » فاعل ، جل مضاف . و « أمور » مضاف إليه « أمور » مضاف ، وهم . مضاف إليه « فندلا » ندلا مفعول مطلق ، منصوب بفعل محذوف « زريق » منادى بحرف نداء محذوف ، وجملة النداء معترضة ، لا محل لها من الإعراب « المال » مفعول به لقوله : « ندلاً » السابق « ندل » مفعول مطلق مبين للنوع ، ندل : مضاف ، و « الثعالب » مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « فندلا » حيث ناب مناب فعله ، وهو مصدر ، وعامله محذوف وجوبا .

واعلم أن المصدر الذي هو بدل من فعله علي قسمين : طلب ، وخبر.

فالطلب : إما أمر ، كما مثل المصنف .

ومنه قوله تعالى : ﴿ **فَضَرْبَ الرِّقَابِ** ﴾ [1]. أى : فاضربوا الرقاب .

وإما نهيا : كقولهم : « قِيَامًا ، لاَ قُعُودًا » أى : قم ، لا تقعد.

« فقيامًا » نائب عن أمر ، وقُعُودًا نائب عن نهى .

وإما دعاء : كقولهم : « سَقْيًا ، وَرَعْيًا » - فى الخير - ، و « سُحْقًا ، وهُلْكًا » - فى الشر - .

وإما استفهاما : للتوبيخ ،كقولهم:« أَتَوانيا ، وَقَدْ جَدَّ قُرَنَاؤُكَ؟ ».

وأما الخبر : فسيبينه المصنف بعد هذا .

قوله :

وَمَا لِتَفْصِيـل : كَإِمَّا مَنًّا   عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

نبهك فى هذا البيت على أن المصدر الآتى للتفـصيل يحذف عامله حيث جاء .

وإلى هذا أشار بقوله : « حَيْثُ عَنَّ » .

ومثله بقوله تعالى : ﴿ **فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً** ﴾ [2]. « فمنّا » مصدر ،

---

(١) من الآية ٤ من سورة محمد .

ويقول الجمل : « ضرب : مصدر نائب عن فعل الأمر ، إذ أصله : فاضربوا الرقاب ضرباً » فحذف الفعل،وأقيم المصدر مقامه ، مضافا إلى المفعول ، وفيه اختصار ، مع إعطاء معنى التوكيد » ٤/١٤٢ حاشية الجمل .

(٢) من الآية ٤ من سور محمد .

ويعزز الجمل ما تقدم حيث يقـول ، ويعنى : « منّا ، وفداءً » : « . . . منصوبان على المصدر بفعل لا يجوز إظهاره ، لأن المصدر متى سيق تفصيلا لعاقبة جملة وجب نصبه بإضمار فعل ، والتقدير : فإما أن تمنوا منا ، وإما ان تفادوا فداء » ٤ / ١٤٢ حاشية الجمل

مفض إلى عاقبة الفعل المتقدم ، وهو بدل من فعله .

التقدير : فإذا ملكتموهم ، فإما أن تَمُنُّوا ، وإما أنْ تُفْدُوا .

وهذا المثال هو من المصدر الواقع بدلا من فعله الوارد على جهة الخبر ، فذكر المصنف من أنواعه إذا كان خبرا نوعاً واحدا فى هذا البيت .

قوله :

كَذَا مُكَرَّرٌ ، وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ   نَائِبَ فِعْلٍ لاِسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

نبهك فى هذا البيت على نوعين من أنواع المصدر ، الواقع بدلا من فعله ، إذا كان خبراً .

النوع الأول : المكرر ، كقولك : « أَنْتَ سَيْرًا سَيْرًا » . وإليه أشار بقوله : « كَذَا مُكَرَّرٌ » .

يريد : كذا فى حذف عامل المصدر المكرر .

النوع الثاني : المحصور ، كقولك : « إِنَّمَا أَنْتَ سَيْرًا » [1] . وإليه أشار بقوله : « وذُو حَصْرٍ » .

وشرط فى المكرر ، والمحصور : أن يكون فعلهما مسنداً لاسم عين كما فى المثالين الأولين ، وإلى هذا أشار بقوله :

نَائِبَ فِعْلٍ لاِسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ

فقوله : « نَائِبَ فِعْلٍ » : منصوب على الحال من المصدر المكرر ،

(١) فى (أ ، ب) « إنما أنت سيرا سيرا ، وفى (حـ) « إنما أنت سيراً » ومثل ابن عقيل للمحصور ، وقدر الحذف حيث قال : « ومثال المحصور « ما زيدٌ إلاَّ سَيْرًا » و « إنما زيدٌ سَيْرًا » والتقدير : إلا يسير سيراً ، فحذف « يسير » وجوبا ، لما فى الحصر من التأكيد ، القائم مقام التكرير » . ٢ / ١٨١ شرح ابن عقيل

والمحصور .

فالتقدير : كذا المصدر المكرر ، وذو الحصر ، فى حال كونه نائب فعل استند ذلك الفعل لاسم عين .

وبيان ذلك :

أن التقدير فى المثالين المذكورين « أَنْتَ تَسيرُ سَيْرًا » : « فسيراً » نائب عن تَسير ، و « تَسيرُ » مسند إلى « أَنْتَ » وهو الضمير الواقع على اسم عين .

فحصل ما شرط المصنف : من أن المصدر ، الذى هو « سَيْر » وقع نائباً عن فعل ، مسند لاسم عين .

قوله :

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا   لِنَفْسِهِ ، أَوْ غَيْرِه، فَالْمُبْتَدَا
نَحْوُ : لَهُ عَلَىَّ أَلْفٌ عُرْفَا   والثانِ : « كَابْنى أَنتَ حَقّاً صِرْفَا »

نبهك فى هذين البيتين على نوعين [1] من المصدر ، الذى يحذف فعله [2] . وجوبا ، لكونه بدلا من فعله ، وهما :

المؤكد لنفسه ، والمؤكد لغيره .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّدَا   لِنَفْسِه ، أَوْ غَيْرِه ....

فقوله : « ومنْهُ » يعنى : ومن المصدر ، الذى يحذف فعله وجوبا .

---

(١) فى (جـ) « على نوع » .   (٢) سقط من (ب) لفظ : « فعله »

ثم شرع يبين لك النوعين ، فقال :

«فَالمُبْتَدَا » : يعنى : **فالأوَّل** من النوعين ، وهو : **المؤكد لنفسه :** ومثله بقوله :

نَحْوُ : لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا ....

« فَعُرْفًا » : مصدر محذوف الفعل ، ولا يجوز إظهاره .

وإنما سمى هذا المصدر مؤكدا لنفسه ؛ لأنه هو بمعنى الجملة ، التى قبله بعينه ، فكأنك ذكرته أولا ، ثم كررته ، فجاء مؤكدا لنفسه .

ويعرف هذا المصدر ، بأنه الوارد عقب جملة هو معناها .

ثم نبهك على النوع الثانى : **وهو المؤكد لغيره ،** فقال :

.... والثَّانِ : « كابْنِى أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا »

« فَحقاً » مصدر ، محذوف الفعل وجوبا .

وسمى مؤكدا غيره : لأن الجملة التى قبله لولاه لاحتملت المجاز : إذ الإنسان قد يقول : « أَنْتَ ابْنِى » بمعنى : « أنى أحلك محل ابنى » : فتكون نسبة البنوة إليه مجازاً .

فلما قال : « حَقّاً » تعين أن يكون ابنه حقيقة ، فقد أثر فى الجملة التى قبله ، وصيرها ـ بعد الاحتمال ـ نصا قاطعا .

وإذا كان قد أثر فيها فهى غيره ؛ لأن المؤثر غير المؤثر فيه .

فلهذا : سمى مؤكدا غيره .

وقوله : « صِرْفَا » معناه : خالصا [1] ، فهو صفة لقوله : « حقًّا » .

---

(١) فى (أ . ب) : « خالص » .

ويعرف هذا المصدر : بأنه الواقع بعد جملة ، محققا لمعناها .

قوله :

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ « كَلِى بُكًا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ »

نبهك فى هذا البيت على نوع آخر من المصدر ، الواقع بدلا من فعله ، الوارد على جهة الخبر .

وهو الواقع للتشبيه ، بعد جملة مشتملة على لفظه .

وإلى هذا أشار بقوله :

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيه بَعْدَ جُمْلَهْ ....

ومثله بقوله :

.... كلى بُكًا بُكَاءَ ذَات عُضْلَهْ

فالكاف : للتشبيه ، و « لى » جار ، ومجرور ، و « بُكًا » مبتدأ ، خبره فى الجار ، والمجرور قبله .

وقصر « بُكا » للضرورة ، وحقه المد ، مثل الثانى ، لأنه من معناه .

فهذه جملة من مبتدأ ، وخبر .

و « بكاء ذات عضلة » منصوب على المصدر ، وهو واقع للتشبيه : شبه بكاءه ببكاء ذات عضلة .

وقد اشتملت الجملة على لفظ المصدر .

فحصل ما قلناه : من وقوع المصدر للتشبيه ، بعد جملة مشتملة عليه .

ومعنى « البكاء » ـ هاهنا ـ : الصوت .

ولهـذا : مـده ؛ لأن الصـوت يكـون ممدودا ، ولو أراد به الحـزن لقصره [1] .

ولهذا : حكمنا بأنه قـصر الأول لـلضرورة ؛ لأنه قـد مد الثـانى ، والأول بمعناه .

فتعين أن يكون الأول ممدودا .

و « العضلة » ـ بالضم ـ : الحزن الشـديد ، والمصابُ العظيم ، الذى لا مخلص له [2] .

---

(١) وفى المختار ، مادة (ب ك ى) : « بكى يبكى ـ بالكسر ـ بُكَاء ، وهو : يمد ، ويقصر : فالبكاء ـ بالمد ـ : الصوت ، وبالقصر : الدموع ، وخروجها » . وعلى ذلك : فلا حاجة لدعوى القصر ، ما دام اللفظ يقصر ويمد .

(٢) انظر بقية المعانى فى المختار (ع ض ل) وفى القاموس المحيط (العضلة) .

المفعـــول له

قد تقدم أن المفعول له : هو سبب الفعل مِمَّن فعله .

ولأجل هذا : يصح أن يجر بما يقـتضى التعـليل : مـن حـروف الجـر « كاللاَّمِ ، ومِنْ » الواردة للتعليل فى قوله :

يُنْصَـبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْـدَرُ إنْ   أبانَ تَعْلِيلاً : « كَجُدْ شُكْرًا ، وَدِنْ »

هذا البيت نبـهك فيه : على أنه ينصب المصدر مـفعولا له ، أى : من أجله إن أبان تعليلا ، يعنى : إن أظهر التعليل .

فمعنى « أبانَ » ـ ها هنا ـ : أظْهَر .

والمقصود : إن فهم منه التعليل .

ومثله بقـوله : « جُدْ شُكْرًا » : « فَشُكْرًا » مفعول له ؛ لأنه مـصدر ، وقد فهم منه تعليل الجود ؛ لأنه إنما أمرك أن تجود ؛ لأجل حصول الشكر .

فالمفهوم منه فى هذا البيت : أن للمفعول له شرطين :

أحدهما : أن يكون مصدرا .

الثاني : أن يكون علة للفعل ، العامل فيه ـ كما فى المثال ـ .

وله شرطان آخران :

وهو أن يكون فاعـــله ، وفاعل الفعل العـامل فيه واحـداً ، كقولك : « جِئْتُكَ طَمَعًا » .

فالتاء : هو فـاعل المجىء ، والتـاء ـ أيضـاً ـ هو فـاعل الطمع [1] : ففاعلهما واحد .

(١) فى (جـ) : « فالتاء هو فاعل المجىء ، وهو فاعل الطمع » .

والثاني : أن يكون [١] زمانهما واحداً .

وقد نبه عليهما المصنف ، فى البيت الآتى ، بعد هذا .

ومعني كونه « مَصْدَرًا » : أن يكون مصدر غير الفعل ، المعلل به كما فى المثال .

وقوله : « وَدِن » : فعل أمر من « الدِّيَانة» ، معطوف على قوله : « جُدْ » .

فالتقدير : « جُدْ ، وَدِنْ » لأجل الشكر .

وقوله :

وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ وَقْتًا ، وَفَاعِلاً ، وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ
فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ ، وَلَيْس يمتنعْ مَعَ الشُّرُوطِ : « كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ »

نبهك فى البيت الأول من هذين البيتين على الشرطين ، اللذين نبهنا عليهما فى الكلام على البيت المتقدم ، وهما :

أن يكون المفعول له [٢] متحداً بالفعل ، الذى يعمل فيه فى الزمان ، والفاعل .

وإلى هذا أشار بقوله :

وهْوَ بما يعملُ فيه متَّحد وَقْتًا ، وفَاعلاً ....

« فَوَقْتًا » [٣] منصوب على التمييز ، وهو تمييز من الفاعل ، يعنى : أنه فى الأصل فاعل .

---

(١) سقط من (جـ) : « أن يكون » .
(٢) فى (جـ) : « الفعل له » .
(٣) فى (أ) : « فوقت » .

فالتقدير : وهو متحد : وقته ، وفـاعله ، مع الفعل الذى عمل فيه .

فتـقرر من البيت المتـقدم ، ومن هذين البـيتين : أن المفـعول من أجله يشترط فيه أربعة شروط .

وهى التى نبهنا عليها فى البيت المتقدم .

ثم نبهك المصنف : على أنه إن فقـد شرط وجب الجر باللام . وإلى هذا أشار بقوله :

وإِنْ شَرطٌ فُقِدْ فَاجْرُرْهُ بالحرف [1] ....

يريد : { باللام } أو ما فى مـعنى اللام من الحروف المفهمـة للتعليل - كما قدمنا فى أول الفصل - [2] .

فمثال انخرام شرط المصدر أن تقول : « رَعَيْتُ أَرْضَ الشَّامِ لِلْعُشْبِ » : فالعُشْب ، وإن كان علة للرَّعْى [3] ، فهو ليس بمصدر ، فلما فات هذا الشرط جر باللام .

ومثال فوات شرط التعليل : ما جاء فى الخبر الوارد ، وهو :

« لِدُوا لِلْمَوْتِ ، وَابْنُوا لِلْخَرَابِ » :

فإن الموت ليس سبب الولادة ، ولا الخراب مقـصود البناء ، وإنما أخبرنا أن الأمر هكذا يكون : فمآل كل مولود للموت ، ومآل كل مبنى للخراب .

---

(١) فى المخطوطات (أ ، ب ، جـ) فاجرره باللام ، ولما كان الشارح الأندلسى يعرض قول ابن مالك فالمطلوب أن يقول : « فاجرره بالحرف » وذلك لموافقـة نص الألفية ويحسن أن تكون عبارته : يريد باللام ، أوما فى معنى اللام .

(٢) يريد : « منْ » . (٣) فى (أ) : « علة الرعى » .

ومثال فوات شرط الاتحاد فى الوقت : « جِئْتُكَ أَمْسِ لِلطَّمَعِ فِي مَعْرُوفِكَ الْيَوْمَ » .

فلما اختلف زمن الطمع ، وزمن المجيء جر باللام .

ومثال فوات شرط الاتحاد فى الفاعل قولك : « جِئْتُكَ لأَمْرِكَ لى بذَلِكَ » : ففاعل المجيء هو المتكلم ، وفاعل الأمر هو المخاطب :

فاختلفا ، فجر باللام .

والجر باللام ، أو ما فى معناها عند فوات الشروط واجب .

ومن الجر بما فى معنى اللام قوله { تعالى } : ﴿ كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ ﴾ [1] .

المعنى : لأجل غم .

« فَمِنْ » ـ هنا ـ بمعنى اللام .

ومن ذلك قوله (ﷺ) : « إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هِرَّةٍ رَبَطَتْهَا » .

المعنى : لأجل هرة ، فجاءت « فى » بمعنى اللام .

فإن لم يفت شرط من الشروط ، فإن شئت : جررت باللام ، أو ما فى معناها ، وإن شئت نصبت على المفعول .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

... وَلَيْسَ يمتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ ...

---

(1) من الآية ٢٢ من سورة الحج

و « من للتعليل . متعلقة « بيخرجوا » أى : يخرجوا من أجل غم ، والتقدير : لأجل غم » ٣ / ١٦ حاشية الجمل على الجلالين

يعنى : وليس يمتنع الجر باللام ، مع وجود الشروط ، ومثله بقوله :

... ... لِزُهْدِ ذَا قَنِع

تقدير الكلام : قنع هذا لزهد ، أى : لأجل زهد .

ولو نصب ، فقال « قَنِعَ ذَا زُهْدًا » لَصَحَّ ؛ لأن الشروط مستوفاة .

و « قَنِع » ـ ها هنا ـ بكسر النُّون ـ ؛ لأن مراده القناعة [١] .

ولو فتحت لكان بمعنى السؤال [٢] .

قوله :

وَقَـلَّ أَنْ يصْحَبَهَا المُجَـرَّدُ وَالْعَكْسُ فِى مَصْحُوبِ « أَلْ » وَأَنْشَدُوا

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْداء [٣]

لما نبهك على أنه مع وفاء الشروط يجوز الجر باللام نبهك على أن الجر باللام ـ ها هنا ـ وإن كان جائزاً ، فقد يقل ، إذا كان المفعول له مجرداً عن الألف ، واللام ، والإضافة .

ثم نبهك على أن الأمر بالعكس فيما فيه الألف ، واللام فإنه يصحب لام الجر كثيراً ، بعكس المجرد من الألف ، واللام .

وإلى هذا أشار بقوله :

---

(١) فى القاموس المحيط ، مادة (القنوع) : « القنوع : السؤال ، والتذلل ، والرضا بالقسم : ضد ، والفعل « كمنَع » والقناعة : الرضا ، كالقَنَع ـ محركة ـ والقنعان ـ بالضم ـ الفعل كَفَرِحَ » فهو قنع وقانع ، وقنوع ، وقنيع » .

(٢) فى المختار ، مادة (ق ن ع) : « القنوع : السؤال ، والتذلل ، وبابه خضع » .

(٣) سيأتى إعرابه ـ إن شاء الله تعالى ـ .

ثم استشهد على عدم اللام ، مع مصحوب « أَلْ » بقول الشاعر [1] :

١٢٤ ـ لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاء

أراد : لا أقعد عن الهيجاء ؛ لأجل الجبن ، فنصب ، ولم يجر باللام .

وهذا قليل .

والكثير : أن يجيء مجروراً .

فجعل الجر مرجوحا فى المجرد ، وجعله راجحاً فى غير المجرد .

وسكت عن المضاف ، فدل على أنه ـ عنده ـ على التساوى .

---

١٢٤ ـ (١) : الشاهد غير معروف القائل ، وهو من الرجز .

والأول : من شواهد العينى ٣/ ٦٩ ، والتصريح ١/ ٣٣٦ ، والهمع ١/ ١٩٥ ، والدرر ١ / ١٦٧ ، والأشمونى ٢ / ١٢٥ ، والشارح الأندلسى .

والثانى : من شواهد التصريح ١/ ٣٣٦ ، والأشمونى ٢ / ١٢٥ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

لا أقعد : أراد: لا أتكل ، أو أتأخر . . . .

الجبن : الهيبة ، والفزع ، وضعف القلب . . .

الهيجاء : الحرب . **توالت** : تتابعت . . .

زمر الأعداء : جماعات الأعداء ، جمع : عدو .

والمعنى :

لا أتأخر عن الحرب مخافة العاقبة ، ولا أجبن عن اللقاء ، ولو تتابعت جماعات الأعداء ، أى : لا أتأخر لأجل الجبن . .

الإعراب :

« لا » : نافية « أقعد » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب ، والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والفاعل مستتر فيه وجوبا ، تقديره : أنا « الجبن » مفعول لأجله « عن الهيجاء » جار ومجرور ، متعلق بأقعد ، « ولو » : شرطية ، غير جازمة « توالت » فعل ماض ، وتاء التأنيث « زمر » فاعل ، لقوله : « توالت » « زمر » : مضاف ، و « الأعداء » مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « الجبن » حيث وقع مفعولا ، لأجله ، ونصبه ، مع كونه محلى « بأل » .

المفعول فيه
وهو المسمي ظرفًا

هذا الفصل تكلم فيه على الظرف ، وهو المفعول فيه .

وهو على قسمين : زمان ، ومكان .

وكل واحد منهما ينقسم إلى قسمين : مبهم ، ومختص .

فالمبهم من الزمان : مالا يتعين « كَحِين ، وَسَاعَة ، ووَقْت ، ويَوْم ، وشَهر ، ودَهْر » .

فإن تعين بدخول الألف ، واللام عليه ، أو بالإضافة ، كقولك : « جِئْتُ الْيَوْمَ ، أو الشَّهْرَ » تريد : يوما بعينه ، وشهرًا بعينه ، أو تعين بالإضافة ، كقولك : « يَوْم الخَميس ، وشَهْر شَوَّال » كان مختصا .

والمبهم من المكان : مالا يثبت له اسم، إلا باعتبار ما أضيف إليه، وهى : الجهات الست [1] ، وما أشبهها ، كقولك : « جَلَسْتُ أَمَامَك » .

فهذا الموضع إنما سمى « أَمَامًا » بالنسبة إليك ، وهو بالنسبة إلى غيرك - إن كان مستدبره [2] - سمى وَرَاء .

فاسمه يتغير بحسب ما أضيف إليه .

والمختص من المكان : ما يثبت له اسم بحسب هيئته ، فلا يتغير اسمه ما دام على تلك الهيئة « كالدَّار ، والْمَسجد ، والشَّام ، والْعِرَاق » .

فالدار - مثلا - : إنما سميت دارا باعتبار الهيئة المخصوصة، التى بها يستحق المكان أن يسمى دارا .

---

(١) سيأتى بيان الجهات الست فى بيان الشارح الأندلسى ، إن شاء الله تعالى .

(٢) فى (أ) : « مستدبره وراء » وفى (ب) سقط « مستدبره وراء » .

وكذلك ما أشبه هذا : من المسجد ، وغيره ، مما تسميته لأجل هيئته .

وينقسم - أيضاً - الظرف إلى : متصرف ، وغير متصرف .

وسينبه المصنف على ذلك .

قوله :

الظرفُ وَقْتٌ ، أَوْ مَكَانٌ ضُمِّنَا   فِي باطِّرَادٍ ، كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

هذا البيت نبه فيه على أن الظرف هو :

وقت ، أو مكان ضمن فى باطراد .

فقوله : « وَقْتٌ » إشارة لظرف الزمان ، وقوله : « أَوْ مَكَان » إشارة لظرف المكان ، وقوله : « ضُمِّنَ فى » احتراز مما هو وقت أو مكان ، ولم يضمن « فى » كقولك : « أَعْجَبَنِى يومُ الجُمُعَة » فيوم الجُمَعة - هنا - فاعل ، وليس بظرف ؛ لأنه لا يصح تقدير « فى » - ها هنا - إذ يوم الجمعة هو الذى أعجبك بنفسه ، لا أن العجب وقع فيه .

وكذلك قولك : « أَعْجَبَنِى شَرْقى الْمَسْجِد » : تعربه فاعلا ، ولا تعربه ظرفا ؛ لأنه لم يتضمن « فى » إذ ليس التعجب واقعاً فيه ، وإنما هو الذى أعجبَك بنفسه ، وقوله : « باطِّراد » تحرز من مثل : « دَخَلْتُ الدَّارَ ، ودَخَلْتَ الْبَيْتَ » فإنهما مفعولان ، لا ظرفان[1] ، إذ تقرير « فى» معهما ليس مطردا ؛ لأن ظروف المكان المختصة لا يتعدى إليها الفعل ، الواقع فيها ، إلا « بفى » : ظاهرة ، لا مضمنة ، فتقول : « جَلَسْتُ فى الدَّارِ » ولا تقول : « جَلَسْتُ الدَّارَ » على تضمين « فى » .

فتبين من هذا : أن « دَخَلْتُ الدَّارَ » و « خلتُ البيتَ » ليس

---

(1) انظر ٤ / ٣٣٧ المقتضب.

نصبهما على تضمين « فى » مطرداً ، بل خارج عن نظائرهما .

فلا يعربان إلا مفعولا .

فلو لم يقل : « باطِّرَاد » للزمه أن يكونا ظرفين ؛ لأنهما قد ضمنا « فى »[1] .

وفى هذا التقيد نظر ؛ لأنه إن كان المصنف يرى أنهما منصوبان على المفعول ، فلا يحتاج إلا تضمين « فى » فيخرجان بقوله : « ضُمِّنَا » وإن كان يرى أنهما ظرفان فلا حاجة إلى إخراجهما ؛ لأنهما من جملة الظروف .

وقد مثل لظرف الزمان ، وظرف المكان بقوله :

... ... هُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

« فَهُنَا » : تمثيل لظرف المكان و « أَزْمُنَا » تمثيل لظرف الزمان .

والتقدير : امكث هنا أزمنا .

وإنما قلنا : إنهما ظرفان ؛ لأن ـ هنا ـ محل المكث ، و « أَزْمُنَا » زمان المكث .

« فالمكث » واقع فى كل منهما ، فهما قد ضمنا « فى » .

قوله :

فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا   كَانَ ، وَإِلاَّ فَانْوِهِ مُقَـدَّرَا

هذا البيت نبهك فيه : على العامل[2] فى الظرف ، أعنى : الناصب له . فذكر أنه ينتصب بالفعل ، الواقع فيه .

فإذا قلت : « سَافَرْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » : « فَيَوْمَ الْجُمُعَةِ » منصوب

---

(١) فى (أ) : « تضمنا فى » .   (٢) فى (ب) : « على أن العامل فى الظرف » .

« سَافَرْت » لأن السفر واقع فيه .

وإلى هذا أشار بقوله :

فَانْصِبْهُ بالواقعِ فيهِ ... ...

يريد بالواقع فيه : الفعل ، أو ما جرى مجراه من الصفات ، والمصادر : فالفعل : « كأَقْبَلْتُ يومَ الْخَمِيس » .

ومثال الصفة : « زَيْدٌ مُسَافِرٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ » « فَيَوْمَ الجمعَةَ » منصوب « بمُسَافر » .

ومثال المصدر : « أَعْجَبَنِى سَيْرُكَ يَوْمَ الأَحَدِ » « فيَوْمَ » منصوب « بسَيْر » وهو مصدر .

ثم نبهك على أن [1] الناصب للظرف قد يكون ظاهراً ، وهو الأصل ، كالأمثلة المذكورة .

وإن لم يكن ظاهراً فتنويه مقدرا ، وإلى هذا أشار بقوله :

... ... مُظْهَرًا كَانَ ، وَإِلاَّ فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

يريد : كان مظهراً ، وإلا فانوه مقدرا .

« فمظهراً » خبر « كَانَ » قدم عليها .

واعلم أن تقدير الظرف على قسمين : جائز ، وواجب .

فالواجب : إذا عمل فيه كان [2] ، أو استقر ، وما تصرف منهما ، كقولك : « زَيْدٌ عِنْدَكَ » وَ « سَفَرُنَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ » :

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « أن » .

(٢) فى (أ) : « كائن » .

فالتقدير : كائنٌ عندك ، وكائنٌ يوم الجمعة .

ـ فها هنا ـ لا يجوز الإظهار أصلا .

والجائز ما عدا ذلك ، إذا دل عليه دليل ، كقولك : « كَمْ غِبْتَ » ؟ فتقول : « يَوْمَيْن » و« كَمْ سِرْتَ » ؟ فتقول : « مِيلَيْن » تريد : غبتُ يومين ، وسرتُ ميلين .

فحذفت ؛ لدلالة السؤال عليهما ، ولو شئت لذكرتهما .

وقد أطلق المصنف ، فقال : « فَانْوِهِ مُقَدَّرًا » ولم يعين جهة وجوب ، ولا جواز .

فكلامه شامل للقسمين ، لكنه لم يبين [1] موضع الوجوب من غيره .

قوله :

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إلاَّ مُبْهَمَا
نَحْوُ الجِهَاتِ ، والمَقَادِيرِ ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ: «كَمَرْمَى» مِنْ «رَمَى»

نبهك المصنف فى البيت الأول من هذين البيتين : على أن كل وقت يقبل النصب بالفعل الواقع فيه ، على تضمين « فى » سواء : كان مبهما ، أو مختصا .

وإلى هذا أشار بقوله :

وكلُّ وَقتٍ قَابلٌ ذَاكَ ... ...

فالإشارة « بِذَاكَ » إلى ما تقدم من نصب الظرف بالفعل الواقع فيه .

ثم نبهك على أن المكان : لا يحتمل النصب بالفعل على تضمين « فى »

---

(1) فى (جـ) : « لم يعين »

إلا إذا كان مبهما .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَلاَ يَقْبَلُه المكانُ إلاَّ مُبْهَمَا

وكان حقه أن يقول : إلا مبهما ، أو ما جرى مجرى المبهم من المختص ليدخل له مثل « مَرْمَى » من « رَمَى » ؛ لأنه يقبل ذاك ،وإن كان مختصا .

وقد تقدم بيان المختص ، والمبهم من الزمان ، والمكان .

وقد مثل لك المصنف المنصوب من المكان بالجهات الست ، وهى : فَوقَك ، وتَحتَك ، وخَلْفَك ، وأَمَامَك ، ويمينَك ، ويَسَارَك .

وكل لفظ دال [1] على جهة من هذه الجهات فله حكمها .

ومثله - أيضاً - بالمقادير : كالميل ، والفرسخ ، والبريد .

ومثله - أيضاً - باسم المكان المشتق من الفعل « كَمَرْمَى » من « رَمَى » وما أشبهه .

وفي تمثيله إيهام .

لأنه قد قال : إن المنصوب من المكان لا يكون إلا مبهما ، فيفهم من كلامه : أن هذه الثلاثة الأنواع ، أعنى : الجهات ، والمقادير ، واسم المكان المشتق من الفعل ظروف مكان مبهمة ، وليس كذلك .

بل اسم المكان المشتق من الفعل « كَمَرْمَى » من « رَمَى » : يكون ظرف مكان مختص ؛ لكن الفعل ينصبه على تضمين « فى » كما ينصب الجهات ، والمقادير : فالثلاثة فى النصب سواء ، لا فى الإبهام .

---

(١) فى (أ ، جـ) : « دل لفظة دالة » .

والمبهم من المكان : الجهـات الست ، وما جرى مجـراها ، كالمقادير ، وما عداها فهو المختص من المكان ، فلا ينصبه الفعل أصلا ، وإنما يتعدى إليه .

يعني : تقول : « جَلَسْت فـي الدَّارِ » وَ « قَعَدْتُ في السُّوقِ » ولا تقول : « جَلَسْتُ الدَّارَ » و « قَعَدْتُ السُّوقَ » [1] .

وأما قولهم : « ذَهَبْتُ الشَّامَ » فَشَاذٌ [2] .

وأما « دَخَلْتُ » فـإنهم اتسعوا فـيه ، لكثرة دوره فى الكلام فـعدوه إلى ظرف المكان المختص بغير « فيِ » فقالوا : « دَخَلْتُ المسجَدَ » وما أشبهه .

فنصبوا ظرف المكان المختص نصب المفعول .

وقيل : نصب الظرف .

والأول: مذهب الجمهور .

والثانى: مذهب المبرد ، ومن تبعه [3] .

والمختار : أنه منصوب نصب الظرف [4] ؛ لأن « دَخَل » غير مـتعد ، بدليل مصدره ؛ لأن « الفُعُول » « كالدخول » مطرد فى غير المتعدى .

وأيضاً : فيستدل بنقيضه ، وهو « خَرَجَ » وليس بمتعد .

---

(١) ويقول المبرد : « هذه مواضع مخصوصة ليس فى الفعل عليها دليل » ٤ / ٣٣٦ المقتضب .

(٢) انظر الكتاب ١ / ١٦ .

(٣) يقول سيـبويه : « ومثل ذهبت الشام دخلت البيت » يريد سيبويه : أن يقول : إن فـيه دليلا على المذهب ، والمكان ، وليس فى دخل دليل على البيت انظر ١ / ١٦ كتاب سيبويه .

ويقول المبرد : « فأما دخلت البيت » فإن البيت مفعول ، تقول : البيت دخلته .. » ٤ / ٣٣٧ وهو بذلك يجعل النصب على المفعولية .

ولعل ذلك هو ما أراده الشارح الأندلسى ، مع أن العبارة تعطى العكس .

(٤) وهو مذهب المحققين . وانظر بقية المذاهب ٢ / ١٩٧ شرح ابن عقيل .

والشيء يحمل على نقيضه ،ويستدل عليه ـ أيضاً ـ بنظيره ،وهو « غَارَ » وهو غير متعد .

تقول : « غَارَ الماءُ في الأَرْضِ » أي : دخل فيها .

قوله :

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَــعْ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِه مَعْهُ اجْتَمَعْ

نبهك في هذا البيت على أن اسم المكان المشتق من الفعل إنما يتعدى إليه الفعل بتضمين « في » قياسا ، إذا جامع الفعل ، الذى اشتق منه ، كقولك : « رَمَيْتُ مَرْمَى زَيْدٍ » أى : في مرمى زيد ، و « جَلَسْتُ مَجْلِسَكَ » أي : في مجلسك .

فالإشارة « بذَا » من قول المصنف .

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مقيساً ....

إلى قوله :

.... مَرْمَى مِنْ رَمَى

في آخر البيت المتقدم .

وقوله :

أَنْ يَقَعْ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِه مَعْهُ اجْتَمَعْ

معناه : أن يقع اسم المكان [1] . ظرفاً لفعل اجتمع معه في أصل حروفه « كمجلسًا » مع « جلَسْتُ » فإنهما يجتمعان في أصل الحروف .

فلو جاء مع غير الفعل ،الذى يجتمع معه في أصل الحروف كان شاذا .

---

(١) في (ب) : « الزمان » .

كقولهم : « عَمْرو مَزْجَرَ الْكَلْب » أى : فى مَزْجَر الكلب، و« عَبْد الله مَنَاطَ الثُّرَيَّا » [1].

فمثل هذا يحفظ ، ولا يقاس عليه [2].

فإن قيل : فلم تعدى الفعل إلى ظرف الزمان : المبهم ، والمختص بغير « فى » ظاهرة ، ولم يتعد كذلك إلى المختص من المكان ؟

فالجواب : أن الفعل يدل على الزمان دلالة لفظية ، وعلى المكان دلالة عقلية ، والدلالة اللفظية أقوى من العقلية .

ولأجل هذا : ضعف تعديه إلى المكان ، فلم يتعد إلى المختص منه إلا « بفى » ظاهرة .

وأما اسم المكان الوارد مع الفعل الذى اشتق منه ـ وإن كان مختصاً ـ فإن الفعل لما وافقه فى حروفه قويت دلالته عليه ،فتعدى إليه بغير « فى » ظاهرة ، كما يتعدى إلى المبهم من المكان .

قوله :

وَمَا يُرَى ظَرْفًا ، وَغَيْرَ ظَرْفِ   فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

هذا البيت نبهك فيه على المتصرف من الظروف ، فذكر أن الذى يجىء تارة ظرفاً ، وتارة غير ظرف هو ذو التصرف من الظروف « كَيَوْم » وَشَهْر ، وما أشبههما ؛ لأنهما يجيئان ظرفا ، فتقول : « سِرْتُ يَوْمًا ،وَسِرْت شَهْرًا .

---

(١) ويقول الأشمونى " وأما قولهم : « هو منى مزجر الكلب » ومناط الثريا ، وعمرو منى مقعد القابلة ، ومعقد الإزار ، ونحوه ، فشاذ إذ التقدير : هو منى مستقر فى مزجر الكلب ، فعامله الاستقرار ، وليس مما اجتمع معه فى أصله ، ولو أعمل فى المزجر « زجر » وفى المناط « ناط » وفى المقعد قعد لم يكن شاذا » ٢/ ١٣ شرح الأشمونى .

(٢) أى : من الشاذ ، الذى يحفظ ، ولا يقاس عليه

وقد يجيئان فاعلين ، كقولك : « ذَهَبُ الْيَوْمْ » « وانْقَضَى الشَّهْرُ » وقد يجيئان مفعوين ، كقولك : « حَمْدتُ الْيَوْمَ ، وقطعْتُ الشَّهرَ فِي خَيْرٍ » .

فالمتصرف : هو أن ينتقل الظرف إلى الفاعلية ، والمفعولية .

وأما جره بحرف الجر فليس بتصرف .

وسيأتى التنبيه عليه بعد هذا [1] .

قوله :

وَغَيْرُ ذِى التَّصَرُّفِ الَّذِى لَزِمْ   ظَرْفِيَّةً ، أَوْ شِبْهها مِنَ الْكَلِمْ

لما نبـهك فى البيت المتـقدم على المتـصرف من الظروف نبـهك فى هذا البيت على غير المتصرف منها .

فذكر أن المتصرف من الظروف: هو الذى لزم الظرفية ، أو شبه الظرفية .

وشبه الظرفية من الكلم : هو الجر بحرف الجر ، والمجرور شبيه بالظرف لوقوعه مثله : صلة ، وصـفة ، وحالا ، وخبرا ، متعلقـا بكائن ، أو استقر فى الجميع .

فقوله : « أوْ شـبهها » منصوب ، معطوف على ظرفـية . و « ظَرْفيَّة » مفعول « بلَزِم » .

فحصل من هذا البيت ، والذى قبله : أن الظرف على قـسمين : متصرف ، وغير متصرف .

وإذا نظرت فى ظرف الزمان ، وجدته على أربعة أقسام:

---

(١) سقط من المخطوطة (ب) شرح البيت كامـلا . وما يرى ظرفا ... إلخ البـيت ، ومن قول ابن جابر (رحمه الله تعالى) « هذا البيت ... إلى قوله ...... بعد هذا » .

الأول : متصرف منصرف :

« كَيَوْم » : فإنه متصرف ، إذ يكون فاعلا ، ومفعولا ، وظرفا .

ومنصرفا : لأنه يدخله الجر ، والتنوين .

الثاني : لا متصرف ، ولا منصرف :

« كَسَحَرَ » من يوم بعينه ؛ فلا يتصرف ؛ إذ لا يكون إلا ظرفا ، ولا يدخله جر ، ولا تنوين .

ومنع صرفه للعدل ، والمعرفة .

أما العدل : فعن الألف، واللام؛ لأنه كان حقه أن يقول : « السَّحَرَ » بالألف ، واللام .

وأما التعريف : فلأنه أشبه العلم : فى كونه لشىء معين من غير أداة تعريف .

وهذا موقوف علي السماع : لما سمعناهم لم ينونوا « سَحَرَ » لاحظنا فيه ما ذكر ، من المانع من الصرف .

الثالث : متصرف غير منصرف :

وهو مثل « غُدْوَةَ [1] ، وبكْرَةَ [2] » من يوم بعينه :

أما تصرفه ، فلأنه يكون فاعلا ،ومفعولا ، تقول :أعَجبتِنى غُدْوَةَ ،

---

(١) **غدوة :**

« الغدوة : ما بين صلاة الغداة ، وطلوع الشمس ، يقال : أتيته غدوةَ ـ غير مصروف ـ لأنها معرفة مثل « سحر » إلا أنها من الظروف المتمكنة . . . » مختار (غ د ا) .

(٢) **بكرة :**

« البكرة ـ بالضم ـ : الغدوة ، كالبُكَرَة ـ محركة ـ والاسم الإبكار . . » قاموس (البكرة) .

وبُكْرَة » و « حمدتُ غُدوَة ، وبُكْرَة » .

وأما عدم صرفه : فللتأنيث ، والتعريف ، إذ هو لوقت معين ، فأشبه العلم .

الرابع : منصرف ، غير متصرف :

وهو مثل : « صَبَاح ، ومَسَاء » من يوم بعينه ، فلا يتصرفان : لأن العرب ألزمتهما الظرفية ، وينصرفان .

ولو لاحظنا فيهما ما لاحظنا فى « سَحَر » لامتنع صرفهما ؛ لأنهما لوقت معين ، فأشبها العلم .

وكان حقهما أن يكون « بألْ » فعدلا عنه .

ولكن ليس هذا بقياس .

وإنما عللنا بذلك فى « سَحَر » بعد ثبوت السماع .

ولما سمعنا « صَبَاحًا ، ومَسَاءً » مصروفين ، مع كونهما ليوم بعينه علمنا أنهم لم يلاحظوا فيهما تلك الملاحظة ، ولا اعتبروها .

قوله :

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ ... وَذَاكَ فِى ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

نبهك فى هذا البيت : عن أنه قد ينوب عن ظرف المكان المصدر إلا أنه قليل بالنسبة إلى نيابته عن ظرف الزمان .

وعلى قلته نبه بقوله : « وَقَدْ » .

ثم نبهك على أن نيابته عن ظرف الزمان أكثر من نيابته عن ظرف المكان.

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

وإنما نيب المصدر ؛ لإفادة تعين ، أو مقدار :

فمن ذلك ـ في المكان ـ : « قَعَدْتُ قُرْبَ زَيْدٍ » تريد : مكان قُرْبِ زَيْدٍ : فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه .

وهكذا : القاعدة في الجميع .

وكذلك تقول : « رَأَيْتُه وَسْطَ الْقَوْمِ » ـ بسكون السين ـ : « فَوَسْط » مصدر : وسَطَهم يَسِطُهم وَسْطًا [1] ، أي صار وسطهم . فنيب المصدر عن ظرف المكان ، والتقدير : رأيته مكانا وسط القوم .

ومثل ذلك في ظرف الزمان : « رَحَلْنَا خُفُوقَ [2] النَّجْمِ » و « سافرنا طلوعَ الثريا [3] » و « انتظرته صلاة العصر » و « أمهلته نحر جزور » :

التقدير : وقت خفوق النجم ، ووقت طلوع الثريا ،وقدر صلاة العصر ، وقدر نحر جزور .

وقد نيب المصدر من غير تقدير محذوف ، تقول: « ابنُك هَيْئَتُك » أي : في هيئتك ، و « العروس جلوتها [4] » أي : في جلوتها .

---

(١) « وَسَطَ القوم من باب » « وعد » « وسطَة ـ أيضاً ـ بالكسر ، أي : توسطهم ... » مختار (وس ط) وانظر القاموس المحيط ، مادة (الوسط) .

(٢) **خفوق :**

« وخفق النجم يخفُق خفوقا : غاب .. » قاموس (الخيفق) .

(٣) **الثريا :**

« ... والثريا : « من الكواكب ، سميت لغزارة نوئها ، وقيل : سميت بذلك : لكثرة كواكبها ، معْ صغر مرآتها ، فكأنها كثيرة العدد بالإضافة إلى ضيق المحل ، لا يتكلم به إا مصغرا ، وهو تصغير على جهة التكبير ... » اللسان (ثرا) .

(٤) **جلوتها :**

« . والعروس على بعلها جلْوَةً ، ويثلث ، وجلاء ـ ككتاب ـ واجتلاها : عرضها عليه مجلوة .. » قاموس (جلا)

وقد نيب اسم عين كـان مضافا إليه المصدر ، والزمـان مضافا إلى ذلك المصدر ، فـحذف الزمان ، والمصـدر ، وبقى اسم العين ، وهو المضـاف إليه الأخير ، فنصب نائباً عن الظرف .

فتقول : « لاَ أُكَلِّمُكَ هُبَيْرَةُ بنُ قَيسٍ » (١) :

تريد : لا أكلمك مدة غيبة هبيرة بن قيس .

وكان رجلا ذهب فلم يرجع .

وكذلك تقول : « اهْجُره الْقَارِظَيْن » (٢) :

تريد : هجره مدة غيبة القارظين . وهما :رجلان ذهبا يجمعان القرظ ، فلم يعودا ، ولا علم خبرهما فضربت العرب بهما المثل .

وتقول : « لا أَفْعَلُه مِعزَى الْفِزر » (٣) :

أى : لا أفعل ذلك مدة تفرق معزى الفزر .

---

(١) فى مجمع الأمثال للميداني :
« لا آتيكَ حتّى يَئُوبَ هُبَيْرةُ بنُ سَعْدٍ » .
ويقول الميدانى : « هو رجل فقد ، ومعناه : لا آتيك أبدًا » . (٢ / ١٦٣) .

(٢) وفى مجمع الأمثال للميدانى - أيضاً - :
« لا آتيكَ حتّى يَئُوبَ القَارِظَان » .
ويفسر الميدانى ما جاء بالمثل فيقول :
« القارظ : هو الذى يجنى القرظ ، وهو ورق السلم ، يدبغ به . . ويقال : هذان القارظان كانا من عنزة ، خرجا فى طلب القرظ ، فلم يرجعا . . . » (٢ / ١٦٣) مجمع الأمثال . .

(٣) وفى مجمع الأمثال - أيضاً - :
« لاَ آتيك معزى الفزر » .
« قالوا : الفـزر : لقب سعد بن زيد مناة بن تميم ، وإنما لقب بذلك ، لأنه وافى الموسم بمعزى ، فأنهبها هناك ، وقال: من أخذ منها واحدة فهى له ، ولا يؤخذ منها فزر ، وهو الاثنان ، فأكثر . والمعنى : لا آتيك حتى تجتمع تلك ، وهى لا تجتمع أبدًا » (مجمع الأمثال للميدانى ٢ / ١٦٣) .
واختلاف الرواية فى الأمثال لم يؤثر على سلامة الاستشهاد بها ولعل لها أكثر من رواية اعتمد الشارح الأندلسى على واحدة منها ، أو لعله أخذها عن الذاكرة ، لا المذكرة . فجاء الاختلاف .

المفعـول معـه

هذا الفصل تكلم فيه على « المفعُول معه » .

وهو الاسم الواقع بعد واو بمـعنى « مَع » ، ودالة على المصاحبة ، غـير مشعرة بالمشاركة .

فقولنا : « بعد واو بمعنى « مَع » تحرز [1] من الواقع بعد « مَع »نفسها ، كقولك : « قَامَ زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو » .

وقولنا : « غير مشعـرة بالتشريك » تحرز من واو العطف ؛ لأنها تدل على المصاحبة ، مع الإشعار بالتشريك .

فإذا قلت : «جَاءَ زَيْدٌ ،وَعَمْرٌو » أشعرتك باشتراكهما فى فعل المجىء .

وكذلك قولنا :« كُلُّ رَجُلٍ ،وَضَيْعَتُهُ » : فإن الواو لما أشعرت بالمشاركة فى التجريد عن العامل بين « كلّ » وبين « ضَيْعَته » لم يعرب مفعولا معه .

وكذلك : « جَاءَ زَيْدٌ ، وَالْمَطَرُ نَازِلٌ » : فإن هذه الواو واو الحال ،وهى عاطفة جـملة على جملة باعتبار التـشريك بينهما فى أمر : فـلا يكون ما بعدها مفعولا معه؛ لإشعارها بالتشريك بين نزول المطر ومجىء زَيْد فى الزمان .

وهذا الحد شامل للمفعول مـعه ، الذى لا يحتـمل المشاركة ، كقولك « سِرْتُ وَالطَّرِيقَ » لأن الطريق لا تسير ، فلا يـمكن منه المشاركة ، وشامل - أيضاً - للمفعول معه ، الذى يمكن منـه المشاركة ، ولكنه عدل عنها إلى المعية ، ولم يقصد إشعار بمشاركة [2] كقولك : « جَاءَ زَيْدٌ ، وَعَمْرًا » بنصب « عَمْرًا » : « فعمراً » وإن قبل المشاركة مع « زَيْد » فى المجىء ، فقد عدل عن ذلك المعنى إلى المعية ، ولم يقصد إشعار بالمشاركة ولو قصد ذلك لعطف .

---

(١) فى (حـ) : « يحترز » .

(٢) سقط من (جـ) الآتى : « ولكنه عدل عنها إلى المعية ، ولم يقصد إشعار بمشاركة » .

فالنَّوعان المذكوران داخلان تحت قولنا : « غير مُشْعِرَةٍ بالمُشَارَكَة » .

قوله :

يُنْصَبُ تَالى الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ ... فى نَحْوِ:«سِيرِى،وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ»

هذا البيت نبهك فيه على أنه ينصب الاسم بعد الواو مفعولا معه .

ومراده : بعد الواو التى بمعنى « مَع » غير المشعرة بالمشاركة، وإلا دخل فى كلامه المعطوف ، وما جرى مجراه مما بعد واو الحال - كما نبهنا عليه قبل .

ثم مثل المفعول معه بقوله :

.... سِيرى ، وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَةً

« فسِيرى » فعل أمر للواحدة المؤنثة ، و « الطريقَ » مفعول معه ؛ لأن المراد مع الطريق .

فالواو : بمعنى « مَع » و « مُسْرِعَةً » حال من الضمير فى « سِيرى » .

ومثل لك[١] المفعول معه بمثال لا يحتمل العطف ، فهو متعين للمفعول معه .

وهو تمثيل حسن .

قوله :

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ ، وَشِبْهِهِ سَبَقْ ... ذَا النَّصْبُ،لاَ بِالْوَاوِ،فِى الْقَوْلِ الأَحَقّْ

هذا البيت نبهك فيه على أن نصب المفعول معه يكون بما[٢] هو من الفعل ، أو شبه الفعل ، لا بالواو ، فى القول الأحق .

فدل ذلك : على أن فى نصبه قولين :

---

(١) فى (حـ) : « ذلك » .   (٢) فى (حـ) : « ما هو الفعل » .

الأحق منهما : أنه منصوب بما من الفعل ، أو شبهه .

وغير الأحق : أنه منصوب بالواو ، وهو قول عبد القاهر الجرجانى (١) ، وردوا قوله (٢) : بأنه لو كانت الواو عاملة لاتصل الضميـر بعدها ، كما يتصل بعد الحروف العاملة عمل الفعل « كـإنَّ ، وأخواتها » فكان ينبغى أن يقولوا : « جَاءَ زَيْدوَكَ » كما قالوا : « إِنَّكَ ، ولم يسمع إلا جَاءَ زَيْدٌ ، وإِيَّاكَ » .

فدل على أن الضمير لن يلى عامله ، ولو كان يليه لاتصل .

فقوله : « ذَا » : اسم إشارة ، وهو مبتدأ ، و « النصـــب » صفة له ، و « بِمَا مِنَ الفعل » ـ فى أول البيت ـ خبر المبتدأ .

فالتقدير : هذا النصب فى المفعول معه بالفعل ، وشبهه ، لا بالواو .

وفي بعض النسخ : والنصب لا بواو ، مكان « ذا » .

والمعني علي هذا : ـ وإن صح ـ فإن فيه تكلفا .

وتخريجه : على أن « بِمَا مِنَ لفـعل » متـعلق « بينصب » ـ فى أول البيت المتقدم ـ .

ثم استأنف ، فقال :

.... والنَّصْبُ ، لاَ بِالْوَاوِ فى الْقَوْلِ الأَحَقّ

أى : والنصب ليس بالواو .

---

(١) والجرجانى . يرى أن النصب بالواو التى للمعيـه ، فقد عد الواو من الحروف ، التى تنصب الاسم فقط « وُيقـول شارح العوامل المائة : « القســم الأول : الواو التى بمعنى « مع » وهى تنصب الاسم على أنه المفعول معه ، وهو الاسم الواقع بعد واو المعية ، المسبوقة بفعل ، أو شبهه » ص ١٤ تسهيل الأمانى شرح عوامل الجرجانى .

(٢) انظر الرد عليه فى كتابنا « بلوغ الأرب فى الواو فى لغة العرب » ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

وفي هذا : ما فيه .

والنسخة الأولي هي الصحيحة، الجارية ،مع المعنى على طريق سهلة ، فلا يعدل عنها .

وقوله : « بِمَا مِنَ الْفِعْلِ » يريد : ما كان من جنس الفعل ، كاسم الفاعل ، والمفعول ، والمصدر .

وكان حقه أن يقول : « الفعل » و « ما من الفعل » .

ولكنه لما نبه على أن النصب يكون بما هو من جنس الفعل كان النصب بالفعل أحرى ؛ لأن ما هو مشتق من الفعل لا يعمل إلا بالحمل على الفعل.

وقوله : « وَشِبْهِهِ » يعنى : أو شبه الفعل ، يريد بذلك مثل : « حَسْبُكَ وَزَيْدًا » : « فَزَيدا » منصوب « بحَسْبك » لأن معناه :كافيك. و « كَافِيك » : اسم فاعل من « كَفَى » : ففيه معنى الفعل .

« فَحَسْبُك » اسم فاعل الفعل ؛ لأن فيه معناه .

فالحاصل من هذا :

أن المفعول معه ينتصب بالفعل ، أو بما هو من الفعل : لفظا ، ومعنى كاسم الفاعل ، والمفعول ، أو بما هو من الفعل معنى ، لا لفظا « كحَسْبُك » وكأسماء الإشارة .

قوله : « سَبَق » : تنبيه على أن عامل المفعول معه لا يكون إلا سابقاً عليه .

وهذا باتفاق .

وأما سبق المفعول معه على مصحوبه : **فمنعه الجمهور .**

ونص أبو الفتح بن جنى على إجازته فى كتابه المسمى « بالخصائص » واستدل عليه بقول الشاعر [1] .

١٢٥ ـ جَمَعْتَ ،وَفُحْشًا غيبةً ،ونَميمَةً   خِصَالاً ثَلاثًا لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِى

على أن « وَفُحشًا » مفعول معه قد قدم على مصحوبه [2] .

ولا حجة له فيه : إذ يحتمل أن يكون معطوفا ، قدم على معطوفه [3] .

---

١٢٥ ـ (١) **الشاعر :** هو يزيد بن الحكم من قصيدة يعاتب فيها ابن عمه . والبيت من الطويل .
وهو من شواهد القالى ١ / ٦٨ ، والخصائص ٢ / ٣٨٣ ، والخزانة ١/٤٩٥ ، والعينى ٣ / ٨٦ ، والتصريح ١ / ٣٤٤ ، ٢ / ١٣٧ ، والهمع ١/ ٢٢ ، والدرر ١ / ١٩٠ والأشمونى ٢ / ١٣٧ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

وفحشاً « فحسن الشىء فحشا ، مثل قبح قبحا وزنا، ومعنى .وكل شىء جاوز الحد فهو فاحش . . » مصباح (فحُش) .

بمرعوى : « ارعوى عن القبيح : كف » مختار (ر ع ى) .

والمعنى :

جمعت القبح من أطرافه :الفحش ،والغيبة،والنميمة ،وهى أمهات خصال الشر،ولست بمنته عنها .

الإعراب :

« جمعت » فعل ، وفاعل ، « وفحشا » الواو : بمعنى « مع » عند ابن جنى ، والتقدير : جمعت مع فحش غيبة ، وعند الجمهور الواو : للعطف ، لأنه معطوف على قوله : « ونميمة » وقدم عليها للضرورة ، والتقدير : جمعت : غيبة ، ونميمة ، وفحشا ، « غيبة ، ونميمة » غيبة ، مفعول جمعت ، ونميمة : عطف عليه « خصالا » مفعول« ثلاثا » « لست » ليس واسمها « عنها » متعلق « بمرعوى » ، « بمرعوى » الباء : زائدة للتأكد ، وخبر ليس .

الاستشهاد بالبيت :

فى قوله : « وفحشا » حيث هب ابن جنى إلى أنه مفعول معه ، وخالف الجمهور فى ذلك .

(٢) قال ابن جنى : « ... لكنه يجوز : « جاء والطيالسةَ البردُ » كما تقول : « ضربتُ وزيداً عمراً قال :

جمعت ، وفحشاً غيبة ، ونميمة   ثلاثَ خصال لست عنها بمرعوى »

٢/ ٣٨٣ الخصائص .

(٣) ، وذلك مثل قول الشاعر :

ألا يا نخلة من ذات عرق   عليك ، ورحمة الله السلام

انظر التصريح على التوضيح ١ / ٣٥٥ .

واستدل - أيضاً - بقول الشاعر [1] .

١٢٦ - أُكْنِيهِ حينَ أُنَادِيهِ لأُكْرِمَهُ ۝ وَلاَ أُلَقِّبه ، والسَّـــوءَةَ اللَّقَبَــا

على أن « والسوءَة » مفعول معه قدم على مصحوبه .

فيكون التقدير : « ولا ألقبـه اللقب ، مع السوءة » يريد : أنى لا أجمع له بين اللقب ، وسوئه ؛ لأن اللقب قد يكون حسنا ، وسيئا ، فأراد : إن لقبته لا ألقبه إلا بحسن .

ولا حجة فيه : إذ يحتـمل أن يكون « السَّوْءة » مفعولا حـذف فعله فيكون التقدير : ولا ألقيه اللقب ، وأذكر السوءة [2] .

---

١٢٦ - (١) القائل الفزارى . والبيت من البسيط .
وهو من شواهد العينى ٣/ ٨٩ ، والأشمونى ٢ / ١٣٧ ، والحماسة ١١٤٦ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :
اكنيه : الكنية : ما صدرت بأب ، أو أم ، واللقب ما أشعر برفعة المسمى ، أو ضعته .

والمعنى :
إنى أصون اسم الممدوح ، وأذكر كنيته ، ولا ألقبه لقبا فاحشاً .

الإعراب :
« أكنيه » فعل ، وفاعل مستتر ، ومفعول به « حين » ظرف منصوب بالفتحة ، « أناديه » فعل ، وفاعل مستتر ، ومفعول به ، والجملة : فى محل جر بإضافة « حين » إليها « لأكرمه » اللام : للتعليل ، وأكرم: فعل مضارع ، منصوب « بأن » المضمرة والفاعل مستتر وجوبا، ومفعول به « ولا ألقبه » الواو : عاطفة جملة على جملة ، ولا : نافية ، ألقبه : فعل ، وفاعل ، ومفعول به « والسوءة » الواو : واو المعية عند ابن جنى ، والسوءة مفعول معه ، والتقدير : ولا ألقبه اللقب والسوءة ، أى : مع السوءة ، أى ، إن لقبته لقبته بغير سوءة ، والجمهور يقولون : إن الواو للعطف ، قدمت هى ومعطوفها ،والتقدير : لا ألقبه اللقب ،ولا أسوءه السوءة فاللقب مفعول به ، والسوءة مفعول مطلق ، ثم حذف نائب السوءة ، وقدم العاطف ، ومعمول الفعل المحذوف .
وفى الإعراب أكثر من وجه (انظر العينى ٣/ ٨٩ ، ٩٠ ، ٩١) .

والاستشهاد بالبيت :
فى قوله : « والسوءة » فإنه مفعول معه عند ابن جنى ، مع تقدمه على مصحوبه ، وهو قوله « اللقبا » .

(٢) كتقدير الجمهور .

كما حذف ناصب العيون فى قول الشاعر [1] .

١٢٧ ـ .... فزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ ، وَالعُيُونَا

التقدير : فزججن الحواجب ، وكحلن العيون .

قوله :

وَبَعْدَ « مَا » اسْتِفْهَامٍ ، اوْ « كَيْفَ » نَصَبْ   بِفِعْـلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْــضُ الْعَــرَبْ

نبهك فى هذا البيت على أن الواقع بعد الواو ، إذا كان بعد « ما » التى للاستفهـام ، أو « كَيْفَ » : فبِعض العرب ينصبه بفعـل كون مقدر وإلى هذا أشار بقوله : « بَعْضُ الْعَرَبْ » .

---

١٢٧ ـ (١) : **الشاعر :** هو الراعى ، والشاهد من الوافر .

وهو من شواهد الخصائص ٢/ ٤٣٢ ، والإنصاف ٦١٠ ، والمغنى ٣٥٧ (٢٦٣) والشذور ٢٤٢ ، والعينى ٣ / ٩١ ، ٤ / ١٩٣ ، والتصـريح ١ / ٢٤٦ ، والهمع١ / ١٢٢ ، ٢ / ١٣٠ ، والدرر ١/ ١٩١ ، ٢/ ١٦٩ ، والأشمونى ٢/ ١٤٠ ، ويس ١/ ٤٣٢ : والشارح الأندلسى .

اللغة :

زججن : رققن .

الحواجب : جمع حاجب .

المعنى :

البيت بتمامه :

إذا ما الغانيـــات برزن يوماً   فزججن الحواجب ، والعيونا

إذا ما الغانيات الفاتنات ظهرن يوما ، مدققات ، ومرققات الحواجب ، ومكحلات العيون .

الإعراب :

« فزججن » الفاء : عاطفة ، وفعل ماض ، ونون النسوة فاعله « الحواجب » مفعول به « والعيونا » الواو : عاطفة جملة على جملة ، العيونا مفعول به لفعل محذوف .

والتقديرُ : وكحلن العيون .

والشاهد : فى قوله : « والعيونا » حيث نصب « العيـون » بفعل مضمر ولا يجوز العطف ، لعدم المشاركة ، ولا باعتبار المعية ، والمصاحبة ، لعدم الفائدة بالإعلام بمصاحبة العيون الحواجب ، وانظر رأى ابن عصفور ٣ / ٩٣ العينى .

ومنهم من يمنع نصبه : إذ لا حاجة للتقدير ، مع إمكان العطف من غير ضعف .

ومثال هذا قولهم: « مَا أَنْتَ وَزَيْدًا »؟و«كَيْفَ أَنْتَ وقَصْعَةً من ثَرِيد »؟ .

فمن نصب « زَيدًا » و « قصعةً » قدر : ما تكون وزيدًا ؟ ، وكيف تكون وقصعة من ثريد ؟ [1] .

وعلى هذا حمل سيبويه قول الشاعر [2] .

١٢٨ ـ أَزْمَانَ قَومِي،والجماعة كالَّذى لَزِمَ الرَّحَالَةَ أَنْ تَميلَ مَمِيلاَ

---

(١) ويقول المرادى : « والصحيح أن كان المقدرة ناقصة ، وكيف خبر مقدم ، وكذلك ما » (٢/ ٩٢ المرادى) .

١٢٨ ـ (٢) **الشاعر** ، هو الراعى كما فى الكتاب ١/ ١٥٤ ، وقال الأعلم ، ويروى للأعشي .
والبيت من الكامل .
وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٥٤ ، والمقرب ٦٤ ، والخزانة ١/ ٥٠٢ ، والمغنى ٢٥١ ، والعينى ٢/ ٥٩ ، ٣/ ٩٩ ، والتصريح ١/ ١٩٥ ، والهمع ١/ ١٢٢ ، ٢/ ١٥٦ ، والدرر ١/ ٩٢ ، ٢/ ٢١١ ، والأشمونى ٢/ ١٣٨ ، والشارح الأندلسى ، وديوان الراعى ١٤٦ .

اللغة :

الرحالة : يريد : الرحل ، والرحالة : سرج من جلد لا خشب فيه كانوا يتخذونه للركض الشديد الصبان ٢/ ١٣٨ ، والتصريح ١/ ١٩٥ .

تميل : أراد : تسقط .

والمعني :

أزمان قومى ، والتزامهم الجماعة ، وتمسكهم بها كالذى تمسك بالرحالة ، ومنعها أن تميل ، فتسقط . انظر الأعلم ١/ ١٥٤ أسفل الكتاب ، ويشير الشاعر : إلى استقامة الأمور قبل مقتل الخليفة عثمان (رضى الله عنه) .

الإعراب :

« أزمان » ظرف « قومى » اسم كان المحذوفة ، أو فاعلها والتقدير أزمان كان قومى ، « والجماعة » الواو : واو المعية والجماعة : مفعول معه « كالذى » خبر كان ، أو حال ، أى كالراكب الذى « لزم الرحالة » فعل ، وفاعل مستتر ، ومفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب ، صلة الموصول « أن » مصدرية « تميل » مضارع منصوب بها ، والفاعل مستتر « مميلا » مفعول مطلق،أى تميل ميلا=

فنصب « والجماعة » على تقدير : أزمان كان قومى ، والجماعة .

قوله :

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَــقّْ   وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

نبهك فى هذا البيت على أن الواقع بعد الواو ، إن أمكن فيه العطف بغير ضعف كان العطف أحق من نصبه مفعولا معه ، كقولك : « جِئْتُ أَنَا وَزَيد » ؛ لأن العطف ـ ها هنا ـ ممكن من غير ضعف .

وإلى هذا أشار بقوله :

والعطفُ إنْ يمكنْ بِلاَ ضَعْفٍ أحَقّ   ....

ثم نبهك على أن النصب يختار إذا كان عطف النسق ضعيفاً [1] .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَالنَّصبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

والضعف ـ هنا ـ من جهة اللفظ ، وقد يكون من جهة المعنى .

فمثال [2] ضعف العطف من جهة اللفظ : « جئت وَزَيدا » لأنك لو عطفت « وزيداً » لكنت قد عطفت على الضمير المرفوع من غير تأكيد وهو ضعيف .

ومثال الضعف من جهة المعنى قولهم : « لو تركت الناقة ، وفصيلها

= والتقدير : بأن تميل ميلا .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « والجماعة » حيث نصب الجماعة على أنه مفعول معه ، والواو فيه بمعنى مع ، والنصب بكان المقدرة .

(١) فى (أ) : « ضعيف » .   (٢) فى (جـ) : « فمن ضعف العطف » .

لرضعها » : فعطف « الفصيل » على الناقة لا ضعف فيه من جهة اللفظ ، وهو ضعيف من جهة المعنى ، لأنه يحتاج إلى كثرة تقدير ، وتطويل عبارة ، فتقول : « لو تركت الناقة ترأم فصيلها ، وتركت فصيلها لرضعها » .

فاختير النصب لعدم احتياجه إلى هذا التقدير .

فالنصب فى هذين المثالين مختار .

قوله :

وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزْ الْعَطْفُ يجب أَوْ اعْتَقِدْ إِضْمارَ عَامِلٍ تُصِبْ

نبهك فى هذا البيت على أنه يجب النصب إن لم يجز العطف . وعدم جواز العطف :

إما من جهة اللفظ ، كقولك : « مَالَكَ وَزَيْدًا » ؟ فلا يجوز العطف ؛ لأنه يؤدى إلى العطف على الضمير المجرور من غير تكرار العامل .

وإما من جهة المعنى ؛ كقولك : « سَارَ زَيْدٌ ، وَالْجَبَلَ » : فالعطف ـ ها هنا ـ ممتنع من جهة المعنى ؛ لأن « الجبلَ » لا يمكن أن يكون معطوفا على « زَيْد » : لاقتضاء المعنى : أن الجبل سار معه .

وهذا غير صحيح .

وإلى هذا أشار بقوله :

والنصب إنْ لم يجز العطفُ يَجِبْ ....

فقال : « إنْ لم يجز العطفُ » وأطلق ؛ ليدخل عدم الجواز من جهة اللفظ ، ومن جهة المعنى .

ثم نبهك على مسألة :

وهى : إذا امتنع العطف ، وامتنع النصب على المفعول معه .

فذكر أنك إن قدرت عاملا يصح به الكلام أصبت وذلك قول الشاعر(١) :

١٢٩ ـ عَلَفْتُهَا تِبْنًا ، وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى غَدَتْ هَمَّالةً عَيْنَاهَا

١٢٩ ـ (١) **الشاعر** : ذو الرمة ، والبيت من الرجز .

والبيت من شواهد المقتضب ٤/ ٢٢٣ ، والخصائص ٢/ ٤٣١ ، والمرتضى ٢/٢٥٩ ، وابن الشجرى ٢/ ٣٢١ ، والإنصاف ٦١٣ ، وابن يعيش ٢/٨ ، والخزانة ١/ ٤٩٩ والمغنى ٦٣٢ (٣١٤) والشذور ٢٤٠ ، والعينى٣/١٠١ ، ٤/١٨١ ، والتصريح ١/٢٤٦ والهمع ٢/ ١٣٠ ، والدرر ٢/١٦٩ ، والشارح الأندلسى ، ويقول البغدادى فى الخزانة : « ففتشت ديوانه فلم أجده فيه » انظر ١/٤٩٩ ، ٥٠٠ ، وروى لما حططت الرحل عنها واردا علفتها تبنا ، وماء باردا .

اللغة :

علفتها : يريد : أطعمتها ، وقدمت لها ما تأكله . . .

همالة : « هملت عينه : فاضت . . . » مختار (هـ م ل) وهمالة : مبالغة . . .

والمعنى :

علفت دابتى تبنا ، وسقيتها ماء باردا حتى غدت عيناها ترسل الدمع إرسالا ، وتدره درا كثيرا . . .

الإعراب :

« علفتهـا » فعل ، وفاعل ، ومفـعول به أول « تبنا » مفعول ثـان « وماء » الواو : حرف عطف ، عطفت جملة على جملة : « مـاء » مفعول به لفعل محـذوف ، والتقدير : وسقيتـها ماء « باردا » نعت لماء ، ونعت المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفـتحة الظاهـــرة « حتى » حرف غاية وجر « غدت » فعل مـاض ، وتاء التأنيث « همالة » حال « عـيناها » فاعل غدت ، مرفـوع بالألف نيابة عن الضمة . . وها : مضاف إليه ، والفعل « غدا » ومـا بعده فى تأويل مصدر مسوق بأن محذوفة مجرور بحتى ، والجار ، والمجـرور متعلق بعلف ، والتقدير : علفتها تبنا ، وسقـيتها ماء باردا إلى غدوها همالة عيناها

والشاهد فى البيت :

قوله : « وماء » فـإنه لا يمكن عطفه على ما قبله ، لكون العامل فى المعـطوف عليه لا يتسلط على المعطوف ، إذ لا يقال : علفتها ماء ، ولذلك جاء النص على أحد ثلاثة أوجه : النص على المعية ، أو على تقدير فعل يعطف على علفتها ، أى : وسقيتها ماء ، أو على تضمين علفتها معنى أنلتها ، فيعدى تعديته . . .

فقـوله : « وماء » لا يصح أن يـكون معطوفـاً ؛ لأن الماء لا يقال فـيه يعلف .

ولا يكون مفـعولا مـعه ؛ لعدم المـعية : إذ الماء لا يصـاحب التبن عند العلف .

فتقدر عاملا ينتصب به الماء ، فتقول : « فعلفتها تبنا وسقيتها ماء » .

وقد تكون المعية ممكنة ، إلا أنها لا يفيد الإخبار بها ، كقول الشاعر [1] :

.... فَزَجَّجْنَ الحَواجِبَ ، والعُيُونَا

إذ الإخبار بأن العُيُون مصاحبة للحواجب غير مفيد ، إذ هو معلوم ، لا يحتاج إلى الإخبار عنه .

فإلى مثل هذين البيتين أشار المصنف بقوله :

.... أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

فالمتحصل من التقسيم فى الواقع بعد الواو خمسة أقسام :

الأول : أن يكون مختلفا فى جواز نصبه ، وهو : ما افتقر إلى تقدير الفعل ، مع إمكان العطف من غير ضعف .

وقد نبه عليه قوله : وبَعْدَ « مَا استفهَامٍ » . . البيت إلى آخره .

القسم الثاني : ما يختار فيه العطف .

القسم الثالث : ما يختار فيه النصب .

وقد نبه على القسم الثانى . والثالث بقوله :

---

(١) تقدم الكلام عليه . رقم الشاهد (١٢٧)

والعطف إن يمكن بلا ضعف . . . البيت إلى آخره .

القسم الرابع : وجوب النصب ، وقد نبه عليه بقوله :

والنصب إن يجز العطف يجب .

القسم الخامس : أن يمتنع العطف ، والنصب على المفعول معه .

وقد نبه عليه بقوله :

أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ

واعلم أنه إذا امتنع النصب على المفعول معه فقد يتعين العطف ، وقد يمتنع العطف [1] ، كامتناع المفعول معه ، فيتعين النصب بفعل مقدر ـ كما نبه عليه المصنف ـ .

وأما تعين العطف وجوبا فلم ينبه عليه المصنف .

ومثال ذلك : « تشارَكَ زيدٌ ، وعَمْرٌو » .

فهنا : يجب العطف ؛ لأن « تشارَكَ » يفتقر إلى فاعلين ، فلو نصبنا « عَمْرًا » على المفعول معه ، لجعلنا أحد الفاعلين فضلة ، وترك الفعل مفتقراً إلى فاعل [2] .

ومن وجوب العطف : « جَاءَ زَيْدٌ ، وعَمْرٌو بَعْدَه » : إذ « بعده » [3] قد أحالت حكم المصاحبة .

---

(١) سقط من (ب . جـ) لفظ : « العطف » .

(٢) في (ب) : « إلى فاعله » .

(٣) سقط من (ب) : « إذ بعده » .

الاستثناء

اعلم أن الاستثناء قسمان : متصل ، ومنقطع .

والمتصل هو الأصل ،ولا يعدل عنه إلى المنقطع ،إلا عند تعذر المتصل .

فأما المتصل : فهو إخـراج مذكور من مذكـور ، أو مقدر « بإلاَّ » أو بما فى معناها ، لولا أداة الاستثناء لدخل المخرج فى جملة المحكوم عليه .

قولنا : « إخراج » جنس يشمل المتصل ، والمنقطع .

وقولنا : « مذكـور » ولم نقل اسما؛ليـدخل استثناء الجـملـة المؤولة بالمفرد ، المشتق ، كقولك : « ما رأيت أحداً إلاَّ زَيْدٌ خير مِنْهُ » .

وقولنا : « مذكور ، أو مـقدر » ليدخل ما كان المستـثنى منه مقدَّرًا ، كقولك : « مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ » التقدير : مَا قَامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدًا .

وقولنا : « بِإلاَّ ، أَوْ مَا فِي معناها » أخرجنا به التخـصيص بالصفة ، وجميع المخـصصات غير « إِلاَّ » ، « وما فى مـعناها » يدخل أدوات الاستثناء المذكورة ، بعد ، المتضمنة معنى « إِلاَّ » .

وقولنا : « لولا أداة الاستثناء » لدخل المخـرج فى جملة المحكوم عليه تحرز من المنقطع ، لأنه غـير داخل قبل أداة الاستثـناء ، كقولك : « قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ حَمارًا » : فالحمار غير داخل فى جملة القوم،ولو لم تذكر أداة الاستثناء .

وأما المنقطع : فهـو إخراج مذكور « بإلاَّ » أو غـير ،أو بَيْد [1]» من محكوم عليه مفهوم ، مع عدم دخوله فى جملة المحكوم عليه بالمنطوق .

---

(١) ... « وبيد : كغير وزنا ، ومعنى ، يقال : هو كثير المال بيد أنه بخيل » مختار (ب ى د)

فقولنا : « إخراج » جنس يشمل المنقطع ، والمتصل .

وقولنا : « مذكور » ليشمل استثناء المفرد ، واستثناء الجملة المنقطعة كقولك فى المفرد : « قَامَ الْقَوْمُ إلاَّ فَرَسًا » .

ومثال الجملة قوله تعالى : ﴿ لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ (٢٢) إلاَّ مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ (٢٣) فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الأَكْبَرَ (٢٤) ﴾ [١] .

على رأى ابن خروف : فإنه جعل « مَنْ » مبتدأ ، و « يُعَذِّبه » الخبر .

ودخلت الفاء فى الخبر ؛ لأنه فى معنى الجزاء ، والجملة مستثناة ، والاستثناء منقطع [٢] .

وقولنا : « بإلاَّ ، أو غَير ، أَوْ بَيْدَ » ليخرج « لَكِنْ » ؛ لأن المخرج بها ليس فى الاصطلاح مستثنى .

وقولنا : « من محكوم عليه » مفهم إخراج المتصل ؛ لأنه مخرج من محكوم عليه ، منطوق .

وقولنا : مع عدم دخوله فى جملة ولم نقل فى جنس ، ليدخل الاستثناء المنقطع ، الذى هو من الجنس ، والذى هو من غير الجنس ؛ لأن

---

(١) الآيات ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ من سورة الغاشية .

وانظر وجوه « مسيطر » فى ٨ / ٤٦٤ ، ٤٦٥ البحر المحيط .

(٢) يقول الزمخشرى : « إلا من تولى » : استثناء منقطع ، أى : لست بمسئول عنهم ولكن من تولى ، وكفر منهم فإن لله الولاية ، والقهر ، فهو يعذبه العذاب الأكبر . وقيل هو استثناء من قوله « فذكر » أى : فذكر إلا من انقطع طمعك من إيمانه ، وتولى ، فاستحق العذاب الأكبر .. » ٤ / ٧٤٥ الكشاف .

وقد نقل أبو حيان بعض ما سجله الزمخشرى فى كشافه .. ثم قال : « وقيل : منقطع ، وهى آية موادعة نسخت بآية السيف .. » (انظر البحر المحيط ٨ / ٤٦٥) .

الاستثناء المنقطع : قد يكون من الجنس ، كقولك : « قَامَ بنُوكَ إلاَّ ابن زَيْد » « فابْن زَيْد » من جنس بنيك ، وليس داخلا فى جملتهم ، فيحكم عليه بالانقطاع ؛ لأن شرط الاتصال أن يكون المستثنى داخلا فى جملة ما حكم عليه ، إلا أنه أخرج بأداة الاستثناء .

فتنبه لذلك ، ولا تعتقد أن المنقطع لا يكون إلا من غير الجنس .

فإن قيل : قد جعلت المنقطع مخرجا من حكم المفهوم .

فعلي هذا : يرجع كل منقطع إلى المتصل ؛ لأنك إذا قدرت مفهوما ، وأخرجت منه المستثنى بعد تقدير دخوله كان متصلا .

فالجواب :

أن الانقطاع ، والاتصال إنما يتغير بالنسبة : فإذا لم يدخل فى جملة المنطوق به كان منقطعاً .

ومن الاستثناء المنقطع قوله تعالى : ﴿ وَلا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّساءِ إلاَّ ما قدْ سلف ﴾ [1] .

« فإلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ » : استثناء منقطع ، مخرج من مفهوم ﴿ وَلا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آباؤُكُم مِنَ النِّساءِ ﴾ .

فالتقدير : نكاح نساء الآباء مؤاخذا به إلا ما قد سلف منه فى الجاهلية .

(١) من الآية ٢٢ من سورة النساء .
ويعزز ما ذهب إليه الشارح الأندلسى الجمل . يقول : « ... الاستثناء منقطع ... ووجه الانقطاع أن الماضى لا يستثنى من المستقبل » ١ / ٣٦٩ حاشية الجمل على الجلالين .

ومن هذا ـ أيضاً ـ قوله تعالى : ﴿ إنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ [1] .

فالغاوون : ليسوا من عباد الله ، الذين أضافهم إلى نفسه ، نبه على أنهم خاصته .

فتعين أن يكون الاستثناء منقطعا ، وأن الإخراج من المفهوم.

فالتقدير : إنّ عبادى ليس لك عليهم سلطان ، ولا على غيرهم إلا من اتبعك من الغاوين .

ويكون المراد من قولنا : « ولا على غيرهم ممن لم يبلغ درجة هؤلاء : ما بين غاو ، ومهتد .

ومن الاستثناء « بغَيْر » إذا كان منقطعاً قولى [2] :

مَاعَابَ مِنْهُم عَدوٌّ ، غَيْر أَنَّهُمُ ... لَمْ يَصْرِفُوا السَّيْفَ يَوْمًا عَنْ عَدوِّهِمُ

ومنه « بَيْدَ » :

---

(١) الآية ٤٢ من سورة الحجر .

وقد جاء فى الجلالين فى تفسير « إلاَّ » : « لكن » من اتبعك من الغاوين » والعادة فى تفسير الاستثناء المنقطع يفسر « إلاَّ » « بلكن » انظر ٢ / ٤٦ . تفسير الجلالين .

وانظر إفاضة أبى حيان ، وذكر المذاهب ٥ / ٤٥٤ البحر المحيط .

(٢) القائل هو ابن جابر الأندلسى ، وقد أورد بيته للتمثيل به ، لا للاستشهاد به ، لأنه يعلم أنه ممن لا يستشهد بشعرهم .

والبيت من بديعيته « الحلة السيرا فى مدح خير الورى » .

وقد شرحها رفيق عمره الرعينى ، وقد تقدم ذلك .

(٣) وإلى سعد تنسب حليمة السعدية ، مرضعته (عليه الصلاة والسلام) وهم من المشهود لهم بالفصاحة ، ويعد ذلك الاسترضاع من الأسباب الظاهرة ، لجوامع كلمه ، التى امتاز بها عمن سبقه من أعظم الخلق فصاحة . ولسنا ، وهم الأنبياء . . .

وينبغى لك أن تعلم أن كل استثناء من غير الجنس منقطع .

وكل استثناء من الجنس يحتمل الانقطاع ، والاتصال : فإن علم أن المستثنى داخل فى المذكورين من جنسه ، ثم أخرج بأداة الاستثناء فمتصل .

وإن علم أنه غير داخل فيهم ، قبل الإتيان بأداة الاستثناء فمنقطع ، كقولك : جَاءَ الثَّلاَثَةُ إِلاَّ زَيدًا .

ومرادك بالثلاثة : خالد ، وبكْر ،وَعَمْرو : « فَزَيْد » غير داخل فيهم ، ـ وإن كانوا من جنسه ـ.

فمثل هذا منقطع .

واعلم أن العامل فى المستثنى هو « إِلاَّ » .

لا ما قبل « إِلاَّ » من فعل ، أو شبهه بتقوية « إِلاَّ » ، وهو مذهب السيرافى .

ولا مستقلا بنفسه من غير تقوية « بإِلاَّ » ، وهو مذهب ابن خروف .

ولا أن المستثنى منصوب بفعل مقدر ، وهو : « استثنيت » كما ذهب إليه الزجاج .

فهذه أربعة مذاهب :

الصحيح منها عند الناظم : أن العامل فى المستثنى « إِلاَّ » .

وإنما عملت ، لاختصاصها بالأسماء .

ولا ينتقض علينا بقولنا : « وَاللهِ مَا جِئْتَنِى إِلاَّ سَرَرْتَنِى » .

فيقال : قد دخلت على الفعل ، فلا اختصاص لها بالأسماء .

لأنا نقول : الفعل ـ هـا هنا ـ فى تأويل الاسم ، التقـدير : والله ما جئتَنِى إِلاَّ سَاراً لِي [1] .

ولا يقال : لو كانت مختصة بالأسـماء لعملت الجر ، لأن عمل الجر إنما هو للحروف ، التى توصل معنى الأفعـال إلى الأسماء ، و « إِلاَّ » ليست كذلك : إذ تخرج الاسم الذى بعدها عن حكم ما قبلها .

فلما خالفت حروف الجر في المعنى ، خالفتها فى العمل .

قوله :

مَا اسْتَثْنَت « الاَّ » مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ وبَعْدَ نَفْـــىٍ ، أَوْ كَنَفْـــيٍ انْتُخِـبْ
إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ ، وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ وَعَنْ تَمِيـــمٍ فِيهِ إِبْـــدَالٌ وَقَـــعْ

هذان البيتان نبـهك فيهما على أن ما استـثنته « إِلاَّ » وكان عن تمام فإنه ينتصب ، سواء كان متصلا ، أو منقطعاً .

ولأجل هذا : أطلق ، ولم يعين واحداً منها .

ومعنى « عَنْ تَمَامٍ » : أن يكون المستثنى منه مـذكوراً ، كقولك : « قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْداً » : فالمستثنى منه مذكور ، وهو : « الْقَوْمُ » .

وهذا النوع ـ من الاستثناء ـ هو الذى يسمونه غير المفرغ .

ثم نبهك على أن المستثنى التام ، إذا وقع بعد نفى ، أو شبه نفى انتخب إتباعه للمستثنى منه إن كان استثناء متصلا ، وإن كان منقطعاً نصب .

وجوزت فيه بنو تميم الإبدال .

فإلى نصب ما استثنته « إِلاَّ » إذا كان تاماً أشار بقوله :

---

(1) فى (جـ) « والله أعلم ما جئتنى إلا سارا لى » .

مَا اسْتَثْنَتِ « الاَّ » مَعْ تَمَامٍ يَنتصبْ ....

يريد : إذا كان موجباً ، بدليل تنبيه على غير الموجب فى عجز البيت ، وتخصيصه بحكم آخر .

وإلى انتخاب الإتباع في الاستثناء المتصل فى غير الموجب أشار بقوله :

....   وَبَعْدَ نَفْيٍ ، أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

إِتباعُ ما اتَّصَلْ   .....

ويعني بقوله : « كَنَفْيٍ » النهى ، والاستفهام، وهذا هو غير الموجب أعنى : ما كان نفياً ، أو كنفي .

وكلامه في الاستثناء التام ؛ لأنه قد ذكره أولا ، واستمر الكلام عليه .

وإلى نصب المنقطع ، وتجويز بنى تميم البدل فيه أشار بقوله :

... وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ   وَعَنْ تَمِيم فِيهِ إِبدالٌ وَقَعْ

ومراده : المنقطع ، بعد نفى ، أو كنفى ، كقولك : « مَا قَامَ أحدٌ إلاَّ حمَارًا » و « هَلْ فى الدارِ أَحَدٌ إلاَّ حماراً » ؟

وإنما تجيز بنو تميم الإبدال فيه ، إذا صح الاستغناء عن المستثنى منه بالمستثنى ، كقول الشاعر (١) :

١٣٠ ـ وبَلْدَةٍ لَيْسَ بهَا أَنِيسُ   إِلاَّ الْيَعَافِيرُ ، وإِلاَّ الْعِيسُ

برفع « اليَعَافير » .

١٣ ـ (١) **الشاعر :** هو جران العود ، والبيت من الرجز وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٣٣ ، ٣٦٥ ، والمقتضب ٢/ ٣١٩ ، ٣٤٧ ، ٤/ ٤١٤ والإنصاف ٢٧١ ، وابن يعيش ٢/ ٨٠ ، ١١٧ ، ٧/ ٢١ ، ٨/ ٥٢ ، والخزانة ٤/ ١٤٧ ، والشذور ٢٦٥ . والعينى ٣/ ١٠٧ ، والتصريح ١/ ٣٥٣ ، والشارح الاندلسى ، وديوانه ٥٣ =

ومنه قراءة بنى تميم : ﴿ مَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعُ الظَّنِّ ﴾ (1) .

ـ بالرفع ـ .

« فما » من قوله : « مَا اسْتَثْنَتْ » : اسم موصــول مبتدأ ، ونقل حركة همزة « إلاَّ » إلى تاء « اسْتَثْنَت » لاستقامة الوزن .

و « ينتصب » خبر المبتدأ .

و « إتباعُ » ـ فى البيت الثانى ـ مفعول لم يسم فاعله « بانْتُخِب » .

وقوله : « وبَعْدَ نَفْى » متعلق « بانْتُخِب » .

= **اللغة :**

أنيس : مؤنس .

اليعافير : جمع يعفور : الظبى الأعفر ، الذى يشبه لونه التراب .

العيس : ـ بالكسر ـ : الإبل البيض ، التى يخالط بياضها شىء من الشقرة .

واحدها : أعيس ، والأنثى : عيساء . . . « مختار (ع ي س) .

والمعنى :

يتمنى الشاعر أن يكون مع محبوبته «لميس » فى بلدة لا يوجـد فيها أنيس من البشر ، وإنما توجد بها الظباء ، والإبل . .

الإعراب :

« وبلدة » الواو : واو « رُبَّ » بلدة : مبتدأ « ليس » فعل ماض ناقص « بهـا » متعلق بمحذوف خبر ليس ،« أنيس » اسم ليس « إلاَّ » أداة استثناء « اليعافير » بدل من « أنيس »، وبدل المرفوع مرفوع ، « وإلا » الواو حرف عطف « إلاَّ » حرف زائد للتأكيد « العيس » عطف بالواو على اليعافير .

والشاهد فى البيت :

قوله : « إلا اليعافير ، وإلا العيس » حيث رفع اليـعافير ، والعيس على البدل من قوله : « أنيس » مع أنهما ليسا من جنس الأنيس ، أى : الذى يؤنس به .

(1) من الآية ١٥٧ من سورة النساء .

وعزز القراءة السـمين ، فيما نقله عنه الجـمل « . . . ولم يقرأ ـ فيمـا علمت ـ إلا بنصب « اتباع » على أصل الاستثناء المنقطع ، وهى لغة الحجار ، والثانى : قال ابن عطية : إنه متصل ، قال : لأن العلم ، والظن يجمعهما مطلق الإدراك » . ١/ ٤٤٤ حاشية الجمل على الجلالين .

فالتقدير : وانتخب بعد نفى ، أو كنفى إتباع ما اتصل .

قوله :

وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِى النَّفْىِ قَدْ ... يَأْتِى ، وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إنْ وَرَدْ

نبهك فى هذا البيت على أن غير نصب السابق فى النفى قد يأتى .

يريد : فى النفى ، أو شبهه .

وقال : « غير النصب » ليدخل لـه الرفع ، والجر ، ومراده : الاستثناء المتصل .

ثم نبهك علـى أنه ، وإن أتى فيه غـير النصب فإن المخـتار فـيه النصب وإلى هذا أشار بقوله :

وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إنْ وَرَدْ

ومثال هذا قول الشاعر [1] :

١٣١ ـ وَمَالِىَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ... وَمَا لِىَ إلاَّ مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

---

١٣١ ـ (١) **الشاعر :** هو الكميت بن زيد الأسدى من إحدى قصائده الهاشميات والبيت من الطويل . وهو من شواهد مـجالس ثعلب ٦٠ ، والأغانى ٥/ ١١٩ ، والشـذور ٣٦٣ ، والعينى ٣/ ١١١ ، والأشمونى ٢/ ١٤٩ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

شيعة : أنصار ، وأعوان ، وأحباب . . .

مذهب الحق : يريد طريق الحق ، والخير ، واستقامة الأمور

والمعني :

ليس لى أحباب ، وأعوان ، وأولياء إلا آل الرسول العظيم ، وليس لى من مذهب إلا طريق الحق ، والخير ، والاستقامة ، والسداد فى الأمور . . .

الإعراب :

« ومالى » مالى ما نافية « لى » متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء « آل » مستثنى ،=

فـقوله : « إِلاَّ آلَ أَحْمَدَ » وقـوله : « إِلاَّ مَذْهَبَ الْحَقِّ » مسـتثنيـان ، متصلان فى نفى ، قد سبقا على المستثنى منه .

هذا هو المختار كما ذكره المصنف .

وقد جاء غير النصب فى مثل هذا ، كـما نبه عليه المصنف ، ومنه قول حسان (رضى الله عنه) (١) .

١٣٢ ـ لأَنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُـنْ إِلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِـعُ

فرفع « النَّبِيُّون » وكان المختار نصبه .

= آل : مضاف ، و « أحمد » مضاف إليه « شيعـة » مبتدأ مؤخر ، وهو المستثنى منه ، وإعراب الشطر الثانى كإعراب الشطر الأول .

والشاهد في البيت :

قوله : « إلا آل أحمد » وقوله : « إِلاَّ مَذْهَبَ الْحَقِّ » حـيث نصب المستثنى « بإلاَّ » فى الموضعين ؛ لأنه متقدم على المستثنى منه ، والكلام منفى وهذا هو المختار .

١٣٢ ـ (١) : قال حسان (رضى الله عنه) قصيدة يوم بدر منها هذا البيت ، والبيت من الطويل .

وهو من شـواهد العـينـى ٣/ ١١٤ والتـصـريح ١/ ٣٥٥ ، والهـمع ١/ ٢٢٥ ، والدرر ١/ ١٩٢ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٢٥٤ .

اللغة :

يرجون : يريد : يتوقعون ، وينتظرون ، ويمنون أنفسهم بها . . .

شفاعة : « . . . وشفعته فيه تشفيعا حين شفع ـ كمنع ـ شفاعة : قبلت شفاعته ، واستشفعه إلينا : سأله أن يشفع . . » قاموس (الشفع) .

ويريد : الشفاعة العظمى ، وهي إحدى شفاعاته (ﷺ) .

والمعنى :

أطاعوا ؛ لأنهم يرجون شفاعته العظمى ، . . . إذ لا يوجد شفيع إلا الأنبياء ، . . .

الإعراب :

« لأنهم » اللام للتـعليل ، ان : حرف توكـيد ، ونصب ، وهم : اسم « أن » « يرجـون » فعل ، وفاعل ، والجملة : من الفعل ، والفاعل فى محل رفع خبر « أن » « منه » متعلق بقوله : « يرجون » « شفاعة » مفعول به ليرجون « إذا » ظرفية « لم » حرف نفى ، وجزم ، وقلب « يكن » مجزوم بلم « إلاَّ » أداة استثناء « النبيون » مستثنى « شافع » فاعل يكن التامة ، وهو المستثنى منه =

ووجه رفعه :

إما على تفريغ العامل له ، فيكون فاعل « يَكُونُ » لأنها تامة ، فيكون « شَافِع » بدلا من « النَّبِيِّين » وإما على تقديم البدل على المبدل منه ، وذلك جائز عند الكوفيين ، والبغداديين .

قال سيبويه : سمعت يونُس يقول : سَمِعْتُ قَوْمًا مِنَ الْعَرَبِ مِمَّن يوثق بعربيتهم يقولون : « مَالي إِلاَّ أَبوكَ نَاصِرٌ » [1] - برفع « أَبُوك » ورفع « نَاصِر » : على أن « نَاصِر » مبتدأ ، و « أبُوك » بدل منه .

وتقول : « مَا مَرَرْت إلاَّ غُلاَم بأحَدٍ » على أن « إلاَّ غُلاَم » بدل من أحد ، وقد تقدم عليه .

هذا الذى يقتضيه ظاهر كلام المصنف ؛ لأنه قال : « وغَيْر نَصْبِ سَابق » .

وغَير السَّابق يشمل الرفع ، والجر .

وقد نبه الشيخ : أبو حيان : على أن ظاهر كلام المصنف يقتضى هذا ، ونبه على أن هذه لُغيَّة ضعيفة ، أعني : تقديم التابع على المتبوع .

قوله :

= والشاهد فيه :

قوله : « إلاَّ النَّبِيُّون » حيث رفع المستثنى ، مع تقدمه على المستثنى منه ، والكلام منفى .

وذلك : على غير المختار ، والمختار النصب .

(١) نص عبارة سيبويه : « وحدثنا يونس : أن بعض العرب ، الموثوق بهم يقولون : « مالى إلاَّ أَبوكَ أَحَدٌ » : فيجعلون : « أحدا » بدلا ، كما قالوا : « ما مررْتُ بمثْله أحد » : فجعلوه بدلا ... »

وفى العبارتين بعض اختلاف ، لا يؤدى إلى شيء فى الاستشهاد .

ولعل مرد ذلك : اعتماد الشارح الأندلسى على الذاكرة ، لا على النص الأصلى ، أو من ناحية النسخ .

وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ « إِلاَّ » لِمَــا بَعْدُ يَكُنْ كَما لَوِ « الاَّ » عُدِما

لما فرغ من الكلام على الاستثناء التام : موجبا ، وغير موجب ، أخذ يتكلم [1] على الاستثناء غير التام :

وهو الذى لم يذكر فيه المستثنى منه ، ويسمونه المفرغ .

فنبهك على أن ما قبل « إلاَّ » إذا فرغ لأن يعمل فيما بعد « إلاَّ » كانت « إلاَّ » كما لو عدمت ، فلا حكم لها .

فإلى تفريغ الفعل السابق قبل« إلاَّ »للعمل فيما بعد « إلاَّ » أشار بقوله :

وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ « إِلاَّ » لمَا بَعْدُ ....

يعنى : لما بعد « إلاَّ » .

« فإلاَّ » مفعول « بسَابِقٍ » ، و « لِمَا بَعْدُ » متعلق « بيُفَرَّغ » .

ونبهك على أن « إلا » وجودها ، وعدمها سواء فى هذا الموضع بقوله :

.... يكُنْ كَما لَوِ « الاَّ » عُدِمَا

يعنى : يكون الكلام كما لو عدمت « إلاَّ » .

فيعمل ما قبل « إلاَّ » فيما بعدها بحسب ما يحتاج من فاعل، ومفعول، تقول : « مَا ذَهَبَ إلاَّ زَيْدٌ » : « فَزَيْدٌ » فاعل « بذَهَب » ، و « إلاَّ » لغو ، لا حكم لها ؛ لأن ذهب السابق على « إلاَّ » تفرغ للعمل فيما بعد « إلاَّ » ، وهو « زَيْد » أى : هو مفرغ عن العمل ، فهو محتاج إلى رفع « زَيْد » فاعلا .

وكذلك تقول : « مَا ضَرَبْتُ إلاَّ زَيْدًا » : « فَزَيْدًا » مفعول « بضَرَبْتُ »

(١) فى (جـ) : « وغير موجب تكلم » .

و « إِلاَّ » لغوٌ ؛ لأن « ضَرَبْتُ » مفرغ للعمل فى « زَيْد » .

قوله :

وَأَلْغِ « إِلاَّ » ذَاتَ تَوْكِيد : كَلاَ   تَمْرُرْ بِهِمْ إِلاَّ الْفَتَى ، إِلاَّ الْعَلاَ

نبهك فى هذا البيت : على أن « إِلاَّ » إذا كانت ذات تأكيد ألغيت ، فلا يكون لها عمل .

يريد : إذا كررت للتأكيد ، ومثل ذلك بقوله :

.... لاَ   تمرُرْ بهمْ إلاَّ الفتَى ، إِلاَّ العَلاَ

« فإلاَّ » الثانية مكررة للتأكيد ، ولا حكم لها ، و « العَلا » بدل من « الفتى » ، إذ « الفَتى » هو « العَلاَ » .

فإعرابه كإعرابه ، وليس « لئلا » الثانية عمل .

هذا مثال مجيئها للتأكيد ، مع البدل .

وقد تجىءمع العطف ، ولا فرق بينهما ، إلا أن يكون ما بعدها فى العطف يكون غير الأول ؛ لأن المعطوف يكون غير المعطوف عليه .

وقد اجتمع المثالان فى قول الشاعر :

---

١٣٣ ـ (١) القائل مجهول ، والشاهد من الرجز (ومن الخمسين) واستشهد بالشاهد فى : الكتاب ١/ ٣٧٤ ، والمقرب ٣٥ ، والعينى ٣/ ١١٧ ، والتصريح ١/ ٣٥٦ ، والهمع ١/ ٢٢٧ ، والدرر ١/ ١٩٣ والأشمونى ٢/ ١٥١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

الشيخ : الرجل الذى طعن فى السن ، وفسر الأعلم ١/ ٢٧٤ : الرسيم بالسعى بين الصفا ، والمروة ، والرمل : بالسعى فى الطواف ، وجعل المعنى على هذا ، « أى : لا منتفع فى ، ولا عمل عندي أقوت به غيرى إلا هذا » .

وفهم كثير من العلماء أن المراد بكلمة « شيخ » الجمل ، من أجل الرسيم والرمل ، وهما ضربان من السير . . =

١٣٣ ـ مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلاَّ عَمَلُه   إلاَّ رَسِيمُـــهُ ، وإلاَّ رَمَلُـــه[١] .

« فَإلاَّ رَسِيمُهُ » مكررة للتأكيد ، وَ « رَسِيمُه » بَدَل من « عَمَلُه » و « إلاَّ رَمَلُه » معطوف على « رسيمُه » .

والرَّسِيمُ ، والرَّمَل : نوعان من السير .

قوله :

وَإنْ تُكَرِّرْ « لاَ » لِتَوْكِيدِ فَـمَعْ   تَفْرِيغِ التَّأْثِيـــرَ بِالْعَامِـــلِ دَعْ
فِي وَاحِدٍ مِمَّا « بِإلاَّ » اسْتُثْنِـــي   وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِـوَاهُ مُغْنِي

لما تكلم على « إلا » المكررة للتأكيـد شرع يتكلم فى « إلاَّ » المكررة لغير تأكيد .

فذكر أنك إذا كررتها ، دون تأكيد ، مع تفريغ العامل الواقع قبل « إلاَّ » فدع العامل يؤثر [١] فى واحد من المسـتثنين « بإلاَّ » أو المسـتثنيات ، وانصب الباقى .

= كما زعم بعض الناس أن الرواية : « شنجك » أى : جملك ، لما سبق ـ أيضاً ـ .

الإعراب :

« ما » نافية « لك » جار ، ومجرور « من شيخك » جار ، ومجرور، يتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، شيخ : مضاف ، وضمير المخاطب مضاف إليه « إلا » أداة اسـتثناء « عمله » مبتدأ مؤخر ، ومضاف إليه « إلا » زائدة للتوكيد «رسيمه » بدل من عمل، ومضاف إليه ، بدل كل من كل ، «وإلا» الواو : عاطفـة « إلا » زائدة للتوكـيد « رمله » رمل : عطف على « رسيـمه » رمل : مـضاف ، وضمـير الغائب العائد إلى شيخك ، مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « إلاَّ رسيـمه ، وإلا رمله » حيث تكررت « إلا » فى البدل والعطف ، ولم تفد غـير مجرد التوكيد ، وقد ألغيت .

(١) فى (أ) : « فدع العوامل تؤثر »

وإلى هذا أشار بقوله :

التَّأثيــرَ بالْعَامِـــــل دَعْ

فى واحدٍ ممَّا « بإلاَّ » استُثْنى .... إلخ البيت

ويعنى : بقوله : « الْعَامِل » الواقع قبل « إلاَّ » المفرغ .

هذا الذى ذكره هو الحكم فـى إعراب المستثـنى ، المكرر لغير تأكـيد مع تفريغ العامل ، وسواء كانت المستثنيات متباينة ، أو غير متباينة .

ونعنى بغير المتباينة : أن تكون متداخلة .

ومثـاله فى المتبايـن أن تقول : « مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عمـراً ، إلا خالداً » فهذه المستثنيات الثلاثة متباينة ؛ لأن كل واحد منها غير الآخر .

فترفع واحدا منها فاعلا ؛ لأن العامل مفرغ ، أى : محتاج إلى فاعل .

ونعنى بالعامل « قَامَ » وانصب الباقى من المستثنيات .

والأقرب إلى « قَامَ » هو الأولى بأن يرفع فاعلا .

ومثال ذلك فى غيـر المتباين : « ما جاءنى إلا عشـرة ، إلا سبعة ، إلا ثلاثة » : فهى غير متباينة ؛ لأن الثلاثة داخلة فى السبعة ، والسبعة داخلة فى العشرة ، والإعراب سواء فى المتباين ، وغير المتباين .

فتدع العامل يؤثر فى واحد بحـسب ما يصلح للمعنى ، وينصب الباقى على الاستثناء .

ولما كان الحكم سواء فى المتباين ، وغير المتباين أطلق المصنف .

« وقوله : ممَّا بإلاَّ استُثْنِى » : هو بتحريك الياء ، لأنه فعل ماض مبنى لما لم يسم فاعله ، وسكّن الياء للضرورة .

وقوله : « مُغْنِ » اسم « لَيْسَ » ، وحقه الرفع ، وخبرها متقدم فى الجار ، والمجرور ، أو يكون « مُغْن » خبرها ، فتحرك الياء فيه ، وفى « استثْنِى » .

ويكون التقدير : وليس ذلك مغْنياً عن نصب سواه .

قوله :

وَدُونَ تَفْرِيغٍ ، مَعَ التَّقَدُّمِ نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ ، وَالْتَزِمِ

لما تكلم على تكرار « إلاَّ » لغير التأكيد ، مع تفريغ العامل ، أخذ يتكلم عليه ، دون تفريغ .

وإذا لم يكن مفرغاً [1] : فإما أن يتقدم المستثنيات ، وإما أن يتأخر .

فتكلم لك فى هذا البيت على الحكم مع عدم التفريغ ، وتقدم المستثنيات فقال :

وَدُونَ تَفْرِيغ ، مَعَ التَّقَدُّمِ ....

يعنى : تقدم المستثنيات :

.... نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ ، وَالْتَزِمِ

يريد : نصب جميع المستثنيات ، وفى قوله : « والْتَزِمِ » [2] : زيادة فائدة ؛ لأن قوله : « احْكُم » يقتضى جواز النصب ، ولا يشعر بكونه لازما إذ الجائز محكوم به .

فنبه على اللزوم بقوله : « والْتَزِم » .

ومثال تقدم المستثنيات قولك : « مَا قَامَ إلاَّ زيداً ، إلاَّ عَمْرًا إلاَّ خَالِدًا

---

(1) فى (جـ) : « مرفوعا » . (2) سقط من (جـ) : « والتزم » .

القومُ » :

فالمستثنيات مقدمة على المستثنى منه ، وهو « الْقَوْم » .

والعامل الذى هو « قَامَ » غير مفرغ ؛ لأن فاعله موجود ، وهو « الْقَوْم » .

فهو مشغول به ، غير متفرغ إلى غيره .

قوله :

وَانْصبْ لتَأخير ، وجِيءْ بِوَاحِدِ مِنْهَا ، كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ
كَلَمْ يَفُوا ، إلاَّ امرُؤٌ ، إلاَّ عَلِى وَحُكْمُهَا فى الْقَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ

لما تكلم على حكم عدم [1] التفريغ ، مع تقدم المستثنيات أخذ يتكلم عليها مع تأخر المستثنيات ، فقال :

وَانْصِبْ لتأْخِير ....

يعنى : وانصب المستثنيات إذا كانت مؤخرة ، واجعل لواحد منها من الحكم فى الإعراب ما كان يستحقه لو لم يكن ثَمَّ غيره .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَجِىءْ بِوَاحِدِ مِنْهَا ، كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ

يعنى : وجِئْ بواحد من المستثنيات فى الإعراب ، كما لو كان دون زائد عليه ، أى : دون تكرار .

ومثال ذلك أن تقول : « مَا قَامَ أحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ ، إلاَّ خالداً ، إلاَّ عمرًا »

---

(١) سقط من (جـ) لفظ « عدم » .

« فقَام » : غير مفرغ ؛ لأن « أحدًا » فاعله ، وهو موجود ، فقد أخذ ما يحتاج : فتجعل واحدا من المستثنيات مرفوعا على البدل ـ إن شئت ـ من « أحد » أو منصوبا على الاستثناء ، وينصب ما بقى ؛ لأن المستثنى الأول لو كان وحده لجاز فيه الوجهان المذكوران ؛ لأنه استثناء في غير إيجاب ، والعامل غير مفرغ ، فكذلك يجوز فيه الوجهان ، مع التكرار .

واعلم أن قوله : « وَجِئْ بِواَحِدٍ » : يقتضى أيها كان ، وقد مثل لك المصنف هذا بقوله ـ في البيت الثانى ـ :

كَلَمْ يَفُوا ، إلاَّ امرؤٌ إلاَّ عَلِى

فالعامل عنده فى هذا المثال غير مفرغ ؛ لأنه قد أخذ فاعله، وهو الواو . فترفع « إلا امرؤ » على البدل من « أَحَد » المقدر ، أو تنصب على الاستثناء ، وينتصب الباقى على كل حال [1] ، وهو « إلاَّ عَلِيًّا » ، إلا أن المصنف خفف الياء للضرورة ، وجعل النصب فيها مقدرا .

ثم نبهك فى عجز البيت : على أن حكم المستثنيات المكررة حكم الأول منها ، يعنى : فى كونه نفيا ، أو إثباتا .

فإن كان الأول مستثنى من غير موجب ، كقولك : « مَا قَامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيدًا ، إلاَّ عَمْرًا ، إلاَّ جَعْفَرًا » .

« فإلاَّ زيدًا » الذى هو المستثنى الأول إيجاب ؛ لأنه مستثنى من نفى ، والمستثنى من النفى إيجاب .

فهذا داخل ، لا خارج ، نعنى : مثبتا ، لا منفيا .

---

(١) سقطت العبارة الآتية من (ب) : « ... فترفع إلا امرؤ على البدل من أحد المقدر ... إلى قوله : ... على كل حال » .

وإذا كان حكم الأول الثبوت فحكم الباقى مثله .

« فإلاَّ عمراً ، وإلاَّ جَعْفَراً » مثبتان .

وإن كان الأول مستثنى من موجب ، كقولك : « سَارَ الحىُّ إلاَّ عمراً ، إلاَّ محمداً » فالأول منفى؛ لأنه استثناء من موجب ، فيكون الثانى مثله منفياً .

وإلى هذا أشار بقوله :

وحكمُهَا فِى الْقَصْدِ حكمُ الأَوَّلِ

وهذا الذى ذكره : إنما يصح إذا كانت المستثنيات متباينة .

فعلى هذا ينبغى أن يحمل كلامه .

وإذا كان القصد بالمستثنيات المتباينة إخراجها من المستثنى منه دفعة واحدة عطفت بعضها على بعض ، كقولك : « قَامَ القَومُ إلاَّ زيداً ، وإلاَّ عمراً ، وإلاَّ خالداً » .

وإن كان المراد إخراج الأول من المستثنى منه ، وإخراج الثانى مما بقى بعد المستثنى الأول هكذا إلى آخرها أتيت بها من غير عطف كما فى المثال المتقدم [1] . إذ لا يحصل هذا القصد مع العطف .

وإن كانت غير متباينة ، أعنى : متداخلة فحكمها فى القصد يخالف حكم المتباينة .

وسكت المصنف عن حكم غير المتباين فى القصد ؛ لأنه مُسَاوٍ للمتباين فى الإعراب ، وإنما المقصود من [2] وضع هذا الباب حكم الإعراب ، لكنه بعد أن نبه على حكم القصد فى النفى ، والإثبات فى المتباين كان حقه أن يبين

---

(١) فى (ب) « كما فى المثال المتقدمة » . (٢) فى (أ) : « فى » .

الحكم ـ أيضاً ـ في غير المتبـايـن حتى لا يـقع اللبس في كلامه ، لأنه قال : « وحكمُها في القصدِ » وأطلق .

فظاهر كلامه إجراء الحكم الذي ذكره في المتباين ، وغيره .

وإنما أذكر لك حكم غير المتبـاين في القصد من الإثبات ، والنفي فاعلم أن غير المتباين : إما ألا يمكن استثناء بعضها من بعض وإما أن يمكن .

فإن لم يمكن كقولك : « عِنْدي عشرة إلاَّ واحداً ، إلاْ أَرْبَعَة » فالمستثنى الثاني ـ هاهنا ـ غـير مبـاين للأول ، والثاني : لا يمكن اسـتثناؤه من الأول ؛ لأن الأربعة لا يصح استثناؤها من الواحد .

فللنحويين ـ ها هنا ـ مذهبان :

الأول : وهو مذهب الجمهور : أن يخرج المستثنى الأول ، والثاني من المستثنى منه ، فيكون المقر بة خمسة .

والمذهب الثاني ،وهو مذهـب الفراء :أن تجعل الاسـتثناء الـثاني منقطعاً ، مقرا به مع الأول .

فتقدير كلامه : عندي عشرة إلا واحداً ، سوى الأربعة التي له .

فيكون قد أقر بثلاثة عشر؛ لأنك تخرج الواحد من العشرة تبقى تسعة ، وتزيد الأربعة على التسعة ، تصير ثلاثة عشر .

وإن أمكن استثناء بعضها من بعض ، كقولك :« عِنْدِي مائةٌ إلا عشرة، إلا اثنين » :

فللنحويين أربعة مذاهب :

---

(١) في (أ) : « حتى »

ألزم المقر ثمانية ، وثمانين ـ كما ذكرنا ـ .

المذهب الثاني : أن يخرج المستثنى الآخر مما قبله ، والذى قبله من الذى قبله ، حتى ينتهى إلى [1] المستثنى منه ، فالباقى هو المقر بة .

وبيانه فى المثال المذكور : أن يخرج الاثنين من الذى قبلهما ، وهو العشرة ، تبقى ثمانية ، وتخرج الثمانية من المائة ، وهو المستثنى منه تبقى اثنان وتسعون ،وهو المقربه .

وإلى هذا ذهب الكسائى ، مع أهل البصرة .

المذهب الثالث : أن تجعل الأخير استثناء منقطعاً،وهو مذهب الفراء.

فيكون الإقرار باثنين ، وتسعين ؛ لأنك تخرج العشرة من المائة ، وتزيد الاثنين ، فيكون المقر به اثنين ، وتسعين .

فيكون التقدير : له عندى مائة إلا عشرة ، سوى الاثنين ، اللذين له عندى .

فالمقر به على هذا المذهب ، والذى قبله: اثنان، وتسعون على السواء ، وإن اختلف طريق الإخراج فيهما .

وأما المذهب الرابع : فهو أن يجوز فى المسألة : رد المستثنيات كلها إلى المستثنى منه ، وأن يخرج كل مستثنى من الذى يليه .

وذكر الشيخ : أبو حيان (رحمه الله) : أن هذا المذهب الرابع قد استحسنه بعض الأصحاب ، يعنى : النحويين ، ورجحوا إخراج كل مستثنى من الذى يليه ؛ لإعادة كل مستثنى إلى الأقرب منه بخلاف الوجه الآخر ، فإن فيه رد المستثنيات غير الأول إلى الأبعد ، وهو المستثنى منه .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « إلى » .

فإذا فرغنا على هذا الوجه ، أعنى : رد كل مستثنى إلى ما يليه ففى طريق العلم بالمقر به وجوه :

الأول : أن تنظر [1] إلى العدد الأول : فإن كان شفعاً ، كقولك : « له عندى عشرة إلا تسعة ، إلا ثمانية ، إلا سبعة ، إلا ستة إلا خمسة ، إلا أربعة ، إلا ثلاثة ، إلا اثنين ، إلا واحداً » : فتعد الأوتار [2] : وهى التسعة والسبعة ، والخمسة ، والثلاثة ، والواحد : خمسة أوتار ، فتسقط بكل وتر واحداً ، وهى خمسة فقط ، خمسة من العشرة ، تبقى خمسة ، وهى المقر به .

وإن كان وترا « كأَحَد عَشَرَ » عددت الأشفاع ، وهى : عشرة وثمانية ، وستة ، وأربعة ، واثنان ، فتسقط لكل شفع واحداً ، فتسقط خمسة عن أحد عشر ، تبقى ستة ، وهو المقر به .

الوجه الثانى : أن تجمع الأوتار وحدها ، والأشفاع وحدها فتنظر ما اجتمع من الأوتار ، وما اجتمع من الأشفاع : فإن كان أصل العدد شفعا أسقطت مجموع الأوتار من مجموع الأشفاع فما بقى فهو المقر به .

وإن كان أصل العدد وترا أسقطت مجموع الأشفاع من مجموع الأوتار ، فما بقى فهو المقر به ، وتعد أصل العدد فى الأوتار ، إن كان وتراً ، وفى الأشفاع إن كان شفعاً .

فمثال ذلك : إذا كان العدد شفعا كالعشرة أن تجمع الأوتار يجتمع منها خمس ، وعشرون ؛ لأنها تسعة ، وسبعة ، وخمسة ، وثلاثة وواحداً .

وتجمع الأشفاع ، وهى : عشرة ، وثمانية ، وستة ، وأربعة ، واثنان : المجموع ثلاثون :

---

(١) فى (جـ) : « ينظر » .

(٢) سقط من (جـ) : « فتعد الأوتار » .

فتسقط مجموع الأوتار ، وهى خمسة ،وعشرون من مجموع الأشفاع ، وهى ثلاثون تبقى خمسة ، وهو المقر به .

ومثال ذلك فى الوتر « كَأَحَدَ عَشَرَ » أن تجمع الأشـفاع ، وهى عشرة ، وثمانية ، وستة ، وأربعة ،واثنان : المجموع ثلاثون ،وتجمع الأوتار ، وهى : أحَدَ عَشَرَ ،وتسعة ، وسبعة ،وخمـسة ، وثلاثة، وواحد : المجموع : ستة ، وثلاثون: تسقط منها مجموع الأشفاع وهو ثلاثون ،تبقى ستة ،وهو المقر بة .

الوجه الثالث : أن يخرج كل استثناء مما يليه : فـإذا كان الأصل عشـرة ، واستثنى إلى الواحـد ـ كما تقدم ـ فـتخرج الواحـد من الاثنين يبقى واحد ، فتخـرجه من الثلاثة ، يبقى اثنان ، فتخـرج الاثنين من الأربعة تبقى اثنان ، وتخرج الاثنين من الخمسة تبقى ثلاثة ، فـتخرج الثلاثة من الستة يبقى ثلاثة ، فتخرج الثلاثة من السبعة ، تبـقى أربعة ، وتخرج الأربعة من الثمانية تبقى أربعة فتخرج الأربعة من التسعة تبقى خمسة،فتخرج الخمسة من العشرة، وهو [1] المستثنى تبقى خمسة فهو المقر به .

وهكذا تفعل فى كل عدد : شفعاً كان ، أو وتراً .

الوجه الرابع : أن تسقط المستثنى الأول من المسـتثنى منه ، فما بقى من المستثنى منه بعد الإسقاط تضيفـه إلى ما بعد المسقط منه ، فما اجتمع لك تسقط منه ما بعده ، ثم تفعل هكذا إلى الآخر ، فما بقى فهو المقر به .

ومثال ذلك فى العشرة : إذا استثنيت إلى الواحد ـ كمـا تقدم ـ فتسقط المستثنى الأول ، وهو تسعة من المـستثنى منه ، وهو عشرة [2] ، يبقى واحد ، تضيفه إلى ما بعد الذى أسقطت ، وهى ثمانية ، تصير تسعة ، فتسقط منها ما بعد الثمـانية ، وهو سبعة ، فـتبقى اثنان فتضيـفها إلى ما بعد السـبعة ، التى

---

(١) فى (أ) : « وهى » (٢) فى (جـ) : « وهو العشرة » .

أسقطت ، وهى ستة ،فتصير ثمانية ، تسقط منها ما بعد الستة ،وهو خمسة ، تبقى ثلاثة تضيفها إلى مـا بعد الخمـسة ، التى أسقطت ، وهى أربعة تصـير سبعة ، يسقـط منها ما بعد الأربعة ، وهى ثلاثة ، تبقى أربعة تضيـفها إلى ما بعد الثـلاثة ، التى أسقطت ، وهو اثنان ، تصـير ستـة ، تسقط منها مـا بعد الاثنين ، وهو واحد ، تبقى خمسة وهو المقر به .

وهكذا تفعل فى كل عدد : شفع ، أو وتر . . .

وللناس طرق غـيـر هذه الأربعـة تركناهـا خوف التـطـويل ، وفى هذا الكفاية .

وهذا الذى ذكرناه إنما يسـوغ على رأى من يجوز استثناء الأكـثر ، وأما من يمنعه :

فإذا استثنيت من العـشرة تسعة بطل الاستثناء ، وبطل مـا استثنيت بعد التسعة ، لأنه فرع باطل ، فيبطل .

قوله :

وَاسْتَثْنِ مَجْرورًا بغيرِ مُعْرَبَا بِمَا لِمُسْتَثْنــىً بإلاَّ نُسِبَـــا

لما [1] فرغ من الكلام على الاستثناء « بإلاَّ » شرع يتكلم فى الاستثناء بما ضمن معنى « إلاَّ » :

فذكر « غَيْر » : فنبه على أن المستـثنى بها يكون مجروراً ، يعنى : على كل حال .

وجره بإضافة « غَيْر » إليها ، وإلى هذا أشار بقوله :

واستثن مجروراً « بغير ... .

(١) سقط من (ب) لفظ : « لما » .

ثم نبهك على أنك تعرب « غَيْر » نفسها كإعراب المستثنى « بإِلاَّ » : فما يجوز فى الاسم المستثنى « بإلاَّ » من الوجوه يجوز فى « غَيْرِ » وإلى هذا أشار بقوله :

مُعْرَبًا بِمَا لِمُسْتَثْنًى « بِإِلاَّ » نُسِبَا

يعنى: معربا « لغَيْر » بما نسب للمستثنى « بإلاَّ » [1] من وجوه الإعراب ، فيما تقدم .

فإذا قلت : « قامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ » وجب نصب « غَيْر » على الاستثناء؛ لأنك لو قلت : « قَامَ الْقَوْمُ إِلاَّ زَيْدًا » لوجب نصب « زَيْد » ؛ لأنه مستثنى من موجب .

ولو قلت : « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ زَيْدٍ » لجاز فى « غَيْر» النَّصب على الاستثناء والإتباع .

واختير الإتباع ؛ لأنه متصل فى غير إيجاب،كما هو الحكم فى قولك : « مَا قَامَ أَحَدٌ إِلاَّ زَيْدٌ » .

ولو قلت : « ما قام أحدٌ غَيْرَ حمارٍ » لتعين النصب على الاستثناء وقل الإتباع .

وهى لغة بنى تميم ؛ لأنه منقطع ، غير موجب ، كما هو الحكم فى قولك . « مَا قَامَ أحدٌ إلاَّ حِمَارًا » .

فلو كان العامل مفرغا للفاعل وجب رفع غير على الفاعلية ، كقولك : « مَا قَامَ غَيْرُ زيدٍ » كما يجب رفع الاسم ، بعد « إِلاَّ » فى قولك : « ما قامَ إِلاَّ زَيْدٌ » .

---

(١) فى (أ) « بما نسبه المستثنى بإلا » وفى (جـ) : « بالمستثنى بالا » .

وإن كان العامل مفرغا للمفعول وجب نصب « غَيْر » بالمفعولية كما يجب ذلك فى الاسم ، الذى بعد « إلاَّ » فى قولك : « مَا رَأَيْتُ إلاَّ زَيْدًا » .

فتبين من هذا : أنها تجرى مجرى الاسم ، الذى بعد « إلاَّ » فى حكم الإعراب .

قوله :

وَلِسوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلاَ ـ عَلَى الأَصَحِّ ـ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ

نبهك فى هذا البيت على حكم « سِوًى » وذكر فيها ثلاث لغات : كسر السين ، وضمها ، مع القصر فيها وفتحها مع المد .

ونبهك على أن حكمها حكم « غَيْر » ـ على الأصح ـ [1] .

فيفهم أن ثَمَّ قول آخر صحيح ، غير أصح .

وهو قول سيبويه ، ومن تبعه [2] .

« فَسِوى » عنده ظرف ، ملازم للظرفية ، فإن جاءت غيرظرف فهو عنده شاذ .

فرجح المصنف [3] خلاف كلام سيبويه ، فجعله الأصح ، ولا شك أن ورودها اسما غير ظرف كثير فى النظم ، والنثر .

فمن ذلك فى النثر قوله (ﷺ) : « دَعَوْتُ رَبِّى أَلاَّ يُسَلِّطَ عَلَى أُمَّتِى

---

(١) سقط من (جـ) لفظ : « على ».

(٢) قال سيبويه : « وأما أتانى القوم سواك » فزعم الخليل : أن هذا كقولك : « أتانى القومُ مكانك ، وما أتانى أحد مكانك » إلا أن فى « سواك » معنى الاستثناء ١/ ٣٧٧ الكتاب .
ونقل هذا ـ أيضا ـ عن الفراء الكوفى ، انظر ٢/ ١٠٨ المرادى .

(٣) انظر ما نقله المرادى ، فى شرح الكافية عن ابن مالك فى سر مخالفته لسيبويه ومن تبعه ٢/ ١٠٨ .

عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ » : فجرها « بِمِنْ » .

وكقوله (ﷺ) : « مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُم مِنَ الأُمَمِ إلاَّ كالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِى جِلْدِ الثَّوْرِ الأَسْوَدِ ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِى جلد الثورِ الأَبْيَض » :

فجرها « بِفِي » .

وقد جاء فاعلا فى قولهم : « أَتَانِى سِوَاك » حكاه الفراء [1] .

وقد جاءت مبتدأ ، فمن ذلك قول الشاعر[2] :

١٣٤ ـ وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ ، أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا ، وَأَنْتَ الْمُشْتَـــرِى

---

(١) المشهور عن الفراء موافقة سيبويه ، كما تقدم ، كما ذكر المرادى ، وعزز ذلك ابن عقيل قال : « ومذهب سيبويه ، والفراء ، وغيرهما : أنها لا تكون إلا ظرفاً ،فإذا قلت :قامَ القومُ سوى زَيْد » « فسوى » عندهم منصوبة على الظرفية ، وهى مشعرة بالاستثناء ، ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا فى ضرورة الشعر » ٢/ ٢٢٦ ابن عقيل .

١٣٤ ـ (٢) : **الشاعر** : ابن المولى : محمد بن عبد الله بن مسلمة ، المدنى يخاطب به يزيد بن حاتم ابن قبيصة بن المهلب . والبيت من الكامل .

وهو من شواهد العينى ٣/ ١٢٥ ، والهمع ١/ ٢٠٢ ، والدرر ١/ ١٧ ، والأشمونى٢/ ١٥٩ والشارح الأندلسى .

اللغة :

تباع : أراد بالبيع : الزهد ، وعدم الرغبة فى الشىء ، وكذلك : أراد بالشراء : الحرص ، والاقتناء ، والتحلى بالشئ .

كريمة : نفيسة حسنة ، يتسابق إليه الكرام ، ويحرص عليها علية القوم .

والمعنى :

إذا زهد الناس فى تحصيل المكارم ، فأنت الذى ترغب فى المجد ، وتحصيل المكارم ، . . .

الإعراب :

« وإذا » إذا : ظرف ، تضمن معنى الشرط « تباع » فعل مضارع مبنى للمجهول « كريمة » نائب الفاعل ، ، الجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « أو » عاطفة ، « تشترى » فعل مضارع ، مبنى للمجهول ، عطف على تباع ، ونائب الفاعل مستتر ، يعود إلى كريمة « فسواك » الفاء لربط الجواب الشرط « سوى » مبتدأ ، سوى مضاف ، والكاف مضاف إليه « بائعها » خبر المبتدأ ، ومضاف إليه ، =

وقد جاءت صفة فى قول الشاعر [1] :

١٣٥ ـ أَصَابَهُم بَلاَءٌ كَانَ فيهمْ سِوَى مَا قَدْ أَصَابَ بَنِى النّضير

« فسِوَى » صفة « لبلاَء » .

ويستثنى بها المتصل، والمنقطع « كغير » تقول : « قَامَ الْقَوْمُ سِوَى زَيْدٍ » .

ومن المنقطع قول الشاعر [2] :

١٣٦ ـ لَمْ ألْفِ فى الدارِ ذَا نطقٍ سوى طَلَلٍ قد كاد يَعفُـو ، وَمَا بالْعَهْدِ منْ قِـدَمِ

= والجملة : لا محل لها من الإعراب ، جواب « اذا » ، « وأنت المشترى » الواو : عاطفة وجملة « أنت المشترى » من المبتدأ ، والخبر معطوفة على الجملة المتقدمة .

والشاهد في البيت :

قوله : فَسِوَاكَ « حيث خرجت « سوى » عن الظرفية ، وقد أثر فيها العامل المعنوى، ووقعت مبتدأ .

١٣٥ ـ (١) : **والشاعر :** هو سيدنا حسان بن ثابت (رضى الله عنه) والبيت من الوافر .

وهو من شواهد العينى ٣/ ١٢٠ ، والهمع ١ / ٢٠٢ ، والدرر ١/ ١٧١ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٨٩ .

اللغة :

أصابهم : نزل بهم . بنى النَّضِير : حى من يهود خيبر .

والمعنى :

نزل بهم بلاء عظيم زائد على ما أصاب بنى النضير ، من العذاب والدمار ، والتشريد ، والتشتت، والاستعباد . . ويعنى بذلك : بنى قريظة .

الإعراب :

« أصابهم بلاء » فعل ماض ، ومفعول به ، وفاعل ، وجملة : « كان فيهم » صفة بلاء ، فى محل رفع « سوى » صفة لبلاء « ما » موصوله « قد » حرف تحقيق « أصاب » فعل ماض ، وفاعله مستتر جوازاً « بنى النضير » مفعول به ، ومضاف إليه ، والجملة : صلة الموصول ، وقد أضاف « سوى » إلى « ما » الموصولة .

والشاهد في البيت :

على أن « سوى » يوصف بها ، وأنه لا يلزم الظرفية ، خلافا للأكثرين .

١٣٦ ـ (٢) البيت مجهول القائل ، وهو من البسيط .

وهو من شواهد العينى ٣ / ١١٩ ، والشارح الأندلسى .

قوله :

وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا بِلَيْسَ ، وَخَلاَ وَبِعَدَا ، وَبِيَكُونَ بَعْدَ لاَ

ذكر لك [1] في هذا البيت أربعة أشياء ، يستثنى [2] بها المنصوب : وإلى هذا أشار بقوله : « واسْتَثْنِ نَاصِبا » .

ثم عدد الأربعة ، فذكر « لَيْسَ » :

ومثالها : « جاءَ القومُ لَيْسَ زَيْدًا » : فيجب نصب « زَيْد » ؛ لأنه مستثنى « بلَيْسَ » وهو خبر لها .

ونصب خبرها واجب ، واسمها مضمر ، لا يجوز إظهاره ؛ لأنه لا يفصل بين أداة الاستثناء ، والمستثنى ، فيوهم عدم الاستثناء .

والتقدير : لَيْسَ بعضُهم زيداً .

= **اللغة :**

الف : أحد .

طلل : هو ما شخص من آثار الديار .

يعفو : يدرس ، ويتغير . . .

والمعنى :

لم أجد في الدار من يؤنسها ، ولم أجد غير أطلال شاخصة ، ورسوم متغيرة ، ولم أجد من عهدتهم بها من الأحبة .

الإعراب :

« لم » حرف نفي ، وجزم ، وقلب « ألف » مضارع ، مجزوم بلم ، وفاعله مستتر وجوبا « في الدار » متعلق بقوله : « ألف » ، « ذا نطق » مفعول به ، ومضاف إليه « سوى » أداة استثناء ، سوى : مضاف ، و « طلل » مضاف إليه والاستثناء منقطع ، « قد » حرف تقريب « كاد » ناسخة ، واسم كاد مستتر ، وجملة « يعفو » من الفعل ، والفاعل في محل نصب خبر « كاد » وجملة : قد كاد يعفو في محل نصب حال « وما » ما : نافية بمعنى « ليس » « بالعهد » متعلق بخبر ما « من قدم » من زائدة ، وقدم : اسم ما ، والجملة : في محل نصب حال .

(١) سقط من (ب) لفظ : « لك » . (٢) في (جـ) : « مستثنى » .

ومنه : « يُطْبَع المؤمن عَلَى كلِّ خُلُقٍ ، لَيْسَ الْخِيَانَة ، والْكَذِب »

ثم ذكر « خَلاَ » : وهى فعل ماض ، إذا نصبت المستثنى .

وقد تجيء حرفا ، فتجر ، وسينبه عليه .

ثم ذكر « عَدَا » : وحكمها كحكم « خَلاَ » ، وسينبه على ذلك .

ثم ذكر « يكون » وشرط وقوعها بعد « لا » النافية ، واشترط فيها شرطا ثانيا ، وهى أن تكون مضارعا .

وإنما نبه على هذا الشرط بالمثال ، تقول : « قَامَ الْقَوْمُ لا يَكُونُ زَيْدًا » والكلام عليها كالكلام على « لَيْس » : فالمستثنى خبرها ، فيجب نصبه ، واسمها مضمر ، لا يجوز إظهاره لما ذكر فى « ليس » .

والتقدير : لا يكون بَعْضُهُمْ زَيْدًا .

فالحاصل : أن الأربعة المذكورة فى هذا البيت : الاثنان منها : يجب نصب المستثنى بهما ، والآخران يجوز جر المستثنى بهما وسيأتى :

قوله :

وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يكُونُ إنْ تُرِدْ ... وَبَعْدَ «مَا»انْصِبْ،وانْجِرار قَدْ يرِدْ
وحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ ... كمَا هُمَا إنْ نَصَبَا فعْلاَنِ

نبهك فى صدر البيت الأول على أنك تجر بِسَابقيْ « يكون » إنْ أردت .

يعنى « بسابقى » « يَكُونُ » فى الذكر فى البيت المتقدم ، وهما : « خَلاَ ، وعَدَا » .

ثم نبهك على أنه إن قرنت بهما « مَا » تعين نصب المستثنى بعدهما لأن « مَا » تعين فعليتهما ، لكونها مصدرية معهما ،وحرف الجر لا يقع بعد

« مَا » المصدرية ، كقولك : « أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ مَا خَلاَ زَيْدًا ، وَمَا عَدَا عَمْرًا » .

وإلى هذا أشار قوله : « وَبَعْدَ « مَا » انْصِبْ » .

يريد : وإذا كانت « خَلاَ ، وَعَدا » بعد « مَا » فالنصب[1] بهما .

وموضعهما إذا اقترنا « بمَا » موضع نصب : إما على الحال ، وإما على الظرفية ، على حذف مضاف .

فتقدير الحال : « أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ مَجَاوِزًا زَيْدًا » .

وتقدير الظرف : « أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ مُدَّةَ مُجَاوَزَتِهِمَ زَيْدًا » .

ثم نبهك على أن الجر بهما مع اقترانهما « بِمَا » قد يرد .

ونبه على قلته « بَقِدْ » .

وهذا الذى نبه عليه حكاه الجرمى عن العرب .

وتخريجه على زيادة « مَا » ومع هذا فهو شاذ ؛ لأن زيادة « مَا » مع حرف الجر إنما يكون مع تقدم الحرف ، كقوله تعالى : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ﴾[2] .

ثم نبهك فى البيت الثانى على أن « خَلاَ ، وعَدَا » إذا جرا فهما حرفان ، والجر بهما تنبيه على حرفيتهما ، ولا يعديان[3] الفعل إلى الاسم كحروف الجر .

وهما إذا نصبا فعلان ، فالمنصوب بعدهما مفعول لهما ، وفاعلهما ضمير ما سوى المنصوب ، ولا يجوز إظهاره لما ذكرنا فى « لَيْسَ »

قوله :

---

(١) فى (ب) : « النصب بهما » .
(٢) من الآية ١٥٩ من سورة آل عمران .
والشاهد فى الآية الكريمة : أن « ما » تقع زائدة عند تقدم الحرف .
(٣) فى (جـ) : « يقدران » .

وَكخلاَ « حَاشَا » وَلاَ تَصْحَبُ « مَا »   وَقِيلَ : حَاشَ ، وَحَشَا فَاحْفَظْهُما

نبهك فى البيت على أن « حَاشَا » كمثل « خَلاَ » فتكون فعلا ، وينتصب ما استثنى بها .

وتكون حرفا ، فتجر ما بعدها ، فهى « كَخَلاَ » على السواء ، إلا أن « حَاشَا » لا تصحب « مَا » فلا تقول : « مَا حَاشَا زَيْدًا » كما تقول : « مَا خَلاَ زَيْدًا » إلاَّ مَا شَذَّ فى حديث ، رُوى فى بعض الأجْزَاء .

وهو قوله : (ﷺ) : « أُسَامَةُ أحبُّ النَّاسِ إلىَّ مَا حَاشَا فَاطِمَة »[1] .

وقد نبه المصنف على أن « حَاشَا » لا تصحب « مَا » بقوله : وَلاَ تصحب « مَا » .

ثم ذكر لك فى « حَاشَا » لغتين[2] .

إحداهما : « حَاشَا » ـ بمد الحاء ، وألف بعد الشين ـ مقصورة .

والأخرى : « حَشَا » ـ بقصر الحاء ، وهذه اللغة قليلة .

وفيها لغة ثالثة : وهى : « حَاش » ـ بمد الحاء ، وقصر الشين ، وهى قراءة الجماعة فى القرآن .

ولم يصل الشين بالألف إلا أبو عمرو .

واعلم أن سيبويه التزم بحرفية « حَاشَا » وفعلية « عَدَا » .

---

(١) جعل ابن هشام فى المغنى « حاشا » فى الحديث الشريف فعلا متعديا متصرفا ، وجعل « ما » نافية والمعنى على ذلك : أنه عليه (الصلاة والسلام) لم يستثن فاطمة (رضى الله عنها) وأخذ على بن مالك : أنه جعل « ما » مصدرية ، و « حاشا » استثنائية : بناء على أنه من كلامه (ﷺ) ورد كلامه بما جاء فى معجم الطبرانى « ما حاشا فاطمة ، ولا غيرها » ، واستشهد لتصرف الفعل ببعض الشواهد . انظر ١ / ١٢١ المغنى ، وانظر ١ / ٣٦٥ التصريح على التوضيح .

(٢) انظر للغات ، والقراءات فى ٢ / ٤٦٥ الكشاف ، وانظر ٥/ ٣٠٣ البحر المحيط

وخولف فى ذلك ، لثبوت النصب « بِحشَا » والجر « بَعْدا » .

روى أبو عمرو الشيبانى [1] .

اللهمَّ اغْفِر لِى ، ولِمنْ يَسْمَعْ   حَاشَا الشَّيْطَانَ وَأَبَا الأَصْبَغْ [2] .

فنصبب « الشيطانَ » بعد « حاشَا » : فتعين أن يكون « حاشا » فعلا ؛ إذ الحروف لا تنصب الأسماء .

ومنه قول الشاعر [3] .

١٣٧ ـ حَاشا أَبَا ثَوْبَان إِنَّ أَبَا   ثَوْبَان لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَدْمِ

رواه الضبى « حاشا أبا ثوبان » ـ بالنصب ـ .

---

(١) **أبو عمرو الشيباني :**
كان راوية أهل بغداد ، واسع العلم باللغة ، والشعر ، ثقة فى الحديث ، كثير السماع ، نبيلا ، فاضلا ، عالما بكلام العرب ، حافظا للغاتها . . صنف كثيرا ، ومن تصانيفه معجم الجيم . . . مات سنة ٢٠٥ هـ (البغية ١ / ٣٦٥) .

(٢) ليس بنظم كما نبه على ذلك الشيخ ، خالد الأزهرى ١ / ٣٦٥ التصريح . . . وليس بمنظوم كما يتوهم ، وأكد ذلك الصبان ٢ / ١٧ حاشية الصبان على شرح الأشمونى . فقد قال : « هذا نثر » .

١٣٧ ـ (٣) **: الشاعر** هو الجميح الأسدى : من فرسان بنى أسد المعدودين ، والبيت من الوافر .
وهو من شواهد العينى ٣/ ١٢٩ ، والأشمونى ٢ / ١٦٥ ، والمفضليات ٣٦٧ ، والشارح الأندلسى .

رواية البيت :
ما سجله الشارح الأندلسى اعتمد فيه على شرح ابن مالك ، وعلى شرح ابن الناظم للألفية ص ٣١٠ ـ بتحقيقنا . . وجعل العينى ذلك الصواب حيث قال : « والصواب ما ذكرناه » ٣/ ١٣٠ ، وما سجله ابن هشام فى المغنى ١/ ١٢٢ ، والزمخشرى فى الكشاف ٢/ ٤٦٥ ، . . فإن العينى يرى فى ذلك تركيب صدر البيت الأول على عجز الثانى : ويقول : وأكثر النحاة يركب صدر اليت الأول على عجز الثانى ، فيسوقونه هكذا :

حَاشَا أَبِى ثَوبَان إنَّ لَـهُ   ضِنًا عَلَى الملحاة ، والشَّتْم » ٣ / ١٢٩ الشواهد الكبرى .

وفى الأبيات : حاشا أبى ثوبان . . . . إلخ .

عمرو بن عبد الله إن به   ضناً عن الملحاة ، والشتم   ٣/ ١٢٩ العينى .

وثبت ـ أيضاً ـ الجر « بِعَدَا » فصح كونها حرفا ، ومنه قول الشاعر [1] :

١٣٨ ـ أَبَحْنَا حَيَّهُمْ : قَتْلاً ، وَأَسْرًا   عَدَا الشَّمْطَاءِ ، وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

= **والرواية :**

« حاشا أبى » « وحاشا ألا » وخرج الثانية ابن هشام على لغة القصر ، كقول أبى النجم العجلى

إنّ أبـــاها ، وأبـا أبَاهَا   قَدْ بَلَغَا فى المجد غَايَتَاهَا

انظر المغنى ١ / ١٢٢ . وانظر الكواكب الدرية ١/٣٦ إلى ٧٢ ـ لنا ـ .

اللغة :

بكمة : ـ ضم الباء ـ من البكم ، وهو : الخرس .

فدم : ـ بفتح الفاء ـ عيى ثقيل .

والمعني :

يستثنى الشاعر أبا ثوبان ، فإنه غير أخرس ، ولا عيى ، ثقيل النطق .

الإعراب :

« حاشا » فعل ماض ، وفاعله مستتر « أبا ثوبان » مفعول به ، ومضاف إليه ، وهو المستثنى « إن » حرف توكيد ، ونصب . . « أبيا ثوبان » اسم إن ، ومضاف إليه ، وجملة « ليس ببكمة فدم » ـ من الفعل ليس الناقص ، واسمه المستتر ، وحرف جر زائد ، وخبر ليس ، وصفة للخبر ـ فى محل رفع خبر « إن » .

والشاهد في البيت :

أن « حاشا » فى البيت فعل ؛ لأن قوله : « أبا ثوبان » جاء منصوبا ، على خلاف مذهب سيبويه .

الأقوال في « حاشا » :

١ ـ أنها حرف ، وهو قول سيبويه .

٢ ـ أنها فعل ، وحرف ، وهو مذهب المبرد ، والمازنى ، وهى تنصب ، وتجر .

٣ ـ أنها فعل لاغير ، وهو مذهب الكوفيين إلا الفراء .

٤ ـ أنها فعل بغير فاعل ، وهو مذهب الفراء (انظر العينى ٣ / ١٣١ ، ١٣٢) .

١٣٨ ـ (١) البيت مجهول القائل ، وهو من الوافر .

وهو من شواهد العينى ٣/ ١٣٢ ، والتصريح ١/ ٣٦٣ ، والهمع١/ ٢٣٢ ، والدرر ١/ ١٩٧ ، والشارع الأندلسى

اللغة :

أبحنا : أراد : هلكنا . واستأصلنا ، وجعلنا قتلهم بواحا .

حيهم : « الحى : واحد أحياء العرب . . » المختار (ح ى ى) والمراد : القبيلة =

روى بجر « الشَّمْطَاءِ » وما عطف عليها .

هكذا رواية البيت .

= أسرًا : « الأسر : الشد ، والعصب ، وشدة الخلق والخلق . . . » قاموس (الأسر) .

والأسير : الأخيذ ، وهو : أن يؤخذ الرجل في الحرب ملقيا بيديه ، معترفا بالعجز عن الدفاع عن نفسه .

الشمطاء : هي العجوز التي يخالط سواد شعرها بياض .

والمعنى :

قبل البيت :

تركنا في الحضيض بنات عوج   عواكف قد خضعْنَ إلى النسور
أبحنا حيهم : قتلا ، وأسْرًا   عدا الشمطاء ،والطفل الصغير

ومعنى بيت الشاهد :

أعملنا السيف في أعدائنا ، فأهلكناهم ، واستأصلنا شأفتهم ، وقتلنا ، وأسرنا ، ولم نترك إلا العجائز ، والأطفال .

الإعراب :

« أبحنا » فعل ، وفاعل « حيهم » حي : مفعول به ، منصوب ، حي : مضاف ، وهم : مضاف إليه « قتلا » تمييز ، « وأسرا » الواو : عاطفة وأسرا : عطف على قتلاً « وعَدَا » حرف جر « الشمطاء » مجرور بعدا ، « و الطفل » عاطف ، ومعطوف على الشمطاء ، « الصغير » صفة للطفل .

والشاهد في البيت :

قوله : « عَدَا الشمطاء » حيث جر الشاعر « بعدا » التي هي حرف في هذا الأسلوب : الشمطاء ، وما عطف عليها .

ولم يحفظ سيبويه الجر « بعدا » وإنما المحفوظ عنده : أن « عـدًا » يأتي فعلا ماضيا . انظر العيني ٣ / ١٣٤

الحـــال(١)

اعلم أن الحال : وصف ، أو فى حكمه ، واقع فضلة ، ببيان لهيئة من هو له ، غير مقصود به التخصيص .

فقولنا : « وَصْفٌ » : جنس يشمل الحال ، والنعت ، والخبر المشتق .

وقولنا : « أو فى حكمه » ليدخل الحـال التى هى فى تقدير المشتق ، كقوله تعالى : ﴿ فَانْفِرُواْ ثُبَاتٍ ﴾(٢) .

وكقولهم : « جَاءَ وَحْدَه » .

وقولنا : « فضلة » ليخرج الخبر .

وقولنا : « بيان لهيئة من هو له » ليخرج التمييز ؛ لأنه لبيان الذات ، لا لبيان الهيئة .

وقولنا : غير مقصود به التخصيص ، ليخرج النعت .

قوله :

الحال : وَصْفٌ ، فَضْلَةٌ ، مُنْتَصِبُ مَفْهِمٌ فى حاَلِ : « كَفَرْدًا أَذْهَبُ »

هذا البيت عرف فيه الحـال ، فقال: « وصف » وهو اسم جنس ، يشمل الحال ، وغيرها من الصفات ، ثم قـال : « فضلة » يخرج به الأخبار ؛ لأنها غـير فـضلة ، ثم قال : « منْتَصب » فـخـرج به كل مرفـوع ، ومجـرور من الصفات » ثم قال : « مفهم فى حال » أراد أن يخرج به النعوت ، المنصوبة ، والتمييز فأما التمييز فيخرج ؛ فإنه غير مفهم فى حال ، وأما النعت فإنه مفهم في حال ، فلا يخرج .

---

(١) الحـال : « يذكر ، ويؤنث ، وهو : الأفـصح ، يقـال : حال حسن ، وحـال حسنة » الشـذور ص: ٣٠٣ .

(٢) من الآية ٧١ من سورة النساء .

اللهم إلا أن تقول : إن النعت لم يقصد به بيان حالة المنعوت ، وإنما قصد به تخصيصه ، فإن أُفهم فى حال فإنما هو بالعرض .

ويكون مراد المصنف : مفهم فى حال وضعه لذلك .

وفى هذا مافيه ؛ لأن ألفاظ الحد لا ينبغى أن تكون مفتقرة إلى التقييد .

وقوله : « فى حالٍ » يعنى : فى حال كذا ، فهو فى نية الإضافة ، والمضاف منوى ، مقدر الحضور ، إذ لا يصح التقدير إلا به .

فينبغى أن يضبط «فى حالِ »بغير تنوين؛لأن التنوين ساقط للإضافة[1] .

ثم مثل الحال بقوله : « فرداً أَذْهَبُ » فالتقدير : « أذهبُ فرداً » . إلا أنه قدم الحال على عاملها ، وكان ينبغى أن يأتى بها مؤخرة على أصلها ، لأنه أول الكلام عليها .

فتقديمهُ لها [2] : موهم أنها مقدمة أصلا .

وإنما جعلت الحال منصوبة ؛ لأنها فضلة ، والنصب حق الفضلات .

قوله :

وَكَــونُهُ مُنْتَقِــلاً ، مُشْتَقَّا يَغْلِبُ ، لكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقَّا

نبهك فى هذا البيت على أن كون الوصف الحالى منتقلا مشتقا هوالذى يغلب فى كلامهم ، لكن ليس ذلك مستحقا ـ بفتح الحاء ـ لأنه اسم مفعول .

ويحتمل أن يكون ـ بكسر الحاء ـ أى : ليس الوصف ، الذى يكون حالا مستحقاً للانتقال ، والاشتقاق ، ويكون اسم « ليس » ضميراً عائدا إلى الوصف الذى هو حال .

---

(١) فى (جـ) : « على نية الإضافة » . (٢) فى (جـ) : « على عاملها » .

وعلى فتح الحاء من « مستحق » يكون اسم « لَيْسَ » عائداً إلى الاشتقاق والانتقال .

ومعنى الانتقال : أن يكون وصفا، غير ثابت، كقولك: « جَاءَ زَيْدٌ مُسْرِعًا » « فالإسراع » ليس بلازم ، بل هو منتقل ، فتارة يكون وتارة لا يكون .

ومعنى الاشتقاق : أن يكون وصفا ، مأخوذا من فعل ، قد استعملته العرب ، ونطقت به « كَقَائم ، وَضَارِب » .

هذا هو الكثير ، والغالب في الحال .

وإنما كان كذلك ؛ لأن الحال إنما هي عبارة عما يطرأ على الذات من الأعراض ، والأعراض منتقلة ، فاقتضى أن تكون الحال منتقلة .

ولما كان بعض الأعراض قد يلزم بعد عروضه كانت الحال لازمة في القليل ، وذلك : إذا كانت الحال مؤكدة ، كقوله تعالى : ﴿ **هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ** ﴾ (١) .

وكذلك إذ كان العامل في الحال يدل على تجدد صاحب الحال ، ونعنى بالتجدد: الحدوث « كقولهم: « خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ : يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا » :

« فخلق » هو العامل ، وهو يدل على التجدد ، والحدوث في صاحب الحال ، وهو « الزرافة » .

ومنه قوله تعالى : ﴿ **وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا** ﴾ (٢) .

فهذه الأحوال في الأمثلة المذكورة ثابتة ، غير منتقلة، ولا يجوز في غير هذه الأماكن ،وما أشبهها أن تكون الحال غير منتقلة ،فلا يجوز أن تقول :

---

(١) من الآية ٣١ من سورة فاطر .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة النساء .

« جَاءَ زَيدٌ طَوِيلاً » ولا « أَقْبَلَ عَمْرٌو قَصِيراً » لأن الطول ، والقصر صفتان غير منتقلتين ، والعامل لا يدل على التجدد .

وأما الاشتقاق : فإن الحال يقصد بها الدلالة على حدث ، وصاحبه ، وهذه الدلالة إنما هى للمشتقات : فإن دل على مثل هذا غير مشتق جعل فى تأويل المشتق ، وسيأتى كلام المصنف عليه .

قوله :

ويكثُر الجمودُ فى سِعْرٍ ، وَفى　　مُبْدِى تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ
كَبِعْهُ مداً بكذَا : يداً بِيَدْ　　وكرَّ زيدٌ أَسَداً ، أَىْ : كأَسَدْ

لما كان قد نبهك على أن الحال ، الغالب فيها الاشتقاق ، فأفهم أنها قد تجىء جامدة فى غير الغالب ، نبهك فى البيت الأول على أن جمودها يكثر فى السعر ، وفى الموضع الذى يكون فيه تأويلها بالمشتق لا يحتاج إلى تكلف .

فإلى كثرة جمودها فى السعر أشار بقوله :

ويكثُر الجمُودُ فى سِعْرٍ ...　....　....　....

وإلى كثرة جمودها حيث لا تكلف فى تأويلها بالمشتق أشار بقوله :

....　....　....　مُبْدى تأَوُّلٍ لاَ تَكَلُّفِ

يريد : فى موضع ، مبد للتأول ، بلا تكلف .

ثم مثل لك الموضعين فى البيت الثانى : فمثل جمودها فى السعر بقوله .

كَبِعْهُ مداً بكذَا : يداً بِيَدْ　....　....　....

« فيدا بيد »[1] منصوب على الحال ، وهى حال جامدة ، مؤولة

(١) سقط من (جـ) : « يدا بيد » .

بالمشتق .

وتأويله : بعه بكذا مناجزة ؛ لأن معنى « يدًا بِيَد » هى المناجزة .

ومثل لك جمودها فى الموضع الذى تؤول فيه بلا تكلف بقوله : « كرَّ زَيْدٌ أَسَدًا » أى : « كَأَسَد » .

« فأسَد » حال جامدة مؤولة بالمشتق ،وقد أولها بقوله :« أى كَأَسَد » .

فتحصل من هذا :

أن جمود الحال يكثر فى الأسعار ، والتشبيه كالمثالين المذكورين .

ولابد من تأويلها بالمشتق إذا جاءت جامدة .

قوله :

وَالْحَالُ إنْ عُرِّفَ لَفْظًا ، فَاعْتَقِدْ   تَنْكِيرَهُ مَعْنًى « كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ »

هذا البيت نبهك فيه على أن الحال : أصلها التنكير ؛ لأنه ذكر أنها إذا جاءت معرفة أولت بالنكرة معنى .

ولا يؤول الشىء ، ويرد إلا لما هو الأصل .

واستفيد من هذا : أنها قد تجئ معرفة ، لكن فى تأويل نكرة ، ومثلها بقوله : « وَحْدَكَ اجْتَهِدْ » فقدم الحال .

والأصل : اجتهد وحدك .

« فوحدك » معرفة ، فتؤولها بالنكرة ، والتقدير : اجتهد منفرداً ، إذ هو معنى وحدك .

وقد تجيء الحال معرفة بالألف ، واللام ، كما جاءت معرفة بالإضافة

فى المثال المذكور .

فمن تعريفها بالألف ، واللام قولهم : « دَخَلُوا الأَوَّلَ ، فَالأَوَّلَ » التقدير : دخلوا مترتبين .

وكقراءة الحسن ﴿ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ منها الأَذَلَّ ﴾ (١) ـ بنون المتكلم فى « نُخْرِجَنَّ » ـ مضمومة ـ ونصب « الأَعَزَّ » مفعولا به ، و « الأَذَلَّ » حالا منه .

وفاعل « نخرجنَّ » ضمير مستتر ، وهو « نَحْنُ » .

ومن مجيئها معرفة بالإضافة قوله : « رَجَعَ عَوْدَهِ على بَدْئِهِ » أى : رجع عائداً من حيث بدأ .

ومن هذا القبيل قولهم : « جَاءُوا ثَلاثَتَهم » أى : جاءوا مجتمعين .

وتقول فى النساء : « جئن ثلاثتهن ، هكذا إلى العشرة ـ بالنصب ـ عند الحجازيين على تقدير : جميعاً .

وبنو تميم يرفعون على التأكيد .

وإنما جعلوا الحال منكرة ؛ لأن المقصود منها الإخبار بمطلق الصفة التى عرفت للفاعل « كجَاءَ زَيْدٌ رَاكبًا » والمفعول « كَضَرَبْتُ اللِّصَّ قَائمًا » أو الخبر كقوله تعالى : ﴿ هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ (٢) .

---

(١) من الآية ٨ من سورة المنافقون .
والشاهد على هذه القراءة فى الآية الكريمة فى قوله تعالى: ﴿ الأذل ﴾ حيث وقعت حالا ، مع أنها معرفة بالألف ، واللام .
وقد أثبت القراءة الزمخشرى ، حيث قال : « ... قرأ الحسن ، وابن أبى عبلة « لنخرجن ـ بالنون ـ ونصب « الأعز ، والأذل » أو مثل « الأذل » . انظر ٤ / ٥٤٣ الكشاف .
(٢) من الآية ٣١ من سورة فاطر .
وأشار إلى ذلك أبو حيان ، حيث قال : « ومصدقا » حال مؤكدة لما بين يديه من الكتب الإلهية ... » انظر ٧ / ٣١٣ البحر المحيط .
وعزز ذلك ما نقله الخضرى عن السمين من أن « مصدقا حال مؤكدة » ٣ / ٤٩٥ .

وذلك حاصل من النكرة، فكان التعريف لا فائدة فيه ، فلا يخرج عن الأصل ، الذى هو التنكير إلى الفرع الذى هو التعريف بغير فائدة .

وأيضاً : فإن الحال فضلة ، ملازمة للفضلية ، فأرادوا تخفيفها : ببقائها على الأصل ، الذى هو التنكير ؛ لأن الخروج عن الأصل يقل .

ومعني قولنا : « ملازمة للفضلية » : أنها لا تنوب عن الفاعل أصلا .

ولذلك : جعل التمييز منكرا ؛ لأنه لا ينوب عن الفاعل أصلا .

وما عدا التمييز ، والحال من الفضلات قد ينوب عن الفاعل ، فيخرج عن الفضلية .

فإن قلت : فالمفعول من أجله لا ينوب عن الفاعل ، فلم عرف ؟

فالجواب :

أنه تدخل عليه لام الجر ، فيصير نائباً عن الفاعل ، كقولك : « جِيءَ للطَّمَعِ » [1] .

قوله :

وَمَصْـــدَر منكَّر حَالاً يَقَعْ بِكَثْرَة : « كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ »

نبـهك فى هذا البـيت على المصـدر المنكر ، يقع حـالا ، مع كثـرة فى وقوعه .

وإلى هذا أشار بقوله :

وَمَصْدَرٌ . منكَّر حالاً يَقَعْ بكَثْرة ....

(١) فى (جـ) « جىء المطمع » .

فجعل الكثير وقوع المصدر المنكر حالا ، فدل على أن المصدر المعرف يقع حالا قليلاً .

ومنه قولهم : « أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ »[1] .

وقولـه : « بكثرة » : يحـتمل أن الكثـرة بالغة مـبلغ القيـاس ، أو أنه موقوف على السماع ، إلا أنه كثير ، ولكن لم يبلغ أن يقاس عليه[2] .

وقد مثل المصنف المصدر ، المنكر بقوله :

.... **كبغتةً زيدٌ طَلَعْ**

التقدير : طلعَ زيدٌ بَغْتَةً ، إلا أنه قدم الحال ، لاستقامة الوزن .

وأكثر ما أتى الحال ـ من أول الباب إلى هنا ـ مقدما للحال .

وفي ذلك : إبهام الحكم بتقديمها ، فكان ينبغى أن يجتنبه .

والأصل : ألا يجعل المصدر حالا ؛ لأن الحال خبر عن صاحب الحال، والمصدر معنى ، فلا يجـعل حالا ؛ لئلا يكون صاحب الحال اسم عين فـيخبر عن اسم بالعين المعنى ، وذلك لا يصح .

والمسمـوع من ذلك يحفظ ، ويزول ، وهو كـثير ، كالمثـال الذى ذكره المصنف .

فمن المسموع : « جَاءَ رَكْضًا »و « قَتَلْتُهُ صَبرًا »و « كلمتُه مُشَافَهَةً » .

وجعل المبرد : وقـوع المـصدر حـالا قيـاسا ، إذا كـان نوعـا من العامــل « كجاء سُرْعَةً » و « سَارَ جَرْيًا » : فالسرعة نوع من المجىء ،الذى هو

(١) انظر ٢ / ١٣١ ، ١٣٢ شرح المرادى فى المذاهب فى التأويل .

(٢) استثنى ابن مالك فى التسهيل مواضع : انظر ص ١٠٩ التسهيل ، وقد وضحها المرادى فى شرح الألفية . انظر ٢ / ١٢٩ .

العامل ، والجرى نوع من السير .

وذهب الأخفش ، والمبرد : إلى أن جميع هذه المصادر ، التى جعلها الجمهور فى موضع الحال ليست بأحوال ، وإنما تعرب مصادر بفعل مقدر ، والمفعول المقدر فى موضع الحال .

وذهب الكوفيون : إلى أنها مصادر بالفعل المذكور قبلها ، فلا يصح أن يكون الفعل فى موضع الحال ؛ لأن القتل لا يشعر بالصبر الذى هو الحال المقصودة ، ولا المجىء بالسرعة .

وكذلك فى الجميع [1] .

ومن المطرد المصدر الواقع بعد « أمَّا » التى للتفصيل ، كقولك : « أمَّا علْمًا فَعَالِمٌ » .

وهو جواب لمن وصف رجلا بالعلم ، وغيره .

فصدقه السامع فى العالم ، وأنكر غيره .

والمصدر الواقع بعدها : إمَّا معرفة ، وإمَّا نكرة :

فإن كان نكرة : فهو عند سيبويه حال ، وإن كان معرفة فهو عنده مفعول من أجله .

كقولك : « أمَّا الْعِلْم فَعَالم » .

والأخفش يعربه مصدرا ، والعامل فيه ما بعد الفاء ، سواء : كان معرفة ، أو نكرة .

فيكون التقدير : « مهما يكن من شىء فعالم علما » فهو مصدر مؤكد .

---

(١) انظر المرادى ٢ / ١٣٠ ، والأشمونى ٢ / ١٧٤

ومن النحويين من يعربه مفعولا به ، فيكون التقدير : « مهما تذكر العلم فعالم » « فالعلم » مفعول « بيذكر » المقدر :

وبنو تميم يلزمون رفع المصدر ، إذا كان معرفا ، ويجوزون نصبه إذا كان منكرا .

واعلم أنه إذا كان حالا ، وأعملنا فيه ما بعد الفاء كان حالا مؤكدة .

ويكون التقدير : مهما يكن من شيء فعالم في حال علم .

وإن أعملنا فيه فعل الشرط المحذوف فالحال غير مؤكدة .

ومن المطرد قولهم : « أَنْتَ إِيَاسٌ نَبْلاً »والأصل: نُبْلاً ،وسيبويه علما ، والأحنف حلما ، وحاتم جوداً ، وزهير شعراً ، وعمرو شجاعة ، وسحبان فصاحة ، وأُويس زهداً » [1] .

وهذا مطرد كثير .

وضابطه : قصد التشبيه .

ويحتمل أن يكون تمييزا من الفاعل .

وهو ظاهر .

لأن المعنى : أنت الكثير علمه ، ويحتمل أن يكون تمييزاً بعد مثل ، لأن المعنى : أنت مثل إياس نبلا .

وجعله الأخفش مصدرا ،والخبر محذوف ، فالتقدير: « أنت نبيل نبلاً »

---

(١) عدد ابن جابر مشاهير الرجال في كل مجال ، وقد جرت بذكرهم الركبان ، وضربت بهم الأمثال ، وهم :

إياس القاضي ، وقد ضرب به المثل في الذكاء ، وأما سيبويه فإنه غني عن البيان والأحنف بن قيس مضرب المثل في الحلم . سحبان في الفصاحة . أويس القرني في الزهد . . .

وما أشبه ذلك .

قوله :

وَلَمْ يَنَكَّرْ ـ غَالبًا ـ ذُو الحَـال إنْ   لَمْ يتَأَخَّرْ ، أَوْ يُخَصَّـصْ ، أَوْ يبنْ
منْ بَعْد نَفْيٍ ، أَوْ مُضَاهيه « كَلاَ   يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْـرِئٍ مُسْتَسْهِـلاَ »

نبهك فى هذين البيتين : على أن صاحب الحال لا ينكر فى الغالب ، إلا أن يؤخر [(١)] ، أو يخصص ، أو يبين : بعد نفى ، أى : يظهر بعد نفى ، أو كنفى ، يعنى : النهى ، والاستفهام .

وتحرز بقوله : « غالباً » من ندور صاحب الحال نكرة ، ودون مسوغ مما ذكره .

حكى من ذلك سيبويه : « عَلَيْه مائَةٌ بيضًا » [(٢)] ـ بنصب بيضًا ـ على الحال من « مائَة » وهى نكرة .

وكذلك قولهم : « مَرَرْتُ بِمَاءِ قِعْدَةَ رَجُلٍ » ـ بنصب « قعدة » على الحال [(٣)] .

وفى الحديث : « صَلَّى رَسُولُ الله (ﷺ) قَاعدًا ، وصلَّى رِجَالٌ قِيَامًا » [(٤)] .

---

(١) فى (جـ) : « يتأخر » .

(٢) قال سيبويه : « ... وقد يجوز على هذا : « فيها رجل قائماً » وهو قول الخليل ، ومثل ذلك : « عليه مائةٌ بيضا » والرفع الوجه » ١/ ٢٧٢ الكتاب .
وانظر ١ / ٣٧٨ التصريح .

(٣) وقال سيبويه : « وزعم يونس أن ناسا من العرب يقولون : « مررتُ بماءٍ قعدةَ رجُلٍ » والوجه الجر » ١ / ٢٧٢ الكتاب .
وانظر التعليل ١ / ٢٧٢ الكتاب .

(٤) الحديث من أحاديث موطأ الإمام مالك (رضى الله عنه) وانظر ١/ ٣٧٨ التصريح بمضمون التوضيح

« فقيامًا » حال من « رِجَال » وهو نكرة .

ومثال تأخير صاحب الحال قول الشاعر [1] .

١٣٩ ـ وَبِالْجِسمْ مِنِّى بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِــهِ شُحُوبٌ ، وَإِنْ تَسْتَشْهِدِى الْعَيْنَ تَشْهَدِ

« فبينًا » حال من قوله : « شُحُوب » وهو مؤخر .

أنشد هذا البيت سيبويه .

والمراد بقوله : « يخَصَّصْ » : أن يوصف ، أو يضاف إلى نكرة .

---

١٣٩ ـ (١) : البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل .

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٢٧٦ (من الخمسين) والعينى ٣/ ١٤٧ ، والأشمونى ٢ / ٥٧ ، والشارح الاندلسى .

اللغة :

شحوب : مصدر « شحب » ويريد : تغير لونه تغيرا بينا . .

وقد جاء الفعل على أبواب « . . كجمع ، ونصر ، وكرم ، وعُنِىَ . شحوبا ، وشحوبة تغير من هزال ، أو جوع ، أو سفر . . « قاموس (شَحَبَ) .

والمعني :

إن بجسمى من حبك لشحوبا ظاهراً ، لو أنك علمته لأشفقت على ، ودليل ما بى الشحوب البين البادى على . . .

الإعراب :

« بالجسم » متعلق بمحذوف خبر مقدم « منى » متعلق بمحذوف حال من الجسم « بينا » حال من شحوب ، على رأى سيبويه الذى يجيز الحال من المبتدأ ، وعند الجمهور حال من الضمير المستتر فى الجار ، والمجرور ، الواقع خبرا « لو » شرطية غير جازمة « علمته » فعل ، وفاعل، ومفعول به ، والجملة شرط لو ، والجواب محذوف ، والتقدير : لو علمته لأشفقت على ، والجملة معترضة « شحوب » مبتدأ مؤخر « وإن تستشهد العين تشهد » إن : الشرطية ، وفعل الشرط ، وجوابه .

والاستشهاد بالبيت :

فى قوله : « بينا » حيث وقعت الحال من النكرة التى هى شحوب على مذهب سيبويه ، وقد تأخر صاحب الحال .

وإنما قلنا : إلى نكرة ؛ لأنه لو أضيف إلى معرفة لكان معرفة ، وإنما كلامنا في النكرة المخصصة بوجه ، لا يخرجه عن التنكير .

فمثال تخصيص صاحب الحال بالوصف قوله تعالى : ﴿ **فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ (٤) أَمْرًا مِنْ عِندِنَا** ﴾ [١] .

« فأمرًا » - الثاني - حال من أمر - الأول - وهو نكرة .

وساغ وقوع الحال منه لوصفه « بحكيم » .

ومثال تخصيصه بالإضافة إلى نكرة قوله تعالى : ﴿ **وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ** ﴾ [٢] .

« فسواءً » حال من أربعة أيام ، و « أربعة » نكرة ، ولكن سوغ وقوع الحال منه إضافته إلى أيام ، وهي نكرة مثله .

وقوله : « يبن » أصله : « يبين » - بياء - ولكن جزمت النون ، لعطفه على المجزوم ، فحذفت الياء ، لالتقاء الساكنين .

وقوله : « من بعد » في أول البيت الثاني ، متعلق « ببين » في آخر البيت الأول .

فالتقدير : أو يبين بعد نفي .

ومعنى يبين : يظهر ، ومقصوده : يقع .

فمثال وقوع صاح الحال بعد النفي « مَا فِي الدار أحد قائماً » « فقائماً » حال من أحد ، وإن كان نكرة ، إذا المسوغ حاصل ، وهو : تقدم النفي « بمَا » .

---

(١) الآية ٤ ، ٥ من سورة الدخان ، والشاهد فيها : وقوع الحال من النكرة ، بمسوغ .

(٢) من الآية ١٠ من سورة فصلت ، وقد جاءت كلمة « سواء » حالا من نكرة بمسوغ .

ومثال وقوعه بعد ما هو كالنفى قول المصنف :

.... لاَ يَبْغِ امرؤٌ على امرئٍ مُسْتَسْهِلاَ

« فـمُسْتَسْهِلاً » حال من « امـرئ » الأول ، وهو نكرة ، وسوغ وقـوع الحال منه تقديم النهى عليه .

ومثاله بعد الاستفهام قول الشاعر [1] :

١٤٠ ـ يَا صَاحِ :هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِـكَ الْعُذْرَ فى إِبْعَادِهَـا الأَمَـلاَ ؟

« فباقـيًا » حال من « عَيْش » وهو نكرة ، وسوغ وقوع الحـال منه تقدم الاستفهام .

---

١٤ ـ (١) **الشاعر** : طائى لم أجد من عينه ـ فيما اطلعت عليه ، والبيت من البسيط .

وهو من شـواهد العـينى ٣ / ١٥٣ ، والتـصـريح ١/ ٣٧٧ والهـمع ١/ ٢٤٠ ، والدرر١/ ٢٠١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

صاح : أصله صاحبى ، رخم ترخيما ، غير قياسى ، لأنه غير علم ...

حم عيش : هل قدر ، وهيئ ، ... ؟

العذر : ما تذكره لتبعد عنك اللوم ، والعتاب .

والمعني :

يا صاحبى : هل قدر الله تعالى عيشا ، وهيأه ، وأعده ، حتى ترى لنفسك عذرا فى الأمل البعيد ؟

الإعراب :

« يا » حرف نداء « صـاح » مـنادى ، مرخم « هل » حـرف استفـهام « حم » فعل مـاض ، مبنى للمجـهول « عيش » نائب فاعل « باقيا » حال من « عيش » ، « فترى » الفاء للسببية « ترى » فعل مضارع ، منصوب « بأن » مضـمرة ، بعد الفاء ، وفاعله مستتر وجـوبا « لنفسك » جار ، ومجرور متعلق بترى . والكاف مضاف إلى نفس ، وهو المفعول الثانى لترى ، والأول « العذر » فى إبعادها » جار ، ومجرور متعلق بالعـذر ، إبعاد : مضاف ، وهـا : مضاف إليه ، والإضافة : من إضافة المصدر إلى فاعلـه « الأملا » مفعول به للمصدر

والشاهد في البيت :

قوله : « باقيا » حيث وقع حالا من النكرة ، وهى قوله : « عيش » والمسوغ الاستفهام الإنكارى الذى يحمل معنى النفى .

وإنما قلنا : إن صاحب الحال يشترط أن يكون معرفة؛ لأن الحال خبر عنه ، فهو بمنزلة المبتدأ ، فاشترط فيه ما يشترط في المبتدأ : من التعريف ، والتخصيص [1] .

قوله :

وَسَبْقَ حَالِ ، مَا بِحَرْفِ جُرَّ قَدْ أَبَوْا ، ولاَ أَمْنَعُهُ ، فَقَدْ وَرَدْ

هذا البيت نبهك فيه على أن سبق الحال الواقعة من الاسم المجرور بحرف الجر قد أباه النحويون .

وذكر أنه لا يمنعه هو ؛ لأنه قد ورد ، فهو مخالف لهم في ذلك .

وإلى منع النحويين سبق الحال من المجرور بحرف الجر أشار بقوله :

وَسَبْقَ حالِ ما بحرْفِ جُرَّ قَدْ أَبَوْا ....

وإلى رأيه في مخالفته لهم ، وورود سبق حال المجرور بحرف الجر أشار بقوله :

.... وَلاَ أَمْنَعُهُ ، فَقَدْ وَرَدْ

« فَسبْق » مفعول بقوله : « أَبَوْا » ، ومعنى « أَبَوْا » منعوا وفي « أَبَوْا » ضمير النحويين .

و « حال » : مضاف إلى « ما » فيضبط بغير تنوين ، لسقوطه للإضافة .

فالتقدير : قد أبوا سبق حال الاسم ، الذي جر بحرف الجر .

وهذا الذي ذكره عن النحويين : هو عندهم كالإجماع ، وخالفهم المصنف ـ كما ذكر ـ .

(١) انظر التسهيل ص ١٠٩ فقد زاد ابن مالك مسوغات أخرى .
وانظر شرح المرادي للألفية ٢/ ١٣٦ ففي ذلك الشرح . والتمثيل ، وانظر الكتاب ١/ ٢٥٨ .

وتبع فى ذلك الفارسى ، وابن كيسان ، ووافقهما ابن برهان ذكر ذلك الشيخ أبو حيان .

ودليلهم فى ذلك : ما سمع من العرب من الأبيات المتضمنة لسبق حال المجرور بحرف الجر .

فمن ذلك قول الشاعر [1] .

١٤١ ـ لَئِنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا إِلَيَّ حَبِيبًا ، إِنَّهَا لَحَبِيبُ

« فَهَيْمَانَ » حال من الضمير المجرور « بإلى » ثم تقدمه .

فالتقدير : لئن كان برد الماء إلى حبيبا هيمان صادياً إنها لحبيب .

ومن ذلك قول الشاعر [2] :

---

١٤١ ـ (١) **الشاعر :** هو عروة بن حزام العذرى ، والبيت من الطويل .

وهو من شواهد العينى ٣/١٥٦ ، والخزانة ١ / ٥٣٣ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٥

اللغة :

هيمان : « والهُيَام ـ بالضم ـ أشد العطش ، والهيام ـ بالكسر ـ : الإبل العطاش .

الواحد : هيمان . . » مختار (هـ ى م) .

صادياً : « الصدى . . العطش ، وقد صدى بالكسر صدى ، فهو صد ، وصاد ، وصديان . . . »

. . مختار (ص د ى)

والمعني :

لئن كنت أحب الماء فى قمة العطش ، وحرارته . فإنى أُحِبُّها حبا يماثل ذلك .

الإعراب :

« لئن » اللام : موطئة للقسم ، إن : شرطيه « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط ، « برد » اسم كان ، برد : مضاف ، و « الماء » مضاف إليه « هيمان ، صاديا » حالان من ياء المتكلم المجرور محلا بإلى « إلى » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : «حبيبا » « إنها » إن ، واسمها ، واللام فى « لحبيب » لام الابتداء ، وحبيب خبر إن ، والجملة : من إن واسمها ، وخبرها جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف ، دل عليه جواب القسم .

والشاهد في البيت :

قوله : « هيمان ، صاديا » حيث وقعا حالين من الياء المجرورة محلا بإلى وتقدما عليها .

١٤٢ ـ (٢) البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل .

=

١٤٢ ـ تَسَلَّيْتُ طُراً عَنْكُم بَعْدَ بَيْنِكمْ   بِذكْراكُــمْ ، حَتَّى كَأَنَّكُمُ عِنْــدِي

فالتقدير : تسليت عنكم طرا .

ومن ذلك قول الشاعر [(١)] :

١٤٣ ـ غَافلاً تَعْرِضُ المنيَّةُ للشَّخْصِ   فَيُدْعَــى ، وَلاَتَ حــينَ إِبَــاءِ

« فغافلاً » حال من الشخص ،وهو مجرور باللام ،وقد تقدمت الحال .

فالتقدير : تعرض المنية للشخص غافلا .

= والبيت من شواهد العينى ٣/ ١٦٠ ،والتصريح ١/ ٣٧٩ ، والأشمونى ٢/ ١٧٧ ، والشارح الأندسى .

اللغة :

طرا : جميعا .   بينكم : فراقكم .

والمعني :

تسليت بذكركم عنكم بعد فراقكم ، حتى لكأنني مشاهد لكم . . .

الإعراب :

« تسليت » فعل ، وفاعل « طرا » حال من ضمير المخاطبين المجرور محلا بعن ، « عنكم » متعلق بتسلى « بعد »ظرف زمان ، متعلق بتسلى ، بعد : مضاف ،و « بين » مضاف إليه ، بين : مضاف ، وكم : مضاف إليه « بذكراكم » متعلق بتسلى ،ومضاف إلى كم « حتى » ابتدائية « كأنكم» كأن ، واسمها « عندى » عند : ظرف متعلق بمحذوف خبر « كأن » ، وياء المتكلم مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

قوله : « طرا » حيث وقع حالا من الضمير فى « عنكم » وقد تقدم عليه .

١٤٣ ـ (١) : البيت مجهول القائل ، وهو من الطويل .

والبيت من شواهد العينى ٣/ ١٦١ ، والأشمونى ٢/ ١٧٧ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

غافلا : من الغفلة . من باب « دخل ، وغفلة ـ أيضاً ـ : عدم التنبه واليقظة .

المنية : الموت ، وانتهاء الأجل ، . . . .

يدعى : يطلب . . .   **إباء :** امتناع .

والمعني :

تعرض المنية للشخص غافلا عنها ، ويدعى لانتهاء اجله ، فيجيب ، وليس الوقت وقت امتناع ، أو =

هروب .

وإلى مثل هذه الأبيات الثلاثة أشار بقوله : « وقد ورد »[1] .

والنحـويون : يجعلون هذه الأبيـات ، ونحوها شـذوذًا : فلا يجـيزون تقديم الحال من المجرور بحرف الجر ، فيمتنع عندهم أن تقول : « مررتُ قائماً بكَ » على أن « قائماً » حـال من الضمير المجرور بالباء ، ولا « مـررت قائمةً بهندٍ » فسواء كان عندهم المجرور مضمراً ، أو ظاهراً ، كما فى المثالين .

ومن خالفـهم : أجاز التقـديم : وسواء : كان صاحب الحـال ـ أيضاً ـ ظاهراً ، أو مضمراً .

والبيتـان الأولان من المستشهد به للمخـالف فيهما تقدم حـال المضمر ، وفى الثالث تقدم حال المظهر .

= **الإعراب :**

« غافـلا » حال من الجار ، والمجرور ، وهو لـلمرء ، وقد تقدمت الحـال على صاحبـها ، مع أنه مجرور «تعـرض » فعل مضارع ، مرفـوع لتجرده من الناصب ، والجازم بالضـمة الظاهرة « المنية » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « للشخص » جار ، ومـجرور ، متعلق قوله : « تعرض » « فيدعى » الفاء عاطفة وللتعقيب ، ويدعى: فعل مضارع مبنى للمـجهول ،ونائب الفاعل مستتر فيه جوازاً ، والجملة : مـعطوفة بالفـاء على التى قبلـها « لات ، العاملة عـمل « ليس » واسمـها مـحذوف ، والتقدير : وليس الحين حين إباء « حين » خبر « لات » منصوب بالفتحة الظاهرة ، حين : مضاف « إباء » مضاف إليه . . .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « غافلا » حيث وقع حالا من المجرور .

وقد تقدمت الحال على صاحبها المجرور .

(١) يقول المرادى : « واستدل المصنف بقوله تعالى : ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ (٢٨ / سبأ) : وبأبيات ظاهرة فيما ادعاه » ٢ / ١٣٨ شرح المرادى ، وقال ، فى موضع آخر : ما خلاصته : إن قوله : « فقـد ورد » دعوى لم يقم عليها دليل ، لاحتمال التأويل فى الآية الكريمة ، وفى الأبيات وجعل العدول عن الظاهر مع مساعدة القـياس . انظر ٢/ ١٣٩ المرادى . وانظر تخريج الأشمونى للآية ، وتخصيص ما ورد بالشعر ١٧٨/٢ شرح الأشمونى وانظر مـا كتبه السيوطى ، ففيه جمع ، وتلخيص ، ووضوح فى ١ / ٢٤١ همع الهوامع شرح جمع الجوامع .

وإنما منعوا ذلك ؛ لأن العامل فى الحـال هو العامل فى صاحب الحال ، والعامل فى صاحب الحال ـ ها هنا ـ حرف الجر ، وهو عـامل غير متصرف ، والعامل إذا لم يتصرف لم يتقدم عليه معموله .

فلا يصح أن يقدم الحال على حرف الجر ؛ لأنه العامل فيها .

وقـد قيل فى وجـه المنع : إن حرف الجـر إنما هو واسطة أوصل مـعنى الفعل إلى الاسم ، فكذلك ينبـغى أن يكون عمله فى الحال ، فـيكون العامل الفعل بواسطة الحرف ، ولا يعمل الفعل فى شيئين بواسطة واحدة .

فكان ينبغى أن يكون ثَم حرف جر آخر يوصل معنى الفعل إلى الحال ، كما أوصل معناه إلى صاحب الحال .

وإذا لم يكن ذلك ألزموا الحـال التأخير ؛ ليكون عـوضا عن الواسطة ، وقيل : قاسوه على المضاف ، والمضاف إليه .

فكما أن الحـال من المضاف إليه لا تتـقدم على المضـاف ، فكذلك حال المجرور ، لا تتقدم على حرف الجر .

واعلم أن الحال بمنزلة خبـر المبتدأ ، فيجورتقـديمه ، وقد يلزم وذلك إذا كان صاحب الحال مقرونا « بإلاَّ » كقولك : « مَا جَاءَ قائماً إلاَّ زَيْدٌ » وكقولك : « إنَّمَا جَاءَ قائماً زيدٌ » وكـذلك إذا كان فى صاحب الحال ضمـير يعود على ملابس الحال ، كقولك : « هِنْد جَاءَ مُكرمها صَاحبها » .

وقد يجب تأخير الحال إذا كانت مقرونة « بإلاَّ » أو ما فى معناها كقولك : « مَا جَاءَ زَيْدٌ إلاَّ قَائمًا » ، و « إنَّمـا جَاءَ زيدٌ قَائمًا » أو كـانت الحـال من المضـاف إليه ، كـقـولك : « أعْجَبَنِى قـيَامُ هِنْد مُسْرِعَةً » أو كانت الحـال من المجرور بحرف الجر .

وقد تقدم الكلام عليه : وهو الذى ذكره المصنف مما لا يجوز تقديمه .

وسكت عن الحال المحصورة ، والحال من المضاف إليه .

وإنما قلنا : إن الحال من المضاف إليه لا تتقدم [1] ؛ لأنها من متعلقات المضاف إليه ، والمضاف إليه بمنزلة الصلة للمضاف .

ولا يجوز أن يتقدم شىء من متعلقات الصلة على الموصول .

وكذلك - أيضاً - لا يجوز توسطها بين المضاف ، والمضاف إليه ؛ لامتناع الفصل بينهما .

قوله :

وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ إلاَّ إذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ ، فَلاَ تَحِيفَا

نبهك فى هذين البيتين على أنه لا يجوز الحال من المضاف إليه إلا بثلاثة شروط :

الأول : أن يقتضى [2] المضاف العمل فى المضاف إليه ، كقولك : « أعْجَبَنِى مَجِىءُ زَيْدٍ ضَاحِكًا » .

« فَضَاحِك » حال من « زَيْد » وهو : مضاف إليه .

وجازت الحال : لأن المضاف مصدر ، يقتضى العمل فى المضاف إليه .

وإذا صح عمله فى المضاف إليه الذى هو صاحب الحال صح عمله فى الحال ، فاستقام .

---

(١) فى (جـ) : « لا يتقدم » . (٢) فى (جـ) : « تقتضى » .

وإلى هذا أشار بقوله :

إلاَّ إذَا اقْتَضَى عَمَلَه

يعني : إلا إذا اقتضى المضاف أن يكون عامـلا فى المضاف إليه : عمل الفاعلية ، أو المفعولية .

نعني : أن يكون المضاف إليه فاعلا ، أو مفعولا فى المعنى .

فلو كان المضاف اسـماً جامداً ، لا يقتضى أن يعـمل فى المضاف إليه ، إلا الجر لم تجز [1] الحال من المضاف إليه، كقولك: « أَعْجَبَنى غُلاَمُ هِنْد قَائِمةً » : لأن العامـل فى صاحب الحال هو الـعامل فى الحال ، و « غـلام » ليس له عمل فى صاحب الحال ، الذى هو « هند » إلا الجـر بالإضافة ، فلا يصح أن ينصـبب الحال ؛ لأن النصب ليس من عـمله ، وإنما النَّصب للمـشتقـات من الأفعال ، الجـارية عليها ، ولا يمكن أن يكون العامل فى الحـال الفعل العامل فى الغلام ، وهو : « أَعْجَبَتْنِى » ؛ لأنه لا عـمل له فى صاحب الحـال ، فلا يعمل فى الحال .

الشرط الثانى :

أن يكون المضاف جـزء المضاف إليه ، كقـوله تعالى : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾ [2] .

« فإخوانًا » : حال من المضاف إليه ، وهو الضمير فى قوله : « صُدُورِهِمْ »

---

(١) فى (جـ) : « لم يجز » .   (٢) من الآية ٤٧ من سورة الحجر .

ويقول أبو حـيان فى البـحر ٥/٤٥٧ : « قيل : وانتـصب « إخوانا » على الحـال ، وهى حال من الضمير ، والحال من المضاف إليه إذا لم يكن معمولا لما أضيف على سبيل الرفع ، أو النصب تندر ، فلذلك : قال بعـضهم : إنه إذا كان المضاف جـزءا من المضاف إليه كهذا ؛ لأن الـصدور بعض ما أضيف إليه » .

وصح ذلك : لأن المضاف جزء من المضاف إليه » ألا ترى أن الصدور جزء من الناس ، المكنى عنهم بالضمير .

وإنما صح ذلك : لأنك لو أزلت الصدور لصح الكلام تقديراً ،فتقول : « ونزعنا ما فيهم من غل » .

فالعامل فى المضاف صالح لأن يعمل فى المضاف إليه ، الذى هو صاحب الحال ، فيصلح إذاً أن يعمل فى الحال ، ولا يحتاج أن يكون المضاف عاملا فيها .

و« إخوانًا » ـ على هذا ـ : حال مقدرة ؛ لأنهم فى حال نزع الغل من صدورهم لم يكونوا إخواناً ، بل صاروا بعد ذلك ، وقدر فى حال النزع أن يصيروا إخوانا .

وهذا معنى الحال المقدرة .

وإلى اشتراط أن يكون المضاف جزء المضاف إليه أشار بقوله فى البيت الثانى :

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَالَه أُضيفَا ... ...

يعنى : أو كان المضاف جزء ما أضيف إليه ، كما تبين لك فى الآية الكريمة .

الشرط الثالث.

أن يكون المضاف كجزء من المضاف إليه .

وإلى هذا أشار بقوله : « أو مثل جزئه » .

يعنى : أو كان المضاف مثل جزء المضاف إليه .

ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [1] .

« فحنيفًا » حال من « إبراهيم » ، وهو مضاف إليه .

وساغ ذلك : لأن المضاف ، الذى هو « ملَّه » بمنزلة الجـزء من المضاف إليه ، إذ لو قلت : « أن اتَّبعْ إِبْرَاهِيمَ » لصح المضاف إليه ، الذى هو صاحب الحال .

وإذا صلح العمل فى صاحب الحال صلح العـمل فى الحال ، فلا يحتاج إلى أن يكون المضاف عاملاً .

هذا تقرير كلام المصنف .

وهو مخالف للنحويين فى الشرط الثانى ، والثالـث : لأن جـميعهـم لا يعتبرون هذين الشرطين ، ولا يجيـزون الحال ، إلا إذا كان المضاف يقتضى العمل فى المضاف إليه على نحو مـا بين فى الشرط الأول ، ويمنعون ما عدا ذلك ، سواء : كان المضاف جزءا من المضاف إليه ، أو كجزء ، أو لم يكن .

وأما الآيتان الكريمتان اللتان اسـتدل بهمـا المصنف على اعتبـار الشرط الثانى ، والثالث فلا دليل فيهما .

لأن « إِخْوَانًا » يحتمل أن يكون منصوبا بفعل مقدر ، على المدح .

و « حَنِيفًا » يحتمل أن يكون حالا من « ملة » ، لا من « إبراهيم » .

وذكر « حنيفاً » باعتبار الدين ؛ لأن الملة : هى الدين .

وإذا تقرر الاحتمال سقط الاستدلال .

فلا تنقض قاعدة النحويين بموضعين محتملين .

---

(١) من الآية ١٢٣ من سورة النحل .

وقد رد الشيخ : أبو حيان على المصنف بهذا الرد الذى ذكرناه [1] .

وأما قول المصنف : « فَلاَ تَحِيفَا » فحشو .

« والحيف » هو : الميل [2] .

وكان الأصل : «فلا تَحِيفَنْ» : فلما وقف عليه أبدل من النون الخفيفة ألفا .

ومراده : فلا تمل ، فتجاوز المواضع الثلاثة ، التى ذكرت .

ويحتمل أن يكون مراده : فلا تحف على فى الرد ، حيث خالفت النحويين فى الشرطين الأخيرين ، وانظر بعدل فى ذلك .

قوله :

وَالْحَالُ : إنْ يُنْصَبْ بفعْلٍ صرِّفَا أَوْ صفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا

فَجَائِزٌ تقديمُهُ : « كمُسْرِعًا ذَا رَاحِلٌ » ومخلصًا زَيْدٌ دَعَا

---

(١) عرض أبو حيان ما قاله ابن عطية حكاية عن مكى : « ولا يكون يعنى « حنيفا » حالا من إبراهيم ، لأنه مضاف إليه ، ورده عليه حيث قال : « وليس كما قال : لأن الحال قدتعمل فيها حروف الخفض ، إذا عملت فى ذى الحال ، كقولك : « مررت بزيد قائماً » .

وعلل الشيخ أبو حيان ما حكى عن مكى ، وذكر مجيء الحال من المضاف له إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه ، أو كالجزء ، وسجل الآيتين الكريمتين اللتين استشهد بهما ابن مالك ، وأشار إلى موطن الرد عليه فيما كتبه على التسهيل ، وعلى الألفية .

(وانظر ٥ / ٥٤٨ البحر المحيط) .

(٢) الحيف : الجور ، والظلم ، والهيام ، والذكر ، وحد الحجر ، وبلد أحيف ، وأرض حيفاء : لم يصبهما المطر .. « قاموس (الحيف) .

ومن ذلك : فعلم أن تفسير الشارح الأندلسى « للحيف » بالميل غير مناسب ، لكن الاحتمال الذى ذكره فى المراد من « لا تحيفا » بمعنى : « لا تحف على فى الرد » بمعنى : لا تجر ، ولا تظلم مناسب للمعنى .

ولعل ذهن الشارح الأندلسى انصرف إلى « الحنف » الذى هو الاستقامة والاعوجاج - ضد - وانظر مادة (الحنف) فى القاموس المحيط .

نبهك على أن الحال إذا نصبت بفعل متـصرف ، أو بصفة أشبهت الفعل المتصرف جاز تقديمها على العامل فيها .

ومثل ذلك بمثالين :

الأول : مثال الحال التى [1] انتصبت بصفة أشـبهت الفعل المتصرف ، وهو قوله : « مسرعا ذا راحل » :

« فذا » مبتدأ ، و « راحل » خبره ، و « مسرعا » حال من الضـمير فى « راحل » .

والعامل فيها « راحل » : وهى صفة أشبهت الفعل ،المتصرف ، وهو : « يرحل » : فـصح تقديم الحـال عليه ، لأن العـامل المتصـرف يتصـرف فى معموله كيف شاء .

والمثال الثانى للحال المنـصوبة بفعل متصرف ، وهو [2] قول : « مُخْلصًا زيدٌ دَعَا » .

« فَمخلصاً » حال متقدمة ، والعامل فيها « دَعَا » وهو :فعل متصرف . فصح تقديمها ؛ لتصرف عاملها .

فلو كان الفعل غـير متصرف لم يـجز تقديم الحال ، التى عمل فـيها ، كقولك : « ما أَحْسَنَ زَيْدًا ضَاحِكًا »! :

فلا يصح تقديم « ضـاحكا » ؛ لأن العامل فيه فعل التعـجب وهو غير متصرف .

ومن هذا : احترز المصنف بقوله : « فعل صُرِّفَا » .

---

(١) فى (١) : « الذى انتصب » .   (٢) فى (٢) : « وهى » .

وكذلك : لو كانت الصفة ضعيفة الشبه بالفعل المتصرف ، « كأفعل التفَضيل »: فإنها ،وإن كان فيها حروف الفعل ومعناه ،فلا تقبل تاء التأنيث ، ولا علامة التأنيث ، والجمع ، كما يقبل ذلك اسم الفاعل ، والصفة المشبهة ، فضعف شبهه بالفعل ، فجعل بمنزلة الجوامد .

ومنه احترز المصنف بقوله :

... ... أَوْ صفةٍ أَشْبهت المصرَّفَا

فتلخص من هذين البيتين :

أن العامل فى الحال إذا كان فعلا متصرفا ، أو صفة شبيهة بالمتصرف جاز تقديم الحال عليه .

نعنى[1] : ما لم يعارضه معارض من الموجبات لتأخير الحال : من حصرها ، أو كونها فى حكم الصلة[2] ، كوقوعها مما عمل فيه المصدر ، ووقوعها من المضاف إليه ، أو كان العامل فيها فعلا ، اقترن بلام الابتداء ، أو كان العامل فيها صلة للألف ، واللام ، أو لموصول من الموصولات أو كان العامل فيها صفة لموصوف ، كقولك : « أَعْجَبَنى رَجُلٌ قَارِئٌ متأَنِّيًا » على أن « متأنيا » حال من الضمير فى « قارئ » .

وإنما منع أن يتقدم إذا كانت الصفة عاملة فيها ؛ لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف ، فكذلك لا يتقدم شىء من متعلقاتها .

ومرادنا : إذا كانت الصفة نعتا .

فإن كان العامل فى الحال غير متصرف ، ولا شبيها بالمتصرف لم يتقدم الحال أصلا .

---

(١) فى (جـ) : « يعنى » .

(٢) فى (جـ) : « فى حكم الصفة » .

وغير الشبيه بالمتصرف من العوامل : هو الذى فيه معنى الفعل ، دون حروفه ، أو فيه حروف الفعل ، ومعناه ، ولا يقبل علامات الفرعية ، كأفعل التفضيل .

قوله :

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ ، لاَ حُرُوفَه : مُؤَخَّرًا ، لَنْ يَعْمَلاَ
كَتِلْكَ ، لَيْتَ ، وَكَأَنَّ ، وَنَدَرْ نَحْوُ : « سَعِيدٌ مُسْتَقِرّاً في هَجَرْ »

نبهك فى هذين البيتين على أن العامل إذا كان فيه معنى الفعل ولم يكن فيه [1] حروفه لم يصح أن يعمل مؤخراً ، لضعف شبهه بالفعل .

وإلى هذا أشار : بالبيت الأول .

ثم ذكر فى البيت الثانى تمثيل العوامل التى فيها معنى الفعل ، دون حروفه .

فذكر : « تلك » .

يريد : وما أشبهها من أدوات الإشارة .

وذكر « ليت ، وكأن » .

يريد : وما أشبههما من أخوات « إنَّ » ، وكذلك أدوات التنبيه ، وما يجرى مجرى [2] هذا الظرف ، والمجرور ؛ لأنهما يعملان بما تضمنا من معنى الاستقرار ، ولكنهما بمنزلة الحروف ، فلا يعملان مؤخرين ، لأن شبههما للفعل بالمعنى ، لا بالحروف ، كمثل ما تقدم .

إلا أنه أجاز الأخفش أن يتقدم الحال ،التى عمل فيها الظرف أو المجرور المتعلقانُ بالاستقرار ، بشرط أن يتوسط بين العامل الذى هو المجرور ، أو الظرف ، وبين اسم صاحب الحال .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ « فيه » . (٢) فى (٢) : « ومن يجرى مجرى » .

وإلي هذا أشار المصنف بقوله :

.... وَنَدَرْ نَحْوُ سعيدٌ مستقرًا فِي هَجَرْ

« فَمستَقِرًا » حال من الضمير فى قوله : « فى هَجَر » وهو فاعل « استَقَرَّ » الذى تعلق به المجرور .

وجاز تقدم الحال ؛ لأنها توسطت بين المجرور ، الذى هو عاملها ، وبين « سعيد » الذى هو اسم صاحب الحال .

نعنى : أنه إليه يعود الضمير ، الذى هو صاحب الحال .

فجعل المصنف تقدم مثل هذه الحال بهذا الشرط ، الذى ذكرناه نادراً ، وهو تنكيت على مذهب الأخفش .

ولا فرق عند الأخفش فى ذلك بين أن يكون الحال صفة صريحة ، والعامل فيها مجرور ، كالمثال المذكور ، وبين أن تكون الحال صفة صريحة يعنى : أن تكون ظرفًا ، أو مجروراً ، والعامل فيها كذلك ، كقولك : « سَعِيدٌ فِي خَيْرٍ فى هَجَر » [1] : على أن « فى خير » حال من الضمير المضمن فى قوله « فى هجر » .

ولا شك أن مثل هذا مسموع ، ولكنه نادر .

وكون الظرف ، والمجرور ، المتعلقين بالاستقرار فى حكم العوامل غير المتصرفة ، داخل تحت قول المصنف : إن كل ما فيه معنى الفعل ، دون حروفه لا يعمل مؤخرا .

قوله :

وَنحوُ : زَيْدٌ مُفْردًا أَنْفعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

(١) هجر : « هجر » محركة : بلد باليمن بينه ، وبين عثر يوم وليلة مذكر مصروف ، وقد يؤنث واسم جميع أرض البحرين ومنه المثل : « كمستبضع تمر إلى هجر » قاموس (هجر) .

لما نبهك فيما مضى على أن ما لم يشبه المتصرف من العوامل لا يتقدم على الحال التى عمل فيها ، ومن جملة ذلك أفعل التفضيل حسب ما قيل .

نبهك فى هذا البيت على أن تقديم الحال على « أفعل التفضيل » إذا توسط بين حالين جائز ، ومثل ذلك بقوله :

... زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا ... ...

« فأنفع » أفعل التفضيل ، و « مفردًا » حال من الضمير فى « أَنْفَع » والعامل فيها « أَنْفَع » .

وصح تقديمها ؛ لأن « أفعل التفضيل » الذى هو « أَنْفَع » متوسط بين حالين :

الأولى : قوله : « مفردًا » ، والحال الثانية قوله : « مُعَانًا » وقوله : « لَنْ يَهِنْ » معناه : لن يضعف ، وهو فعل مضارع من « وَهَنَ يَهِن » .

وقال فى أول البيت : « ونحوُ » ليدخل له هذا المثال ، وما أشبهه ، نحو قولهم : « هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطَبًا » .

وضابط هذا الباب : هو تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالين ، كما فى المثال المذكور ، فتقديم الحال فى مثل هذا جائز ، غير ضعيف ، وهو مذهب سيبويه ، والمحققين من النحويين ، كأبى على الفارسى .

وأنكر السيرافي أن يكون حالا ، وجعله خبر كان المحذوفة ، وقدر هذا إذا كان بسرا أطيب منه إذا كان رطبا .

وهذا تقدير غير مقبول ؛ لأنه يؤدى إلى حذف ستة أشياء : إذا ، وكان، واسمها أولا ، وكذا ثانيا .

وإنما اختصت أفعل التفضيل بتقديم الحال فى بعض المواضع ، وإن كانت لا تشبه المتصرف ،وكان حقها ألا يتقدم عليها أصلا ، كالظرف ، والمجرور ، وغيرهما مما لا يشبه المتصرف ؛ لأن أفـعل التفضيل أقرب إلى الفعل من سائر العوامل ، التى لم تشبه المتصرف ، حيث فـيها معنى الفعل ، وحروفه ، وفى غيرها معنى الفـعل دون حروفه ، ولا يفوتها [1] إلا قبول علامـات الفرعية : من تاء التأنيث ، والتثنية ، والجمع، فجعل لهـا مزية على غيرها بتقديم الحال عليها بشرط أن يتوسط بين حالين .

وينبغى لك أن تتنبـه إلى أن العمل يحصل بتضمـن معنى الفعل ، دون حروفه وأن الشبه بالفعل فى تصرفه لا يحصل إلا بتضمن معناه ، وحروفه ، وقبول عـلامات الفرعيـة ، والعوامل تقوى ، وتضعف بحـسب هذه الثلاثة : فما كان فيه معنى الفعل فقط كان أضعفها ، وما كان فيه معناه ، وحروفه فقط كان أقوى من الأول ، وما كان فيه معناه ، وحـروفه ، وقبل علامات الفرعية فهو أقوى من الأولين ، وكان كالفعل فى عمله ، وتصرفه .

قوله :

وَالْحَالُ : قَدْ يجىِءُ ذَا تَعــدُّدِ لِمُفْرَدٍ - فَاعْلَمْ - وَغَيْرِ مُفْرَدِ

لما كانت الحـال شبيـهة بالخبـر ، والنعت صح أن تتعـدد ، كما تتـعدد الأخبار ، والنعـوت ، وقد يكون صاحبها مـتعددا [2] ، وهى متـعددة ، وقد يكون صاحبها مفردا ، وهى متعددة .

وعلى جواز تعدد الحال نبهك المصنف بقوله :

والحالُ : قَدْ يجىءُ ذَا تَعَدُّدِ ....

---

(١) فى (أ) : « ولم يعبها » ، فى (جـ) : « ولم يعنها » (٢) فى (ب) : « معددا » .

وعلى وقوع تعددها مع كون صاحبها مفردا ، وغير مفرد نبه بقوله :

لمفردٍ ـ فاعْلَمْ ـ وغَيْرِ مُفْرَدِ

نبه بقوله : لمفرد ـ فاعلم ـ وغير مفرد .

يعني : مع كون صاحبها مفردا ، أي غير متعدد ،وقوله : « غَيْر مُفْرَدِ » يعنى به : المتعدد .

فمثال تعدد الحال ـ مع عدم تعدد صاحبها ـ : « جَاءَ زَيْدٌ سَالِمًا ، غَنِيا » « فسالما ، وغنيا » حالان من « زَيْد » : فتعددت الحال ، مع أن صاحبها واحد .

وأنكر ابن عصفور تعدد الحال فى مثل هذا .

وقوله : مردود : إذ لا فرق بين الحال ، والنعت فى مثل هذا ، وتعدد النعوت للمنعوت الواحد جائز من غير نزاع .

ومثال تعدد الحال ، مع تعدد صاحبها : « لقيتُهُ مُصْعِدًا ، مُنْحَدِرًا » .

« فمصعداً » حال من تاء المتكلم ، و « منحدرا » حال من الهاء .

فالأولى : من الفاعل ، والثانية : من المفعول .

هذا إن أردت الأولى للأول ، والثانية للثانى .

وقد يجوز العكس ، ومنه قول الشاعر [1] :

١٤٤ ـ مَتَى مَا تَلْقَنِى فردَيْن تَرجفْ   رَوانِـفُ إِلْيَتَيْـك ، وتُسْتَطَـارَا

---

١٤٤ ـ (١) **الشاعر :** هو عنترة العبسي يخاطب عمارة بن زياد ، والبيت من الوافر .

وهو من شواهد ابن يعيش ٢/ ٥٥ ، ٤/ ١١٦ . ٦/ ٨٧ . والشافية ٥٠٥ ، والخزانة ٢/ ٢٠٠ عرضا ، ٣/ ٢٥٩ . ٤٧٧ ، والعينى ٣/ ١٧٤ ، والتصريح ٢/ ٢٩٤ ، والهمع ٢/ ٦٣والدرر٢/ ٨٠ والشارح الأندلسى ، وديوانه ١٠٨ .
=

فقوله : « روانف إليتيك » وهو : جمع رانفة : طرف الإلية ، مما يلى الأرض .

قوله :

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فِى نَحْوِ : « لاَ تَعْثَ فِى الأَرْضِ مُفْسِدَا »
وَإِنْ تؤكِّدْ جملةً . فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا ، وَلَفْظَهَا يؤَخَّرُ

نبهك فى هذين البيتين على أن الحال تجىء مؤكدة :

إما لعاملها ، وإما المضمون الجملة التى قبلها .

فإلى تأكيدها العامل أشار بقوله :

= **اللغة :**

ترجف : « رجف : حرك ، وتحرك ، واضطرب شديداً رجفاً ، ورجفانا ، ورروجوفا ، ورجيفا ... » قاموس (رجف) ويريد : تتحرك وتضطرب .. **روانف** : « الرَّنْف ، ويحرك : بهرامج البر ، والرانفة : طرف غضروف الأنف ، وإلية اليد .. وأسفل الأَلْيَة ، إذا كنت قائماً ... » قاموس (الرنف) .

وفى أساس البلاغة أيضا ـ « .. ما سال من الألية على الفخذين » مادة (ر ن ف) .

والمعني :

متى تلقنى وحيدين ينتابك الذعر ، والخوف ، وترتجف روانف إليتيك ، ويطير لبك ...

الإعراب :

« متى » اسم شرط جازم « ما » زائدة « تلقنى » فعل ، وفاعل مستتر ، ومفعول به وهو فعل الشرط « فردين » حال من الفاعل ، والمفعول معا « ترجف » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم وفاعله مستتر وجوبا « روانف » فاعل ، وروانف : مضاف . و « إليتيك » مضاف إليه ، والكاف مضاف إلى إليتى « وتستطارا » يجوز أن يكون منصوبا بأن مضمرة ، والواو عاطفة ، وانظر بقية الوجوه فى ٣/ ١٧٩ ، ١٨٠ شواهد العينى .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « فردين » فإنه وقع حالا من الفاعل ، والمفعول به جميعاً ، ونصب بالياء ، لأنه مثنى .

وَعَاملُ الحالِ بها قَدْ أُكدَا ....

ومثلها بقوله :

لاَ تَعْثَ فى الأَرْضِ مُفْسدَاَ

« فمفسـدًا » حال من الضمير الفاعل « بتَعثَ » : وهى مـؤكدة لعاملها لأن معنى : « لا تعث » : لا تفسد : فالحال ، والعامل بمعنى واحد [(١)] .

وهذا معنى مجيء الحال مؤكدة .

وقد تجيء الحال المؤكـدة موافقة لعاملها لفظا ، ومعنى ، كقوله تعالى : ﴿ وأَرْسلْنَاكَ للنَّاسِ رسولا ﴾ [(٢)] .

وكقول امرأة من العرب [(٣)] .

١٤٥ ـ قُمْ قَائماَ قُمْ قَائما صَـــادَفْتَ عَبْدًا نَائمَــا

« فقائما » حال ، والعامل فيه « قم » .

والحال مساوية للعامل لفظاَ ومعنى .

---

(١) وهنا الموافقة معنى ، لفظا . وهو الغالب انظر ٢/ ١٥١ المرادى .

(٢) من الآية ٧٩ من سورة النساء .

فالحال موافقة لفظا ، ومعنى « أرسلناك » و « رسولا » انظر المرادى ٢ / ١٥١ .

١٤٥ ـ(٣) القائلة امرأة من العرب ،لم أجد ـ فيما اطلعت عليه ـ من عين اسمها،والشاهد من الرجز .

والبيت الأول من شواهد أمالى ابن الشجرى ١ / ١٦٤، ٣٤٧ ، ٣/ ١٨٤، والهمع ٢/ ١٢٥، والدرر٢/ ١٦٠ ، والشارح الأندلسى .

والثانى من شواهد الخصائص ٣/ ١٠٣ ، والعينى ٣/ ١٨٤، والشارح الأندلسى .

اللغة :

صادفت : « وصادفه : وجده ، ولقيه . » قاموس (الصدف) .

والمعنى :

تقول المرأة لولدها ،داعية له . قم قياما ،فلا مخافة عليك ، وأدعو لك بأن تصادف عبدا نائما . .=

وكذلك فى الآية الكريمة المتقدمة [1] .

ثم أشار فى البيت الثانى إلى تأكيد الجملة بالحال ، وهو قوله :

« وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً » يعنى : وإن تؤكد الحال جملة : يريد : مضمون جملة .

ثم نبهك على أن الحال إذا أكدت مضمون الجملة كان العامل فيها مضمراً ، أى : مقدرا ، ولزم تأخير لفظها .

وإلَى هذا أشار بقوله :

... ... فَمُضمَر عَامِلُهَا ، ولفظُهَا يُؤَخَّرُ

هذا هو مذهب الجمهور .

وذهب الزجاج : إلى أن العامل فيها هو الخبر ، الواقع فى الجملة ، وزعم أن الخبر مقدر بمسمّى .

فإذا قال : « أنا فلان مَعْرُوفًا » كان التقدير : « أَنَا المسمّى مَعْرُوفًا » أى

= وقد قالت بعد ذلك : « وعُشَراءَ رَائمًا » .

الإعراب :

« قم » فعل أمر ، وفاعله مستتر وجوباً ، تقديره « أنت » « قائما » : حال مؤكدة لعاملها : لفظا ، ومعنى .

« قيم قائما » يعرب ـ كما تقدم ـ .

« صادفت » صادف : فعل ماض مبنى على السكون ، لا تصاله بتاء الفاعل ، وتاء الفاعل ضمير فى محل رفع فاعل « عبدا » مفعول به منصوب بالفتحة « نائما » صفة ، والجملة : خبرية لفظا ، إنشائية معنى ، لأنها دعاء . انظر العينى ٣ / ١٨٥ الشواهد الكبرى .

والشاهد في البيت :

فى قوله : « قائما » حيث إن « قائما » حال مؤكدة للعامل : لفظا ، ومعنى .

(١) يريد قوله تعالى : « وأرسلناك للناس رسولا » كما أشرنا إلى ذلك فى التعليق .

: فى حال كونى معروفا .

وهو مردود بارتكاب التجوز .

وذهب ابن خروف : إلى أن العامل فيها هو المبتدأ ، وزعم أنه مقدر بتنبه .

وفيه ما فيه من التكلف .

والصحيح الأول .

وإنما ألزموا الحال التأخير ، إذا أكدت مضمون الجملة ، لأن المؤكدَ لا يتقدم على المؤكد .

ومن مثل الحال المؤكدة لمضمون الجملة قول الشاعر [1] :

١٤٦ ـ أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِى وَهَلْ بِـدَارَةَ يا لَلنَّاسِ مِنْ عَـارِ ؟

---

١٤٦ ـ (١) **الشاعر :** هو سالم بن دارة فى هجاء فزارة ، والبيت من البسيط .
وهو من شواهد الكتاب ١/ ٢٥٧ ، والخصائص ٢/ ٢٦٨ ، ٣١٧ ، ٣٤٠ ، ٣/ ٦٠ وابن الشجرى ٢/ ٢٥٨ ، والخزانة ١/ ٥٥٧ ، والشذور ٢٤٧ ، والعينى ٣/ ١٨٦ ، والأشمونى ٢/ ١٨٥ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

دارة : « اسم أم الشاعر ، وهو سالم بن أبى دارة . . من بنى أسد ، وسميت بذلك لأنها شبهت بدارة القمر من جمالها ، ونسب البغدادى ما تقدم إلى ابن قتيبة وذكر البغدادى غير ذلك عن العلماء. انظر ١/ ٥٥٧ الخزانة) وأسلم ما قيل أن دارة اسم أم الشاعر . .

والمعنى :

أنا ابن هذه المرأة ، وبها عرف نسبى ، وليس فيها من معرة ، توحى بالقدح فى النسب ، أو الغمز فى الشرف . . .

الإعراب :

« أنا ابن دارة » مبتدأ . وخبره ، ومضاف إلى الخبر « معروفا » حال « بها » متعلق بقوله : « معروفا » « نسبى » نائب فاعل لقوله : « معروفا » ؛ لأنه اسم مفعول ، نسب : مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه ، « وهل » هل : للاستفهام ، وليس المراد : طلب الفهم ، وإنما خرج الاستفهام إلى =

هذا فى معرض الفخر .

وقد يجىء فى موضع التذلل ، كقولك : « أَنَا عَبْدكَ مَعْرَوفًا » .

وقد يجىء فى معنى الوعيد ، كقولك : « أَنَا فُلان قادرًا عَلَيْك » إلى غير ذلك من المعانى ، كقولهم : « هُوَ الْحقُّ بَيِّنًا » .

واعلم أن الحال المؤكدة : شرطها أن تكون الجملة المؤكدة بها جامدة الجزأين ، وتكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة .

فتأمل ذلك من المثل المتقدمة .

وعلي مذهب الجمهور : فى أن عامل الحال مقدر يكون الكلام جملتين .

الأولى: الجملة المؤكدة .

والثانية: عامل الحال المقدر ، وما تعلق به .

وعلى مذهب الزجاج ، وابن خروف : يكون الكلام جملة واحدة .

قوله :

وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ   « كَجَاءَ زَيْدٌ ، وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ »

هذا البيت نبهك فيه على أنه قد تجىء الجملة فى موضع الحال .

= الإنكار « بدارة » جار ، ومجرور ، متعلق بمحذوف خبر مقدم « من » زائدة ، ، زيادة نحوية « عار » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرفى الجر الزائد « يا » حرف نداء ، واستغاثة ، وللناس « اللام » للاستغاثة ، والناس مجرور بها ، وقوله : « يا للناس » اعتراض بين المبتدأ ، والخبر .

والشاهد في البيت :

قوله . « معروفا » فإنه حال أكدت مضمون الجملة التى سبقت ، وهى « أنا ابن دارة » .

ومثل لك الجملة الواقعة حال بقوله :

.... جَاءَ زَيْدٌ ، وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ

« فزيْد » فاعل « بجاء » والواو : واو الحال ، والجملة بعد الواو فى موضع الحال من « زَيْد » .

وإنما ساغ أن تقع الجملة حالا ؛ لأنه قد تقدم - فى غير موضع - أن الحال بمنزلة الصفات ، والأخبار ، فكما يصح أن تقع الجملة فى موضع الصفات ، والأخبار ، فكذلك يصح أن تقع فى موضع الحال .

وشرط هذه الجملة : أن تكون خبرية ، لا إنشائية ، ونعنى[1] بالخبر : أن يقبل الصدق ، والكذب .

ثم الجملة الخبرية على أنواع .

وكلها يصح أن تكون فى موضع الحال .

وسيأتى تقسيمها - فيما بعد - .

قوله :

وَذَاتُ بَدْءٍ بِمَضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضميراً ، وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ

وذَاتُ واوٍ بَعْدَهَا انْوِ مبتدا لَهُ الْمُضَارِعِ اجْعَلَنَّ مُسْنَدا

اعلم أن الجملة الواقعة فى موضع الحال تكون أنواعا : من فعلية واسمية ، مثبتتين ، ومنفيتين .

ويتنزل الظرف ، والمجرور منزلة الجمل على قول ، ومنزلة المفردات على قول .

---

(١) فى (جـ) : « وعنى » .

وقد تقدم التنبيه على القولين .

والصحيح منهما ـ في خبر المبتدأ ـ .

فلما ذكر المصنف الجملة الواقعة في موضع الحال احتاج أن يتكلم على حكم أنواعها ، إذ لها أحكام مختلفة .

فنبهك على أن الجملة التي يكون بدؤها فعلا مضارعا ، ثبتا ، يلزمها ضمير ، يعود على صاحب الحال ، ويمتنع دخول الواو فيها .

ولهذا أشار بقوله :

حَوَتْ ضميراً ، وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ

ومثال ذلك : « جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ » و « أَقْبَلَ عَمْرٌوا تقَادُ الجنائبُ بيْنَ يَدَيه » (١) .

ثم نبهك على أن الجملة المصدرة بفعل مضارع مثبت ، إن جاء معها الواو قدرت بعدها مبتدأ ، فتصير جملة اسمية ، حتى تسلم من دخول الواو على الفعل المضارع

وإلى هذا أشار بقوله :

وَذَاتُ وَاوٍ بعَدها انو مُبْتَدَا ....

ونبهك على أنك تجعل الفعل المضارع خبراً للمبتدأ ، المقدر ، بعد الواو .

وإلى هذا أشار بقوله :

لَهْ المضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

---

(١) **الجنائب :** « والجنيبة : الدابة تقاد ، وواحدة الجنائب ، وكل طائع منقاد جنيب ... » اللسان (جنب) .

يعنى : للمبتدأ المقدر اجعل الفعل المضارع مسندا ، يريد : إسناد الخبر للمبتدأ .

وإنما تفعل ذلك فيما سمع عن العرب ، كقولهم : « قُمْتُ ، وأصكّ عينَه » . حكاه الأصمعي .

فتقدر : « وأَنَا أصكُّ[1] عينه » .

« فأنا » مبتدأ ، « وأَصَكُّ » خبره ، والواو داخلة على الجملة الاسمية ، ومنه قول الشاعر[2] :

١٤٧ ـ فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ   نَجَــوْتُ ، وَأَرْهَنُهُــمْ مَالِكَــا

التقدير : وأنا أَرْهَنُهم مالكًا .

---

(١) أصك : « صكه : ضربه شديداً ، بعريض ، أو عام ، والبـاب أغلق ، أو أطبقـه . . . » قاموس (صكه) .

١٤٧ ـ (٢) : **القائل** : هو عبد الله بن همام السلولي ، والبيت من المتقارب .

وهو من شواهد المقتضب ٢/ ١٩٠ ، والمقرب ٣١ ، والعينى ٣/ ١٩٠ ، ومعاهد التنصيص ١/ ٩٦ ، والهمع ١/ ٢٤٦ ، والدرر ١/ ٢٠٣ ، والأشمونى ٢/ ٧٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

أظافير : جمع أظفور . والمراد به : أسلحتهم

نجوت : أراد تخلصت

والمعني :

فلما خفت أسلحتهم نجوت منهم فارا ، وتركت مالكا رهينة فى أيديهم .

الإعراب :

« فلما » الفاء : للعطف « لما » حينية ، أى : ظرف بمعنى حين ، متعلق بنجوت وهو متضمن معنى الشرط « خشيت » فعل ، وفاعل « أظافيرهم » مفعول به ، ومضاف إليه ، والجملة : فى محل جر ، بإضافة « لما » الظرفية اليها « نجوت » فعل ، وفاعل : والجملة : جواب « لما » الظرفية بتضمنها معنى الشرط « وأرهنهم » الواو : واو الحال ، وفعل مضارع ، وفاعله مستتر فيه وجوبا ، ومفعول به أول ، والجملة : فى محل رفع خبر المبتدأ ، محذوف ، والتقدير ، وأنا أرهنهم ، والجملة من المبتدأ ، وخبره فى محل نصب حال « مالكا » مفعول ثان لأرهن . =

وهكذا: يؤول كل ما سمع مما يوهم دخول الواو على الفعل المضارع، المثبت الواقع في موضع الحال.

وهو موقوف على السماع.

ولا يجوز للمولد أن يدخل الواو على الفعل المضارع، ويؤوله بهذا التأويل.

فتلخص من هذين البيتين:

أن الجملة الحالية إذا صدرت بالفعل المضارع، المثبت لزمها الضمير، ولم تجز معها الواو.

وإن سمع من ذلك شيء أول بما ذكره المصنف.

قوله:

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى ما قُدِّمَا ‎ ‎ بِوَاوٍ، أَوْ بِمُضْمَـرٍ، أَوْ بِهِمَا

نبهك على أن ما عدا هذا القسم المذكور من أقسام جملة الحال[1] يكون: إما بالواو، وإما بالضمير، وإما بهما، يعني: بالواو، والضمير معا.

فخرج القسم الأول، وهو المصدر بالفعل المضارع المثبت، ودخل تحت

= **والشاهد في البيت:**

قوله: «وأرهنهم» حيث إن ظاهره ينبئ عن أن المضارع المثبت تقع جملته حالا، وتسبق بالواو. وهذا الظاهر غير صحيح، ولهذا: قدرت جملة المضارع خبرا لمبتدأ محذوف، والتقدير: وأنا أرهنهم مالكا.

وانظر ما كتبناه عن هذه القضية النحوية في كتابنا «بلوغ الأرب في الواو في لغة العرب» ففيه البسط، والتفصيل، ص ٣٧٤.

(١) «وجملة الحال» مبتدأ، ومضاف إليه «سوى» نصب على الاستثناء، أو الظرفية «سوى» مضاف، و «ما» الموصولة مضاف إليه، وجملة «قدما» من الماضي، المبني للمجهول، ونائب فاعله المستتر، لا محل لها من الإعراب، صلة الموصول، والألف للإطلاق «بواو» متعلق بمحذوف خبرا لمبتدأ، وقوله «أو بمضمر، أو بهما» عطف على قوله «بواو».

قوله ـ هاهنا ـ : المصدرة بالفعل المضارع ، المنفى ،والمصدرة بالماضى: مثبتا ، ومنفيا ، والإسمية : مثبتة ، ومنفية .

فكل هذا : على ما ذكره المصنف ، يجوز أن يأتى بالواو ، أو بالضمير أو بهما معا .

وهذا الذى ذكره هو الغالب .

وفى أقسام الجملة تفصيل ، نحن نورده لك ، ونتكلم عليها قسما ، قسما ، وهى ستة أقسام :

فأما القسم الأول :

وهو : أن تكون الجملة مصدرة بفعل مضارع ،مثبت ،فقد تكلم المصنف عليه على التعيين ، إلا أنه أسقط الكلام عليه ، إذا كان مقرونا « بقَدْ » .

وهو ـ حينئذ ـ يلزمه الواو ، كقوله تعالى : ﴿ **وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّى رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ** ﴾ [1] .

وكلام المصنف موهم لمنع الواو ، مع الفعل المضارع المثبت ، سواء كان عاريا عن « قَدْ » أو مقرونا بها .

وليس كذلك ـ كما بينت لك ـ .

وأما القسم الثانى :

وهو : أن يكون الفعل المضارع منفيا : فإن كان حرف النفى « لا » فالأكثر مجيئها بالضمير ، من غير واو ، كقول تعالى : ﴿ **وما لنا لا نؤمن**

---

(1) من الآية ٥ من سورة الصف .

يذكر أبو حيان فى البحر أن قوله تعالى: « وقد تعلمون » جملة حالية ،تقتضى تعظيمه ،وتكريمه ، قرتبوا على علمهم أنه رسول الله مالا يناسب نفسه ، وهو الأذاية « ... ٤/ ٢٦٢ البحر المحيط

بالله وما جاءنا من الْحق ﴾ (١) .

ومنه قوله تعالى : ـ حكاية عن سليمان ـ (عليه السلام) : ﴿ مَا لِىَ لا أرى الْهدهد ﴾ (٢) .

وكقول الشاعر (٣) :

١٤٨ ـ وَلَو أَنَّ قومًا لارْتِفَاعِ قَبيلة دَخَلُوا السَّمـاءَ دَخَلْتُها لاَ أُحْجَبُ

---

(١) من الآية ٨٤ من سورة المائدة .
ويقول أبو حيان فى البحر : « ... ولا نؤمن فى موضع الحال ، وهى المقصودة وفى ذكرها فائدة الكلام .. » ٤/٧ البحر المحيط .

(٢) من الآية ٢٠ من سورة النمل .

١٤٨ ـ (٣) : البيت مجهول القائل ، وهومن الكامل .
والبيت من شواهد العينى ٣/١٩١ ، والأشمونى ٢/١٨٨ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

احجب : « حجبه : منعه ... » مختار (ح ج ب) والمراد : أمنع ..

والمعني :

لو أن قوما بلغوا ذروة المجد ، وقمة الشرف لارتفاع قبيلتهم دخلت السماء لا أمنع من دخولها .

الإعراب :

« ولو » الواو : حرف عطف ، « لو » شرطية ، غير عاملة ، وهى للمستقبل ، وتقع « أن » بعدها كثيرا « أن » حرف توكيد ، ونصب ، تنصب الاسم ، وترفع الخبر « قوما » اسم أن منصوب بها ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « لارتفاع قبيلة » اللام حرف جر .. وارتفاع مجرور باللام ، وهو مضاف ، وقبيلة مضاف اليه ، والجار ، والمجرور متعلق بقوله : « دخلوا » وخبر « أن » قوله : « دخلتها » ، وموضع « أن ... » الرفع واختلف فى التقدير :

سيبويه : يقول الرفع بالابتداء ، ولا تحتاج إلى خبر ، لاشتمال صلتها على المسند ، والمسند إليه .

وقال ابن عصفور : يقدر له الخبر مؤخرا ، كما فى قوله تعالى : « ولو أنهم آمنوا ... » أى : ولو ايمانهم ثابت .

وقال المبرد ، والزجاج ، والكوفيون : الرفع على الفاعليه ، والفعل مقدر بعدها ، تقديره : ولو ثبت أن قوما (انظر ٣/١٩٢ العينى) . « دخلوا السماء » فعل ، وفاعل ، ومفعول به ،والجملة : =

صفة التجرد

أو بالضمير ، والواو ، كقول الشاعر[1] :

١٤٩ ـ أكسبَتْهُ الْوَرِقُ الْبيضُ أبًا   وَلَقَدْ كَـــانَ ، وَلاَ يُدْعَى لأَبْ

أراد بالورق : الدراهم .

ونقل الشيخ : أبو حيان : أن دخول الواو على الجملة المصدرة بالفعل المضارع ، إذا كان منفيا « بِلاَ » ممتنع ، كامتناعه مع الفعل المضارع المثبت ، وأنه يؤول ما سمع من ذلك بتقدير مبتدأ ، بعد الواو ، كما يؤول فى المثبت .

= « دخلتها » فعل ، وفاعل ، ومفعول به « لا » نافية ، و « أحجب » جملة من الفعل المبنى للمجهول ، ونائب فاعله المستتر فى محل نصب حال .

والاستشهاد في البيت .

الاستغناء عن الواو إذا كانت الجملة الفعلية منفية « بلا » على الأكثر .

١٤٩ـ (١) **الشاعر :** هو مسكين الدارمى ، والبيت من الرمل .

وهو من شواهد دلائل الإعجاز ١٣٧ ، والعينى ٣/ ١٩٣ ، والتصريح ١/ ٣٩٢ والأشمونى ٢/ ١٨٩ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٢٢ .

اللغة :

الورق : الورق ـ مثلثة ـ وككتف ، وجبل : الدراهم المضروبة .. « قاموس (الورق) .

والمعنى :

لقد أكسبته الدراهم المضروبة عزا ، وجعلت له أبا ، وقد كان لا ينسب لأب معروف .

يريد : لقد ارتفع قدره بالمال ، وكان قبل ذلك خامل الذكر .

الإعراب :

« أكسبته » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وها : مفعول أول « الورق » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « البيض » صفة للورق « أبا » مفعول ثان لقوله : « أكسبت » ، « ولقد » الواو : للحال ، واللام : للتأكيد ، و « قد » للتحقيق « كان » كان التامة ، وفاعلها مستتر والجملة : فى محل نصب حال : « ولا » نافية « يدعى » فعل مضارع ، مبنى للمجهول ، ونائب فاعله مستتر ، و « لأب » متعلق بيدعى ، والجملة : فى محل نصب حال .

والشاهد في البيت :

قوله : « ولا يدعى لأب » حيث أتى المضير والواو والأكثر المجئ بلا واو ، أو على تقدير مبتدأ كما استشهد الأشمونى جريا على رأى أبى حيان .

انظر ٢/ ١٨٨ ، ١٨٩ شرح الأشمونى .

فعلى قوله : يؤول البيت الذى ذكرناه ، وغيره .

كقول الشاعر [1] :

١٥٠ ـ .... وَكنْتُ ، وَلاَ يَنَهْنِهُنِى الْوَعِيدُ

فإن كان المضارع منفيا « بلم » فالأكثر الجمع بين الواو ، والضمير ، أو الضمير فقط .

فمثال الواو مع « لم » قوله تعالى : ﴿ والَّذين يرمُون أزْواجهُم ولمْ يكُن لَهُمْ شُهداءُ إلاّ أنفسهم ﴾ [2] .

---

١٥ ـ (١) **الشاعر :** هو مالك بن رقية ، أو مالك ابن أخى رفيع الأسدى والبيت من الوافر . وهو من شواهد القالى ٣ / ١٢٧ ، والعينى ٣ / ١٩٢ ، والتصريح ١/ ٣٩٢ والأشمونى ٢/ ١٨٩ ، والشارح الأندلسى

اللغة :

ينهنهنى : « نهنهه عن الأمر فتنهنه : كفه ، وزجره ، فكف . . . » قاموس (نهنهه) .

والمعنى :

والبيت بتمامه :

أماتوا من دمى ، وتوعدونى وكنت ، ولا ينهنهنى الوعيد

ومعنى الشطر الثانى :

يقول الشاعر : إن الوعد لا ينبه عن أمر يريده ، ولا يؤثر فيه شيئا .

الإعراب :

« وكنت » كنت : كان التامة ، ولا تحتاج الى خبر ، وإنما تكتفى بالفاعل والتاء : فاعل ، والتقدير : وجدت . « ولا » : الواو للحال « لا » نافية ، « ينهنهنى » فعل مضارع ، ونون الوقاية ، والياء مفعول به « الوعيد » فاعل

والشاهد في البيت :

قوله : « ولا ينهنهنى الوعيد » فإنه مضارع منفى ، وقع حالا ، وقد جاء بالضمير ، والواو ، وهذا قليل وعلى رأى أبى حيان يقدر مبتدأ ، والتقدير : وأنا لا ينهنهنى الوعيد .

(٢) من الآية ٦ من سورة النور ، والشاهد فيها اجتماع الواو ، والضمير ، على الأكثر .

ومنه قول عنترة [1] :

١٥١ ـ وَلَقَدْ خَشِيتُ بأَنْ أَمُوتَ،وَلَمْ تَدُرْ   لِلْحَـرْبِ دَائِرةٌ علَـى ابْنَىْ ضَمْضَـمِ

وقول النابغة [2] :

١٥٢ ـ سَقَطَ النَّصِيفُ، وَلَمْ تُرِدْ إسْقَاطَهُ   فَتَنَاوَلَتْـهُ ، واتَّقَتْنَـا باليَـدِ

---

١٥١ ـ (١) والبيت من مذهبة عنترة العبسى والقصيدة من الكامل .

والبيت من شواهد العينى ٣ / ١٩٨ ، والأشمونى ٢ / ١٩١ ، والشارح الأندلسى .

اللغة :

خَشيت : خفت .

ابنى ضمضم : هما : هرم ، وحصين ، وكان عنترة قتل أباهما : ضمضما ، فكانا يتوعداته .

والمعنى :

لقد خفت أن أموت ، ولم تدر دائرة الحرب ، ورحاها على هرم ، وحصين .

الإعراب :

« ولقد » الواو : للعطف ، واللام :للتأكيد ، وقد :للتحقيق « خشيت » فعل ، وفاعل « بأن » الباء للسببية ، وأن : حرف مصدرى ونصب « أموت » فعل مضارع ، منصوب بأن ، والفاعل مستتر وجوبا، والتقدير ولقد خشيت بسبب موتى « ولم يكن للحرب » الواو : واو الحال « لم » حرف نفى ، وجزم ، وقلب ، يكن : مضارع كان الناقصة « للحرب » متعلق بخبر يكن « دائرة » اسم يكن « على ابنى ضمضم » على: حرف جر ، ابنى : مجرور بعلى ،ابنى : مضاف ، و« ضمضم » مضاف إليه .

والشاهد في البيت :

في قوله : « ولم يكن لـلحرب دائرة » حيث وقع المضارع المنفى بلم حالا مقرونة بالواو ، وذلك على الأكثر ، فى الإتيان بالواو ، والضمير فى مثل هذه الحالة .

١٥٢ ـ (٣) : البيت من قصيدة فى المتجردة : امرأة النعمان بن المنذر ، والقصيدة من الكامل .

وهو من شواهد العينى ٣/ ٢٠١ ، والأشمونى ٢/ ١٩١ ، والشارح الأندلسى ، وديوانه ٣ .

اللغة :

النصيف : « .. ونصَّف الجارية تنصيفاً :خمرها ، والشىء جعله نصفين .. » قاموس (النُّصَف) ، والنصيف : كنصف الخمار انظر الأساس (ن ص ف) .

والمعنى :

سقط النصيف للمفاجأة حياء منها ، ولم ترد إسقاطه ، فتناولته ، وسترت وجهها بيدها .

=

ومثال « لم » دون الواو قوله تعالى : ﴿ فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء ﴾ (1) .

ومنه قول زهير (2) .

١٥٣ ـ كَأَنَّ فُتَاتَ الْعِهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ   نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَا لَمْ يُحَطَّمِ

= **الإعراب :** « سقط النصيف » فعل ، وفاعل « ولم ترد إسقاطه » الواو : واو الحال ،لم : حرف نفي، وجزم ، وقلب . ترد : مجزوم بلم ، إسقاطه : مفعول به ، ومضاف إليه والجملة في محل نصب حال « فتناولته » الفاء : عاطفة وفعل ماض ، وتاء التأنيث ، وفاعل مستتر ، ومفعول به ، والجملة معطوفة على سابقتها واتقتنا باليد » الواو : عاطفة ، وفعل ، وتاء تأنيث ، وفاعل مستتر ، ومفعول به وجار ، ومجرور ، والجملة : معطوفة بالواو على ما سبق .

والشاهد في البيت :

قوله : « ولم ترد إسقاطه » : فقد أتى بالواو ، والضمير معا ، على الأكثر .

(1) من الآية ١٧٤ من سورة آل عمران .

والشاهد فيها : « لم يمسسهم سوء » لأن جملة الحال تجردت عن الواو .

١٥٣ ـ (2) : البيت من الطويل .

وهو من شواهد العيني ٣ / ١٩٤ ، والأشموني ٢ / ١٩١ ، والشارح الأندلسي .

اللغة :

العهن : الصوف .

حب الفنا : شجر ثمره حب أحمر ، وفيه نقطة سوداء ، ويسمى عنب الذئب .

لم يحطم : لم يكسر .

والمعني :

كأن ما تناثر من قطن ، وصوف من هوادج النسوة عنب الذئب لم يكسر .

الإعراب :

« كأن » حرف تشبيه ، ونصب .. « فتات العهن » اسم كأن ، ومضاف إليه « في كل منزل » حرف جر ، ومجرور متعلق بقوله : نزلن ، ومضاف إليه « نزلن به » فعل ، وفاعل ، وجار ، ومجرور « حب الفنا » خبر كأن ، ومضاف إليه « لم » حرف نفي ، وجزم ، وقلب « يحطم » مضارع مجزوم بلم ، وحرك بالكسر للروي ، والفاعل مستتر جوازا ، تقديره : هو .

والشاهد في البيت :

قوله : « لم يحطم » حيث تجردت جملة الحال عن الواو ، وهي فعل مضارع منفي بلم .

وقد تجيء بالواو ، دون الضمير ، تقول: « جَاءَ زَيْدٌ ، ولَمْ تَطْلُع الشَّمس » .

وإن كان منفيا « بلمَّا » :

فذكر الشيخ : أبو حيان عن المصنف أنه قال : « لم أجدها إلا بالواو » والقياس يقتضى جواز الجميع ، كمثل « لم » .

واستشهد على اجتماع الواو ، والضمير قوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ (١) .

وهو كثير .

وتقول بالضمير دون واو : « لقيتُ زَيْدًا لما يتكم » وبالواو ، دون ضمير : « جاءَ زَيْدٌ ، ولَمَّا تطلَع الشَّمسُ » .

فإن كان حرف النفى « مَا » فهو مثل « لاَ » .

ونقل الشيخ : أبو حيان عن ابن عصفور : أنه قلل النفى « بمَا » فى مثل هذا ، وأنكر عليه .

وقال : لم أجد هذا لغيره .

ولم يبق من حروف النفى إلا « لن » :

وهى لا يجوز أن تكون نافية للفعل المضارع ، الذى صدرت به جملة الحال .

قال الشيخ : أبو حيان : لم أقف على شيء من ذلك فى كلام العرب ، وإن كان القياس يقتضى جوازه .

---

(١) الآية ١٤٢ من سورة آل عمران

وقد جاءت الآية الكريمة على الكثير ، وهو اجتماع الواو ، والضمير .

وأما القسم الثالث :

وهو : أن تكون جملة الحال مصدرة بفعل ماض ، مثبت :

فإن كان بعد « إلاَّ » أو كانت بعده ، أو لزم الضمير ، وامتنعت الواو .

فمثال وقوعه بعد « إِلاَّ » قوله تعالى : ﴿ ماَ يأْتِيهِم منْ رَسُولٍ إِلاَّ كَانُوا بِه يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [1] .

ومثال وقوع « أوْ » بعده قول الشاعر [2] .

١٥٤ ـ كُنْ للخليل نصيراً: جَارَ ،أوْ عَدَلا وَلاَ تشحّ عَلَيْه: جَادَ ، أَوْ بَخِلاَ

(١) من الآية ٣٠ من سورة يس . (الشاهد في الآية الكريمة : امتناع الواو ، ولزوم الضمير) .

١٥٤ ـ (٢) : البيت مجهول القائل ، وهو من البسيط .

والبيت من شواهد العيني ٣/ ٢٠٢ ، والهمع ١/ ٢٤٦ ،والدرر ١/ ٢٠٣ ، والأشمونى ٢ / ١٨٨ ، والشارح الأندلسي .

اللغة :

الخليل : يريد به : الصاحب ، والصديق .

جار : ظلم ، وحاد عن الصواب . **تشح :** تبخل ، من الشح .

والمعنى :

كن لصديقك نصيرا ، ومعينا على كل حال ، ولا تبخل عليه ، جاد عليك ، أو بخل .

الإعراب :

« كن » أمر من كان الناقصة ، واسم كن مستتر وجوبا ، تقديره : أنت « للخليل » جار ، ومجرور متعلق بالخليل « نصيرا » خبر كن ، « جار » فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه جوازا ، والجملة فى محل نصب حال ، « أو عدلا » عاطف ، ومعطوف على جار ، والألف للإطلاق ، « ولا تشح عليه » الواو : عاطفة ، ولا : ناهية ، تشح فعل مضارع مجزوم بلا ، وفاعله مستتر وجوبا ،وعليه جار ، ومجرور متعلق بتشح ، وجملة « جاد » من الفعل ، والفاعل فى محل نصب حال ، « أو بخلا » عاطف ، ومعطوف على « جاد » والألف للإطلاق .

والشاهد في البيت :

قوله : « جار » حيث وقعت الجملة حالا ، ولم يأت معها قد ، أو الواو ، لكون الفعل الماضى قد عطف عليه « بأو » .

وهذا النوع الواقعة بعده « أو » يعبر عنه النحويون: بالواقع بمعنى الشرط ؛ لأن المعنى : كن للخليل نصيراً : إن جار ، وإن عدل ، ولا تشح عليه : إن جاد ، وإن بخل .

وإن لم يكن بعد « إلاَّ » ولا بعده « أو » : فالأكثر اقترانه بالواو وقد مجتمعتين ، وسواء كان فيه ضمير ، أو لم يكن .

فمثال ذلك ، مع الضمير قوله تعالى : ﴿ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ﴾ [1] .

ومثاله ـ مع عدم الضمير ـ : « جَاءَ زَيْدٌ ، وَقَدْ طَلَعَتَ الشَّمْسُ » . وقد يجرد من الواو .

وقد يشترط وجود الضمير ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [2] .

وأقل من هذا : تجريده من « قد » ـ مع بقاء الواو ـ كقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا ﴾ [3] .

وأقل من هذا كله تجريده من الواو ، مع بقاء « قد » كقول الشاعر [4] :

١٥٥ ـ وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ البِلَى مَعَارِفَهَا ، والسَّارِيَاتُ الْهَوَاطِلُ

---

(١) من الآية ٧٥ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٩٠ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١٦٨ من سورة آل عمران .

١٥٥ ـ (٤) **القائل :** هو النابغة الذبياني ، من قصيدة يرثي بها النعمان بن الحارث بن أبي شمر الغَسَّاني ، وهي من الطويل .

والبيت من شواهد العيني ٣ / ٢٠٣ ، والأشموني ٢ / ١٩ ، والشارح الأندلسي ، وديوانه ٥٨ .

اللغة :

بربع : « الربع : الدار بعينها حيث كانت ، والجمع رِبَاع ، ورُبوع ، وأرباع ، وأربع ، والمحلة ، والمنزل . . . » قاموس (الربع) .
=

وإذا جردت من الواو فلابد من الضمير ، وحيث جرد من قد فلا بد من تكون مقدرة .

وهذا مذهب الأكثر.

ونقل الشيخ : أبو حيان الخلاف ، ومال إلى جواز التجريد عن « قَدْ » : ظاهرة ، ومقدرة ، وقال : السماع فى ذلك كثير ، ويضعف التأويل مع الكثرة .

والشيء إذا كثر بنيت عليه القواعد ، ولم يقبل التأويل .

وأما إذا كانت الجـملة المصدرة بالفعل الماضى ، المثبت حالا مـؤكدة فلا تجوز الواو ، كقولك : « أَبُو بكرٍ خَليفةٌ قَدْ عَلِمَ الناسُ ذلك » .

وإن كان الماضى غير متصرف فلم تجز « قَدْ » وجئت بالمضير ، والواو ،

= **البلى** : « بلى الثوب - كرضى - بلى بـلى ، وبَلاءً ، وأبلاه هو ، وبلاه ... » قاموس (بلى) ، ويريد : عوامل الفناء ...

الساريات : « والسارية : السحاب يسرى ليلا ، والجمع سوار ... » قاموس (السُّرَى) .

الهواطل : جمع هاطلة : من الهطل : تتابع المطر ...

والمعنى :

وقفت على الدار ، وقد تغيرت أحوالها ومعالمها، وما صبت عليها السحب الماطرة من ماء .

الإعراب :

« وقفت » فعل ، وفاعل « بربع الدار » جار ، ومجرور ، متعلق بقوله : « وقفت » « قد » حرف تحقيق « غيـر » فعل ماض ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعـراب « البلى » فاعل ، مرفوع بضمة مقـدرة ، « معارفها » مفـعول به ومضاف إليه ، والجملة : من الفـعل ، والفاعل فى محل نصب حـال « والساريات » الواو : حـرف عطف ، والسـاريات : عطف على البلى « الهـواطل » صفة للساريات ، وصفة المرفوع مرفوعة ، وعلامة الرفع الضمة الظاهرة .

والشاهد في البيت :

قوله : « غـير البلى » حيث وقع حالا ، وهو مـاض مقرون بكلمـة « قد » دون الواو ، وهو قليل النسبة إلى الذى يجىء بقد ، والواو ، وأقل منهما إذا جاء مجردا عنهما . انظر ٢/ ٢٠٥ ، ٢٠٦ العينى .

أو بأحدهما ، فتقول : « جاء زيدٌ ، وليس يتكلم » .

وإن شئت قلت « بلا » أو « ليس » يتكلم .

فإن لم يكن ضمير جئت بالواو ، فقلت : « جاء زيد ، وليست الشمس طالعة » .

وأما القسم الرابع :

وهو : أن تكون الجملة الحالية مصدرة بفعل ماض ، منفى ، فالوجوه الثلاثة جائزة فيه .

أعنى : الضمير ، والواو معا ،أو الضمير فقط ، أو بالواو فقط تقول : « مرَّ زيدٌ ، وما تكلم » أو تقول : « ما تكلم » بغير واو .

وتقول : « جاء زيدٌ ، وما طلعت الشمس » - بالواو -.

وأما القسم الخامس :

فهو : أن تكون الجملة اسمية مثبتة [1] فالوجوه الثلاثة جائزة .

وزعم الزمخشرى ، والفراء : أن الواو مع الضمير لازمة .

وأن قولهم : « كلَّمتُه فُوه إلَى فى » نادر .

وقولهما : مردود بكثرة ما سمع من ذلك .

فتقول : « جَاءَ زَيْدٌ، وأَبُوهُ قَائمٌ » - بالواو ، والضمير ، أو « أبُوه قائمٌ » - الضمير ، دون الواو - .

وهو كثير شائع .

---

(١) سقط من (جـ) لفظ « مثبتة » .

فإن لم يكن ضمير أتيت بالواو، فتقول: « جَاءَ زَيْدٌ ، والشَّمْسُ طَالِعةٌ » .

وزعم ابن جنى فى سر الصناعة : أن الضمير مع الواو مقدر، وتقديره : شمس طالعة وقت مجيئه .

وغيره من النحويين : لا يقول هذا .

وإن كانت الجملة الاسمية حالا مؤكدة لم تجز الواو ، كقولهم : « هُوَ الحقُّ لاَ رَيْبَ فيهِ » .

وزعم الأخفش : أن خبر المبتدأ إذا كان مقدما في الجملة الحالية لم تجز الواو .

وقوله : مردود بثبوت السماع .

قال امرؤ القيس [1] :

١٥٦ ـ وَقَدَ أغْتَدِى ، وَمَعِى الْقَانِصَانِ ... وكُــــلّ بمر بـــــأة مُقْتَفِـــــرْ

١٥٦ ـ ـ (١) القائل امرؤ القيس بن حجر الكندى .

اللغة :

أغتدى : أذهب للصيد فى الغداة . . .

القانصان : « القانص ، والقنيص ، والقناص : الصائد . . » مختار (ق ن ص)

والمراد : الصائدان .

مربأة : « . . وبنوا رباياهم ، وأشرف على مربا ، ومربأة ، أى مكان الترقب ، والملاحظة . » أساس البلاغة (ربأ) .

مقتفر : « اقتفرت أثره ، وتقفرته : اتبعته » « الأساس (ق ف ر) .

والمعني :

قد أذهب للصيد فى الغداة ، ومعى الصائدان ، وكل فى مقام الترقب ، والانتظار ، والاستعداد للقنص . . .

الإعراب:

« وقد » قد : حرف تكثير ، أغتدى : فع مضارع مرفوع لتجرده من الناصب ، والجازم بضمة مقدرة ، =

« فمعى » خبر مقدم ، وقد دخلت الواو على الجملة .

وأما القسم السادس :

وهو أن تكون الجملة اسمية منفية : فحكمه حكم الاسمية المثبتة .

وإذا كان النفى « بلاَ » وكان ما بعدها معرفة وجب تكرارها ، تقول : « جَاءَ زَيْدٌ ، لاَ قَوْله مذْمُوم ، ولاَ فعْله » .

واعلم أن قول النحويين : لابد من الضمير إذا لم يكن واو .

معناه : لابد من الضمير : ظاهراً ، ومقدرا ؛ لأن سيبويه قد أجاز قولهم : « مَرَرْتُ بالبُرّ قفيز بدرهم »[1] :

فجوز عدم الواو ، مع الضمير لفظاً .

فلو عدم الضمير لفظاً ، وتقديرا لم يجز .

واعلم أن الجملة الحالية : شرطها ألا يدخل عليها أداة تصرفها عن الحال للاستقبال ، كالسين ، وسوف[2] .

فلا يجوز أن تقول : « جَاءَ زَيْدٌ سَيَضْحَك » أو « سَوْفَ يَضْحَك » نص على ذلك الشيخ : أبو حيان .

= والفاعل مستتر وجوبا ، تقديره : أنا « ومعى » الواو : واو الحال « معى » ظرف ، ومضاف إليه ، والظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم « القانصان » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالألف لأنه مثنى « وكل » كل : مبتدأ « بمربأة » جار ، ومجرور . .

« مقتفر » خبر المبتدأ .

والشاهد في البيت :

دخول الواو على جملة الحال مع تقدم الخبر على المبتدأ ، وهذا مخالف لما قال به الأخفش .

(١) وعبارة سيبويه : « وبعت البر قفيزين بدرهم » . ١/١٩٦ .

(٢) فى (ب) : « فى سوف » .

وإذا نظرت إلى قياس قولهم فى الحال المقدرة اقتضى أن يجوز ذلك ، وتكون الجملة حالا مقدرة ، إذا الحال المقدرة إنما هى صفة مستقبلة بقدر وقوعها .

قوله :

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فيهَا عَملْ ... وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

نبهك في هذا البيت : على أنه قد يحذف العامل فى الحال ، وأن بعض الحذف قد يكون واجبا .

وإلى هذا أشار بقوله :

.... وبعْضُ ما يحذفُ ذكرُه حُظِلْ

ومعنى « حُظِل » : منع ، وهو بحاء مهملة ، وظاء معجمة .

وإذا كان ذكر الحذف ممنوعا كان الحذف واجبا .

فالحاصل من هذا :

أن حذف عامل الحال قسمان : واجب ، وجائز .

ولابد فى الحذف من دليل على المحذوف .

فالمحذوف الواجب : إذا كانت الحال فى كلام قد جرى مثلا ، « كبعتُه بدرْهَم ، فَصَاعداً » التقدير : فصعد الثمن صَاعِداً ، و « تَصدَّقْ بدينَارٍ ، فَسَافلاً » تقديره : فانحط المتصدق به سافلا .

وكذلك : إذا كانت الحال مؤكدة لمضمون جملة ، كقوله تعالى : ﴿ هُو الْحقُّ مُصدَّقا ﴾ [1] . وقد تقدم .

(١) من الآية ٣١ من سورة فاطر

وكـذلك إذا كانت بـدلا من الفعل ، كـقـولهم : « أَقَائمًا ، وَقَدْ قَعَـد النَّاسُ » ؟

التقدير : أتقوم ؟ وجعل « قائما » بدلا منه .

وكذلك : « أَقَاعِدًا ، وَقَدْ سَارَ الركْبُ » ؟

ومن الحذف وجوبا قولهم، لمن يتحول من حال إلى حال: « أَتميميًا مرةً ، وقُيسيًا أُخْرَى » ؟

التقدير : أتتحول ؟

ومنه لمن يسير غير سير قرنائه : « أَلاَهِيًا ، وَقَدْ جَدَّ قُرَنَاؤُكَ » ؟

علي تقدير : أتبيت لاهيا ؟

وهذه الأمثلة الأربعة للتوبيخ .

ومنه في غير توبيخ : « هنيئًا [1] ، مَرِيئًا [2] » أى : تمتع به هنيئًا .

وأما الحذف جوازاً :

فحيث لم يكن في الكلام شيء من ذلك ، ولا ما جرى مجراه .

---

(١) **هنيئا :**

« هنؤ الطعام : صار هنيئا ، وبابه : ظرف ، وهنئ ـ أيضاً ـ بالكسر ، وهَنَأَهُ الطعام من باب « ضرب ، وقطع ، وهنئ ـ أيضاً ـ بالكسر .

وهنئ الطعام ـ بالكسر ـ : تهنأ به ، وكل أمر أتى بلا تعب فهو هنيء » مختار (هـ ن أ) .

(٢) **مريئا :**

« مرؤ الطعام ، صار مريئا ، وبابه ظرف ، ومرئ ـ أيضاً ـ بالكسر ، ومرأه الطعام من باب قطع .. » مختار (م ر أ) .

وهو على قسمين :

ما دلت عليه قرينة معنوية ؛ كقولك لمن رأيته يسافر : « رَاشدًا ، مَهْدِيًا »

ولمن قدم من غزو ، أو حج : « مَقْبُولاً ، مَبْرُورًا » .

الثاني : ما دلت عليه قرينة لفظية ، كقول السائل : « كَيْفَ جِئْتَ » ؟

تقول له : « مُسْرِعًا » .

التقدير : جئت مسرعا ، وحذف لدلالة السؤال عليه .

تم « بحمد الله تعالى ، وعونه ، الجزء الثانى ، ويليه ، إن شاء الله تعالى ، الجزء الثالث ، وأوله « باب التمييز » .

« الفهارس » الجزء الثانى

(الفهرسُ الأوّل)

فهرس الشواهد

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٣	٦٨	الطويل	فأبت إلي فهم ، وما كدتُ آيبا	[وكم مثلها فارقتها ، وهي تصغر]
٤	٦٩	الرجز	أكثرت في العذل ، ملحا دائما	لا تلحنى ، إني عسيت صائما
٥	٧٠	الوافر	وقد جعلت قلوص بني زياد	من الأكوار ، مرتعها قريب
٨	٧١	الوافر	عسي الكرب ، الذى أمسيتُ فيه	يكون وراءه فرج قريبُ
٨	٧٢	الرجز	[ربع عفاه الدهر طولا ، فامَّحَي]	قد كَاَنَ من طول البلي أن يَمْصَحَا
١٣	٧٣	الطويل	ولو سئل الناس التراب لأوشكوا	إذا قيل هاتوا : أن يملُوا ، ويمنعُوا
١٤	٧٤	الرجز	قد برت ، أو كربت أن تبوراً	لما رأيت بَيْهَسا أمثبوراً
١٥	٧٥	الطويل	[سقاها ذوو الأحلام سجلاً علي الظما]	وقد كربت أعناقها أن تقطعاَ
١٨	٧٦	المفرع	يوشك من فر من منيته	في بعض غراته يوافقها
١٨	٧٧	المتقارب	فموشكةٌ أرضنا أن تعودا	خلاف الأنيس وحوشا يَباباً
٣٢	٧٨	الطويل	ألم تر إني ، وابن أسود ليلة	لنسرى إلى نارين يعلو سناهما
٣٧	٧٩	الوافر	وأعلم إن تسليما ، وتركاً	للا متشابهان ، ولا سواءَ
٤١	٨٠	البسيط	قالت : ألا ليتما هذا الحمام لنا	إلى حمامتنا ، أو نصفه فقد
٤٤	٨١	الطويل	خليلي : هل طبٌ ؟ فإني ، وأنتما	وإن لم تبوحا بالهوى دنفان
٤٧	٨٢	الطويل	أنا ابن أباة الضيم من آل مالك	وإن مالك كانت كرام المعادن
٤٩	٨٣	الكامل	شلت يمينك إن قتلت لمسلماً	حلت عليك عقوبة المتعَمد
٥١	٨٤	البسيط	فى فتية ، كسيوف الهند قد علموا	أن هالك كل من يحفي ، وينتعل

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٥١	٨٥	المتقارب	قد علم الضيف ، والمر ملون	إذا اغبْر أفقٌ ، وهبت شمالا
-	-		بأنك ربيع ، وغيث مريع	وأنك هناك تكون الثمالا
٥٦	٨٦	الطويل	ويوما توافينا بوجه مُقسّمٍ	كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم
٥٩	٨٧	الطويل	فقام يذود الناس عنها بسيفه	وقال : ألا من سبيل إلى هند
٦٣	٨٨	البسيط	لاسابغات ، ولا جأواء باسلة	تقى المنون لدى استيفاء آجال
٦٨	٨٩	البسيط	ألا طعان ، ألا فرسان عادية	إلا تجشؤكم حول التنانير
٦٩	٩٠	البسيط	ألا اصطبار لسلمى ، أم لها جلدٌ	إذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى
٧٠	٩١	الخفيف	ألا عمر ولّي ، مستطاع رجوعه ؟	فيرأب ما أثأث يد الغفلات
٧١	٩٢	الوافر	ألا رجلا (جزاه الله خيراً)	يدل على مُحصلة تبيت
٧٣	٩٣	البسيط	ورد جازرهم حرفا مصرّمةً	ولاكريم من الولدان مصبوح
٧٨	٩٤	الطويل	وكنا حسبنا كل بيضاء شحمةً	عشية لا قينا جذام ، وحميرا
٧٩	٩٥	الطويل	فإن تزعميني كنت أجهل فيكم	فإنى شريت الحلم بعدكِ بالجهل
٨٠	٩٦	الخفيف	لا أعد الإقتار عدما ، ولكن	فقد من قد فقدته الإعدام
٨١	٩٧	البسيط	وكنت أحجو أبا عمرو أخاَ ثقة	حتى ألمت بنا يوماً ملمّاتُ
٨٢	٩٨	الطويل	دريت الوفيّ العهد يا عرو ، فاغتبط	فإن اغتباطا بالوفاء حميد
٨٤	٩٩	المتقارب	فقلت : أجرنى أبا مالك	وإلا فهبني امرأً هالِكاَ
٨٥	١٠٠	الطويل	تعلم شفاء النفس قهر عدوها	فبالغ بلطف فى التحيُّل ، والمكر
٨٩	١٠١	الخفيف	آت الموت تعلمون فلا	يرهبكم من لظى الحروب اضطرام
٩٠	١٠٢	البسيط	أبا لأراجيز ياابن اللؤم توعدنى	وبالأراجيز خلت اللؤم ، والخورُ
٩١	١٠٣	البسيط	كذاك أدبت حتى صار من خلقى	أنى رأيت ملاك الشيمة الأدبُ
٩٦	١٠٤	الطويل	ومن انتم ؟ إنا نسينا من انتم	وريحكم من أى ريح الأعاصير
١٠١	١٠٥	الرجز	متى تقول القلص الروا سما	يحملن أم قاسم ، وقاسما ؟
١٠٨	١٠٦	الكامل	نبئت زرعة ، والسفاهة كاسمها	يهدى إلى غرائب الأشعار

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
١٠٩	١٠٧	المتقارب	وأنبئت قيسا ، ولم أبله	كما زعموا خير أهل اليمن
١١٠	١٠٨	البسيط	ماذا عليك ، إذا أخبرتنى دنفا	وغاب بعلك يوما أن تعودينى ؟
١١١	١٠٩	الطويل	وخبرت سوداء الغميم مريضة	فأقبلت من أهلى بمصر أعودها
١١٢	١١٠	الخفيف	أومنعتم ما تسألون . فمن حُدْ	دثتموه له علينا العلاء ؟
١٢٣	١١١	الرجز	إنى أقود جملا ممراحا	ذا قبة مملوءة أحراحا
١٢٥	١١٢	المتقارب	فلا مزنة ودقت ودقها	ولا أرض أبقل إبقالها
١٣٣	١١٣	الطويل	تزودت من ليلى بتكليم ساعة	فما زاد إلا ضعف ما بى كلامها
١٣٥	١١٤	الطويل	جزى ربه عنى عدىَّ بن حاتم	جزاء الكلاب العاويات ، وقد فعَل
١٤٣	١١٥	الرجز	حُوكت على نولين ، إذ تُحاَك	تختبط الشوك ، ولا تشاك
١٤٤	١١٦	الرجز	ليت ، وهل ينفع ، شيئاً ليت؟	ليت شبابا بُوع ، فاشتريت
١٥٠	١١٧	الرجز	وإنما يرضى المنيب ربه	مادام معنيا بذكر قلبه
١٥٨	١١٨	الكامل	لا تجزعى ، إن منفس أهلكته	وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى
١٧٨	١١٩	الوافر	تمرّون الديار ، ولن تعوجوا	كلامكم على إذاً حرامُ
١٨٠	١٢٠	الطويل	إذا قيل : أى الناس شر قبيلة ؟	أشارت كليب بالأكف الأصابع
١٩١	١٢١	الطويل	فأين إلى أين النجاء ببغلتى	أتاك أتاك اللاحقون : احبس احبس
١٩٢	١٢٢	الطويل	عُهدتَ مغيثا ، مغنيا من أجرته	فلم أتخذ إلا فناءك موْئلا
٢١٥	١٢٣	الطويل	على حين ألهى الناس جلّ أمورهم	فندلا زريق المال ندلَ الثعالب
٢٢٧	١٢٤	الرجز	لا أقعد الجبن عن الهيجاء	ولو توالت زُمَرُ الأعداء
٢٤٦	١٢٥	الطويل	جمعت ، وفحشا غيبة ، ونميمة	خصالا ثلاثا ، لست عنها بمُرْعَوى
٢٤٧	١٢٦	البسيط	أكنيه حين أناديه لأكرمه	ولا ألقبه ، والسوءة اللقبا
٢٤٨	١٢٧	الوافر	[إذا ما الغانيات برزن يوماً]	فزججن الحواجب ، والعيُونا
٢٤٩	١٢٨	الكامل	أزمان قومى ، والجماعة كالذى	لزم الرحالة أن تميل مميلا
٢٥٢	١٢٩	الرجز	علفتها تبناً ، وماء باردا	حتى غدت همالة عيناها
٢٦١	١٣٠	الرجز	وبلدة ليس بها أنيسُ	إلا اليعافير ، وإلا العيس
٢٦٣	١٣١	الطويل	ومالى إلا آل أحمد شيعة	ومالى إلا مذهب الحق مذهب

ص	رقم الشاهد	بحره	الشاهد	
٢	١٣٢	الطويل	لأنهم يرجون منه شفاعة	إذا لم يكن إلا النبيون شافع
٢٦	١٣٣	الرجز	مالك من شيخك إلا عمله	إلا رسيمه ، وإلا رمله
٢٨	١٣٤	الكامل	وإذا تباع كريمة ، أو تشترى	فَسِوَاكَ بائعها ، وأنت المشترى
٢٨١	١٣٥	الوافر	أصابهم بلاء كان فيهم	سوى ما قد أصاب بنى النضير
٢٨٢	١٣٦	البسيط	لم ألف فى الدار ذا نطق سوى طلل	قد كاد يعفو ، وما بالعهد من قدم
٢٨٧	١٣٧	الوافر	حاشا أبا ثوبان ، إن أبا	ثوبان ليس ببكمة فدم
٢٨٨	١٣٨	الوافر	أبحنا حيّهم : قتلا ، وأسراً	عدا الشمطاء ، والطفل الصغير
٣٠١	١٣٩	الطويل	وبالجسم منى بيناً لو علمته	شحوبٌ ، وإن تستشهدى العين تشهد
٣٠٣	١٤٠	البسيط	يا صاح : هل حمّ عيش باقيا ، فترى	لنفسك العذر فى إبعادها الأملا
٣٠٥	١٤١	الطويل	لئن كان برد الماء هيمان ، صاديا	إلى حبيبا ، إنها لحبيب
٣٠٥	١٤٢	الطويل	تسليت طراً عنكم بعد بينكم	بذكراكم ، حتى كأنكم عندى
٣٠٦	١٤٣	الطويل	غا فلاً تعرض المنية للشخص	فيُدْعَى ، ولات حين إباء
٣٢٠	١٤٤	الوافر	متى ما تلقنى فردين ترجف	روانف إليتيك ، وتستطارا
٣٢٢	١٤٥	الرجز	قم قائما ، قم قائما	صادفت عبداً نائما
٣٢٤	١٤٦	البسيط	أنا ابن دارة معروفا بها نسبى	وهل بدارة يا للناس من عار ؟
٣٢٨	١٤٧	المتقارب	فلما خشيت أظافيرهم	نجوت ، وأرهنهم مالكا
٣٣١	١٤٨	الكامل	ولو أن قوما لارتفاع قبيلة	دخلوا السماء دخلتها لا أحجب
٣٣٢	١٤٩	الرمل	أكسبته الورق البيض أباً	ولقد كان ، ولايدعى لأب
٣٣٣	١٥٠	الوافر	[أماتوا من دمى ، وتوعدونى]	وكنت ، ولا ينهنهنى الوعيد
٣٣٤	١٥١	الكامل	ولقد خشيت بأن أموت ، ولم تدر	للحرب دائرة على ابنى ضمضم
٣٣٤	١٥٢	الكامل	سقط النصيف ، ولم ترد إسقاطه	فتناولته ، واتقتنا باليد
٣٣٥	١٥٣	الطويل	كأن فتات العهْن فى كل منزل	نزلن به حب الفنا لم يحطم
٣٣٧	١٥٤	البسيط	كن للخليل نصيراً : جار ، أو عدلا	ولا تشح عليه : جاد ، أو بجلا
٣٣٨	١٥٥	الطويل	وقفت بربع الدار ، قد غير البلى	معارفها ، والساريات ، الهواطل
٣٤١	١٥٦	—	وقد أغتدى ، ومعى القانصان	وكل بمربأة مقتفر

(الفهرس الثانى)

فهرس الأعلام

الذين عرّف بهم فى هذا الجزء

(الفهرس الثالث)

فهرس الموضوعات الواردة

فى الجزء الثانى

رقم الايداع بدار الكتب : ١٨٠٥٢ / ١٩٩٩
الترقيم الدولى : I.S.B.N. 977 - 315 - 034 - 8

دار التوفيق النموذجية
طباعة الأوفست وتجهيزاته
ت : ٥١١٥٣٠٤